

ميرزا حسن القصّاب

ما بعد النفط

تحديات البقاء في دول الخليج العربية

ما بعد النفط

تحديات البقاء

في دول الخليج العربية

ميرزا حسن القصاب

ما بعد النفط

تحديات البقاء
في دول الخليج العربية



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

القصاب، ميرزا حسن

ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية/ ميرزا حسن القصاب

288 ص.

ببليوغرافية: ص 275 - 282.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-958-6

1. الموارد الطبيعية – الخليج العربي. 2. تنمية الطاقة – الخليج العربي. 3. الطاقة المتجددة.
4. السياسة البيئية. أ. العنوان.

333.79

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Life after Oil

The Survival Predicament of the Gulf Arab States

(Leicestershire, UK: Matador Publishing, 2020).

Mirza H. Al-Qassab

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر 2021

المحتويات

قائمة الجداول

تقديم

علي محمد فخرو(*)

هذا كتاب مهم، عن موضوع وجودي بالغ الأهمية، تستدعي طرحه اللحظة الراهنة ونُذر المستقبل المنظور. إنه يتحدث عن تاريخ فرص أضاعها أصحابها، وعن واقع حالي مليء بالمشاكل والعلل والتحديات، ويشير إلى مستقبل معقول وواعد بشرط أن يحكم المسيرة نحوه العقلانية والحكم الشفاف النزيه ومشاركة المواطنين في صنعه.

وهو كتاب يتميز بلغته السهلة الواضحة التي يسهل على القارئ العادي فهمها بيسر واستيعاب، ويعتمد على أقوال ومصادر كثيرة ومتنوعة قبل إصدار أحكامه واستنتاجاته المهمة.

كل ذلك أوصل المؤلف إلى رسم صور متعددة عن مستقبل ما بعد حقبة النفط لدول الخليج العربية الست؛ صور تمتد فيما بين القتامة والأخطار الوجودية وما بين الإمكانات الهائلة لبناء تنمية إنسانية مستدامة. وقد رسم المؤلف تلك الصور استنادًا إلى الوقائع التالية:

عبر أكثر من ثمانية عقود من عمر حقبة النفط والغاز في مختلف دول الخليج العربية تجمعت، بتراكم تدريجي، ثروة مالية هائلة. وقد استعمل جزء من تلك الثروة بصورة صحيحة في بناء بنية تحتية ضرورية وشاملة وحديثة. وشملت تلك البنية إنشاء الطرق الواسعة الممتازة في طول تلك البلدان وعرضها، وتشييد الجسور والأنفاق، والمدارس والجامعات ومراكز التدريب، والمستشفيات والمراكز الصحية، وكثير من وسائل التسلية والإعلام والفنون.

(*) كاتب ومفكر سياسي عربي من البحرين، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

لكن الأمر توقف عند ذلك الحد بصورة عامة، إذ لم تُستغل تلك الثروة في إحداث تنمية شاملة مستمرة، وعلى الأخص في حقل الاقتصاد الذي ظل ولا يزال اقتصاداً ريعيًا معتمدًا على تصدير النفط والغاز، ونائيًا بنفسه عن بناء اقتصاد إنتاجي صناعي وزراعي، من جهة، أو بناء اقتصاد معرفي وخدمي، من جهة ثانية. وبالطبع قادت تلك النظرة الاقتصادية إلى تخلف في حقول البحوث والابتكارات والتطوير التكنولوجي وخدمات التواصل الاجتماعي الذاتية.

وزاد الأمر سوءًا انغماس الكل في حمّى المضاربات العقارية ومضاربات الأسهم والاستهلاك النهم لكل ما هو مادي وترفيهي ومظهري. ودخل الجميع في عبثيات التفاخر بالبنايات العالية وامتلاك نوادي كرة القدم وترتيب مسابقات الإبل والسيارات. كل ذلك بالطبع رسّخ ثقافة سطحية فردية استهلاكية عند الأفراد وخمول مدني اجتماعي في كل المجتمعات الخليجية العربية.

وحتى صناديق الثروة السيادية التي أريد لها أن تكون مدخرات للأجيال القادمة استثمرت أموالها في الخارج، وبالتالي ربطت مصيرها بتقلبات النظام العولمي الرأسمالي، لتخسر الكثير من تلك الأموال عند حدوث أية أزمة مالية عالمية.

وزاد الطين بلة في السنين العشر الأخيرة إقحام دول الخليج العربية نفسها في صراعات البلدان العربية الأخرى لتجد نفسها مصدر تمويل لصراعات داخلية وخارجية. والنتيجة هي أن أموالاً خليجية هائلة ذهبت في شراء كل أنواع الأسلحة، بل أصبح الخليج العربي أهم مشتر للسلاح على مستوى العالم كله.

اليوم، وبسبب الإنفاق المتنامي توجهت بعض دول الخليج للاستدانة من مؤسسات المال الدولية والبنوك الأجنبية، ووصلت مديونيات بعض الدول إلى نسب عالية وخطرة من دخلها القومي العام. وفي هذه اللحظة تتراكم الديون لتهدد الميزانيات الحكومية، وهو أمر سيقود، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى فرض ضرائب متنامية لسد تلك العُجوز، وهذا بدوره سيقود إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي في المستقبل القريب.

بل إن عدم الاستقرار ذاك قد بدأت بوادره في هذه اللحظة، الأمر الذي أدى ببعض الدول إلى الانتقال من الاهتمام بإدارة دولة الرفاهية الاجتماعية إلى الاهتمام بإدارة دولة مهووسة بالأمن وبالخوف من غضب مواطنيها. وهو وضع لا تسمح أجواؤه بالحديث عن أي نوع من التنمية الإنسانية.

لكن المأساة لا تقف عند تلك الممارسات الخاطئة، فالمأساة أصبحت مركبة وأكثر تعقيدًا بسبب شبح نضوب مصادر النفط والغاز في المستقبل غير البعيد، وبسبب الإمكانات الكبيرة لانتقال العالم إلى مصادر طاقة بديلة أكثر صداقة ورفقًا بالبيئة. وهذان «الخطران» يهددان بحدوث تراجعات هائلة في دخل الثروة البترولية، وبالتالي الانتقال التدريجي لمجتمعات الخليج من مجتمعات غنى ورفاهية إلى مجتمعات فقر وعوز وتخلف في كل الميادين. إنه شبح المدن التي تنعق فيها الغربان، تمامًا كما حدث لمدن الغرب الأمريكي عندما نفدت ثروة الذهب وهجرها أهلوها.

هل هناك أمل في الخروج من هذا الوضع والإفادة مما تبقى من حقبة النفط والغاز؟ سؤال يطرحه المؤلف مع كُثُر غيره من الكتَّاب. ويشترط جميعهم للخروج من أخطاء وخطايا الماضي والحاضر وجود إرادة سياسية تُجري إصلاحات وتغييرات جذرية في أمور الحكم والسياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والثقافة إذا أريد لحقبة ما بعد النفط والغاز أن تكون حقبة تنمية ورخاء وسلام وحداثة.

تمهيد

في بيئة اجتماعية متواضعة نشأتُ، وأمضيت ثماني عشرة سنة من حياتي في منزل بلا كهرباء ولا إسالة مياه.

بعد الحصول على الشهادة الابتدائية في البحرين التحقت بسوق العمل، من أجل إعالة أسرتي، حيث كنت حينها الوحيد القادر على تحمُّل هذه المسؤولية ومواجهة صعوبات الحياة (إذ فقدت والدي في سن الرابعة).

التحقت بشركة نفط البحرين (بابكو) كمتدرب مدة ثلاث سنوات تقريبًا، ثم عملت كاتبًا (طابعًا على الآلة الكاتبة الإنكليزية) في سكريتارية حكومة البحرين لأكثر من عشر سنين، ما جعلني أتعامل مع الحرف والكلمة الإنكليزية التي كنت شغوفًا بها. وقد وسعت معرفتي بالمفردات الإنكليزية من طريق القراءة، حيث كنت استعير الكتب من مكتبة المجلس الثقافي البريطاني. وانتهزت الفرصة فالتحقت بالدراسة المسائية فيه، ما زاد ثقتي بنفسي وبقدراتي اللغوية. أما اللغة العربية فقد أتقنتها من خلال القراءة وتولي النشاط الثقافي في نادي القرية.

وانتسبت إلى الدراسة الثانوية كطالب غير منتظم (منازل)، وحصلت على شهادة الثانوية العامة (التوجيهية) بتفوق عام 1969. فابتعثتني حكومة البحرين للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). تخصصت في الاقتصاد، ونلت درجة البكالوريوس عام 1973 بتفوق أيضًا، ما مكنني من الحصول على منحة فولبرايت (Fulbright) لدراسة الماجستير من وزارة الخارجية الأمريكية وعلى منحة من جامعة أوريغون في يوجين بالولايات المتحدة الأمريكية. باشرت الدراسة بالجامعة وحصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد عام 1975.

بعدها مارست العمل المهني، وأمضيت أربعين عامًا في ميادين ومجالات مختلفة كصناعة النفط، والنقد والبنوك، والتدريس الجامعي، والاستشارات الإدارية، وإدارة الأعمال التجارية. وقد عملت في عدة بلدان وهي على التوالي: البحرين، قطر، الكويت، الإمارات (أبوظبي)، ماليزيا وسنغافورة، ومصر.

نظرًا إلى معاصرتي للتحول الاقتصادي الاجتماعي الناتج من الثروة النفطية، وهذا الثراء الذي عمّ المنطقة وبدأ بتغيير صورتها تدريجًا، فقد بدأ القلق يساورني حول مستقبل طبيعة الحياة في المنطقة عندما يتقلص استخراج النفط، بل عندما ينقطع في نهاية المطاف. لا شك في أن ذلك سيكون له تأثيره الكبير في حياة المجتمعات التي اعتادت النفط، والتي تعتمد في معيشتها على الاستيراد.

لقد ساورتني المخاوف بشأن المستقبل الغامض لمنطقة الخليج منذ السبعينيات من القرن الماضي. وفي عام 1978 أبديت ملاحظة بهذا الشأن ضمن مراجعتي لكتاب **النفط الفنزويلي**، لمؤلفه رومولو بيتانكورت، الرئيس السابق لفنزويلا.

لقد عرفت دول الخليج العربية الست تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة منذ سبعينيات القرن الماضي بفضل العائدات الهائلة من صادرات النفط. وبالتالي، بدأت المجتمعات الخليجية في التمتع بكل وسائل الرفاهية. فقد توافر النقد الأجنبي بصورة كبيرة، ما جعل استيراد البضائع والخدمات على اختلافها أمرًا ميسورًا. بل إن الأمر تعدى ذلك إلى المبالغة في توفير أثمن السلع وأغلاها.

لقد أصبحت دول الخليج تتباهى الآن بتاريخها وتطوراتها المتسارعة، وتعتز بأدائها الذي يُعد أفضل مقارنة بأداء دول نفطية أخرى كفنزويلا ونيجيريا. كما تطرب للمديح والثناء الذي تحظى به حاضرًا، فيجعلها غافلة أو متغافلة عما يخبئه لها المستقبل. فماذا عن المستقبل؟

يتصور الناس في عموم منطقة الخليج أن نعمة النفط ستستمر، وأنه في حال تلاشيها ستكون هناك «ترتيبات بديلة» للتخفيف من آثار اضمحلال عائدات النفط أو نفادها.

إنه لأمر طبيعي أن تستمر الحياة في المنطقة على حالها من الرفاه ورغد العيش ما دامت الثروات تتدفق عليها من بيع النفط والغاز. أما عندما ينخفض الطلب على النفط وتتدهور أسعاره، أو عندما تنضب آبار النفط والغاز، فإن الأمر سيكون مختلفًا تمامًا. وستصل هذه الدول إلى ساعة الحقيقة الحاسمة التي لا يبدو أنها تحظى بالاهتمام الكافي في غمرة الوضع الراهن في المنطقة.

من الواضح أنه إذا نفد النفط فلن تكون هناك ثروة تتيح الاستيراد الباذخ وجلب العمالة الأجنبية الرخيصة. وعندها ستواجه مجتمعات الخليج التحديات الكبيرة من أجل استقرار الأوضاع والحفاظ على الوجود الذي سيكون موضع تهديد لها. وفي حقيقة الأمر، فإنه من دون الريع النفطي سيكون من الصعب على كل دولة خليجية تلبية حاجات الأعداد المتزايدة من سكانها ورغباتها، فضلاً عن الحفاظ على المستوى المعيشي المعتاد.

وبديهي أن التغيير قادم لا محالة مع حقبة ما بعد النفط، إلا أن أهالي الخليج ربما لا يعرفون كيف سيكون هذا التغيير، لأن هذا الموضوع الحاسم لا يحظى بالحوار العلني الشفاف في هذه المجتمعات. لذا فإنني أهدف في هذا الكتاب إلى قرع ناقوس الخطر حول التحديات الوجودية التي ستواجه المجتمعات الخليجية في عصر ما بعد النفط. والأمل معقود على أن يحفز هذا الطرح على الحوار العام الجاد حول رفاه مجتمعات الخليج بعد النفط، وكذلك حول مخاوف الشباب وتطلعاتهم في المنطقة.

ميرزا حسن القصاب
البحرين

مقدمة

يعيش على ساحل الخليج سكان عرب منذ عهود، تجمعهم إمارات كونت فيما بعد دول الخليج. وأصبحت هذه الدول غنية من طريق المصادفة؛ فقد أدى اكتشاف النفط بكميات تجارية في أراضيها إلى تراكم ثرواتها الهائلة. وكانت عائدات تصدير النفط بمنزلة بطاقة دخولها في تجربة تحديث وتطوير مادي لمجتمعاتها.

بفضل الثروة النفطية، تحولت دول الخليج الست (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) من مجتمعات صغيرة غير متطورة نسبيًا، إلى دول حديثة تزخر بمنشآت مادية مرموقة.

منذ سبعينيات القرن الماضي أصبحت التركيبة الاقتصادية لدول الخليج قائمة على المواد الهيدروكربونية. لقد سهلت عائدات تصدير النفط نموها الاقتصادي السريع، وأسهمت في بناء وتطوير البنية التحتية الضخمة بها. وبفضلها، تمكنت هذه الدول من وضع أنظمة الرعاية الاجتماعية، فصارت تقدم إلى مواطنيها التعليم والرعاية الصحية والوظائف والخدمات المدعومة، مثل الماء والطاقة والإسكان.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت دول الخليج مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فقد وصل إنتاجها (عام 2017) إلى ما يقرب من ربع إنتاج النفط العالمي، في حين تمتلك نحو 30 بالمئة من احتياطيات النفط العالمية (كما أنها تمتلك 21 بالمئة من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي).

وهكذا، فقد أصبحت هذه الدول محط أنظار العالم كسوق مربحة ذات قدرة استيعابية كبيرة على استيراد كل ما يمكن استيراده من غذاء ودواء وملابس وسيارات وسلاح، ومن استقبال الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية، بمن فيها خدم المنازل، كما أصبحت تسهم في السياحة الصادرة عالميًا.

في عام 1981 تداعت دول الخليج الست في عملية استباقية لتأمين كيانها وتأطيره برؤى جيوستراتيجية، وذلك بإنشاء كيان يضمها هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعروف بمجلس التعاون الخليجي). وتعد السعودية أكبر الدول الست في المجلس، فهي تمثل تقريبًا نصف الناتج الاقتصادي لدول المجلس، ونسبة 60 بالمئة من سكانه، إضافة إلى كونها أكبر مصدر للنفط الخام في العالم.

لقد أصبح الاسم المختصر لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC) رمزًا لمنطقة يعمّها الازدهار، فهي جاذبة لرأس المال البشري الأجنبي الباحث عن الوظائف، وللمصدّرين العالميين لكل أنواع السلع والخدمات.

ولكل دولة من الدول الخليجية الست عملتها الخاصة، وهي جميعًا مرتبطة بالدولار الأمريكي ـ العملة التي تتم بها مبيعات النفط عالميًا. والنقد الأجنبي متاح بحرّية في دول الخليج، ولا توجد قيود على الواردات أو التحويلات المالية للملايين من العاملين الأجانب في المنطقة.

أما بالنسبة إلى سكان الخليج، فقد ازداد العدد بصورة ملحوظة، بسبب تحسن الأوضاع الصحية وارتفاع معدلات الخصوبة وتدفق العمال الوافدين. فمن ثمانية ملايين نسمة في عام 1970، ارتفع عدد السكان إلى نحو 56 مليون نسمة في عام 2017، منهم 29 مليونًا (53 بالمئة) من غير المواطنين (الوافدين). وبموجب توقعات الأمم المتحدة، فإن عدد سكان دول الخليج سيتجاوز 82 مليون نسمة بحلول عام 2050.

أمام هذه الزيادة السكانية المتوقعة سيبقى الحفاظ على المستوى المعيشي المرتفع للمجتمعات الخليجية حاجة أساسية تتطلب تدفق النقد الأجنبي لتمويل الواردات وتلبية الحاجات الخدمية للسكان. لكن الاعتماد الحصري على أموال النفط ربما لا تكون عواقبه دائمًا سليمة. فعندما تراجعت أسعار النفط في عام 2014، وبعدها في 2020، تهاوت إيرادات تصدير النفط لتكشف عن حقيقة مفادها أن انخفاضًا لعائدات النفط من شأنه أن يفاقم الضغوط على تخصيص النفقات العامة في الميزانيات الحكومية.

إن الأمر الذي يبعث على القلق هو أنه بعد أكثر من سبعة قرون على استخراج النفط، لا تزال المواد الهيدروكربونية تمثّل سلع التصدير الأساسية لدول الخليج. وباتت إيرادات النفط تمثل، في المتوسط، أكثر من 60 بالمئة من قيمة صادراتها ونحو 70 بالمئة من إيرادات ميزانياتها.

من المسلّم به أن بقاء نعمة الذهب الأسود (النفط) لن يستمر إلى الأبد، لأن احتياطيات النفط والغاز محدودة ولها بالتالي عمر زمني محدد. وفي ظل اقتصادات تعتمد أساسًا على البترول، فإن دول الخليج تواجه مستقبلاً غامضًا جدًا، وذلك بمجرد نفاد احتياطيات النفط أو انخفاض الطلب عليه بسبب تطورات السوق العالمية.

إزاء الرخاء النفطي الذي تنعم به مجتمعات الخليج، فإن المستقبل يفرض عليها تحديات كبيرة، وعليها أن تصارع بإصرار لتأكيد وجودها. وما لم يتم تحويل الثروة النفطية إلى أصول إنتاجية لتوليد الدخل، فإنها ستختفي آجلاً، مثلما حصل للذهب والفضة اللذين استولت عليهما الإمبراطورية الإسبانية من الأمريكتين (كما سيتضح فيما بعد).

من أجل استدامة التنمية، على دول الخليج أن تعمل على تحويل اقتصاداتها بعيدًا من الاعتماد على النفط. إنها بحاجة إلى تطوير صناعات غير نفطية موجهة نحو التصدير لتوليد إيرادات أجنبية من أجل تغطية وارداتها في عصر ما بعد النفط.

حتى الآن، لا تعتمد دول الخليج إلا على تصدير النفط والغاز، ولديها جميعًا الميزة النسبية نفسها من توافر الطاقة ورأس المال. وقد بات التنويع الاقتصادي هدفًا رئيسيًا لهذه الدول منذ سبعينيات القرن الماضي، وبدأت فعلاً بإدخال بعض الصناعات. ولكن الملاحظ هو أن أغلب الصناعات التصديرية التي أنشئت تعتمد أساسًا على الطاقة، وأن النمو في الإيرادات من صادراتها غير النفطية لا يزال ضئيلاً.

إن المشكلة العويصة التي تواجه دول الخليج تتمثل بكيفية التحول بعيدًا من اعتمادها الحالي على النفط. ولكن التحديات التي تواجه هذا التحول الاقتصادي كبيرة جدًا.

في هذا الكتاب، سنسلط الضوء على التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتزايد عدد السكان المواطنين بمعدل كبير، وحيث أصبح السكان من غير المواطنين (العمال الوافدين) يمثلون الدعامة الأساسية لاقتصادات هذه الدول. لذلك، فإن توفير فرص العمل والإسكان للمواطنين أصبح يمثل تحديًا كبيرًا لحكومات الخليج.

وسنتناول مسألة التعليم، لأنه يمثل حجر الأساس للتحول الاقتصادي، كما أثبتت ذلك بلدان مثل سنغافورة في شرق آسيا وفنلندا في شمال أوروبا. وللحكم على الأداء النسبي للتعليم في دول الخليج، فسننظر في أنظمة التعليم، ونتائج الطلاب في اختبارات التقييم الدولية، والتصنيفات العالمية لجامعات الخليج، والاستثمارات في مجال البحث والتطوير.

ومن المهم أن نناقش موضوع «لماذا تفشل الأمم»، لتسليط الضوء على التغييرات الأساسية اللازمة من أجل تعزيز عملية التحول الاقتصادي. وللمقارنة، ومن باب الدروس العملية، سننظر إلى خمسة اقتصادات ومسارات التنمية فيها، وهي **أولاً**: الإمبراطورية الإسبانية، بكنوزها من الذهب والفضة، **وثانيًا**: فنزويلا، ذات الاحتياطيات البترولية الهائلة، **وثالثًا**: النرويج، بوفرة النفط والغاز فيها، **ورابعًا**: سنغافورة، التي تخلو من الموارد الطبيعية، **وأخيرًا**: إمارة دبي، وتمثل قصة نجاح في منطقة الخليج. وفي حين أن الاقتصادين الأول والثاني هما مثالان على «لعنة الموارد» وفشل الأمم، فإن الاقتصادات الثلاثة الأخرى هي أمثلة على «حسن الإدارة» ونجاح الأمم.

إن أية خطة للحياة بعد النفط سوف تتطلب إعادة توجيه سياسي كبير لحكم الدولة. ولهذا الغرض فإن المقترح هنا هو إنشاء اتحاد لدول الخليج الست، يكون على غرار نموذج مملكة ماليزيا الاتحادية بولاياتها الثلاث عشرة.

ونظرًا إلى أهمية الأرقام في تعزيز التحليل وإضفاء قيمة عليه، فقد تم إعداد 42 جدولاً تحتوي على بيانات ومعلومات مهمة عن دول مجلس التعاون الخليجي.

لا يحاول هذا الكتاب رسم صورة لتراجع المجتمعات الخليجية بعد النفط، ولا التنبؤ بالمستقبل الذي ينتظرها. ولكن، إذا ما تعذر التنبؤ بالمستقبل، فإن ذلك لا يمنع من استشراف هذا المستقبل ومحاولة استكشافه.

إن المؤلف يرى أن انهيار المجتمعات الخليجية في حقبة ما بعد النفط هو أمر من الممكن تفاديه، وأنه ليس بالأمر المحتوم، وأن بالإمكان تجنب الانهيار من خلال التغييرات السياسية الهيكلية والرؤى الاقتصادية المحددة التي تستشرف المستقبل. وبالتالي، فإن مصير هذه المجتمعات سيتحدد من خلال مسارات التنمية في المنطقة.

الفصل الأول

خلفية تاريخية

النفط الفارسي لكم. نتقاسم نفط العراق والكويت. أما نفط السعودية فهو لنا.

فرانكلين روزفلت(*)

أولاً: الخليج

يعَدّ الخليج العربي بحراً داخليًا تقريبًا. إنه امتداد للمحيط الهندي عبر مضيق هرمز الذي يفصل الخليج عن خليج عمان. وتتشاطأ عليه إيران من الشرق والشمال الشرقي، وشبه الجزيرة العربية من الغرب والجنوب الغربي.

وتبلغ مساحة الخليج نحو 241 ألف كم^2، وطوله نحو 990 كم. وأقصى عرض له يبلغ 340 كم، من الساحل الشرقي للجزيرة العربية إلى الساحل الغربي من إيران. أما أقصر عرض للخليج فهو عند مضيق هرمز، إذ يبلغ نحو 56 كم[1].

ثانيًا: مشيخات الخليج

من الناحية التاريخية، فإن «مشيخات الخليج» تعني المشيخات العشر الواقعة تحت الحماية البريطانية، والتي تمتد على طول الساحل الشرقي والساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية. وترتيبها من الشمال إلى الجنوب كالتالي: الكويت، البحرين، قطر، والمشيخات السبع للساحل المتصالح (وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين،

(*) كلام الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى السفير البريطاني اللورد هاليفكس، هيئة الإذاعة البريطانية (من اتفاقية البترول الأنغلو- أمريكية الموقعة في 8 آب/أغسطس 1944، والتي تقسم نفط الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة).

(1) الموسوعة البريطانية.

رأس الخيمة، والفجيرة). وإلى الجنوب الشرقي من هذه المشيخات هناك عمان على بحر العرب بالمحيط الهندي.

كما هو مبين في الجدول الرقم (1 ـ 1)، فقد نشأت هذه المشيخات فيما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين، على أن البعض منها له جذور تاريخية أعمق.

إن التطور التاريخي في المنطقة يعزى بصورة ما إلى هجرة العائلات القبلية من وسط شبه الجزيرة العربية باتجاه الشرق إلى ساحل الخليج. وقد كان من المألوف أن تهاجر القبائل في شبه الجزيرة العربية من مكان إلى آخر. والأسباب الرئيسية لهذه الهجرة كانت النزاعات القبلية والسعي لكسب العيش. وقد نتج من هذه الهجرات نشوء بعض الدول المدن الجديدة على ساحل الخليج، كما نعرض ذلك بإيجاز فيما بعد.

الجدول الرقم (1 ـ 1)
العائلات الحاكمة في دول الخليج العربية

الدولة	العائلة الحاكمة	بداية الحكم
الإمارات العربية المتحدة	النهيان	1971
أبوظبي	النهيان	1761
دبي	المكتوم	1833
الشارقة	القاسمي	1803
عجمان	النعيمي	1816
أم القيوين	المعلا	1768
رأس الخيمة	القاسمي	1708
الفجيرة	الشرقي	1879
البحرين	الخليفة	1783
السعودية	السعود	1932
عمان	البوسعيد	1749
قطر	الثـــاني	1850
الكويت	الصباح	1756

المصدر: *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1992), vol. 13.

1 ـ الكويت

يعود تاريخ الكويت الحديث إلى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، عندما هاجرت ثلاث قبائل هي: الصباح والخليفة والجلاهمة (المعروفة باسم العتوب) من إقليم نجد في وسط شبه الجزيرة العربية إلى المكان الذي يعرف الآن بالكويت.

وفي عام 1756 تمكن الشيخ صباح بن جابر من تعزيز موقف أسرته وأنشأ كيانًا لها في ذلك المكان، ليصبحوا الحكام الوراثيين للكويت.

2 ـ البحرين

في بادئ الأمر استقر آل خليفة في الكويت. وفي عام 1766، وبقيادة الشيخ خليفة بن محمد، انتقلوا إلى الزبارة في الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر. وفي عام 1783 انتقل آل خليفة إلى جزر البحرين وسيطروا على الحكم فيها بعد أن أزاحوا حاكمها العربي الذي كان يستمد سلطته من بلاد فارس. ومنذ ذلك الحين وأسرة آل خليفة تحكم البحرين.

ووفقًا للموسوعة البريطانية: «كانت البحرين مأهولة بالسكان منذ عصور ما قبل التاريخ، وقد جاء ذكرها من قبل الجغرافيين والمؤرخين الفرس والإغريق والرومان».

3 ـ قطر

ينتمي آل ثاني إلى قبيلة تميم، إحدى القبائل العربية الرئيسية. وقد هاجروا شرقًا من وسط شبه الجزيرة العربية إلى شبه جزيرة قطر، ووصلوا إلى هناك في مطلع القرن الثامن عشر، واستقروا في بادئ الأمر في الناحية الشمالية من شبه الجزيرة.

تمكنت أسرة آل ثاني من تأسيس حكمها في شبه جزيرة قطر في عام 1850. واسم «آل ثاني» هو نسبة إلى جد العائلة ثاني بن محمد، وهو والد محمد بن ثاني، الشيخ (الحاكم) الأول لآل ثاني.

4 ـ مشيخات الساحل المتصالح

في بادئ الأمر، كانت تقطن ساحل عمان قبائل متفرقة. وبسبب «أنشطتها الشائنة» في البحر فقد اشتهرت المنطقة لدى الأوروبيين باسم «ساحل القراصنة»[2].

---

(2) في كتاب ساحل القراصنة، كتب تشارلز بلغريف: «ما كان يُعرف باسم «ساحل القراصنة»، الممتد من شبه جزيرة قطر إلى حدود عمان، أطلق عليه اسم» الساحل المتصالح «منذ عام 1820، عندما تم إبرام معاهدة بين البريطانيين وشيوخ الإمارات الساحلية. وبالرغم من أن هذه التسمية [ساحل القراصنة] تستخدم من قبل الأوروبيين، =

وقد تمكن «شيوخ الإمارات الصغيرة من تأسيس كياناتهم المستقلة في أمكنة مختلفة على طول ساحل عمان... وذلك قبل فترة طويلة من أي اتصال لهم بالحكومة البريطانية»[3]. وفي عام 1820 أقيمت العلاقات الرسمية بين حكام هذه المشيخات والحكومة البريطانية، عندما تم إبرام «المعاهدة العامة». ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة تعرف باسم «الساحل المتصالح»، والمشيخات السبع تعرف باسم «الإمارات المتصالحة».

في ما يتعلق بمفهوم «الحدود الإقليمية» لهذه المشيخات، فقد كانت تلك ظاهرة جديدة نسبيًا. ولم يتم تحديد طبيعة وشكل ما يعرف اليوم بالإمارات السبع (الإمارات العربية المتحدة) إلا خلال القرن العشرين.

5 ـ عمان

في السابق، كانت سلطنة عمان الحالية تعرف باسم سلطنة مسقط وعمان حتى عام 1970، وقبلها كانت تعرف باسم إمامة عمان حتى عام 1792. وقد أصبحت عمان إمبراطورية في القرن التاسع عشر، إذ توسعت جغرافيًا لتشمل زنجبار (تنزانيا الآن) ومومباسا (مدينة ساحلية في كينيا) في شرق أفريقيا. وفي عام 1856 توفي السلطان (أحمد بن سعيد)، وانقسمت الإمبراطورية ما بين ولديه، بحيث استقل أحدهما بعمان والآخر بزنجبار[4].

لقد وصلت أسرة آل بوسعيد إلى السلطة في عام 1749، ولا تزال تحكم سلطنة عمان حتى يومنا هذا.

6 ـ السعودية

إلى جانب مشيخات الخليج العشر وسلطنة عمان، برز في شبه الجزيرة العربية «أخ كبير» لها. ففي عام 1932 تمت السيطرة على أقاليم نجد والحجاز والإحساء وتوحيدها من جانب عبد العزيز آل سعود (المعروف غالبًا باسم ابن سعود) تحت اسم «المملكة العربية السعودية»، وأعلن عبد العزيز ملكًا عليها.

= إلا أنه لم يتم تبنيها من جانب العرب الذين يعيشون في المنطقة». انظر: Charles D. Belgrave, *The Pirate Coast* (London: G. Bell, 1966), p. 1.

(3) حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي: وضعها القانوني والسياسي ومشكلاتها الدولية** (بيروت: مكتبة لبنان، 1975)، ص 4-5.

(4) «بقيت عائلة آل بوسعيد في السلطة في زنجبار حتى تحت الحماية البريطانية (1890 ـ 1963)، ولكن تمت إطاحتها في عام 1964 عندما اندمجت زنجبار في تنزانيا». انظر: **الموسوعة البريطانية**، «Al Bu Sa'id Dynasty,» <http://britannica.com>.

إن أسرة آل سعود هي العائلة المالكة الحاكمة في المملكة العربية السعودية. وتسمية الأسرة بآل سعود مستمدة من والد مؤسس الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر، وهو محمد بن سعود.

وبحكم حجمها الكبير نسبيًا، واكتشاف احتياطيات النفط الهائلة فيها في عام 1938، فإن من المقدر للمملكة السعودية أن تصبح قوة مهيمنة في المنطقة والعالم.

ثالثًا: الهيمنة البريطانية

يبدأ التاريخ الحديث المدوّن لكيانات الخليج مع بروز النفوذ البرتغالي في المنطقة خلال القرن السادس عشر. وقد تواجد البرتغاليون في الخليج من أجل السيطرة على التجارة المربحة للمحيط الهندي، وبخاصة تجارة التوابل.

استمرت الهيمنة السياسية والتجارية للبرتغاليين في الخليج نحو مئة عام. وبعدها تم إقصاؤهم عن المنطقة من جانب الفرس، بمساعدة بريطانية، وذلك في عام 1622. ومنذ ذلك الحين، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، «سادت منطقة الخليج المنافسة التجارية بين الهولنديين والبريطانيين، حتى غادرها الهولنديون أخيرًا وتركوا الساحة للبريطانيين»[5].

من هنا زادت الأهمية الاستراتيجية للخليج، وبخاصة أن الاتصالات التي تربط بريطانيا بالهند كانت تتجنب المنطقة. لكن التجارة لم تكن آمنة بسبب أعمال القرصنة والاعتداءات على السفن التجارية لشركة الهند الشرقية.

وفي محاولة لوضع حد لأعمال القرصنة، غزا البريطانيون رأس الخيمة في عام 1809 لقمع «مثيري الشغب». وقد نتج من ذلك «المعاهدة العامة» التي أبرمت مع الشيوخ المحليين في عام 1820، لتصبح الأساس للعلاقة بين بريطانيا ومشيخات الساحل المتصالح.

ونظرًا إلى أن موقع عمان يعطيها أهمية خاصة بالنسبة إلى سلامة المرور عبر مضيق هرمز، فقد استشعرت بريطانيا ضرورة احتوائها، وصارت السلطنة تدريجًا تحت النفوذ البريطاني، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عام 1895 تعهد البريطانيون حماية السلطان فيصل بن تركي من الهجمات القبلية. وهكذا، أصبح البريطانيون قادرين على فرض السيطرة الإمبراطورية غير الرسمية على السلطنة.

(5) James H. Noyes, *The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1982), p. 5.

أما مشيخات الخليج الأخرى، فقد أسست بريطانيا علاقات معاهدات حماية معها، فكانت مع البحرين منذ عام 1861، ومع الكويت في عام 1899. وبالنسبة إلى قطر فهي انضوت تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة عام 1916.

استمرت مشيخات الخليج وعمان تحت الحماية البريطانية من عام 1820 إلى عام 1971، وكانت تدار من جانب الحكم البريطاني في الهند. وقد جعلت بريطانيا من المشيخات محميات لها، من أجل حراسة خطوط التجارة مع الهند البريطانية وحماية المصالح البريطانية في المنطقة.

يلخص جيمس نويس في كتابه **العدسة الغائمة**، المعاهدات البريطانية مع مشيخات الخليج على النحو التالي:

«كانت الاتفاقيات والمعاهدات البريطانية المبرمة من عام 1806 إلى عام 1923 تختص، بوجه عام، إما بالملاحة (1853 - 1806: الحفاظ على السلام والقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق)، وإما بالسياسة :1916 - 1861) تختص بالعلاقات واسعة النطاق بين مشيخات الخليج وحكومة الهند [البريطانية])، وإما بالاقتصاد :1923 - 1902) تعطي للبريطانيين حقوقًا ومزايا تفضيلية تتعلق بامتيازات النفط، وصيد اللؤلؤ، وخدمات البريد والتلغراف)»[6].

في نهاية المطاف، فإن مشيخات الخليج والمملكة السعودية، بسمتها المميزة وهي قلة عدد السكان، ستبرز على المسرح العالمي، وذلك بفضل مواردها الطبيعية العرضية (الهيدروكربونات).

في هذا الكتاب، سنشير إلى كيانات الخليج السياسية المذكورة بأسماء «ممالك الخليج»، أو «دول الخليج» أو «مجلس التعاون الخليجي»، أو «المجتمعات الخليجية».

رابعًا: السكان

في عام 1950 كان مجموع السكان في ممالك الخليج نحو أربعة ملايين نسمة، منها 80 بالمئة (3.12 مليون) في السعودية، والعشرين بالمئة الباقية توزعت كالتالي (بالألف): الكويت (153)، البحرين (116)، قطر (25)، الساحل المتصالح (70)، وعمان (456). (انظر الجدول الرقم (1 - 2)).

---

(6) Ibid., p. 6.

الجدول الرقم (1 - 2)

سكان الخليج 1950 - 2050

(بالآلاف)

البلد	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2015	2030	2050
									توقعات الأمم المتحدة	
الإمارات العربية المتحدة	70	93	235	1,042	1,860	3,155	8,271	9,154	11,140	13,199
البحرين	116	162	213	360	496	665	1,241	1,372	2,043	2,423
السعودية	3,121	4,087	5,836	9,741	16,327	20,764	27,426	31,557	40,754	49,759
عمان	456	552	724	1,154	1,812	2,268	3,041	4,200	6,135	7,629
قطر	25	47	110	224	476	592	1,780	2,482	3,265	3,846
الكويت	153	270	747	1,372	2,100	2,051	2,998	3,936	4,906	5,677
الإجمالي	**3,941**	**5,211**	**7,865**	**13,893**	**23,071**	**29,495**	**44,757**	**52,701**	**68,243**	**82,533**
النرويج	3,265	3,583	3,876	4,086	4,247	4,499	4,886	5,200	5,873	6,486
سنغافورة	1,022	1,633	2,072	2,412	3,013	3,914	5,074	5,535	6,227	6,084
إجمالي العالم (بالملايين)	2,536	3,033	3,701	4,458	5,331	6,145	6,958	7,383	8,501	9,725

المصدر: الأمم المتحدة، توقعات سكان العالم (حزيران/يونيو 2017)، <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/population> (الدخول الى الموقع في 24 كانون الأول/ديسمبر 2018).

وفي العام نفسه (1950) قدر عدد سكان مدينة الرياض (عاصمة السعودية) بنحو 111 ألف نسمة[7]، وعدد سكان مدينة أبو ظبي (الساحل المتصالح) بحدود 1,500 نسمة، «بعد أن انخفض من ذروته بما يقرب من 3,000 نسمة في مطلع القرن العشرين»[8].

وعلى مدار السنوات العشرين التالية (1950 - 1970) تضاعف عدد سكان الخليج تقريبًا ليصل إلى نحو ثمانية ملايين نسمة في عام 1970. وهذه الزيادة تعادل أكثر من ضعفي متوسط الزيادة في عدد سكان العالم، البالغة 46 بالمئة، خلال الحقبة نفسها.

لكن كما سنرى لاحقًا، فإن عدد سكان الخليج الذي تضاعف خلال عشرين سنة، سيتجاوز ذلك ويتضاعف في مدد أقصر، وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في عائدات النفط ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي. وسيكون من شأن الرفاهية والبيئة الصحية الناشئة عن النفط أن تحسن من معدلات الخصوبة للسكان، وأن تؤدي مشاريع الإنشاءات والبنية الأساسية في المنطقة إلى استقدام جموع العمال الأجانب.

خامسًا: اقتصاد ما قبل النفط

كانت شبه الجزيرة العربية قبل النفط واحدة من أكثر مناطق العالم فقرًا، من حيث الموارد الطبيعية ومستوى التنمية. وكان النشاط الاقتصادي في المنطقة محصورًا، إلى حد كبير، في زراعة الكفاف أو الرعي لقلة الموارد المائية من جهة، ولقلة عدد السكان من جهة أخرى.

وعلى امتداد الساحل، كان النشاط الأساسي لمجتمعات الخليج يتمثل بصناعة الغوص على اللؤلؤ، الذي كان تقريبًا المصدر الوحيد للدخل والمجال الأكبر للعمل. لقد كانت سبل العيش الاقتصادية لشعوب الخليج تعتمد على الغوص بحثًا عن اللؤلؤ الطبيعي، وكانوا يستخدمون لذلك سفنًا شراعية من تصميم أهل الخليج وصنعهم.

كان صيد اللؤلؤ نشاطًا موسميًا، وكان يمارس في أشهر الصيف الأكثر ملاءمة في الخليج. وكان الغواصون يكدحون في البحر طوال المدة الممتدة من شهر أيار/مايو إلى شهر أيلول/سبتمبر.

---

(7) بحسب الموسوعة البريطانية، بلغ عدد سكان الرياض عام 1930 (أي قبل عامين من إعلان المملكة الموحدة) نحو 27,000 نسمة.

(8) Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: I. B. Tauris, 1998), p. 78.

وكانت طبقة التجار (الطواويش) في مشيخات الخليج هي المسيطرة على صناعة اللؤلؤ، وعلى قطاع الاستيراد والتصدير. وكان «جزء كبير من دخل الحكام يأتي من التجار، وذلك من خلال الرسوم الجمركية، وضريبة سفن صيد اللؤلؤ، والإيجارات، والإيرادات الأخرى، التي تتدفق من اقتصاد مزدهر بالتجارة البحرية»[9].

كان تصدير اللؤلؤ الطبيعي يحقق إيرادات من العملة الأجنبية تمكن التجار المحليين من استيراد ضروريات المعيشة، مثل الرز والدقيق والسكر والقهوة والسمن والتوابل والملابس. وكانت عمليات التجارة تتم بالروبية الهندية، وهي العملة المتداولة في المنطقة في ظل الهيمنة البريطانية.

وشاءت الأقدار أن تتدهور صناعة اللؤلؤ في الثلاثينيات من القرن الماضي، بعد أن تمكن العلماء اليابانيون من تطوير اللؤلؤ الاصطناعي (المستزرع) وطرحه في الأسواق بكميات كبيرة وبأسعار تنافسية جدًا. وقد أدى ذلك إلى انهيار صناعة صيد اللؤلؤ في الخليج.

وهكذا، لم يتبقّ من الأنشطة الاقتصادية في الخليج سوى الصيد البحري والزراعة المحدودة، ما جعل الحياة بائسة إلى حد بعيد، وليس لدى هذه الدول سلع للتصدير تعود عليها بعملات أجنبية. ولكن، بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت المعاناة الاقتصادية غير المستساغة التي تعيشها مجتمعات الخليج في الانحسار تدريجًا، وذلك من خلال توافر فرص العمل في صناعة النفط الجديدة، التي سرعان ما ستتحول لتكون القطاع الأكثر منفعة وربحية في المنطقة.

سادسًا: التعليم

كان «نظام» التعليم قبل النفط متواضعًا جدًا في مملكات الخليج. ففي أوائل القرن العشرين، كان التعليم يتمثل، إلى حد كبير، في «مدارس تحفيظ القرآن» (الكتاتيب)، التي لا تقدم سوى التدريب الأساسي في مجال محو الأمية. ويقتصر التدريس فيها على قراءة القرآن وحفظه، وتعلم مبادئ اللغة العربية والحساب.

وكانت البحرين أول من أدخل نظام التعليم العام في شبه الجزيرة العربية. فقد افتتحت

(9) James Onley and Sulayman Khalaf, «Shaikhly Authority in the Pre-oil Gulf: An Historical-Anthropological Study,» *History and Anthropology*, vol. 3, no. 17 (2006), p. 197.

فيها أول مدرسة حكومية للبنين (مدرسة الهداية الخليفية) في جزيرة المحرق في عام 1919. وفي عام 1926 افتتحت ثاني مدرسة حكومية للبنين في العاصمة المنامة. وبعد ذلك بسنتين (أي في عام 1928) افتتحت أول مدرسة عامة للبنات في البحرين.

وفي الكويت، أنشأ التجار مدارس أهلية، وكانت الأولى هي المدرسة المباركية في عام 1911، ثم المدرسة الأحمدية في عام 1921. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي، أسس تجار الكويت «مجلس المعارف»، وتمت توسعة النظام التعليمي ليشمل أربع مدارس ابتدائية جديدة، بما فيها مدرسة واحدة للبنات. ولكن سرعان ما تولت الحكومة إدارة هذا النظام التعليمي المتنامي، وقامت بالتوسع السريع في قطاع التعليم بالكويت، وذلك بفضل الإيرادات الجديدة من صادرات النفط بعد الحرب العالمية الثانية.

أما عمان، فلم يكن لديها في عام 1970 سوى ثلاث مدارس ابتدائية، تضم أقل من ألف تلميذ. وقد شهد نظام التعليم في السلطنة توسعًا كبيرًا بعد تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عام 1970.

وفي قطر، تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية في الدوحة في عام 1949 تحت اسم «الإصلاح المحمدية»، وفي عام 1954 تم افتتاح ثاني مدرسة في البلاد.

وفي الساحل المتصالح، بنى البريطانيون أول مدرسة في الشارقة في عام 1953. وفي أبو ظبي، تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية عامة في عام 1965.

أما السعودية، فقد بدأ التعليم الابتدائي فيها رسميًا في الثلاثينيات من القرن الماضي. وفي عام 1955 افتتحت أول مدرسة للبنات (مدرسة دار الحنان) في مدينة جدة، وفي عام 1963 افتتحت أول مدرسة ثانوية عامة للبنات في المملكة.

سابعًا: ظهور النفط

تم اكتشاف النفط في الشرق الأوسط لأول مرة في منطقة «مسجد سليمان» (محافظة خوزستان)، في جنوب غرب فارس (إيران) في عام 1908، وبعدها في منطقة بابا كركر في كركوك (محافظة الموصل) بالعراق في عام 1927 [10].

(10) وفقًا للتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2017، تم اكتشاف النفط في العراق عام 1909. ولكن لم يبدأ إنتاج النفط وتصديره إلا في عام 1934.

وفي منطقة الخليج، تم اكتشاف النفط لأول مرة في البحرين في عام 1932؛ وبعدها تم اكتشاف النفط في كل من السعودية والكويت في عام 1938، وقطر في 1939، وأبو ظبي في 1958، وعمان في 1962، ودبي في 1966 (انظر الجدول الرقم (1 ـ 3)).

الجدول الرقم (1-3)

اكتشاف وتصدير النفط

البلد	سنة اكتشاف النفط	سنة تصدير النفط
الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	1953	1965
البحرين	1932	1932
السعودية	1938	1938
عمان	1964	1967
قطر	1940	1940
الكويت	1938	1946
إيران	1908	1911
العراق	1909	1934
النرويج	1969	1971
فنزويلا	1878	1922

المصادر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2017، وبيانات الدول الأخرى من ويكيبيديا.

وهكذا فإن الضيف الجديد الزاهي الذي حل على دول الخليج وجعل منها مركزاً عالميًا لتصدير الذهب الأسود، قلب الأوضاع الاقتصادية فيها وأخذها إلى عهد جديد من التطور والانضمام إلى قافلة الحداثة العصرية. لقد شاءت الأقدار لهذه الممالك أن تصبح ذات أهمية عالمية، كمصدر رئيسي للنفط الخام، وكمستورد مهم للسلع والخدمات، بما فيها العمالة.

وبالتالي، سيكون من شأن العائدات من تصدير النفط أن تحوّل السعودية ومشيخات الخليج وسلطنة عمان ـ البلدان الفقيرة نسبيًا ـ إلى دول غنية حديثة، وأن تؤدي إلى إعادة صوغ العلاقة بين الدولة والمجتمع، في إطار الوضع المكتسب حديثًا، والمتمثل بنشوء «دولة البترودولار». وسيؤذن النفط بمولد «الاقتصاد الريعي» و«المجتمعات الاستهلاكية» في منطقة الخليج.

يكتب تشارلز بلغريف، المستشار البريطاني لحكومة البحرين من 1926 حتى 1957، في كتابه **ساحل القراصنة**، واصفًا هذا التحول:

«لقد تسارعت وتيرة التغيير في عقلية عرب الخليج منذ بداية عصر النفط. فقبل أربعين سنة، كانوا لا يكادون يهتمون بشؤون العالم الخارجي. ولم تتح الفرصة لأكثر من عشرة أشخاص من الخليج للسفر إلى أوروبا. وقد كان لعرب الخليج علاقات أوثق مع الهند، مقارنة ببلدان الشرق الأوسط، لأن معظم تجارة الخليج كانت مع بومباي» (11).

ويضيف بلغريف معلقًا حول تأثير النفط بالنسبة إلى التغيير الذي طرأ على الإحساس بالتقييم الاجتماعي في المنطقة قائلاً:

«إن امتلاك مزرعة النخيل، أو مصيدة الأسماك [الحظرة]، أو سفينة صيد اللؤلؤ، أو بعض الإبل، لم تعد مؤشرًا على أن الرجل ميسور الحال. بل تحول الأمر إلى امتلاك أجهزة التلفزيون والراديو والسيارات، التي أصبحت رموزًا للمكانة الآن. ولكن ثمة ما يدعو إلى الشك ما إذا كان الناس أكثر سعادة وقناعة اليوم عما كانوا عليه قبل أربعين سنة» (12).

أما بالنسبة إلى الحكام، فقد وجدوا في الوضع الجديد فرصة لفرض هوية جديدة واعتماد سياسات من شأنها ترسيخ سلطات الأسَر الحاكمة.

ثامنًا: سلطة الحكام

في عصر ما قبل النفط، كان التجار الأثرياء في الخليج مصدرًا لدخل الحكام، وكان لهم تأثير سياسي عليهم. فمثلاً، كان لتجار الكويت قوة أكبر بسبب كونهم المصدر الرئيسي للدخل في الكويت. ويجدر بالذكر أن هؤلاء هم الذين بادروا وأدخلوا التعليم الرسمي في الكويت.

ومع ظهور النفط ولدت «الدولة الريعية» في الخليج، وكان من شأن ذلك أن تتغير سلطة الشيخ الحاكم جذريًا. وسيؤدي الريع من صادرات النفط الخام إلى تقوية سلطة الأسَر الحاكمة في بلدان الخليج.

وهذا التغير سيمنح الحكام الاستقلال الاقتصادي عن شعوبهم، لأن توزيع عائدات النفط سيكون وفقًا لتقديرهم. كما أنهم لن يعودوا يعتمدون على التجار للحصول على الدعم المالي كما كانت عليه الحال سابقًا. وبدلاً من ذلك، فإن التجار هم الذين سيعتمدون الآن على الحكام في الحصول على التعاقدات والخدمات الحكومية.

---

(11) Belgrave, *The Pirate Coast*, p. 191.

(12) Ibid., p. 192.

وعلى هذا الأساس فإن الثروة النفطية ستمكن حكام الخليج من «الوفاء بالتزامات الحكم أكثر من أي وقت مضى، وذلك من خلال إنشاء نظام الرعاية الاجتماعية الذي يوفر الخدمات بسخاء للجميع». كذلك ستمكن هذه الثروة الحكام من بناء «مجتمعات واسعة النطاق»، تقوم على خدمتها «قوى عاملة مستوردة من الخارج، تكون أكبر حجمًا من السكان المحليين». وسيكون بمقدورهم أيضًا «إنشاء الجيوش الكبيرة الحديثة، وقوات الشرطة، والبيروقراطيات»[13].

ولكون دول الخليج تبوأت موقعًا من الثراء نتيجة تصدير النفط، وغدت أسواق استيراد مربحة، فإن حكامها سيسعون لطلب الحماية من «القوى الدولية التي سيكون لها مصلحة راسخة في استقرار الأوضاع بالمنطقة»[14].

وهكذا، سيتطور أسلوب «اتخاذ القرارات العليا» من جانب حكام الخليج، وسينعكس ذلك في العقد الاجتماعي غير المكتوب مع شعوبهم.

تاسعًا: العملات الخليجية

على مدى عقود من الزمن، كانت الروبية الهندية هي العملة الرسمية في الخليج، وذلك بحكم سيطرة بريطانيا على المنطقة وحكمها عن طريق الهند. وكانت مشيخات الخليج تقوم بشراء الروبية المتداولة فيها من بنك الاحتياطي الهندي، ويتم دفع ما يقابلها بالجنيه الإسترليني البريطاني.

ومن أجل التحايل على القيود المفروضة في الهند على استيراد الذهب، فقد كان يجري تهريب الروبية الهندية من الهند إلى الخليج ليتم استبدالها بالذهب، الذي بدوره يتم تهريبه ثانية إلى الهند.

وبما أن المبالغ المهربة من الروبية الهندية تكون فائضة عن العملة المطلوبة للتداول في منطقة الخليج، فقد كان يتم إعادتها إلى الهند، عبر القنوات الرسمية، واستبدالها

(13) Onley and Khalaf, «Shaikhly Authority in the Pre-oil Gulf: An Historical-Anthropological Study».

(14) عندما غزا العراق الكويت في آب/أغسطس 1990، حشدت الولايات المتحدة قواتها وتدخلت عسكريًا. وفي إطار ما سمي عملية عاصفة الصحراء، قادت الولايات المتحدة حربًا جوية مكثفة ضد البنية التحتية العسكرية والمدنية في العراق، وقامت بهجوم بري واسع النطاق، وأدى ذلك إلى «تحرير الكويت».

بالجنيهات الإسترلينية[15]. وهذا يعني أن الهند كانت تدفع مقابل استيراد الذهب غير الشرعي من احتياطياتها من العملات الأجنبية.

مع تفاقم مشكلة التهريب، أخذ احتياطي الهند من الجنيهات الإسترلينية في التناقص. ولمعالجة المشكلة، لجأت حكومة الهند إلى إصدار «روبية الخليج» في عام 1959، وتم تحديد قيمتها وربطها بنفس قيمة الروبية الهندية، لتصبح بالتالي مرتبطة أيضًا بالجنيه الإسترليني (كانت الروبية الهندية في ذلك الوقت مرتبطة بالجنيه الإسترليني بسعر صرف يعادل 13.33 روبية للجنيه الإسترليني الواحد).

ظلت الروبية الخليجية في التداول حتى بدأت السلطات النقدية الناشئة حديثًا في بلدان الخليج في إصدار عملاتها المحلية. ففي عام 1961 تم إصدار الدينار الكويتي، وتلاه إصدار الدينار البحريني في عام 1965، والريال العماني في عام 1970، وأخيرًا الدرهم الإماراتي والريال القطري في عام 1973 [16].

الجدول الرقم (1 ـ 4)

العملات الخليجية (محتوى الذهب بالغرام من الذهب الخالص)

البلد	العملة	سنة الاصدار	محتوى الذهب عند الإصدار	ملاحظات
الإمارات العربية المتحدة	الدرهم الإماراتي (*)	1973	0.186621	نفس قيمة روبية الخليج في 1966
البحرين	الدينار البحريني	1965	1.86621	عشرة أضعاف قيمة روبية الخليج في 1965
السعودية	الريال السعودي	1961	0.197482	القيمة: 4.5 ريال = دولار أمريكي واحد (السعر السائد في السوق آنذاك)
عمان	الريال العماني	1970	2.13281	نفس قيمة الجنيه الإسترليني في 1970
قطر	الريال القطري (*)	1973	0.186621	نفس قيمة روبية الخليج في آذار/مارس 1966
الكويت	الدينار الكويتي	1961	2.48828	نفس قيمة الجنيه الإسترليني في 1961

(*) محتوى الذهب للدرهم الإماراتي والريال القطري الصادران في 1973 هو نفس محتوى الذهب لريال قطر ودبي الصادر في آذار/مارس 1966 من قبل مجلس النقد لقطر ودبي واستمر في التداول حتى عام 1973.

المصدر: Michael E. Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *IMF Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July 1975).

---

(15) انظر: Peter Symes, «Gulf Rupees - A History,» <http://www.pjsymes.com.au/articles/gulfrupees.htm>.

(16) في آذار/مارس 1966، أنشأت قطر ودبي مجلسا مشتركا للنقد (مجلس نقد قطر ودبي) لإصدار عملة مشتركة جديدة. وفي أيلول/سبتمبر 1966 تم إصدار الريال وقيمته متساوية مع الروبية الخليجية (ما قبل خفض العملة)، وظل هذا الريال متداولاً في قطر ودبي حتى أيار/ مايو 1973.

أما السعودية، فإن الريال كان عملتها منذ أن تأسست المملكة في عام 1932، وكان عملة الحجاز قبل ذلك. وفي عام 1935 تم إصدار ريال جديد، وكانت مواصفاته تكاد تطابق «مواصفات الروبية الهندية، النقد الأكثر تداولاً بين النقود الأجنبية السائدة آنذاك»[17].

ولكن بما أن معاملات النفط الدولية كافة يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، فإن ذلك يجعل الدخل القومي لمصدّري النفط يعتمد أساسًا على قيمة الدولار، أي سعر صرفه في السوق. لذلك، فقد تم ربط العملات الخليجية رسميًا بالدولار الأمريكي، باستثناء الدينار الكويتي الذي تم ربطه بسلة من العملات المرجحة. ويبين الجدول الرقم (1 ـ 4) العملات الخليجية الجديدة ومحتواها من الذهب وقت الإصدار.

عاشرًا: استقلال مشيخات الخليج

كانت الكويت أول إمارة خليجية تنال استقلالها من بريطانيا عام 1961. لكن بريطانيا ستستمر في توفير الحماية للكويت من قاعدتها العسكرية في البحرين. وبموجب أحكام الدستور الذي صيغ حديثًا، أجريت أول انتخابات برلمانية في الكويت في عام 1963، لتصبح الكويت بذلك أول دولة خليجية تنشئ دستورًا وبرلمانًا (مجلس الأمة).

في كانون الثاني/يناير 1968 أعلنت الحكومة البريطانية بأنها، كجزء من خطة الانسحاب من «شرق السويس»، ستقوم بسحب قواتها العسكرية الموجودة في منطقة الخليج بنهاية عام 1971. وقد تلقى حكام الإمارات التسع (البحرين وقطر والإمارات السبع في الساحل المتصالح) هذا الإعلان بالدهشة وعدم الارتياح، لأنهم كانوا يريدون استمرار الحماية البريطانية. ولكن يبدو أن البريطانيين قد قدموا لهم النصيحة وشجعوهم على إنشاء اتحاد فدرالي فيما بينهم.

وهكذا، عقد حكام الإمارات التسع اجتماعًا لهم في دبي بتاريخ 27 شباط/ فبراير 1968، ووقعوا جميعًا على «اتفاق دبي» لإنشاء «اتحاد الإمارات العربية». وتم تشكيل «المجلس الأعلى» من الحكام التسعة، وأعطيت له صلاحية وضع «ميثاق بالنظام الكامل الدائم» للاتحاد، و«صياغة السياسة العليا للاتحاد المتعلقة بالشؤون الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية، وغيرها من الأمور ذات العلاقة بمقاصد الاتحاد»[18].

---

(17) مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما): «الإطار التاريخي لعملة المملكة العربية السعودية،» <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Currency/Pages/HistoricalInfo.aspx>.

(18) البحارنة، دول الخليج العربي: وضعها القانوني والسياسي ومشكلاتها الدولية.

لكن الأمور لم تسر على ما يرام. فبحكم التنافس التاريخي السائد بين البحرين وقطر، طالب كل منهما بحصته «العادلة» من التمثيل في الاتحاد. فالبحرين، مثلاً، وعدد سكانها آنذاك نحو 200 ألف نسمة ـ أي ما نسبته 40 بالمئة من مجموع سكان الإمارات التسع ـ طالبت بالتمثيل النسبي. وبذلك فهي يمكن أن تحظى بنسبة 40 بالمئة من مقاعد المجلس الاستشاري للاتحاد.

وبعد أن «قضى المجلس الأعلى للحكام ثلاث سنوات (1968 ـ 1971) في مناقشة المسائل السياسية والدستورية للاتحاد، فإنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى قرار حاسم بإيجاد دولة اتحادية لها مقومات البقاء»[19]. وبذلك تحطمت الآمال المعقودة على قيام اتحاد خليجي يضم الإمارات التسع.

وفي عام 1971 أعلن حكام الإمارات التسع عن استقلال بلدانهم. لكن الإمارات السبع للساحل المتصالح قررت الاتحاد فيما بينها. وبذلك تم تشكيل «الإمارات العربية المتحدة»، وتولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئاسة الاتحاد، وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1971.

حادي عشر: الأنظمة السياسية في الخليج

إن أنظمة الخليج ستنتعش بأموال النفط التي ستملأ خزائنها، فتتحول تدريجًا من أنظمة الكفاف (أنظمة الحد الأدنى) إلى دول حديثة تكتسب تسميات جديدة مثل «الدول النفطية» أو «الممالك البترولية». أما سياسات الحكم القائمة على الشخصنة وحكم الأسرة، فستبقى سمة بارزة في المجتمعات الخليجية وأسلوب الحكم فيها. وسيظل نظام الحكم ذا طابع شخصي جدًا، وسيستمر «نظام المشيخة» في كونه وراثيًا وأبويًا ويتركز في أسرة قبلية واحدة.

ستعزز الطفرة الاقتصادية لهذه الدول التقاليد المرعية في تقريب الأسَر والقبائل المترابطة والمتسايرة مع الأسَر الحاكمة، وسيكون ذلك «عاملاً مهمًا في توزيع السلطة والامتيازات الاقتصادية». تنعكس أهمية الروابط القبلية في الطريقة التي يتم بها تعيين كبار المسؤولين الحكوميين عمومًا، حيث سيتم «استيعاب أفراد الأسرة الحاكمة أولاً، يليهم أفراد الأسَر والقبائل المتحالفة تقليديًا مع الحكام»[20].

---

(19) المصدر نفسه.

(20) Helen Chapin Metz, *Persian Gulf States: Country Studies* (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1994), p. 39

جدير بالذكر أن الكويت أجرت أول انتخابات لها في عام 1963، تلتها البحرين فأجرت انتخاباتها الأولى عام 1973. فأصبحت هاتان الدولتان تضمان برلمانين، بينما بقية دول الخليج أنشأت مجالس استشارية (شورى)، إلا أن التشريع مع ذلك لا يزال محصوراً عمليًا بيد حكومات دول الخليج التي لا يسمح فيها إلى حد الآن بإنشاء الأحزاب السياسية.

ثاني عشر: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

لقد مرت عشر سنوات تقريبًا ما بين انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في أواخر عام 1971، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي في شهر أيار/ مايو 1981.

استشعرت دول الخليج، في غمرة الأحداث الخطيرة والمثيرة التي تحيط بها من كل جانب، ضرورة تجمعها في كيان واحد لمواجهة ما قد يمتد إليها من زلزال تسبب به حدثان تاريخيان كبيران هما: **أولاً**، إطاحة شاه إيران في ثورة شعبية أوائل عام 1979؛ **وثانيًا**، الحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر من عام 1980. فقد تداعت هذه الدول لصد الخطر الداهم وأنشأت «مجلس التعاون الخليجي» في عام 1981، الذي ضم الدول الست وهي: الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر والكويت.

وكان الغرض الأساسي من هذا التحالف هو تعزيز الروابط القوية بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية فيما بينها، وعلى رأسها الأمن الخارجي لهذه الدول.

وفي هذا الكتاب، سنحاول جاهدين التعرف إلى أي مدى نجح مجلس التعاون الخليجي في التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، من أجل تعزيز تحولها الاقتصادي وعبورها إلى عصر ما بعد النفط،، وذلك من خلال الغوص في دهاليز المعطيات والآثار المترتبة عليها.

الفصل الثاني

منجم الثراء النفطي والإنفاق الباهظ

يخلق النفط وهم الحياة المتغيرة تمامًا،
الحياة بدون عمل، الحياة مجانًا.
ريزارد كابوشنسكي(*)

أولًا: التحول في ميزان القوى

1 ـ أوبك وتسعير النفط

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في أيلول/سبتمبر 1960. وكان هدفها «تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، من أجل ضمان أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي البترول»[1].

خلال الستينيات من القرن الماضي، كانت سوق النفط العالمية تحت هيمنة سبع شركات نفط متعددة الجنسيات، اشتهرت باسم «الأخوات السبع»[2]. وكانت هذه الشركات

(*) Ryszard Kapuściński, *Shah of Shahs* (London; Melbourne; New york: Quartet Books, 1982).

(1) الأعضاء الخمسة المؤسسون لمنظمة أوبك هم: إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا. فيما بعد انضم إليهم عشرة أعضاء آخرين من بينهم قطر وإندونيسيا وليبيا والإمارات والجزائر ونيجيريا. والمقر الرئيسي لمنظمة أوبك في فيينا بالنمسا.

(2) الأخوات السبع هي: شركة النفط الأنجلو إيرانية (الآن بي بي)، شركة نفط الخليج (لاحقًا تابعة لشركة شيفرون)؛ شركة رويال داتش شل، شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (الآن شيفرون)، شركة ستاندرد أويل في نيو جيرسي (الآن تابعة لشركة إكسون موبيل)؛ شركة ستاندرد أويل أوف نيويورك (الآن تابعة لشركة إكسون موبيل)؛ وتكساكو (اندمجت لاحقًا في شركة شيفرون). وقبل أزمة النفط في عام 1973، كانت الأخوات السبع تسيطر على نحو 85 بالمئة من احتياطيات النفط العالمية (ويكيبيديا).

تدير صناعة النفط في الشرق الاوسط بموجب اتفاقات الامتياز، التي عدّتها منظمة الأوبك غير عادلة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء فيها.

بدءًا من السبعينيات من القرن الماضي، برزت أوبك كمنظمة حكومية دولية قوية في مواجهة شركات النفط المتعددة الجنسيات. وقد تطورت الأمور على نحو متسارع، وشهدت السوق تحولاً في ميزان القوى، بحيث انتقلت الهيمنة على الصناعة النفطية إلى منظمة الأوبك وشركات النفط الوطنية.

وكما تذكر أوبك على موقعها الإلكتروني: «لقد بلغت أوبك الشهرة الدولية خلال هذا العقد [السبعينيات]، حيث تمكن أعضاؤها من التحكم في صناعاتهم البترولية المحلية، وصار لهم دور أساسي في تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية»(3).

في مناسبات ثلاث رئيسية، ارتفعت أسعار النفط بحدة، وذلك بسبب حظر تصدير البترول العربي في تشرين الأول/أكتوبر 1973، والثورة الايرانية في عام 1979 واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام 1980.

وللتذكير، فإنه خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر 1973، فرضت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك حظرًا على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في رد منها على مساندة الأخيرة لإسرائيل أثناء الحرب. وقد أدت هذه المقاطعة إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، وتسببت في أزمة في الطاقة في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فقد تضاعف سعر النفط الخام أربع مرات، من ثلاثة دولارات للبرميل الواحد في بداية عام 1973 إلى 12 دولارًا للبرميل في عام 1974.

وفي عامي 1979 و1980، أدت الأحداث في إيران والعراق إلى جولة أخرى من ارتفاع أسعار النفط الخام. لقد تسبب فقدان صادرات النفط من إيران والعراق (نحو 6.5 مليون برميل يوميًا) في ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أكثر من الضعف. وارتفعت الأسعار من 14 دولارًا للبرميل في عام 1978 إلى 35 دولارًا في عام 1981.

لذلك، شهدت دول الخليج خلال «العقد الذهبي» لأوبك (1973 ـ 1981)، زيادات كبيرة في العائدات من صادراتها النفطية، وبالتالي أصبحت إعادة تدوير الدولارات البترولية (البترودولار) مسألة في غاية الأهمية.

---

(3) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), «Brief History,» <https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm>.

2 ـ إعادة تدوير البترودولار

اصطلح على تسمية الثروة الهائلة التي تدفقت بسرعة على دول الخليج بالبترودولار، أي الإيرادات المتحصلة بالدولار الأمريكي من بيع النفط إلى الدول الأخرى.

وحيث إن دول الخليج لا يمكنها استيعاب فائض البترودولار محليًا للاستهلاك والاستثمار، فإن البديل هو إنفاق الفائض أو استثماره دوليًا. من هنا نشأ موضوع إعادة تدوير البترودولار، ليستمر مع استمرار الفائض الكبير في مكاسب النفط الكبيرة لدول الخليج.

لكون السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، فقد أصبحت محط اهتمام واشنطن التي اعتقدت بأنه يجب الاستفادة من ثروتها الهائلة الفجائية.

عقب المقاطعة النفطية في عام 1973 أبرمت الحكومة الأمريكية في عام 1974 «اتفاقًا سريًا» مع السعودية، تقوم بموجبه الأخيرة بإعادة تدوير فائض البترودولار من طريق الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية، وأن تواصل بيع نفطها حصريًا بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، تقدم حكومة الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للسعودية، وتكون بصفة المورد العسكري للمملكة في الولايات المتحدة.

بموجب اتفاقية البترودولار هذه، تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: **أولًا**، حَيْد النفط الخام كسلاح اقتصادي؛ **وثانيًا**، تمويل العجز المزمن في ميزان المدفوعات الأمريكي من طريق ثروة البترودولار الجديدة للسعودية؛ **وثالثًا**، جعل الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي في العالم ـ بعد أن تم إلغاء قاعدة الذهب (لتحديد قيمة العملة الورقية) بقرار أحادي من إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون في آب/ أغسطس 1971[4].

وبما أن تسعير النفط وتداوله يتمان بالدولار الأمريكي، فقد ساعد البترودولار على تعزيز مكانة الدولار الأمريكي ليصبح العملة المهيمنة في العالم. وبهذه المكانة الاستثنائية، تتمكن الولايات المتحدة من أن تتمتع بامتياز كبير لا مثيل له، ألا وهو تمويل العجز في حسابها الجاري بصورة دائمة من طريق إصدار سندات الخزينة الأمريكية المقومة بالدولار. وحيث إن الدولار لم يعد قابلًا للتحويل إلى ذهب، فإن الخيار الوحيد المتاح للدول ذات الفائض هو استثمار دولاراتها في الولايات المتحدة عن طريق شراء هذه السندات.

---

(4) Andrea Wong, «The Untold Story Behind Saudi Arabia's 41-Year U.S. Debt Secret,» Bloomberg, 31 May 2016, <https://bloom.bg/2U2Sc6c>.

من خلال هذا الوضع التاريخي المكتسب، صارت الولايات المتحدة قادرة على التمتع بالعجز التجاري المستمر، وأن تصبح لها «هيمنة اقتصادية عالمية». وفي واقع الأمر، فإن مكانة الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطي العالمي قد نشأت من حقيقة مفادها أن «الأموال الكبيرة» (الاحتياطيات الأجنبية من الفائض التجاري) لا يمكنها أن تستقر إلا في ديون الولايات المتحدة.

والآن، لنشاهد كيف سيتم تخصيص وإنفاق البترودولار من جانب دول الخليج التي وصفت في بداية الأمر بانخفاض قدرتها الاستيعابية لرأس المال.

ثانيًا: من الفقر إلى الغنى

1 ـ نظام الرعاية الاجتماعية

بما أن احتياطيات النفط هي ملكية عامة، فقد أصبحت حكومات الخليج هي المتلقي الرئيسي للعائدات النفطية والمتصرف بها. وتكمن مسؤولية الحكومات في إدارة التدفقات من الإيرادات النفطية وتوزيعها على مواطنيها.

لقد قامت الحكومة في كل دولة خليجية بإنشاء نظام للرعاية الاجتماعية لمواطنيها يشتمل على تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية المجانية، والإسكان والطاقة المدعومين، وفرص العمل في القطاع العام. ومن المهم أيضًا قيام الحكومة بتوزيع هبات الأراضي والعطايا وتعاقدات الأعمال والتراخيص على «المستفيدين» من المواطنين. كل ذلك يتم وفقًا لتقدير الحاكم والحكومة.

لكن نظام الرفاه الشامل هذا سيكون عرضة للامتحان مستقبلاً بسبب الزيادة الكبيرة في السكان وقيود الميزانيات الحكومية. وفي نهاية المطاف، فإن من المتوقع أن تبدأ مرحلة التقشف، وأن يخضع نظام الرعاية الاجتماعية للمراجعة.

وفي هذه الأثناء، فإن زيادة الإنفاق العام، و«إعادة التوزيع» للثروة النفطية، سيعطي للسكان المحليين القدرة الشرائية الهائلة والمفتوحة.

2 ـ الاستهلاك

نتج من الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي تفشي عادات الاستهلاك في جميع أنحاء منطقة الخليج. فمن خلال دوران الإيرادات النفطية، غمرت الواردات أسواق المنطقة، وتسارعت وتيرة الإنفاق الخاص.

وسرعان ما اكتسب الخليج أهمية كمنطقة تعتمد على الواردات. فكل شيء تقريبًا يتم استيراده من الخارج - من الطعام والأدوية والملابس والمفروشات والسلاح، إلى القوى العاملة بمختلف أنواعها، وتشمل الأطباء والممرضات والمعلمين والبنائين وعمال الإنشاءات والكهربائيين والسبّاكين والطباخين والخياطين والحلّاقين والبستانيين والكنّاسين والسائقين ومستخدمي المنازل.

لقد برزت طبقة من الوكلاء التجاريين المحليين التي تعمل كوسيط «حصري» بين المصدّرين الدوليين والمبيعات المحلية. وسيجني هؤلاء أرباحًا طائلة من خلال نظام العمولة المتبع في النشاط التجاري، ويشمل ذلك بالطبع مبيعات الأسلحة.

وفي حين أدت ثروة الطفرة النفطية إلى الاستهلاك الهائل وعادات الهدر التي نتجت منه، فإن هناك المدخرات الخاصة الكبيرة التي صارت بحاجة إلى الاستفادة منها. فكيف السبيل إلى توظيف هذه الأموال والحصول من ورائها على عائد سريع جيد؟

في الكويت، ومن خارج زمرة التجار، سرعان ما برزت فئة من المستثمرين المضاربين في الأراضي وأسهم الشركات الحديثة التأسيس. وهنا، لا بد أن نأتي على قصة سوق المناخ في الكويت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كمثال على سباق الكسب السريع.

3 - سوق المناخ

في منطقة تعتمد على الاستهلاك القائم على الاستيراد وعدم الإنتاج المحلي، لن يكون أمام الأفراد العاديين الخليجيين، ممن لديهم مبالغ كبيرة تحت تصرفهم، أي منافذ منتجة لتوظيف أموالهم الراكدة. لكن المضاربة في سوق الأوراق المالية أتاحت لهم بديلاً مغريًا كوسيلة للثراء السريع.

وفي بلد صغير نسبيًا بعدد سكانه المحليين، أصبح الكويتيون الأكثر ثراء هم الرواد لطفرة المضاربات في منطقة الخليج. وقد بدأت المضاربات في البورصة الرسمية، وحين بلغت هذه المضاربات ذروتها تعرضت لانهيار «صغير» في عام 1977. وكان رد فعل الحكومة الكويتية هو إنقاذ المستثمرين المتضررين وإصدار بعض اللوائح التنظيمية. ولكن، من الذي يمكنه أن يكبح جماح المضاربين، غير الآبهين بالمخاطر، من الاندفاع وراء الثراء السريع المتصور؟

في هذا الوقت تم في الكويت إنشاء سوق موازية، غير قانونية تقنيًا، اشتهرت باسم «سوق المناخ». تقع هذه السوق (البورصة) في مبنى لمواقف السيارات كان في السابق مكانًا لتجارة الهجن في مدينة الكويت.

في سوق المناخ، بدأ التداول والمضاربة في أسهم الشركات غير المسجلة في الكويت وغير المنظمة، وهي شركات تم تأسيسها حديثًا من جانب كويتيين في خارج الكويت، وتحديدًا في بعض دول الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ولما استنفد المضاربون السيولة النقدية المتاحة، لجأوا إلى التعامل باستخدام الشيكات المؤجلة الدفع، فخلق ذلك توسعًا كبيرًا جدًا في الائتمان. وقد بدأت الشيكات الآجلة، غير الخاضعة لأي ضوابط، بمدة أيام، ثم أشهر، ثم تطورت إلى سنوات.

وفي صيف عام 1982 اشتدت المضاربات في السوق لتنذر بالكارثة، ولاحت في الأفق نذر الانهيار. وأخيرًا حدث الانهيار الكبير لسوق المناخ في شهر آب/أغسطس 1982، وقد نجم عن ارتجاع شيك مؤجل الدفع (لم يصرف). وبذلك انهارت سوق من ورق.

قدرت قيمة الشيكات الآجلة التي لم تعد لها قيمة (عددها 29 ألف شيك من ستة آلاف مستثمر تقريبًا) بنحو 94 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل نحو 251 مليار دولار بأسعار 2019، باحتساب التضخم). وكانت نسبة 60 بالمئة من قيمة الشيكات هذه تخص ثمانية أفراد من المضاربين، كان يطلق عليهم تسمية «فرسان المناخ»[5].

وطبقًا للروايات، فإن أحد كبار المضاربين، وكان موظفًا في الجمارك سابقًا، قد تراكمت لديه عند الذروة أسهم بلغت قيمتها نحو 14 مليار دولار، تم تمويلها بالدين عن طريق إصدار شيكات مؤجلة الدفع قيمتها 14 مليار دولار. ويعيش هذا المستثمر الآن على إعانة اجتماعية قدرها 500 دينار كويتي (1,650 دولار) شهريا[6].

الآن وقد انتهت عاصفة المضاربات، التي اجتاحت دول الخليج الأخرى أيضًا، فسيكون الانتقال إلى التطوير العقاري الأسلم، ليزدهر البناء والعمران في أنحاء المنطقة كافة.

ثالثًا: الطفرة في قطاع البناء

في بادئ الأمر، وصفت دول الخليج - غير النامية وذات الفوائض المالية الكبيرة - بانخفاض قدرتها على استيعاب التدفقات النقدية من صادرات النفط. ولكن سرعان ما تمكنت هذه الدول من إيجاد السبل السريعة لإنفاق فوائض البترودولار، وذلك من طريق

---

(5) من مقالات متفرقة عن «سوق المناخ» على الإنترنت.

(6) مقابلة مع كبير المضاربين على يوتيوب (1 حزيران/يونيو 2017).

إنشاء البنى التحتية، وناطحات السحاب، ومراكز التسوق الكبيرة (المولات)، والمدن الجديدة، وكذلك إنشاء شركات الطيران والترسانات العسكرية. وفي خضم هذا النشاط، من المحتمل أن تشتمل النهضة العمرانية على بعض المشاريع الباذخة وغير اللازمة.

إن طفرة البناء سوف تستمر وتنمو في عموم منطقة الخليج لعقود قادمة، وستصبح دول الخليج في النهاية بمثابة «قوى العمران» في العالم.

1 ـ البنية التحتية

بدأت دول الخليج في إطلاق مشاريع البنية التحتية الضخمة من خلال بناء الطرق والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ، وشبكات الكهرباء، وإمدادات المياه، وتشييد المدارس والمستشفيات، إضافة إلى بناء الفنادق، والمراكز التجارية، وكذلك مشاريع الإسكان لمواطنيها.

لقد تطلب تنفيذ تلك المشاريع استيراد مواد البناء والآلات والمعدات وجذب الأيدي العاملة من الخارج. وقد قامت شركات مقاولات البناء الأجنبية بتنفيذ تلك المشاريع، وكان السبق في هذا المجال للشركات الكورية الجنوبية منذ البداية. لجات هذه الشركات إلى جلب الأيدي العاملة الخاصة بها من الخارج، وذلك للتغلب على نقص الأيدي العاملة محليًا، ولاستكمال مشاريع البناء (تسليم المفتاح) في الوقت المحدد، بموجب العقود المبرمة.

نتيجة للمشروعات الضخمة للبنية التحتية المقامة بتمويل من الحكومات، صارت الحاجة إلى أراض متميزة جديدة أمرًا مطلوبًا من أجل التطوير العقاري الفاخر. وهذا ما دعا إلى إيجاد أراض جديدة بردم البحر.

2 ـ استصلاح أراضي البحر

استصلاح الأراضي هو عملية إيجاد أراض أو جزر جديدة من البحر. ويتم الاستصلاح من طريق تجريف البحر وتفريغ الرمال مباشرة في منطقة محاطة، يتم إنشاؤها قبل بدء عملية الاستصلاح.

يعَد شح الأراضي مشكلة حقيقية تواجه الكثير من الدول المدن، بسبب تزايد عدد السكان فيها، مثل سنغافورة وهونغ كونغ. أما الدول الخليجية، باستثناء البحرين، فإنها لا تعاني نقصًا في الأراضي لكي تشرع في الاستصلاح. وفي حين بلغت الكثافة السكانية (عام 2017) في سنغافورة 7,805، فإنها في دول الخليج لم تزد على 23 في المتوسط (انظر الجدول الرقم (2 ـ 1)).

الجدول الرقم (2 ـ 1)

الكثافه السكانية

البلد	السكان (بالآلاف) 2017	المساحة (كم²)	الكثافة السكانية (عدد الأشخاص/كم²)	
			1961	2017
الإمارات العربية المتحدة	**9,400**	71,024	1	112
البحرين	1,493	**778**	243	1,936
السعودية	32,552	2,000,000	2	15
عمان	4,133	309,500	2	13
قطر	2,735	11,627	4	227
الكويت	4,137	17,819	17	236
مجموع الخليج	**54,450**	**2,410,748**	**2**	**23**
النرويج	5,296	74,144	10	14
سنغافورة	5,612	719	2,541	7,805

المصدر: <http://countryeconomy.com>.

على امتداد ساحل الخليج أخذت المباني التجارية والسكنية الشاهقة في الانتشار. وعندما أصبحت الأراضي الساحلية المملوكة للقطاع الخاص شحيحة، والأراضي الشاسعة في المناطق الخلفية لم تكن ذات أهمية بالنسبة إلى التطوير العمراني الفاخر، فسرعان ما وجد البديل المناسب للتطوير العقاري الساحلي، وذلك باستصلاح أراضي البحر.

وهكذا، أضافت الجزر المستصلحة في البحر مساحات شاسعة من السواحل البحرية إلى الدول المدن في الخليج. ومع نمو المدن يستمر استصلاح المزيد من أراضي البحر. واليوم، هناك الكثير من مشاريع البنية التحتية في الخليج، مثل مجمعات الفنادق، وملاعب الغولف، والمراسي، والمساكن الخاصة الفاخرة، التي تم إنشاؤها فوق جزر تم استصلاحها بردم البحر.

لعل من فوائد استصلاح أراضي البحر أنه يتيح فرصًا أخرى لاكتساب الثروات، وذلك من خلال هبات الأراضي البحرية للأشخاص «المميزين»، الذين يقومون بتطويرها، أو بيعها إلى المطورين العقاريين بأسعار السوق المرتفعة.

يبدو جليًا أن الكثير من مشروعات استصلاح الأراضي قد غيرت معالم مدن الخليج، وذلك من خلال ناطحات السحاب المشيدة عليها.

3 ـ الهوس بناطحات السحاب

أصبح المناخ الاقتصادي في عموم الخليج متجذرًا بعمق في العقارات، وباتت قرارات المطورين بالبناء تستند في معظمها إلى توقعاتهم بعوائد مالية عالية.

بسبب التنمية الحضرية السريعة، أخذت المباني في مدن الخليج ترتفع عاليًا لتعانق السماء. فهناك المئات من ناطحات السحاب[7] اللامعة التي انتشرت بسرعة في عموم الخليج خلال العقدين الأخيرين. وإمارة دبي هي من يقود طفرة الأبراج الشاهقة، غير عابئة بالانهيار العقاري الذي شهدته في عام 2008، والذي نجم عن الأزمة المالية العالمية.

من الواضح أن دبي تسعى جاهدة ليكون فيها أعلى ناطحات السحاب، وهي تعلن بفخر أنها تمتلك أطول مبنى في العالم، وأطول فندق، وأطول مبنى سكني. وبحلول عام 2020 سيكون لديها أطول برج تجاري في العالم. وناطحات السحاب هي الآن رمز للإمارة.

من أهم الأبراج في دبي، هناك برج العرب الذي يبلغ ارتفاعه 321 مترًا، والذي أصبح معلمًا بارزًا في الإمارة. وهو افتتح كفندق في عام 1999. جاء في وصف برج العرب بأنه «الفندق الوحيد من فئة السبع نجوم في العالم. يصل الضيوف إلى الفندق على متن المروحية (الهيلوكوبتر) أو بالرولز رويس، ويشاهدون في غرفهم شاشات تلفزيون بلازما حجم 42 بوصة، ولهم الاختيار من بين 13 وسادة ليضعوا رؤوسهم عليهاويناموا»[8]. يوجد في دبي أيضًا أعلى مبنى في العالم وهو برج خليفة (مكتمل في عام 2010)، الذي يبلغ ارتفاعه 828 مترًا. وقد أنشئ البرج فوق بحيرة اصطناعية، ويوصف بأنه «مدينة عمودية»، ومن عجائب الدنيا.

4 ـ ناطحات السحاب في مكة المكرمة

يعد مجمع «أبراج البيت» من أبرز ناطحات السحاب في مدينة مكة المكرمة (تم الانتهاء من بنائه في عام 2012). إنه مجمع تجاري ضخم، تملكه الحكومة السعودية. ويضم المجمع سبعة فنادق شاهقة (ناطحات سحاب)، وفيه مركز تجاري مكون من خمسة طوابق، ويضم مطاعم، ومكانًا للصلاة يستوعب آلاف المصلين، وفيه مواقف تستوعب ألف سيارة.

---

(7) تعريف ناطحة السحاب: مبنى متعدد الطوابق يبلغ ارتفاعه المعماري 100 متر على الأقل.

(8) *The Economist* (26 April 2008).

يطل هذا المجمع على المسجد الحرام الذي يضم الكعبة المشرفة. وناطحة السحاب التي تتوسط المجمع هي فندق برج ساعة مكة الملكي. وهذا البرج هو ثالث أعلى مبنى في العالم (ارتفاعه 601 متر). وأبرز معالمه هو الساعة المستديرة في قمة البرج يبلغ قطرها 43 مترًا، أي أكثر من خمسة أضعاف قطر ساعة بيغ بن الشهيرة في لندن.

يوجد في مكة المكرمة أيضًا مشروع ناطحات سحاب آخر هو «أبراج كدي». يضم المشروع (الحكومي) إثني عشر برجًا مترابطة وترتكز على منصة. وعند اكتماله، سيكون أكبر فندق في العالم، إذ سيضم عشرة آلاف غرفة، وسبعين مطعمًا، وفيه أربعة مهابط للطائرات العمودية.

5 ـ عُمان بلا ناطحات سحاب

من المدهش أن مسقط هي المدينة الوحيدة في الخليج التي تخلو من ناطحات السحاب، لأن نظام البناء في السلطنة يحد من ارتفاعات المباني. وبالنسبة إلى عمان فإن الجبال والوديان المحيطة بالعاصمة تعَدّ جزءًا من هوية المكان، وبالتالي فإن بناء ناطحات السحاب من شأنه أن يشوه الطبيعة الجمالية للمكان.

تريد عمان المحافظة على بيئتها الطبيعية. لذلك فإن أعلى مبانيها هو فندق مكون من عشرة طوابق في حي روي التجاري، وفندق آخر مكون من ثمانية طوابق في مسقط.

6 ـ أعلى المباني في العالم

تمتلك دول الخليج عشرين بالمئة (21 مبنى) من «أعلى 100 برج مستقبلي في العالم» (الجدول الرقم (2 ـ 2)). وتظل الصين هي المتصدرة على مستوى العالم بنسبة 50 بالمئة تقريبًا (49 مبنى). وعلى مستوى العالم تضم مدينة دبي أكبر عدد من هذه المباني (15 مبنى)، تليها مدينتا نيويورك وشنجن (الصين) (9 مبان لكل منهما).

بالنسبة إلى الترتيب في قائمة أعلى مئة مبنى مستقبلي في العالم، فإن أعلى برجين في العالم هما برج جدة في السعودية (من المقرر الانتهاء منه في 2021)، وبرج خليفة في دبي في الإمارات (مكتمل في 2010). وفي الترتيب الخامس يأتي برج الساعة الملكي في مكة المكرمة. (انظر الجدول الرقم (2 ـ 2)).

تستمر الطفرة الإنشائية في الخليج لتشمل ناطحات السحاب ومراكز التسوق العملاقة (المولات).

الجدول الرقم (2 ـ 2)

تصنيف مباني الخليج في قائمة أعلى 100 مبنى مستقبلي في العالم

(الإرتفاع إلى القمة المعمارية)

الترتيب	إسم المبنى	المدينة	الإرتفاع		عدد الطوابق	سنة اكتمال المبنى
			(متر)	(قدم)		
1	برج جدة	جدة	1,000	3,281	167	2021
2	برج خليفة	دبي	828	2,717	163	2010
5	برج ساعة مكة الملكي	مكة المكرمة	601	1,972	120	2012
35	برج الماسة	جدة	432	1,417	93	2020
42	مارينا 101	دبي	425	1,394	101	2017
46	برج الأميرة	دبي	413	1,356	101	2012
47	برج الحمراء	الكويت	413	1,354	80	2011
54	مارينا 23	دبي	392	1,287	88	2012
58	برج ميسون	دبي	387	1,268	105	2021
60	برج الهيئة العامة للإستثمار	الرياض	385	1,263	76	2019
65	برج محمد بن راشد	أبوظبي	381	1,251	88	2014

المصدر: مركز ناطحات السحاب، <http://www.skyscrapercenter.com>

ملاحظة: تشتمل القائمة أيضًا على 10 مبان أخرى في دبي يتراوح ترتيبها ما بين 67 و97، وجميعها مكتملة البناء، باستثناء مبنى واحد يكتمل في 2021.

7 ـ المولات الكبيرة

أصبحت صناعة البيع بالتجزئة قطاعًا سريع النمو في بلدان الخليج، حيث يستمر الاستهلاك في النمو، نتيجة لزيادة السكان، وتوافر دولارات البترول، وارتفاع مستويات الدخل، وتوافد السياح.

لقد انتشرت مراكز التسوق، التي تعَد وجهات البيع بالتجزئة العصرية، في جميع أنحاء منطقة الخليج، وهناك المزيد منها قيد الإنشاء. ويقدر بأن المساحة الإجمالية للتجزئة في مجلس التعاون قد زادت أكثر فأكثر بمعدل سنوي قدره 14 بالمئة خلال الفترة 2005 ـ 2015، وتهيمن دبي على نشاط التوسع في بناء المولات. ويقدر بأن الإمارات والسعودية تمثلان أكثر من 80 بالمئة من إجمالي سوق التجزئة في مجلس التعاون.

في منطقة الخليج، التي يسودها الطقس الحار في معظم أوقات السنة، أصبحت مراكز التسوق المكيفة مكانًا رائعًا للسكان، ليس فقط من أجل التسوق، ولكن أيضًا لتناول الطعام والترفيه والتواصل الاجتماعي. وقد بات التسوق هواية مفضلة في مدن الخليج، إذ يصعب على الناس أن تلتقي إلا في بيئات مكيفة الهواء، مثل مراكز التسوق.

إن من بين أكبر مراكز التسوق في العالم (حسب المساحة الإجمالية المؤجرة) هناك «أفنيوز مول» بالكويت (افتتح عام 2007) و«دبي مول» (افتتح عام 2008). ويضم الأفنيوز 800 متجر، وفيه مواقف تتسع لأكثر من عشرة آلاف سيارة. أما دبي مول فيضم أكثر من 1,300 متجر وفيه صالة للتزلج على الجليد.

إن كل البضائع في مراكز التسوق الخليجية مستوردة، ومعظم العاملين فيها من الأجانب. ولكن تبقى النظرة إلى هذه المولات بأنها تنشط التجارة وتعزز من مكانة مدن الخليج.

8 ـ مدن الخليج

حفّز تدفق البترودولار مدنَ الخليج على السعي لنيل «مكانة عالمية» كمدن كبرى. وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي شهدت هذه المدن توسعًا حضريًا سريعًا. وفي غياب التخطيط الشامل، تطورت المدن تطورًا عشوائيًا إلى حد كبير. فمثلاً، إن تقسيم المناطق وتصنيفها (تجاري/ سكني/صناعي) يتم اعتباطيًا، والحدائق العامة والمساحات الخضر لم تنل الأهمية اللازمة. كذلك فإن العزل في المباني، للتوفير في استهلاك الطاقة، غير منظم، وكذا مسارات المشاة ليست ذات أهمية.

ومن أجل تلبية حاجات الإسكان للأعداد المتزايدة من السكان، فقد توسعت المدن القائمة أفقيًا، بحيث تضاعف حجمها الأصلي وزيادة. وهذا التوسع الأفقي من شأنه أن يزيد من الإنفاق العام على البنية التحتية (طرق وكهرباء ومياه وصرف صحي).

وفي حين أن الإنفاق على البنية التحتية سيكون بندًا رئيسيًا في ميزانيات حكومات الخليج على المدى الطويل، إلا أن إنشاء «مدن المستقبل» سيضيف المزيد إلى الأعباء المالية الخاصة بصيانة البنية التحتية.

9 ـ مدن المستقبل

أطلقت دول الخليج، في إطار السعي لتنويع اقتصاداتها، مشروعات عملاقة ومدنًا

جديدة، ويتم تمويل كل ذلك بدولارات البترول. ومن أهم المدن ذات التكنولوجيا الحديثة الآتي:

– **مدينة الملك عبد الله الاقتصادية:** أعلن عنها في عام 2005، وقدرت تكلفة المشروع بمئة مليار دولار، ومن المتوقع اكتمالها بحلول عام 2035. تقع المدينة على ساحل البحر الأحمر، شمال مدينة جدة، وتبلغ مساحتها نحو 173 كم^2. وتُعد المدينة جزءًا من برنامج طموح لتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية.

– **مركز الملك عبد الله المالي في الرياض:** يضم المركز أبراجًا متصلة بجسور معلقة، ويحيط به قطار أحادي معلق. وتم الانتهاء من المرحلة الأولى في هذا المركز المالي المستقبلي بتكلفة قدرت بنحو عشرة مليارات دولار.

– **مدينة نيوم:** في تشرين الأول/أكتوبر 2017 أعلنت السعودية عن خططها لبناء مدينة مستقبلية عملاقة في منطقة اقتصادية خاصة على الساحل الشمالي من البحر الأحمر، تبلغ مساحتها 26,500 كم^2. وقدرت تكلفة المشروع بنحو 500 مليار دولار. وستكون نيوم منطقة اقتصادية حرة، ولها قوانينها الخاصة المتعلقة بالضرائب والعمل. وستعتمد المدينة على الطاقة النظيفة لحاجاتها من الكهرباء، وسيتم تشغيلها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

– **مدينة مصدر في أبو ظبي:** تم تصميم هذه المدينة الحديثة جدًا لتكون مركزًا لشركات التكنولوجيا النظيفة العالمية. وستغطي مساحة قدرها ستة كم2 (2.3 ميل مربع)، وهي تعتمد على الطاقة الشمسية. وتقدر تكلفتها بنحو 20 مليار دولار. وقد بدأ العمل في المدينة عام 2008 ويتوقع الانتهاء من تشييدها بحلول عام 2025.

وهناك مشروع عملاق آخر يستحق الذكر هنا، ألا وهو بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.

10 ـ كأس العالم 2022

في كانون الأول/ديسمبر 2010، حظيت قطر باستضافة بطولة كأس العالم الفيفا لعام 2022. وللتقيد بمقاييس ومتطلبات الفيفا بالنسبة إلى الدول المضيفة، فإن قائمة الإنشاءات المطلوب توفيرها للبطولة من جانب قطر اشتملت على الآتي: بناء تسعة ملاعب لكرة القدم، وتجديد ثلاثة ملاعب قائمة، وتشييد نحو 140 مبنى (لتلبية الحد الأدنى المطلوب لتوفير 60 ألف غرفة للسكن)، ونظام مترو لتنقل جمهور المشجعين ما بين المدن السبع

التي تقام فيها مباريات البطولة. إضافة إلى ذلك، ستبني قطر أيضًا مطارًا جديدًا وشبكات طرق.

من المقدر أن تنفق قطر نحو 200 مليار دولار على التحضيرات لهذه البطولة التي تستمر لمدة شهر واحد. وبالمقارنة، فإن البرازيل أنفقت 15 مليار دولار لاستضافة كأس العالم لعام 2014، وروسيا أنفقت 12 مليار دولار لتنظيم كأس العالم لعام 2018. وعلى أساس نصيب الفرد من السكان، فإن ما تنفقه قطر يزيد بمئات المرات عما أنفقته البرازيل وروسيا.

وتعدّ قطر هذا الإنفاق الضخم من باب الاستثمار، وتأمل أن يكون له مردود إيجابي، بحيث يجعل منها مركزًا للرياضة في المنطقة. ولتنفيذ البنية التحتية الضخمة، استقدم المقاولون مئات الألوف من العمال الأجانب، معظمهم من دول جنوب آسيا، للعمل في ظل ظروف قاسية.

الجدير بالذكر أن عدد سكان قطر قد زاد بنحو مليون نسمة في أقل من عقد من الزمن (2010 - 2018)، وذلك بسبب تدفق جحافل العمال الوافدين إلى البلاد.

وتعلق مجلة تايم على الموضوع بالقول: «منذ أن منحت قطر تنظيم بطولة كأس العالم في كانون الأول/ ديسمبر 2010 والمشككون يتساءلون عن مدى قدرة هذه الدولة الصغيرة... في ظل ظروف الحرارة الشديدة، على تنظيم بطولة كبيرة كهذه بنجاح»[9] .

إن بطولة كأس العالم تقام عادة في شهر حزيران/يونيو، عندما تكون قطر شديدة الحرارة، ويكون متوسط درجات الحرارة فيها في حدود 40 درجة مئوية. ولكن قطر تعهدت عند تقديم العطاء لتنظيم البطولة بتوفير «تكنولوجيا متطورة لتكييف الهواء، من شأنها تبريد الملاعب الرياضية، وملاعب التدريب، وأماكن المشاهدين، لتكون عند مستوى 23 درجة مئوية»[10].

رابعًا: الإنفاق العسكري

مع تزايد حجم عائدات الخليج النفطية أكثر فأكثر، وجد مصنّعو السلاح فرصًا تجارية مواتية لفتح أسواق جديدة محتملة لمنتجاتهم العسكرية. وبتدفق دولارات البترول، أخذ

(9) Sean Gregory, «Why Qatar is Spending $200 Billion on Soccer,» *Time* (11 July 2013).

(10) Jon Kelly, «What Happened to the Qatar World Cup's Cooling Technology,» BBC (25 February 2015).

الإنفاق العسكري ومشتريات السلاح من دول الخليج في التزايد. وسرعان ما ستصبح هذه الدول من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، حيث ستنفق مليارات الدولارات على مراكمة الكميات الكبيرة من الأسلحة.

وبالتالي، ستصبح دول الخليج الست أسواقًا مربحة لشركات تصنيع الأسلحة في الغرب. وستشمل وارداتها أحدث المعدات العسكرية الأمريكية والغربية، مثل الطائرات الحربية، والهليكوبتر الهجومية، وأنظمة الدفاع الجوي، والدبابات، والصواريخ، والسفن الحربية، والأنظمة المضادة للطائرات، ومختلف أنواع الأسلحة الأخرى.

عقب الحظر النفطي لعام 1973، وتضاعف أسعار النفط أربع مرات، فإن «الدول الغربية سرعان ما أدركت أن من الممكن أن يساعد بيع السلاح على دفع ثمن النفط الذي تشتريه»[11]. وفي ما يتعلق بالتبريرات التي قدمتها شركات تصنيع السلاح الأمريكية بالنسبة إلى صادراتها إلى المنطقة، فقد زعموا بأن مبيعات السلاح ضرورية لأمن الغرب، وأنها «لا تشكل أية خطورة حقًا، لأن عملاءها لا يجيدون استخدام السلاح بشكل فعال»[12].

لقد تم تسليط الضوء مبدئيًا على قدرة الدول المشترية على استيعاب التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة، بمعزل عن التدريب والدعم الفني من الغرب. ولكن مسألة الاستيعاب هذه وجدت حلاً لها من طريق استقدام الأعداد الكبيرة من الفنيين الأمريكيين والأوروبيين، لصيانة الأسلحة التي تم توريدها ولتركيب الأسلحة الجديدة. كذلك يتم توفير خدمات التدريب من جانب الموردين، وهو ما يضيف إلى أثمان السلاح أثمانًا أخرى جديدة للصيانة والتدريب.

من المثير للاهتمام أن نقرأ في كتاب بازار السلاح (صادر عام 1977) بأن الرشوة «كانت منتشرة، بوجه خاص، في تجارة السلاح» وذلك من خلال عمولات البيع التي تُدفع للمسؤولين في الدول المشترية. وأنه «كلما زادت نسبة العمولة، رغب المسؤولون في تقديم طلبات شراء أكبر، قد تتجاوز قدرة أو حاجات بلدهم، وذلك لضمان أن يكون نصيبهم من العمولة أكبر»[13] . علاوة على ذلك، فإن صفقات السلاح تتم عادة في سرية، لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

---

(11) Anthony Sampson, *The Arms Bazaar: The Companies, the Dealers, the Bribes: From Vickers to Lockheed* (London: Hodder and Stoughton, 1977), p. 333.

(12) Ibid., p. 308.

(13) Ibid., p. 54.

ومن الأمثلة التاريخية على الرشوة، هناك صفقة اليمامة للأسلحة، الموقعة في عام 1985 بين الحكومتين البريطانية والسعودية. لقد عُدّت أنها أكبر صفقة أسلحة أُبرمت في بريطانيا، حيث حصل المقاول الرئيسي (BAE Systems) على ما لا يقل عن 43 مليار جنيه استرليني (60 مليار دولار) كإيرادات من بيع الطائرات الحربية (على مدى عمر العقد الذي يزيد على عشرين سنة). وقدر المبلغ المتورط في مزاعم الفساد بنحو ستة مليارات جنيه استرليني (8.4 مليارات دولار)[14].

لقد وصفت جريدة **الفايننشال تايمز** البريطانية صفقة اليمامة بأنها «أكبر عملية بيع في المملكة المتحدة، على الإطلاق، من أي شيء ولأي أحد ... وهي مذهلة من حيث حجمها الكبير وتعقيداتها»[15].

سوف يستمر الإنفاق العسكري في الزيادة، وستبرز دول مجلس التعاون الخليجي في قائمة أكبر الدول في الإنفاق العسكري في العالم.

(14) World Peace Foundation, «The Al Yamamah Arms Deals,» 5 May 2017, <https://bit.ly/35O-BiLk>.

(15) *Financial Times*, 9/7/1988.

الفصل الثالث

دول الخليج الريعية

إذا تحكمنا في ثرواتنا فسنكون أغنياء وأحرارًا.
أما إذا تحكمت فينا ثرواتنا فإننا فقراء حقًا.
إدموند بيرك

أولًا: الدولة الريعية

إن مفهوم الدولة الريعية في جوهره هو أنه في حين تعتمد دولة الإنتاج العادية على المجتمع في ما يتعلق بإيراداتها (الضرائب)، فإن الدولة الريعية تعتمد في إيراداتها بصورة رئيسية على صادرات الموارد الطبيعية، حيث تتحصل على الإيرادات، أو الريع، مباشرة من بقية العالم.

لأكثر من سبعة عقود من الزمن، كانت المواد الهيدروكربونية هي المحدد للتركيبة الاقتصادية لدول الخليج التي صنفت بأنها «دول ريعية»، تستمد الريع من تصدير البترول.

وعلى هذا الأساس، فإن دول الخليج هي أكثر توجهًا نحو توزيع الثروة النفطية، وليس نحو الإنتاجية. وإن إنفاق الإيرادات المتحصلة من الخارج هو الوظيفة الأساسية لهذه الدول. لذا، بدلًا من أن تكون الدولة مدعومة من المجتمع، فإن الدولة الريعية تكون داعمة للمجتمع من خلال مختلف آليات تداول الريع.

إن الموارد المالية تدخل في التداول المحلي من خلال مخصصات الإنفاق في الميزانية العامة وما يصرف محليًا من الريع النفطي. بهذه الطريقة تدور عجلة الاقتصاد المحلي. أما دور التجار (القطاع الخاص) فهو دور طالبي الريع، أو مقدمي الخدمات للدولة. وبالتالي، يعَد الاقتصاد الريعي غير إنتاجي.

وحول الريعية وسلبياتها في مجتمعات الخليج، يقول علي محمد فخرو:

«إن الاقتصاد الريعي، القائم على توزيع ريع البترول والغاز حسب مقاييس الولاء والزبونية، قد أنتج إنسانًا اتكاليًا انتهازيًا يعتمد على تسلم الفتات من الفوائض في شكل من العطايا والمكرمات، ويتسابق في سوق الولاءات القبلية والمذهبية والعائلية، ويستهلك بنهم دون تفكير في المستقبل»[1].

أما من الناحية السياسية فيمكن للدولة الريعية ـ كونها مستقلة ماليًا عن المجتمع ـ أن تتمتع بالسلطة المطلقة، ولا تخضع للمحاسبة. وكما يلاحظ الاقتصادي جياكومو لوشياني، فإن «الإنفاق إذًا هو الوظيفة الأساسية للدولة الريعية، وأن الكرم (في مقابل المساءلة) هو الفضيلة الأساسية لحاكمها». وبالتالي فإنها «لا تحتاج إلى السعي للحصول على الشرعية من خلال التمثيل الديمقراطي»[2].

إن تطور دول الخليج يعتمد، حتى الآن، على مسار يرتكز على اقتصاد النفط الريعي، كما يتبين من ميزانياتها العامة.

ثانيًا: الميزانية العامة

تعتمد اقتصادات الخليج إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي، والحكومات تعتمد بدورها على العائدات من الهيدروكربونات. وبالتالي تكون أسعار تصدير هذه السلع مهمة جدًا بالنسبة إلى الصحة المالية للاقتصادات المحلية.

بناء على ذلك إن سعر النفط العالمي هو المحدد الرئيسي لتحقيق التوازن في ميزانيات حكومات الخليج. من هنا نشأ مصطلح «سعر النفط التعادلي»، وهو متوسط سعر النفط المطلوب لإحداث التوازن في الميزانية الحكومية (أي توليد الإيرادات النفطية الكافية لتغطية المصروفات المعتمدة في الميزانية). لكن سعر النفط التعادلي خارج عن سيطرة الدولة المصدرة للنفط. إنه عرضة للتقلبات، ويتحدد في السوق وفقًا لعوامل العرض والطلب. كذلك، فإن التطورات التكنولوجية قد تؤدي إلى إيجاد بدائل للهيدروكربونات، وتتسبب بالتالي في انخفاض أسعار النفط وتقليص الإيرادات النفطية. لذلك، فإن عائدات تصدير النفط ليست بالمستقرة. وفي واقع الأمر، فإنه بمجرد اعتماد خطة الإنفاق الحكومي بحسب الميزانية فإنها تخضع لتقلبات أسعار النفط عالميًا.

---

(1) الشروق (القاهرة)، 2013/4/11.

(2) Giacomo Luciani, «Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East,» *Research Gate* (24 May 2015), p. 92.

مع استمرار الزيادة في الإنفاق الحكومي، يُحدث سعر التعادل مزيدًا من التحديات لتوازن الميزانية. لذا، فبدلاً من التمني بأن ترتفع أسعار النفط لتحقيق التوازن في ميزانياتها، وللتخلص من العجز فيها، فإن البديل الأفضل لحكومات الخليج هو العمل على خفض سعر التعادل، وذلك من طريق توليد المزيد من الإيرادات غير النفطية. وكبديل لذلك في إمكان تلك الحكومات الاقتراض من طريق إصدار السندات الحكومية.

بما أن البترول في باطن الأرض هو المصدر الرئيسي للتدفق النقدي لدول الخليج، وهو الضمان للاقتراض الحكومي لتحقيق التوازن في ميزانياتها، فإن من المهم إدراك مدى ضعف هذا الأصل ومحدوديته.

ثالثًا: عمر النفط والغاز

استمرت دول الخليج في استخراج النفط الخام وتصديره لمدة تزيد على السبعين عامًا. إلى متى سيستمر ذلك، هذا يعتمد على كميات النفط الموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستخراج باستخدام التكنولوجيا الحالية. وبالطبع، فإن التكنولوجيا الجديدة، واكتشاف حقول نفط جديدة، من شأنه أن يزيد من النفط القابل للاستخراج.

كما يتضح من الجدول الرقم (3 ـ 1)، الخليج تمتلك دول احتياطيات مؤكدة من النفط (نهاية 2017) تزيد على 496 مليار برميل، وهي تمثل نسبة 29 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وتمتلك السعودية النسبة الكبرى من الاحتياطي، ففيها 266 مليار برميل، تليها الكويت (102 مليار)، والإمارات العربية المتحدة (98 مليارًا) وقطر (25 مليارًا) وعمان (5.4 مليارات)، والبحرين (0.10 مليار)[3].

إن تقدير احتياطيات النفط هو مسألة خلافية، وقد يكون لها دوافع سياسية أو أسباب تجارية من جانب الحكومات أو الشركات. فمثلاً، من الممكن القول بأن أرقام الاحتياطيات النفطية الرسمية مبالغ فيها، لأن نظام حصص الإنتاج في منظمة الأوبك يعتمد على أرقام احتياطي النفط المقدمة من كل دولة عضو فيها.

(3) احتياطيات النفط في البحرين المبينة في الجدول الرقم (3 ـ 1) هي لحقل النفط البري. ولا توجد بيانات متاحة عن حقل أبو سعفة البحري المشترك بين البحرين والسعودية، والذي تديره شركة أرامكو السعودية.

الجدول الرقم (3 ـ 1)

احتياطيات وإنتاج النفط والغاز الطبيعي لعام 2017

البلد	النفط			الغاز الطبيعي		
	إجمالي الإحتياطي المؤكد مليار برميل	الإنتاج آلف برميل يوميًا	نسبة الإحتياطي/الإنتاج السنوي ـ سنة	إجمالي الإحتياطي المؤكد تريليون متر مكعب	الإنتاج مليار متر مكعب يوميًا	نسبة الإحتياطي/الإنتاج السنوي ـ سنة
الإمارات العربية المتحدة	97.8	3,935	68.1	5.9	60.4	98.5
البحرين(*)	0.1	202	-	0.2	15.1	10.3
السعودية	266.2	11,951	61.0	8.0	111.4	72.1
عمان	5.4	971	15.2	0.7	32.3	20.6
قطر	25.2	1,916	36.1	24.9	175.7	141.8
الكويت	101.5	3,025	91.9	1.7	17.4	97.6
إجمالي الخليج	496.2	22,000	272.3	41.1	412.3	98.2
إجمالي العالم	1696.6	92,649	50.2	193.5	3,551.6	52.6
(نسبة مئوية) الخليج/العالم	29.2	23.7		21.4	11.9	
النرويج	7.9	1,969	10.4	1.7	123.2	13.9
فنزويلا	303.2	2,110	393.6	5.7	34.3	170.2

(*) **بيانات نفط البحرين من التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2017.**

احتياطي النفط في البحرين يمثل فقط حقل النفط البري، ولا تتوفر بيانات بالنسبة إلى حقل أبو سعفة البحري المشترك بين البحرين والسعودية.

المصدر: استعراض بريتيش بتروليم (British Petroleum) الإحصائي للطاقة العالمية لعام 2018.

1 ـ إنتاج النفط

في عام 2017 بلغ إجمالي النفط المستخرج في دول مجلس التعاون الخليجي 22 مليون برميل يوميًا (ما يزيد على 8 مليارات برميل سنويًا)، وهو يمثل تقريبًا ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام. وكانت السعودية أكبر الدول المنتجة، إذ بلغ إنتاجها نحو 12 مليون برميل يوميًا، تليها الإمارات (3.93 مليون)، والكويت (3.2 مليون)، وقطر (1.92 مليون) وعمان (0.97 مليون)، والبحرين (0.20 مليون). (انظر الجدول الرقم (3 ـ 1)).

ولكون دول مجلس التعاون المصدرة للنفط (باستثناء البحرين وعمان) أعضاء في منظمة أوبك فإن من المتوقع أن تلتزم بحدود كميات التصدير على النحو المنصوص عليه في نظام الحصص (الكوتا) لأوبك.

2 ـ عمر النفط

تشير التقديرات إلى أن احتياطيات النفط لدول الخليج ستستمر لمدة 60 سنة أخرى، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 51 سنة. وسيكون أطول عمر للنفط في الكويت (88 سنة)، تليها الإمارات (أبو ظبي 66 سنة)، والسعودية (59 سنة)، وقطر (36 سنة)، وعمان (15 سنة) (انظر الجدول الرقم (3 ـ 1)).

إن الافتراضات الأساسية لهذه التقديرات هي: **أولاً**، أن بيانات الاحتياطيات صحيحة؛ **وثانيًا**: لا توجد اكتشافات جديدة للنفط في دول الخليج؛ **وثالثًا**: سيستمر استخراج النفط بنفس المعدلات الحالية؛ **ورابعًا**: سيستمر الطلب العالمي على النفط بلا هوادة (أي سيكون هناك دائمًا مشترون للنفط، على الرغم من أن التطورات التكنولوجية قد تتسبب في خفض الطلب العالمي).

إذا ما صحت هذه الافتراضات، فإن دول الخليج ستستمر في تحصيل الريع النفطي لمدة 60 سنة أخرى، في المتوسط.

3 ـ إنتاج الغاز الطبيعي

في عام 2016، بلغ إجمالي إنتاج الغاز في دول الخليج نحو 412 مليار م^3 يوميًا، ويمثل تقريبًا نسبة 12 بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي. وكانت قطر هي أكبر دولة منتجة، إذ بلغ إنتاجها 175.7 مليار م^3 يوميًا، تليها السعودية (111.4 مليار) والإمارات (60.4 مليار) وعُمان (32.3 مليار) والكويت (17.4 مليار) والبحرين (15.1 مليار).

ويتم استهلاك معظم إنتاج الغاز محليًا، بينما يقتصر التصدير على قطر وعمان اللتين تصدرانه كغاز طبيعي مسال (LNG)[4].

في الوقت الذي تعَد قطر ثالث منتج للغاز الطبيعي في العالم (بعد الولايات المتحدة وروسيا)، فإنها أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتستحوذ على نسبة 28 بالمئة من تجارته. وقد أُرسلت أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى اليابان في عام 1997. وتلك الشحنة هي التي أطلقت الاقتصاد القطري نحو مرحلة جديدة من «التنمية» والنمو الاقتصادي.

وبالنسبة إلى عمان، فهي بدأت إنتاج الغاز الطبيعي المسال في عام 2000. وفي عام 2017 بلغت صادراتها من الغاز المسال 8.4 ملايين طن متري، وهو يمثل نسبة 2.9 بالمئة من إجمالي التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال.

4 ـ عمر الغاز الطبيعي

يتضح من الجدول الرقم (3 ـ 1) أن دول الخليج هي مستودع رئيسي للغاز الطبيعي، إذ تقدر احتياطياتها المؤكدة بنحو 41.5 تريليون م^3، وهو يمثل نسبة 21.4 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وتمتلك قطر أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي يبلغ نحو 25 تريليون م^3، تليها السعودية (8 تريليونات) والإمارات (6 تريليونات) والكويت (1.7 تريليون) وعمان (0.7 تريليون) والبحرين (0.2 تريليون).

على المستوى العالمي، تحتل قطر المرتبة الثالثة، حيث تمتلك 13 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية (وفقًا لتقديرات شركة النفط البريطانية فإن إيران تحتل المرتبة الأولى بنسبة 18 بالمئة، وتأتي روسيا في المرتبة الثانية بنسبة 17.3 بالمئة).

يقدر العمر الافتراضي للغاز الطبيعي في دول الخليج بنحو 98 سنة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 53 سنة. وأطول عمر للغاز هو في قطر (134 سنة)، تليها الكويت (104 سنوات)، والإمارات (99 سنة)، والسعودية (77 سنة) وعمان (19 سنة) والبحرين (11 سنة).

5 ـ نضوب النفط والغاز

تعَدّ احتياطيات دول الخليج من النفط كبيرة نسبيًا، ومن المحتمل أن تستمر لأكثر من

---

(4) الغاز الطبيعي المسال (LNG) هو غاز طبيعي تمت إسالته بالتبريد عند درجة حرارة 160 مئوية تحت الصفر، وهو ما يسمح بتخزينه ونقله في بواخر خاصة.

60 سنة، ولكن تحقيق قيمتها النقدية يعتمد على قابليتها للتصدير. والسؤال: هل سيكون هناك عدد كافٍ من العملاء لشراء النفط في المستقبل، أم أن التطورات التكنولوجية ستؤدي إلى خفض الطلب العالمي على الذهب الأسود أكثر فأكثر؟ في حين أن نضوب النفط والغاز ربما لا يكون وشيكًا بالنسبة إلى معظم دول الخليج، إلا أن نفاد الموردين هو أمر لا مفرّ منه. وفي الأثناء، فإن أداء نماذجها الاقتصادية الحالية سيظل معتمدًا على التطورات في سوق النفط العالمية.

رابعًا: سوق النفط

1 ـ العرض من النفط

على الرغم من أن التقارير تشير إلى انخفاض اكتشافات النفط الجديدة، إلا أن احتياطيات النفط العالمية في تزايد. فبموجب التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية، فإن إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة قد ارتفع من 1,427 مليار برميل في عام 2007 إلى 1,697 مليار برميل في عام 2017[5].

لذلك، على مدى عقد من الزمن، ارتفع الاحتياطي العالمي من النفط بنسبة 19 بالمئة تقريبًا. وقد أسهمت فنزويلا بثلاثة أرباع (204 مليارات برميل) هذه الزيادة. وخلال تلك الحقبة، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من النفط 347.4 مليار برميل. وإذا ما أضيف هذا الرقم إلى الاحتياطي في عام 2017 فإن الزيادة الفعلية في الاحتياطي العالمي من النفط خلال الفترة نفسها تكون في حدود 43 بالمئة.

من ناحية أخرى، ازدادت قدرة الولايات المتحدة على استخراج النفط من التكوينات الصخرية، وكندا من رمال القطران، ليرتفع بذلك إنتاجهما من النفط. لقد أضافت كل من الولايات المتحدة وكندا إلى إنتاجهما، على التوالي، 6.20 مليون برميل و1.54 مليون برميل يوميًا في عام 2017 مقارنة بعام 2007. ويمثل ذلك زيادة في الإنتاج بنسبة 80 بالمئة بالنسبة إلى الولايات المتحدة و20 بالمئة بالنسبة إلى كندا.

وبفضل الطفرة في إنتاج النفط الصخري، من المتوقع أن يتضاعف إنتاج الولايات المتحدة من النفط خلال عقد من الزمن، ليبلغ 24 مليون برميل يوميًا (مقارنة بـ 13 مليون برميل يوميًا في عام 2017)، وذلك بافتراض أن يكون متوسط أسعار الخام الأمريكي بحدود

---

(5) *BP Statistical Review of World Energy* (June 2018).

58 دولارًا للبرميل. ومن المتوقع أيضًا أن تصبح الولايات المتحدة مصدرًا إضافيًا للنفط والغاز.

بالنسبة إلى دول الخليج، فإن سوق النفط قد أصبحت أكثر تنافسية، وهو مؤشر مقلق لها من ناحية أسعار النفط المستقبلية.

2 ـ الطلب على النفط

بلغ استهلاك العالم من النفط 98.2 مليون برميل في اليوم في عام 2017، مقابل 87.1 مليون برميل قبل عقد من الزمن، ليسجل بذلك معدل نمو سنوي قدره 1.2 بالمئة. ولا تزال الولايات المتحدة هي السوق الأكبر للنفط، حيث يبلغ الاستهلاك اليومي نحو 20 مليون برميل (2017). لكن وارداتها من النفط آخذة في التناقص، بسبب تزايد إنتاجها المحلي من النفط الصخري.

يتوزع الاستهلاك العالمي من النفط (2017) بحسب القطاعات كالآتي: قطاع النقل هو الأكبر في استخدام النفط، إذ تبلغ نسبته 46 بالمئة، يليه قطاع البناء والطاقة (13 بالمئة) والكيميائيات (12 بالمئة)، والطيران (7 بالمئة)، والصناعة (6 بالمئة)، والنقل البحري (5 بالمئة) وغيرها (12 بالمئة)[6].

في الوقت الذي تستهلك مركبات الطرق في جميع أنحاء العالم ما يقرب من نصف الإنتاج العالمي من النفط، فإنها تساهم أيضًا في تلوث البيئة الناتج من انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة. ومن أجل بيئة نظيفة وصحية، فإنه يتم تطوير السيارة الكهربائية والترويج لها.

من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ذروته في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي. لكنه سيبدأ في التباطؤ نتيجة للتوفير في استهلاك الوقود والمنافسة من السيارات الكهربائية.

إن العالم يحاول جاهدًا الابتعاد من اعتماده على الوقود الأحفوري. وقد أعلنت بعض الدول، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، أنه بحلول عام 2040 سيتم حظر بيع السيارات التي تعمل بالبنزين والديزل.

---

(6) «Distribution of Global Oil Demand from 2017 to 2050, by Sector,» Statista.com, <https://www.statista.com/statistics/283451/oil-demand-shares-by-sector/>.

الجدير بالذكر أن لدى النرويج، البلد النفطي، سيارات كهربائية أكثر من أي دولة أخرى في العالم، وهي تسعى إلى أن تكون جميع رحلات الطيران قصيرة المدى كهربائية بنسبة 100 بالمئة بحلول عام 2040. ومن العوامل المشجعة على استخدام السيارة الكهربائية في النرويج هناك الإعفاءات الضريبية والحوافز السخية، مثل مجانية المواقف والطرق في المدن، التي من شأنها أن «تضع البلاد على الطريق لأن تكون سياراتها تعمل قاطبة بالكهرباء بحلول عام 2025»[7].

إن استبدال السيارة الكهربائية للسيارة التي تعمل بالبنزين سيؤدي إلى تقلص الطلب على النفط تدريجًا. ففي كل سنة سيكون هناك المزيد من السيارات الكهربائية على الطرق، وبالتالي سينخفض الطلب على النفط.

على سبيل المثال، يوجد في الصين أكثر من 420 ألف حافلة كهربائية (عام 2018). وتعتبر شنجن أول مدينة كبرى في العالم تدير أسطولاً من الحافلات الكهربائية بالكامل (16 ألف حافلة)، وهي لديها 12 ألف سيارة تاكسي تعمل بالكهرباء[8].

وفي أوروبا، يوجد أكثر من 2,200 حافلة كهربائية (عام 2018). وفي عام 2019 افتتحت ألمانيا أول طريق كهربائي سريع للشاحنات، وذلك بتركيب كابلات علوية على الطريق.

إن كمية النفط التي سيستغنى عنها بسبب السيارات الكهربائية تقدر بنحو مليوني برميل يوميًا بحلول عام 2025. وبحسب التوقعات، فلكي تظل السيارات التي تعمل بالبنزين قادرة على المنافسة مع السيارات الكهربائية النظيفة فإن سعر النفط الخام يجب أن ينخفض إلى نحو عشرين دولارًا للبرميل على المدى الطويل[9].

لذا، فهل تتسبب السيارات الكهربائية في انهيار كبير لسوق النفط؟ إن ذلك لأمر وارد. ولكن البعض يقول ـ ويا للمفارقة - إن «ارتفاع الطلب على النفط من الدول النامية قد يفوق تأثير السيارات الكهربائية، وبخاصة إذا ما انخفضت أسعار النفط الخام إلى 20 دولارًا للبرميل الواحد وبقيت عند هذا المستوى»[10].

---

(7) *The Guardian*, 4/1/2018.

(8) Gary Shih, «With State Subsidies and a Firm Hand, China Races ahead with Electric Transport,» *The Washington Post*, 2/6/2019.

(9) Mathew Carr, «Oil Needs to Fall Below $20 to Compete with Green Alternatives,» Blomberg, 5 August 2019, <https://bloom.bg/3gTizV7>.

(10) Tom Randall, «Here's How Electric Cars Will Cause the Next Oil Crisis,» Blomberg, 25 February 2016.

إضافة إلى عاملَي النفط الصخري الأمريكي والسيارات الكهربائية، فإن هناك النمو في مصادر الطاقة البديلة والمتجدِّدة، التي من المحتمل أن تقلل اعتماد العالم على مصادر الطاقة القائمة على البترول خلال السنوات المقبلة.

من المتوقع أن تكتسب السيارات الكهربائية والوقود البديل شعبية وانتشارًا في جميع أنحاء العالم. وهذا من شأنه أن يضع مصدِّري النفط في الخليج في وضع غير مريح. كذلك، من شأن النفط الصخري المنافس أن يحد من قدرة منظمة الأوبك على رفع الأسعار.

إنه لمن المفارقات أن تكون أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي قد شجعت جهود الحفاظ على الطاقة عالميًا، وأدت إلى زيادة الاستثمار في الطاقة البديلة وإلى تحسينات جذرية في كفاءة استخدام الطاقة.

3 ـ الطلب على الغاز الطبيعي

تبيع كل من قطر وعمان الغاز الطبيعي المسال بالأسعار العالمية، التي هي عرضة للتقلبات تبعًا لأسعار النفط. كذلك، فإن المنافسة في سوق الغاز الطبيعي مرشحة لأن تزداد في ظل تنامي صناعة النفط والغاز الأمريكية. ومن المتوقع أن «الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري ستحول الولايات المتحدة لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول منتصف العشرينيات من القرن الحالي»[11].

4 ـ أسعار النفط

بما أن النفط سلعة، فإن سعره يكون عرضة للتقلبات، وذلك اعتمادًا على تغيرات السوق، وعلى التطورات السياسية أيضًا. فمثلاً، إن الهبوط الحاد في أسعار النفط في عام 2014 يُعزى إلى انخفاض الطلب على النفط في أوروبا والصين، وإلى ثبات إمدادات النفط من المصدرين الرئيسيين في الأوبك. أما الركود العالمي نتيجة لتفشي فيروس كورونا في عام 2020 فقد أدى إلى تدهور الطلب على النفط وهبوط حاد في أسعاره. وقد توقع صندوق النقد الدولي انخفاضًا بأكثر من 250 مليار دولار في صادرات المنتجات البترولية لدول الخليج خلال 2020. وحيث إن الانخفاض في أسعار النفط منذ عام 2014 يمثل تحديات اقتصادية خطيرة بالنسبة إلى دول الخليج، فإن ذلك أمر يؤكد الحاجة الملحة إلى تنويع اقتصاداتها وتطوير قطاعاتها الخاصة.

---

(11) CNN Money, 14 November 2017.

خامسًا: التنويع الاقتصادي

بالرغم من أن دول الخليج قد استمدت ثروات هائلة من مواردها البترولية لأكثر من سبعة عقود من الزمن، إلا أن اقتصاداتها لا تزال قليلة التنوع. عقب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الثمانينيات من القرن الماضي، دق ناقوس الخطر حول ضرورة تنويع دول الخليج اقتصاداتها، من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي. وفي جميع خطط التنمية لدى هذه الدول، تم تأكيد التنويع الاقتصادي كوسيلة لتقليل الاعتماد على النفط وتأمين مستويات دخل مستدامة.

فما هو التنويع الاقتصادي؟ إنه تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد. وهذا التنويع لمصادر الدخل يعطي الدولة القدرة على النمو المستدام، فإذا ما توقف أحد مصادر الإيرادات الاقتصادية فإن الدولة على يقين بأن لديها عدة خيارات أخرى للإيرادات.

على سبيل المثال، إن صناعة النفط في ماليزيا، أو النرويج، ليست سوى واحدة من الكثير من الصناعات في اقتصاداتها، ولكنها في دول الخليج هي الصناعة المهيمنة أو الوحيدة في اقتصاداتها. لذلك، فإن التنويع الاقتصادي مهم وضروري لهذه الدول، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على سبل عيش المجتمع في عصر ما بعد النفط.

في جميع أنحاء الخليج، اتُّخذت مبادرات مهمة خلال العقود الأخيرة لتحفيز النمو في الاقتصاد غير النفطي. لكن الملاحظ هو أن معظم جهود التنويع قد تركزت على إقامة صناعات ثقيلة موجَّهة نحو التصدير تعتمد على الطاقة (مثل البتروكيميائيات والألومنيوم)، وكلها صناعات تعتمد على الميزة التنافسية المتمثلة بامتلاك الطاقة الرخيصة الوفيرة.

مع تزايد الاهتمام بالتنويع الاقتصادي، كلفت دول الخليج بيوت الخبرة الاستشارية الغربية لتضع لها خطط «الرؤى الاقتصادية» (الفصل الرابع)، بناء على تجربة البلدان التي قامت بإصلاحات مماثلة. وقد شرعت جميع دول الخليج تقريبًا في سياسة التنويع الاقتصادي، ولكن حتى الآن اقتصر النجاح في هذا المجال على إمارة دبي، كما سنرى لاحقًا في الفصل الثالث عشر.

إلى جانب «وصفة» التنويع الاقتصادي هناك الدعوة إلى «الخصخصة»، كمفتاح للنمو الاقتصادي، بزعم أنها تزيد من الكفاءة والإنتاجية، وتعمل على تحفيز الاقتصاد.

سادسًا: الخصخصة

الخصخصة تعني عملية نقل عمل أو صناعة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

لمعالجة انخفاض عائدات النفط وارتفاع النفقات العامة، أخذت حكومات الخليج تفكر مؤخرًا في خصخصة المشاريع المملوكة للدولة. ومن المفترض أن تدر الخصخصة على الحكومات إيرادات جديدة، وتخفف من أعبائها المالية المتعلقة بالنفقات الرأسمالية. ويزعم البعض بأن تحويل الأصول العامة إلى القطاع الخاص يمكن أن يخفض التكاليف الحكومية من طريق استبعاد الشركات غير الفعالة وغير المربحة من الميزانية العامة للدولة، ويتم بالفعل زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

هناك آليتان يتم حث دول الخليج على النظر فيهما، تتمثلان بتقليص الإنفاق على الطاقة والمياه، والخصخصة وخفض الدعم الحكومي والنفقات الحكومية الأخرى. إن خفض الأعباء المالية من شأنه أن يساعد على سد النقص في إيرادات الميزانية الناجم عن انخفاض أسعار النفط.

يمكن القول إنه في الوقت الذي ستولد الخصخصة إيرادات للحكومة، فهي ربما لا تسهم في توظيف مواطني الخليج. إن القطاع الخاص يعتمد أكثر فأكثر على العمال الوافدين، وبالتالي فإنه قد يحجم عن توظيف المواطنين الذين سيطالبون بأجور أعلى وبيئة عمل أفضل. لذلك، فإن أهداف الخصخصة وتوظيف المواطنين ربما لا تكون متوافقة. علاوة على ذلك، فإن أسهم الشركات المدرجة في البورصة المخصخصة يمكن أن تستقر في أيدي الأفراد من ذوي الثراء العالي، بدلاً من استفادة عامة الناس منها. أما بالنسبة إلى المزاعم القائلة بأن القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من القطاع العام، فهذه مسألة مثيرة للجدل. ولنا أن نقرأ التعليق الآتي «لكاتب من الجزيرة العربية» حول الموضوع:

«يعتبر الافتتان بالخصخصة، بشكل خاص، أمر[اً] غريب[اً] في الخليج. فهنا يتكون القطاع الخاص أساسًا من الشركات المملوكة للعائلات، والتي تعمل في مجالات الإنشاء والتجزئة والضيافة، وتعتمد على الدعم الحكومي، وتعاني من انخفاض الإنتاجية، وتعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة ذات الأجور المتدنية، وتنتج خدمات غير قابلة للتصدير [...] وفي المقابل، فإن الشركات المرتبطة بالدولة في الخليج [...] هي أكثر دينامية وإنتاجية، ومتجاوبة مع مستجدات التكنولوجيا»[12].

---

(12) Salem Saif, «When Consultants Reign,» *Jacobin Magazine* (Spring 2016).

من جانب آخر، ينوه أستاذ الاقتصاد بول ستيفنز (Paul Stevens) بهذا الشأن: «إن من غير المرجح أن ينجح تحرير الاقتصاد من خلال الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ما لم يصاحبه إصلاح ليبرالي وسياسي»[13].

لقد بلغ الشغف بالخصخصة حد المطالبة بأن تشمل قطاع التعليم أيضًا. وهناك من يجد فيها علاجًا لتحسين أنظمة التعليم في الخليج، حيث إن خصخصة المدارس ستمهد الطريق للمنافسة فيما بين المدارس الخاصة من أجل جذب الطلاب. لكن ذلك سيتوقف على مدى بقاء التعليم الخاص في متناول أيدي المواطنين في الخليج من حيث تكلفته العالية.

(13) Paul Stevens, «Economic Reform in the GCC: Privatization as a Panacea for Declining Oil Wealth?,» Chatham House (13 December 2016), <https://bit.ly/2T4ZQwU>.

الفصل الرابع

التحول الاقتصادي

ما لم يتم الالتزام، فهناك فقط وعود وآمال؛ ولكن لا توجد خطط.

بيتر دراكر

أولًا: نموذج النمو الاقتصادي

يعتمد نموذج النمو الاقتصادي السائد في دول الخليج بصورة أساسية على عائدات تصدير النفط التي يتم إعادة توزيعها في الاقتصاد المحلي من طريق الإنفاق الحكومي على الأجور ومشاريع البنية التحتية والسلع والخدمات. لذلك، فإن الحكومة، بموجب هذا النموذج، هي الفاعل الأقوى والمحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد.

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، فإنه يعتمد إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي. ولا تزال أنشطته الرئيسية تتركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: التجارة (استيراد وتسويق البضائع المنتجة في الخارج)، والإنشاءات، والخدمات.

جدير بالذكر أن الأموال التي تنفقها الحكومة لا يتم إعادة تدويرها بالكامل في الاقتصاد المحلي، وإن معظمها يتدفق إلى خارج البلاد لتغطية الواردات السلعية والعسكرية، وتحويلات العمال الأجانب، والاستثمارات الخاصة، والسياحة الصادرة.

لذلك، ففي مثل هذا الاقتصاد، الذي يكون فيه معامل تدوير المال في حده الأدنى، هناك حاجة مستمرة إلى مواصلة ضخ المال في الاقتصاد لكي تستمر عجلة الاقتصاد في الدوران. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المزيد من الإنفاق الحكومي، الذي يعتمد بدوره إلى حد كبير على العائدات من صادرات النفط.

إن النمو الهائل في الدخل في دول الخليج لا يتحقق من خلال الزيادة في قدرتها على الإنتاج، وإنما بسبب الزيادة في الموارد. فمن دون النفط، ستهبط دول الخليج إلى مصافّ بعض الدول الأفقر في العالم، لأنها لا تستطيع إنتاج وتصدير أي شيء آخر بخلاف النفط الخام ومشتقاته.

إن توقعات النمو في اقتصادات الخليج تعتمد على نحو أساسي على أسعار النفط المتوقعة. وبالتالي فإن أسعار النفط التعادلية هي بمنزلة عامل النمو الحصري والسحري بالنسبة إلى دول الخليج الريعية.

1 ـ التخطيط للتنمية

نظرًا إلى أن نمط تخصيص عائدات النفط هو الذي سيحدد مسار التنمية، فإن مصير المجتمعات الخليجية بالتالي سيعتمد على أولويات الإنفاق لدى حكوماتها.

وكما يتبين من الميزانيات الحكومية، فإن الجزء الأكبر من الإنفاق العام يذهب إلى رواتب الموظفين والمشتريات العسكرية. أما الإنفاق الاستثماري فهو ينحصر بصورة أساسية في البنية التحتية، مثل الكهرباء والمياه والطرق.

إن الحاجة إلى إيجاد محركات جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة هي مسألة مسلَّم بها على نطاق واسع في جميع دول الخليج. ولكن تبقى المشكلة المحيِّرة هي: كيف يمكن التحول والانتقال من اعتمادها الحالي على النفط والعمالة الأجنبية إلى اقتصاد متنوع؟

قامت كل واحدة من دول الخليج الست، من أجل إرشادها إلى مستقبل ما بعد النفط، بتكليف شركة استشارية عالمية ووضع مخطط لتحويل اقتصادها. وقد نتج من ذلك ما سمي الرؤى الاقتصادية.

2 ـ الرؤى الاقتصادية

ابتداءً من منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أعلنت حكومات الخليج عن خطط اقتصادية وطنية طموحة ذات آفاق زمنية تراوح ما بين 20 إلى 25 سنة. ففي عام 1995 أطلقت سلطنة عمان «رؤية عمان 2020» [1]. وقد أعقب ذلك الإعلان في عام

(1) أصدرت عمان لاحقًا «رؤية 2040» وفيها تهدف السلطنة إلى تنمية السياحة، وتحديث الزراعة، وتعزيز التكنولوجيا والنظم البيئية للشركات الناشئة، وزيادة نسبة مشاركة العمانيين في القطاع الخاص إلى 42 بالمئة بحلول عام 2040، وزيادة الاستثمار الأجنبي إلى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. انظر: **العربي الجديد**، 2019/4/16.

2008 عن «رؤية البحرين الاقتصادية 2030»، و«رؤية قطر الاقتصادية الوطنية 2030»، و«رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030»، وفي عام 2010 أعلن عن «رؤية الكويت 2035». وأخيرًا، في نيسان/أبريل 2016، أُعلنت «رؤية السعودية 2030». (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1)).

الجدول الرقم (4 ـ 1)
الرؤى الاقتصادية لدول الخليج

البلد	السنة	الرؤية الاقتصادية	المدة (سنة)
الإمارات العربية المتحدة	2008	الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030	22
	2010	رؤية دبي 2021	11
البحرين	2008	الرؤية الاقتصادية 2030	22
السعودية	2016	2030 الرؤية السعودية	14
عمان	1995	الرؤية الاقتصادية لعمان 2020	25
الكويت	2010	رؤية الكويت 2035	25
	2018	الرؤية الاقتصادية لعمان 2040	20
قطر	2008	الرؤية الوطنية لقطر 2030	22

المصدر: الهيئات الوطنية لدول الخليج.

من اللافت للنظر أن هذه الرؤى الاقتصادية تبدو متشابهة إلى حد كبير، فهي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا من الاعتماد على النفط، وإلى تنمية الاقتصاد من خلال تحويل البلاد إلى مركز مالي ولوجستي وسياحي. وفي جوهرها، تهدف الرؤية إلى جعل الاقتصاد بشكل أو بآخر مثل اقتصاد دبي.

بالنسبة إلى الرؤية الاقتصادية السعودية 2030، فقد تم الإعلان عنها كخطة تحول اقتصادي لتنقل المملكة إلى ما وراء الاعتماد على النفط، ليصبح اقتصادها أكثر استدامة وأقل اعتمادًا على النفط.

وبحسب شركة ماكنزي الاستشارية، فإن التحول الاقتصادي القائم على الإنتاجية سيمكن السعودية من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي (من 800 مليار دولار في عام 2014 إلى 1,600 مليار دولار)، وأن تخلق ما يصل إلى ستة ملايين فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030. «وليتحقق هذا التحول فإن السعودية بحاجة إلى تسريع عملية التحول

والانتقال من النموذج الاقتصادي الحالي الذي تقوده الحكومة، إلى نهج قائم على آليات السوق بدرجة أكبر»[2].

من الواضح أن الرؤى الاقتصادية هذه هي بمنزلة الخطط الاستراتيجية للتحول الشامل لاقتصادات دول الخليج، لتنقلها من الاعتماد على النفط إلى اقتصادات متنوعة قائمة على المعرفة.

وسوف يستمر مستشارو الإدارة (مثل ماكنزي) في وضع خطط التحول الاقتصادي، وتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية، ولكنهم، بطبيعة الحال، غير معنيين بالتنفيذ وتحقيق الأهداف. فمثلاً، جاء في تقرير لمنظمة اليونسكو أن «الرؤية الاقتصادية للبحرين لا تشير إلى الكيفية التي سيتم بها تحقيق الهدف المعلن، وهو التحول من اقتصاد مبني على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج يتمتع بالقدرة التنافسية عالميًا»[3].

تجدر الإشارة هنا إلى أن سلطنة بروناي، التي تعتمد هي الأخرى على النفط، لديها أيضًا «رؤية بروناي 2035». وقد استهدفت حكومة بروناي عددًا من القطاعات الرئيسية لتنويع اقتصادها، بما في ذلك التصنيع الحلال وتكنولوجيا المعلومات والسياحة. ولكن على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها الحكومة، فإن هذه القطاعات ذات الأولوية لم تنجح حتى الآن في الانطلاق.

من الملاحظ أنه في كل الرؤى الاقتصادية لدول الخليج تقريبًا، تم تأكيد أهمية تطوير السياحة كقطاع واعد وبأهداف قابلة للتحقيق.

ثانيًا: السياحة

1 ـ السياحة الدولية

لقد أصبحت السياحة واحدة من القطاعات الاقتصادية الأسرع نموًا في العالم. وكقطاع تصديري في جميع أنحاء العالم، تحتل السياحة المرتبة الثالثة بعد الكيميائيات والوقود، ومتقدمة على منتجات السيارات. وفي كثير من البلدان النامية، تعد السياحة من أهم فئات التصدير.

---

(2) McKinsey Global Institute, «Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment and Productivity Transformation,» Executive Summary (December 2015), <https://mck.co/3deALXg>.

(3) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Science Report: Towards 2030* (Paris: UNESCO, 2015), p. 447.

استنادًا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) لعام 2017[(4)] يمكن ملاحظة الآتي:

- بلغ إجمالي عدد السياح الدوليين الوافدين 1,326 مليون، وبلغ إجمالي إيرادات الصادرات السياحية (شاملاً النقل) 1.6 تريليون دولار (أو بمتوسط أربعة مليارات دولار في اليوم).

- بالنسبة إلى نتائج السياحة الإقليمية، تصدرت أوروبا القائمة بإيرادات بلغت 519 مليار دولار، وبلغ عدد الوافدين (الزائرين) إليها 672 مليون، تليها آسيا والمحيط الهادئ (390 مليار دولار و323 مليون زائر)، والأمريكتان (326 مليار دولار و211 مليون زائر). أما حصة الشرق الأوسط من السوق فبلغت نسبة 4 بالمئة من الإيرادات (68 مليار دولار) و5 بالمئة من الوافدين (58 مليونًا).

- إن أهم خمس وجهات سياحية في العالم في استقطاب السياحة في السنة نفسها هي (بملايين الزائرين): فرنسا (86.9)، وإسبانيا (81.8)، والولايات المتحدة الأمريكية (76.9)، والصين (60.7)، وإيطاليا (58.3).

- في ما يتعلق بالإيرادات السياحية، فإن أعلى خمس دول في العالم هي (بمليارات الدولارات): الولايات المتحدة (271)، وإسبانيا (68)، وفرنسا (61)، وتايلند (58)، والمملكة المتحدة (51).

- آما بالنسبة إلى الدول الأكثر إنفاقًا على السياحة فإن الصين لا تزال تتصدر السياحة الصادرة العالمية من حيث الإنفاق (258 مليار دولار)، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية (135 مليار دولار)، وألمانيا (89 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (71 مليار دولار)، وفرنسا (41 مليار دولار).

من الأهمية بمكان ملاحظة أن الأغلبية العظمى من السفر الدولي (أربعة من كل خمسة سياح) يتم في داخل مناطق المسافرين (ويسمى هذا بالسياحة داخل المنطقة الواحدة)، وإن الغرض من الزيارة هو: 55 بالمئة للترفيه والاستجمام والعطلات، و27 بالمئة لزيارة الأصدقاء والأقارب وللأغراض الصحية والدينية، و13 بالمئة للأعمال التجارية والمهنية.

---

(4) United Nations World Tourism Organization, *UNWTO Tourism Highlights: 2018 Edition* (Madrid: UNWTO, 2018).

أما بالنسبة إلى أهمية السياحة على الصعيد العالمي، فذلك لأنها تستحوذ (في 2017) على 10 بالمئة من جميع الوظائف، وتبلغ الصادرات منها نحو 1.6 تريليون دولار، وتمثل 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و7 بالمئة من صادرات العالم، و30 بالمئة من صادرات الخدمات في العالم. ويحسب توقعات منظمة السياحة العالمية، فإن عدد السياح الدوليين الوافدين في العالم سيبلغ 1.8 مليار بحلول عام 2030، ليسجل زيادة بمعدل 2.4 بالمئة سنويًا (ابتداءً من 2017).

2 ـ صناعة السياحة الخليجية

إن القطاع الوحيد الذي تركز عليه جميع دول الخليج الست في خططها لتنويع الصادرات هو السياحة. وقد شجعهم انخفاض عائدات النفط على المضي قدمًا في تطوير «استراتيجيات» للسياحة تتسم بالحماسة والطموح.

بالنسبة إلى السعودية، فإن القطاع الاقتصادي الواعد بامتياز هو السياحة الدينية التي شهدت نموًا في السنوات الأخيرة، لتصبح ثاني أهم نشاط اقتصادي بعد النفط.

وفي «الرؤية السعودية 2030» تندرج السياحة كواحدة من الركائز الرئيسية لاقتصاد المملكة ضمن استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي. لذلك، فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطة الرؤية هو زيادة السياحة في المملكة من أجل تقليل اعتمادها على الدخل من النفط.

ولتنشيط السياحة المحلية والإقليمية، أعلنت السعودية عن خطط طموحة لتطوير مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية ضخمة على البحر الأحمر. سيشمل المشروع المنتجعات والفنادق والوحدات السكنية على امتداد نحو 160 كم (100 ميل) من الشواطئ الرملية، بهدف استقطاب الزوار الأجانب وتشجيع السعوديين على إنفاق أموالهم داخل المملكة.

كذلك أعلنت السعودية في آذار/ مارس 2019 عن خطة طموحة لإنشاء أكبر حديقة في العالم، ستكون جزءًا من مشروع يتكلف 23 مليار دولار، لإنشاء مساحات خضر مفتوحة واسعة في العاصمة السعودية الرياض. وستكون الحديقة (البارك) «أكبر خمس مرات من هايد بارك في لندن، وأكبر أربع مرات من سنترال بارك في نيويورك». يهدف مشروع التجميل الضخم هذا إلى «تحسين نوعية الحياة لسكان العاصمة، البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة، وتهيئة البلاد لانفتاح قطاعها السياحي»[5].

---

(5) CNBC, 20 March 2019.

بالنسبة إلى الكويت، وهي الأقل تطورًا في مجال السياحة في منطقة الخليج، فإنها تخطط لتطوير خمس من جزرها للسياحة، بتكلفة قدرت بنحو 160 مليار دولار على مدى 20 سنة. سيشتمل المشروع على فنادق ومنطقة حرة وأماكن للترفيه ومركز طبي ومحطة لتوليد الكهرباء ومحطة لتحلية المياه. وعند الانتهاء من المشروع، فإن من المؤمل أن يدر على الكويت قرابة 40 مليار دولار سنويًا، وأن يوفر فرص عمل لنحو 200 ألف شخص [6].

بطبيعة الحال، لا تزال دبي هي الوجهة الأولى للسياح من منطقة الخليج. وهي مستمرة في إضافة المزيد من الغرف الفندقية، وذلك استعدادًا لمعرض إكسبو 2020، والتدفق المتوقع للسائحين (المزيد عن دبي في الفصل الرابع عشر).

في ما يتعلق بالسياحة الإقليمية، فإن السعودية والإمارات ما زالتا تمثلان السوق الرئيسية للسياح الخليجيين. فالسياحة الدينية (الحج والعمرة) هي الغرض الرئيسي لزوار المملكة، في حين أن التسوق هو النشاط الرئيسي لمواطني مجلس التعاون في زياراتهم للإمارات (دبي).

على الصعيد العالمي، بلغت الحصة السوقية لدول الخليج في عام 2016 نسبة 3.5 بالمئة (42 مليون) من السياح الدوليين الوافدين، ونسبة 1.7 بالمئة (42 مليار دولار) من إيرادات السياحة الدولية. وتتصدر السعودية قائمة الوافدين بعدد 18 مليون زائر، تليها الإمارات بنحو 15 مليون زائر. أما بالنسبة إلى الإيرادات في العام نفسه فقد بلغت 21 مليار دولار بالنسبة إلى الإمارات، تليها السعودية (12 مليار دولار)، وقطر (6 مليارات دولار) والبحرين (3.6 مليارات دولار) وعمان (1.7 مليار دولار) والكويت (313 مليون دولار). (انظر الجدول الرقم (4 ـ 2)).

ونظرًا إلى أهمية وسائل النقل بالنسبة إلى تطوير السياحة، فقد تم إطلاق العديد من خطوط الطيران الخليجية.

---

(6) العربي الجديد، 2017/10/29.

الجدول الرقم (4 ـ 2)
السياح القادمون و إيرادات السياحة في دول الخليج

البلد	السياح القادمون (بالآلاف)		معدل الزيادة % السنوية (2016 ـ 2010)	الدخل من السياحة (مليون دولار أمريكي)		معدل الزيادة بالمئة السنوية (2016 ـ 2010)
	2010	2016		2010	2016	
الإمارات العربية المتحدة	7,432	14,870	12.25	8,577	19,496	14.67
البحرين	995	3,990	26.04	1,362	3,846	18.89
السعودية	10,850	18,044	8.85	6,712	11,096	8.74
عمان	1,441	2,292	8.04	780	1,725	14.14
قطر	1,700	2,938	9.55	584	5,411	44.93
الكويت	207	203	-	290	599	12.85
المجموع	**22,625**	**42,337**	**11.01**	**18,305**	**42,173**	**14.92**

المصدر: United Nations World Tourism Organization, *UNWTO Tourism Highlights: 2018 Edition* (Madrid: UNWTO, 2018)

3 ـ شركات الطيران الخليجية

كتب أنتوني سامبسون في كتابه **إمبراطوريات السماء** عن شركات الطيران في الدولة المدينة في ذلك الوقت وهي: كاثي باسيفيك في هونغ كونغ، والخطوط الدولية السنغافورية. وذكر أن «حجم شركات الطيران في آسيا ليس له علاقة بعدد سكان بلدانها، فاثنتان من أصغر البلدان لديهما اثنتان من أنجح شركات الطيران»[7].

إن السر الحقيقي لنجاح الخطوط السنغافورية هو «الاستخدام الأمثل للطائرات والقوى العاملة والخدمة المتفوقة». وينقل المؤلف عن رئيس مجلس إدارة الخطوط السنغافورية آنذاك (جو بيلاي، مهندس سنغافوري تلقى تعليمه في لندن) قوله بأنه لم يسبق أبدًا للخطوط السنغافورية أن حصلت على الدعم من الحكومة، وأن «الشركات الضعيفة فقط هي التي تسعى للحصول من حكوماتها على الدعم والحماية»[8].

---

(7) Anthony Sampson, *Empires of the Sky: The Politics, Contests and Cartels of World Airlines* (London: Hodder and Stoughton, 1984), p. 168.

(8) Ibid., p. 170.

تمشيًا مع قصص النجاح لشركتي كاثي باسيفيك والسنغافورية، فقد تم في الخليج إطلاق ثلاث شركات طيران هي: طيران الإمارات (دبي) في عام 1985، والخطوط القطرية في 1994، وطيران الاتحاد (أبو ظبي) في 2003. وقد حصلت شركات النقل الوطنية الثلاث، المملوكة للحكومة، على جوائز التميز، واستثمرت كثيرًا في التوسع في شبكات الرحلات وأسطول الطائرات ومرافق المطارات.

لقد أصبحت منطقة الخليج الآن مركزًا لثلاث من أكبر شركات الطيران في العالم، وهي تتميز بخدمة مواصلة الرحلات عبر مراكزها. وتكتب مجلة **الإيكونوميست**:

«خلال العقد الماضي، تمكنت شركات الطيران الخليجية الثلاث والخطوط الجوية التركية من زيادة أعداد الركاب ثلاثة أضعاف، لتبلغ 155 مليونًا في عام 2015. لقد قطعت هذه الشركات شوطًا طويلاً من أجل السيطرة على رحلات الطيران الطويلة المدى بين أوروبا وآسيا. وتعتمد معظم شركات الطيران الدولية على المسافرين القادمين من أو إلى بلدانهم الأصلية، لكن عملاء شركات مواصلة الرحلات الأربع يقومون في الأغلب بتغيير الطائرات في مطارات مراكز شركات الطيران، في طريقهم إلى مكان آخر»[9].

في حين أن شركات الطيران الخليجية الثلاث قد ساهمت في نمو السياحة في بلدانها، إلا أنها تتنافس الآن بقوة على نقل المسافرين وشحن البضائع. وسوف تتأثر أيضًا بالنسبة إلى رحلات الطيران الطويلة التي بدأت في الانتعاش مجددًا بسبب محركات الوقود الاقتصادية المتطورة.

وكما تشير مجلة **الإيكونومست**، فإن شركات الطيران تحقق أرباحها بصورة أساسية «من المسافرين من درجة رجال الأعمال الذين يعتبرون الوقت من مال». لذا، فإن الرحلات الطويلة بدون توقف «قد صار بإمكانها اختطاف الزبائن من الشركات الخليجية التي تعتمد، بحكم صغر أسواقها المحلية، على المسافرين الذين يواصلون سفرهم عبر مطارات مراكزها. وهذا النموذج هو الآن غير مستقر»[10].

4 ـ السياحة الصادرة

لقد أصبح السياح الخليجيون ذوي أهمية كبيرة بالنسبة إلى مختلف البلدان التي تجتذب السياح في جميع أنحاء العالم. إنهم يقضون الإجازات، إلى حد كبير، خلال فصل

(9) *The Economist* (13 May 2017).

(10) *The Economist* (11 October 2018).

الصيف، هربًا من الحرارة الشديدة في المنطقة. وهم في العادة يسافرون من أجل الترفيه، وتكون مدد إقامتهم طويلة نسبيًا.

إن التسوق يظل هو النشاط الرئيسي للسياح الخليجيين. إنهم ينفقون الكثير على السياحة، ويشتهرون بالكشف والتعبير عن قوتهم الاقتصادية ووضعهم الاجتماعي من خلال استهلاك السلع والخدمات الفاخرة.

علاوة على ذلك، أخذت السياحة الطبية الخارجية من منطقة الخليج في الارتفاع. لذلك، فإن السعودية، في خطة الرؤية المعلنة، تعتزم خفض السياحة الطبية الخارجية من خلال الترويج للخدمات الطبية الحكومية «الأكثر كفاءة» في الداخل.

وفقًا لمنظمة السياحة العالمية، تجاوز الإنفاق السياحي لدول الخليج في الخارج الـ 60 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بمبلغ 40 مليار دولار في عام 2010، وأن نصيب الفرد من الإنفاق السياحي الدولي من دول الخليج هو أعلى بنسبة ستة أضعاف ونصف عن المتوسط العالمي في عام 2017[11].

يمكن مشاهدة مثل هذه السياحة الباذخة في مدينة لندن، العاصمة البريطانية، كل عام عندما يتوافد عليها في الصيف أثرياء الخليج، الذين تسبقهم سياراتهم الفخمة الباهظة الثمن (تشحن جوًا)، لتحتل مكانها الاستعراضي في شارعي نايتسبريدج وكنسينغتون.

في عام 2017، أوردت الصحافة البريطانية بأن أحد أمراء الخليج قد دفع مبلغ 21 مليون جنيه استرليني (27 مليون دولار) مقابل موقف سيارات تحت الأرض في نايتسبريدج بلندن، من أجل «إيواء مجموعته المكونة من 80 سيارة من الأنواع الفاخرة والكلاسيكية»[12]. ولا تزال لندن هي الوجهة العالمية المفضلة للاستثمار العقاري بالنسبة إلى أغنياء الخليج.

ويبقى أن نرى من الذي سيفوز في سباق السياحة الخليجية: أهي السياحة الواردة أم السياحة الصادرة؟

---

(11) «UNWTO/ETC Report: Outbound Tourism Spending from the Gulf Is Six Times the Global Average,» United Nations World Tourism Organization (UNWTO) and European Travel Commission (ETC), 8 November 2018, <https://bit.ly/3x0dWyc>.

(12) *The Times* (London), 9/2/2017.

ثالثًا: تنويع الصادرات

في سبيل تنمية اقتصاداتها، وبناء مصادر دخل مستدامة وموثوقة، فإن دول الخليج بحاجة إلى توليد إيرادات تصدير غير نفطية. وعلى الرغم من المحاولات طوال سنوات عديدة، فإن التقدم في التنويع الموجه للتصدير لم يبرز إلى العلن بعد.

وعلى سبيل المثال، فإن السعودية، وبعد 40 سنة من الخطط الاقتصادية الخمسية والتركيز على التنويع الاقتصادي كأولوية قصوى، لا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط التي شكلت في عام 2016 نسبة 63 بالمئة من الإيرادات الحكومية ونحو 80 بالمئة من الصادرات السعودية (انظر الجدولين الرقمين (4 ـ 3) و(4 ـ 4)).

وكما ذكرنا سابقًا، كانت أبرز النتائج لجهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج هي التوسع في الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز.

الجدول الرقم (4 ـ 3)
ايرادات النفط في ميزانيات دول الخليج، 2018
(مليار دولار أمريكي)

البلد	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	العجز في الميزانية الميزانية	العجز كنسبة مئوية من المصروفات	إيرادات النفط	إيرادات النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات
الإمارات العربية المتحدة(*)	-	-	-	-	-	-
البحرين 2018	6.3	9.8	ـ 3.5	35.7	4.8	76.0
السعودية	208.8	260.8	ـ 52.0	19.9	131.2	62.8
عمان 2018	24.7	32.5	ـ 7.8	24	17.6	71.3
قطر	48.1	55.8	ـ 7.7	13.8	33.7	70.0
الكويت 2018	49.7	66.7	ـ 17.0	25.5	44.0	88.3
مجموع الخليج	**337.6**	**425.6**	**ـ 88.0**	**20.7**	**231.3**	**68.5**

(*) الميزانية الاتحاد للإمارات العربية المتحدة: الإيرادات = 14 مليار دولار ولا تشتمل على إيرادات النفط لإمارة أبو ظبي.

المصدر: الميزانيات العامة لدول الخليج، مواقع وزارات المالية على الإنترنت.

الجدول الرقم (4 ـ 4)

إيرادات الصادرات النفطية، 2014 و 2016

(مليار دولار)

البلد	إجمالي صافي[*] الإيرادات		إيرادات النفط والغاز		النفط والغاز كنسبة من صافي الإيرادات		النفط والغاز وأخرى[**] كنسبة من صافي الصادرات	
	2014	2016	2014	2016	2014	2016	2014	2016
الإمارات العربية المتحدة	256.2	240.0	108.1	45.6	42.2	19.0	45.2	23.1
البحرين	21.6	11.0	15.0	6.3	69.4	57.3	85.1	78.0
السعودية	334.3	171.2	284.7	135.0	85.2	78.8	95.9	93.3
عمان	46.7	19.0	42.4	15.5	90.8	81.6	96.5	94.2
قطر	129.7	56.8	113.9	46.7	87.8	82.2	97.5	93.5
الكويت	99.3	44.7	94.5	41.5	95.2	92.8	98.4	97.3
مجموع الخليج	**887.8**	**542.7**	**658.6**	**290.6**	**74.2**	**53.5**	**81.7**	**62.3**

(*) صافي الإيرادات = إجمالي الصادرات ناقصا إعادة التصدير

(**) أخرى تشمل البتروكيماويات (البلاستيك، والكيماويات العضوية، والأسمدة) والألمنيوم .

المصدر: مركز التجارة العالمي، إحصاءات التجارة الدولية (الدخول إلى الموقع في 12 كانون الثاني/يناير 2019).

1 ـ تنويع الصناعات البترولية

في محاولاتها لتنويع الصادرات، ركزت دول الخليج أكثر فأكثر على الصناعات المرتبطة بالهيدروكربون. فأصبحت معظم صادراتها غير النفطية تتمثل بالبتروكيميائيات والأسمدة والألومنيوم، معتمدة في ذلك على المشتقات النفطية التي تستخدم بكثافة رأس المال والطاقة وتستفيد من الميزة التنافسية للمنطقة، حيث الهيدروكربونات الوفيرة والطاقة الرخيصة.

منذ سبعينيات القرن الماضي، أخذت صناعة الألومنيوم، كثيفة الاستخدام للطاقة، في النمو لتصبح أهم قطاع صناعي غير نفطي في دول مجلس التعاون. وتوجد مصاهر الألومنيوم في جميع دول الخليج، باستثناء الكويت، التي بلغ إنتاجها من الألومنيوم (في 2017) 5.18 مليون طن متري سنويًا، وهو ما يمثل نسبة 8.3 بالمئة من الإنتاج العالمي الأولي للألومنيوم. أما بالنسبة إلى صناعات المصب ـ سحب الألومنيوم والدرفلة والكابلات والسبك ـ فقد بلغ الإنتاج الخليجي منها نحو مليوني طن متري في عام 2016[13] .

2 ـ تنويع الصادرات مقابل تنويع الإنتاج

غالبًا ما يقاس التنويع الاقتصادي بتركيبة المكونات في الناتج المحلي الإجمالي. لكن «تنويع الإنتاج» هذا يعَدّ مؤشرًا مضللاً لاقتصاد يعتمد على صناعة النفط لتحقيق معظم عائدات التصدير. إن مثل هذا الاقتصاد لا يعَدّ متنوعًا حقًا، لأنه لا يستطيع تصدير منتجات غير نفطية بما يكفي لتمويل وارداته. وبدلاً من ذلك، فإن «تنويع الصادرات» هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى اقتصاد نفطي.

لتوضيح الأمر، فإن «المقارنة بين البحرين وسنغافورة تعطي مثالاً صارخًا على التمييز بين تنويع الصادرات وتنويع الإنتاج. إن تركيبة الإنتاج في البلدين متماثلة بوجه عام، لكن الصادرات في البحرين تتركز حصريًا تقريبًا على النفط والمعادن، وتختلف اختلافًا كبيرًا عن قاعدة الصادرات المتنوعة في سنغافورة» [14].

مثال آخر هو نيجيريا، حيث النفط يمثل نسبة 10 بالمئة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن اعتبار الاقتصاد النيجيري اقتصادًا متنوعًا بالفعل. لكن المشكلة

---

(13) المجلس الخليجي للألمنيوم، «حقائق وأرقام عن صناعة الألمنيوم في الخليج».

(14) Reda Cherif, Fuad Hasanov, and Min Zhu, «Breaking the Oil Spell: The Path to Diversification,» *Vox*, vol. 3 (September 2016).

تكمن في أن نسبة الـ 90 بالمئة الأخرى من الأنشطة الاقتصادية (السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد) غير قابلة للتصدير لاكتساب العملات الأجنبية. من هنا، فإن التحدي الحقيقي بالنسبة إلى بلد يعتمد على النفط، هو كيفية تنويع قاعدة التصدير، وكيفية زيادة قيمة الصادرات غير النفطية، من أجل التعويض من الريع النفطي الذي سوف يتناقص ويؤثر بالتالي في الواردات. لذلك، وقبل الوصول إلى اقتصاد ما بعد النفط، يجب تأمين مصادر إيرادات تصديرية بديلة، من أجل الحفاظ على مستوى الحياة بعد النفط. بمعنى آخر، يجب تطوير قطاعات تصدير جديدة حتى تتمكن من تولي مهماتها والتعويض عن تضاؤل صناعة النفط والغاز.

3 ـ تنويع الصادرات: مهمة جسيمة

لا شك في أن التحول من دولة الاستهلاك المفرط إلى دولة الإنتاج والتصدير سيكون مهمة جسيمة، نظراً إلى التحديات التي تفرضها القدرة التنافسية العالمية. ولكن لا يوجد بديل آخر للبقاء الاقتصادي في عصر ما بعد النفط بالنسبة إلى دول الخليج إلا أن تصبح منتجة ومبتكرة وقادرة على المنافسة والتصدير.

كثيراً ما يقال إن دول الخليج قد أنفقت أموالاً طائلة في محاولاتها البحث عن مصادر جديدة للدخل بمجرد أن يصبح الاقتصاد النفطي غير مربح أو يتلاشى. قد يكون ذلك صحيحًا، لكن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يمثل مهمة صعبة.

فعلى الرغم من استمرار الإعلان والالتزام بالتنويع الاقتصادي، إلا أن الوضع على أرض الواقع يشير إلى أن الأداء غير مشجع. وما يبدو حتى الآن هو أن تنويع الصادرات مجرد سراب، إذ إن شحنات التصدير من دول الخليج التي يجري إفراغها في أي ميناء حول العالم لا تشتمل إلا على النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والبتروكيميائيات والألومنيوم. أما المنتجات التامة الصنع فلا يزال وصولها إلى تلك الموانئ قيد الانتظار.

في الواقع، إن تنويع الصادرات، بوصفه الهدف النهائي الكبير، هو أمر يسهل قوله ولكن يصعب تحقيقه. إن تنويع الصادرات يعني إنتاج سلع جديدة واعتماد تكنولوجيا جديدة، وهما العاملان الأساسيان الضروريان للتنمية المستدامة. ولكن خلق أي نوع من صادرات البضائع سيتعين عليه منافسة العلامات التجارية الدولية الأكثر رسوخًا في السوق العالمي.

بما أن التصنيع هو قطاع التصدير الواعد، فإن هناك حاجة إلى تطوير الصناعات

المتقدمة تكنولوجيًا والموجهة نحو التصدير. لكن هذه المهمة تتطلب مهارات الريادة وتنظيم المشاريع، وهي قليلة التوافر ولا يمكن اكتسابها بسهولة ويسر.

من ناحية أخرى، يقول داني رودريك، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، بأن البلدان الأقل نموًا ستواجه صعوبة في الاعتماد على التصنيع كطريق للازدهار، ذلك لأن المصانع الحديثة متقدمة جدًا، وأن النمو الاقتصادي سيعتمد على «التحسينات المستدامة في رأس المال البشري والمؤسسات والحكم»[(15)].

لذلك، من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي الحقيقي، فإن إجماعًا جديدًا يجب أن يبرز حول أهمية الإصلاح الاقتصادي، لأن النموذج الاقتصادي السائد في دول الخليج يعَدّ غير فعال. وقد يكون المناخ المالي الحالي محفزاً للإصلاح، حيث تعاني جميع هذه الدول عجزاً في ميزانياتها بسبب انخفاض عائدات النفط (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)).

من المؤمل أن يكون الالتزام بالتنويع الاقتصادي حقيقيًا هذه المرة، وألّا يكون الأمر كما تلاحظ الإيكونومست: «في كل مرة تهبط فيها أسعار النفط تنطلق الدعوات إلى التنويع، ومع كل طفرة في أسعار النفط يتلاشى الحديث عن التنويع»[(16)].

---

(15) Dani Rodrik, «No More Growth Miracles,» *China Daily* (Hong Kong), 17/8/2012.

(16) *The Economist* (26 September 2018).

الفصل الخامس

سوق العمل

الاقتصاد القوي يبدأ بقوة عاملة قوية وجيدة التعليم.
بيل أونز

أولًا: القوى العاملة

يبلغ إجمالي عدد السكان في دول الخليج نحو 56 مليون نسمة، منهم 26.4 مليون (47 بالمئة) فقط من المواطنين الخليجيين، والنسبة الباقية (53 بالمئة) من غير المواطنين (المغتربين). (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)).

في عام 2017، بلغ إجمالي القوى العاملة في دول الخليج نحو 28 مليون شخص، منهم نحو 80 بالمئة من غير المواطنين (العمال الأجانب). أما العمالة الوطنية فتقدر بحدود خمسة ملايين 70 بالمئة منهم تقريبًا يعملون في القطاع العام[1]. وفي السعودية، بلغ إجمالي القوى العاملة في منتصف عام 2018 نحو 13 مليونًا، منهم 3.12 مليون فقط (أي 24 بالمئة) من المواطنين السعوديين، والعشرة ملايين الباقية من غير المواطنين [2].

إن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على العمال الأجانب ناتج من عدة عوامل، بما في ذلك عدم كفاية عدد السكان الأصليين للوفاء بحاجات خطط التنمية الطموحة، وتفضيل العمالة الأجنبية الرخيصة نسبيًا، وفرص البحث عن الريع الناتجة من نظام الكفالة.

من الملاحظ أن عدد السكان الأصليين في تزايد مستمر، وأن الطلب على الوظائف من جانب المواطنين يزداد تبعًا لذلك. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف مليون شاب خليجي ينضمون إلى سوق العمل سنويًا. وهذا يمثل تحديًا لصانعي السياسة العمالية من حيث وضع استراتيجيات فعالة لتوظيف خريجي المدارس من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل ويتطلعون إلى أن يكون لهم دور مثمر في المجتمع.

---

(1) أرقام تقديرية من مصادر مختلفة بما فيها هيئات الإحصاء في دول الخليج.
(2) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية.

الجدول الرقم (5 ـ 1)

سكان الخليج حسب الجنسية

(بالآلاف)

البلد	السنة/الفترة	مجموع السكان	المواطنون	غير المواطنين	النسبه إلى مجموع السكان بالمئة	
					المواطنون	غير المواطنين
الإمارات العربية المتحدة	نهاية 2017	9,304	930	8,374	10	90
البحرين	نهاية 2016	1,424	665	759	47	53
السعودية	منتصف 2018	33,414	20,768	12,645	62	38
عمان	مايو 2017	4,617	2,495	2,122	54	46
قطر	نوفمبر 2018	2,757	276	2,481	10	90
الكويت	نهاية 2017	4,227	1,303	2,924	30	70
مجموع سكان الخليج		**55,743**	**26,437**	**29,305**	**47**	**53**

ملاحظة: أرقام الإمارات وقطر تقديرية لعدم توفر التركيبة السكانية بحسب الجنسية في كل منهما.

المصدر: هيئات الإحصاء الوطنية في دول الخليج.

ثانيًا: القوى العاملة الوافدة

تعتمد بلدان الخليج اعتمادًا كبيرًا على القوى العاملة الأجنبية، وهي أكبر المتلقين للمهاجرين «المؤقتين» في العالم. وتمثل القوى العاملة الوافدة نحو 80 بالمئة من إجمالي القوى العاملة، وأن ثلثيها تقريبًا هم من الرجال، والباقي من النساء.

إن نسبة القوى العاملة الوافدة إلى المواطنين في دول الخليج لا مثيل لها في العالم المعاصر. فمثلاً، في كل من الإمارات وقطر، يقدر أن تسعة من كل عشرة مقيمين هم من الأجانب. (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)).

وعلى مر الوقت، تم التحول من استقدام القوى العاملة العربية إلى الآسيوية، وهو ما جعل أغلبية العمال الأجانب في معظم دول الخليج الآن من الآسيويين. والدول الست الكبرى في إرسال العمالة إلى دول الخليج هي الهند، والفيليبين، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وسري لانكا، وباكستان.

يتوافد العمال الأجانب من بلدانهم الأصلية، الفقيرة نسبيًا، إلى دول الخليج الغنية، حيث الحاجة إليهم لتنفيذ مشاريع التنمية الكبيرة وللخدمة في قطاعات مختلفة في اقتصادات سريعة النمو. ولقد أصبح العمال المهاجرون جزءًا من الحياة اليومية في بلدان الخليج. فهم موجودون في مواقع البناء، وفي المتاجر والمطاعم، وعلى الطرق، وفي المدارس والمستشفيات وشركات النفط، وفي الحدائق العامة والمزارع وصيد الأسماك، وفي منازل المواطنين كخدم وسائقين وطهاة.

باتت المجتمعات الخليجية تعتمد كليًا تقريبًا على القوى العاملة الأجنبية، حتى بالنسبة إلى أعمال الصيانة المنزلية، مثل السباكة والكهرباء والطلاء والبستنة والتنظيف، وما إلى ذلك. ويعكس ذلك حقيقة كون العمالة الأجنبية رخيصة نسبيًا ومتوافرة محليًا.

على الرغم من أن العمال المهاجرين يمثلون حاليًا ما يقرب من 90 بالمئة من السكان في الإمارات وقطر، و70 بالمئة في الكويت، و55 بالمئة في البحرين، إلا أنهم يظلون بمنزلة «الأغلبية الخفية» في هذه الدول، وذلك بسبب سياسات الهجرة السائدة. وهذه السياسات لا تضع في حسبانها دمج هذه القوى العاملة الوافدة، أو منحها الإقامة الدائمة، أو تجنيسها، فتلك معطيات غير مسلَّم بها.

بحسب تقرير لمجلة غلوبال فاينانس فإن العمال المهاجرين «نادرًا ما تعطى لهم صفة المقيم في البلد، وبالتالي لا يتم احتسابهم في حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي، على الرغم من أن أعدادهم قد تفوق أعداد المواطنين، وأنهم يساهمون في معظم الأنشطة الاقتصادية للبلد»[3].

من المفترض أن تكون الهجرة إلى دول الخليج «مؤقتة»، لكن الملاحظ أن الكثير من العمال - وبخاصة في قطاع التجزئة والخدمات - يعيشون في الخليج لسنوات طويلة، ونتيجة لذلك فإن أعداد المهاجرين من الجيل الثاني آخذ في التوسع.

إن دول الخليج تعمل بنظام الكفالة، الذي يعد الأساس القانوني لإقامة المهاجر وعمله فيها. ويجب أن يكون للعامل المهاجر كفيل في البلد الذي سيعمل فيه لكي يتمكن من الحصول على تأشيرة دخول صالحة وترخيص إقامة في البلد. وبموجب هذا النظام، فإن لصاحب العمل/الكفيل الخليجي السيطرة على تنقل العامل المهاجر، إذ لا يسمح له بتبديل الوظيفة خلال عقد عمله.

من الملاحظ أن «المكاسب المالية الكبيرة الناتجة من نظام الكفالة قد عززت من دورها كمشروع تجاري. فبإمكان مواطني الخليج الاستفادة كثيراً من بيع التأشيرات التي حصلوا عليها إلى الآخرين. لقد أصبحت «تجارة التأشيرات» صناعة تقدر بملايين الدولارات. فالعامل الأجنبي يتم «توظيفه» بموجب تأشيرة عمل «مدفوعة الثمن»، وبعدها يترك ليعمل في السوق مقابل رسم شهري يدفعه إلى الكفيل»[4].

ما لا شك فيه أن المتاجرة بتأشيرات العمل تعَدّ فرصة تجارية مربحة لكسب الريع، تتيحها سياسات الهجرة لحكومات الخليج، بعيدًا من حقيقة كون الكثير من العمال المهاجرين غير المهرة يسكنون في «معسكرات العمل» الموجودة في المناطق الخلفية من مدن الخليج الحديثة، أو في غرف مشتركة في الأحياء القديمة من المدن.

كذلك، يتعرّض عدد كبير من هؤلاء العمال لضغوط مالية شديدة، ليس فقط لإعانة أسرهم في بلدانهم، وإنما أيضًا لسداد الديون التي كابدوها من أجل الحصول على تأشيرة عمل، إذ على العامل المهاجر أن يدفع رسومًا باهظة إلى «وكيل التوظيف» في بلده الأصلي.

لقد «تعرض نظام الكفالة لانتقادات طويلة من جانب جماعات حقوق الإنسان،

---

(3) *Global Finance*, 1 March 2017.

(4) Abdulhadi Khalaf, «The Politics of Migration,» in: Abdulhadi Khalaf [et al.], *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf* (London: Pluto Press, 2015), p. 53.

لأنه يضع العمال تحت رحمة أصحاب عملهم»، وأن مثل هذه السياسات «يمكن أن تنتهك حقوق العمال لأنها تستخدم في كثير من الأحيان لحرمانهم من العدالة والحماية الأساسية»[5].

لقد أعلنت بعض دول الخليج عن نيتها إصلاح نظام الكفالة. فمثلاً، في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2016، أعلنت حكومة البحرين عن «رخصة العمل المرنة» الجديدة التي بموجبها يسمح للعمال الوافدين الموجودين في البلاد بصفة غير قانونية من كفالة أنفسهم والبحث عن وظائف مؤقتة لمدة تصل إلى سنتين[6].

1 ـ القوى العاملة المنزلية الوافدة

استنادًا إلى منظمة العمل الدولية يوجد نحو 67 مليون عامل منزلي في جميع أنحاء العالم، وهم «يؤلفون جزءًا كبيرًا من القوى العاملة العالمية غير الرسمية، وأنهم من أكثر فئات العمال المستضعفين»[7].

وفي دول الخليج، يمثل عمال المنازل نسبة كبيرة من القوى العاملة المهاجرة منذ سبعينيات القرن الماضي. وقدر عددهم في عام 2016 بنحو أربعة ملايين يتوزعون كالتالي (بالآلاف): 2,303 في السعودية، و678 في الكويت، و306 في الإمارات، و195 في عمان، و174 في قطر، و111 في البحرين[8].

خلال الحقبة 2008 ـ 2017 زادت أعداد العمال المنزليين في بلدان الخليج بمعدل نمو سنوي بلغ 9 بالمئة، وكان أعلى معدل نمو في عمان (13.3 بالمئة)، تليها السعودية (11.3 بالمئة)، وقطر (10.8 بالمئة)، والإمارات (8.8 بالمئة)، والبحرين (6 بالمئة) والكويت (2.2 بالمئة)[9].

---

(5) Mohammed Harmassi, «Bahrain to End «Slavery» System,» BBC, 6 May 2009, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8035972.stm>.

(6) The Gulf News, 12/11/2016.

(7) International Labour Organization, «Domestic Workers,» <https://www.ilo.org/global/topics/domestic-workers/lang--en/index.htm>.

(8) «Number of Male Domestic Workers in the Gulf Cooperation Council in 2016, by Country (in 1,000),» Statista.com, <https://www.statista.com/statistics/864841/gcc-number-of-male-domestic-workers-by-country/>.

(9) «Annual Growth Rate of Domestic Workers in the Gulf Cooperation Council between 2008 and 2017, by Country,» Statista.com, <https://www.statista.com/statistics/864857/gcc-annual-growth-rate-of-domestic-workers-by-country/>.

وبالنسبة إلى الدور الحيوي الذي يقوم به عمال المنازل، تؤكد منظمة العمل الدولية «أن عمال المنازل المهاجرين يقدمون خدمات لا غنى عنها بالنسبة إلى البلدان التي يتوجهون إليها، وهو ما يسهم في رفاه المجتمعات الشائخة، وفي استدامة نظم الرعاية والعمالة في هذه البلدان».

وفي ما يتعلق بالعائلات الخليجية، فإن القوى العاملة المنزلية أصبحت من ضروريات الحياة لها، وذلك للقيام بأعمال التدبير المنزلي والطهي، وكذلك رعاية الأطفال (وهذه من مسؤوليات الوالدين). إن الاعتماد على خدم المنازل آخذ في التزايد في جميع المجتمعات الخليجية.

2 ـ التحويلات إلى الخارج

بما أن العمال المهاجرين هم عمال عابرون ـ مهما طالت مدة إقامتهم في دول الخليج - فإنهم يقومون بترحيل جميع مدخراتهم إلى بلدانهم الأصلية. إنهم يوجدون هنا لكسب الرزق والادّخار، من أجل تحسين مستوى المعيشة بالنسبة إلى أسرهم في أوطانهم.

لقد أصبحت دول الخليج، مجتمعة، أكبر محول للمال في العالم. ففي عام 2017 بلغ إجمالي تدفقات التحويلات الرسمية من دول الخليج 119 مليار دولار، مقارنة بنحو 80 مليار دولار في عام 2012، لتسجل بذلك معدل نمو سنوي مركب قدره 8.34 بالمئة (انظر الجدول الرقم (5 ـ 2)).

في عام 2012 كانت السعودية هي أكبر دول مجلس التعاون في التحويلات (29.49 مليار دولار)، وتليها الكويت (15.46 مليار دولار). ولكن في عام 2017، احتلت الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة في التحويلات برقم مرتفع جدًا بلغ 44.37 مليار دولار، لتسجل زيادة قدرها 200 بالمئة على مدى خمس سنوات. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية، حيث بلغت التحويلات 36.12 مليار دولار، بزيادة قدرها 22.5 بالمئة خلال نفس الفترة (انظر الجدول الرقم 5 ـ 2)).

الجدول الرقم (5 ـ 2)

التحويلات المالية للوافدين والتوقعات في 2030 و 2050

(مليار دولار)

البلد	التحويلات 2012	التحويلات 2017	متوسط الزيادة السنوية (نسبة مئوية (2012 ـ 2017)	التحويلات (2017) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	توقعات التحويلات (*) 2030	توقعات التحويلات (*) 2050
الإمارات العربية المتحدة	14.40	44.37	25.24	11.60	71.03	155.64
البحرين	2.07	2.47	3.52	6.98	3.95	8.65
السعودية	29.49	36.12	4.14	5.28	57.83	126.71
عمان	8.09	9.82	3.95	13.52	15.71	34.43
قطر	10.41	12.76	4.15	7.61	20.43	44.76
الكويت	15.46	13.76	(2.30)	11.46	22.03	48.27
مجموع دول الخليج	**79.92**	**119.30**	**8.34**	**8.16**	**190.98**	**418.46**

(*) التوقعات على أساس معدل نمو سنوي بنسبة 4 بالمئة اعتبارًا من 2018.

المصدر: World Bank, «Migration and Remittances Data,» December 2018.

من حيث الترتيب العالمي عام2017، ظلت الولايات المتحدة في الصدارة في التحويلات التي بلغت 68 مليار دولار، تليها الإمارات في المرتبة الثانية، والسعودية الثالثة. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تعد عمان الأعلى في العالم في نسبة التحويلات (13.52 بالمئة)، تليها الإمارات (6011. بالمئة)، والكويت (11.46 بالمئة). وبالمقارنة، النسبة لا تتجاوز 0.35 بالمئة في الولايات المتحدة (المحول الأكبر دوليًا)[10].

الجدير بالملاحظة أن التحويلات من السائقين وحدهم في السعودية في عام 2017 (عددهم 1.4 مليون) قدرت بنحو أربعة مليارات دولار. وهذا مبلغ كبير ومتكرر يفقده الاقتصاد السعودي على أساس سنوي. لذلك فإن قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة من شأنه توفير النقد الأجنبي للمملكة، وزيادة الدخل المتاح للأسَر السعودية.

إن بالإمكان القول إن الوافدين يستنزفون الموارد العامة في الخليج وهم يحوّلون الأموال إلى الخارج. ففي عام 2017 بلغت التحويلات ما نسبته 8.16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (أي أكثر من عشرين ضعف النسبة الأمريكية البالغة 0.35 بالمئة).

لذلك، إن أي خفض في أعداد العمال الوافدين من شأنه أن يقلص من الموارد المستنزفة من اقتصادات الخليج بسبب التحويلات. ومن الطبيعي أن الدخل من الأجور الذي يتم صرفه أو ادّخاره محليًا سيكون له تأثير مضاعف في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثالثًا: توطين العمالة

تفرض التركيبة السكانية لدول الخليج تحديات كبيرة أمام الحكومات لتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويًا.

يعتمد مواطنو دول الخليج في الغالب على العمل في القطاع العام أكثر من أي مكان آخر في العالم. فالقطاع العام يوفر للمواطنين أجورًا ومنافع أعلى وأمنًا وظيفيًا أفضل من القطاع الخاص. إضافة إلى أن وظائف القطاع الخاص في كثير منها تعَدّ وظائف وضيعة في نظر المواطنين الذين اعتمدوا على القوى العاملة الأجنبية الفقيرة لشغلها.

قدرت شركة ماكنزي، في تقرير لها عام 2015، أن متوسط أجر المواطن السعودي في القطاع العام هو أعلى بنسبة الثلثين من نظيره في القطاع الخاص. ويضيف التقرير: «كان

---

(10) World Bank, «Migration and Remittances Data,» December 2018.

ينظر إلى كشوف المرتبات الحكومية على أن لها مكانتها الخاصة، بحيث تمارس الحكومة من خلالها تقاسم الثروة النفطية مع مواطنيها وتشجع الاستقرار السياسي في البلاد». فهل يستمر هذا الوضع على ما هو عليه؟

نظرًا إلى نمو أعداد السكان الذين هم في سن العمل، وحيث إن القطاع العام قد بلغ ذروة قدرته الاستيعابية، فإن معظم النمو في توظيف المواطنين يجب أن يتم من طريق القطاع الخاص.

من أجل زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، فقد أعلنت جميع دول الخليج تقريبًا عن سياسات لتوطين سوق العمل لديها، وتهدف إلى الحد من الاعتماد على العمال الأجانب من خلال توطين القوى العاملة.

إن مهمة توطين العمالة يمثل تحديًا كبيرًا لدول الخليج. فالقطاع الخاص الخليجي تهيمن عليه الشركات العائلية، وأن الوظائف المتدنية الأجور وذات المهارات الدنيا هي من نصيب الأجانب. وطالما بقيت أسواق العمل المحلية مفتوحة للعامل المفضل، فإن أصحاب العمل من القطاع الخاص سيوظفون العامل الأجنبي الرخيص، ويتركون المواطنين «قيد الانتظار». لذلك، فلا غرابة من استمرار تزايد نسبة العمال الأجانب في سوق العمل الخليجية خلال العقدين الماضيين.

علاوة على ذلك، فإن القطاع الخاص في معظم دول الخليج يديره المغتربون الذين يمثلون أغلبية السكان. لذا، فإن توظيف مواطني الخليج على أيدي المغتربين لا يمكن أن يتم إلا بطرق إلزامية.

يلاحظ ستيفن هرتوغ، في تقييمه للتوطين في سوق العمل الخليجي، أنه «حتى الآن، لا يزال توطين القوى العاملة في سوق العمل السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي، يتم في الغالب بإصدار الأوامر من خلال الحصص والقيود. وقد أدى ذلك إلى تجنب القواعد وإلى الممارسات غير القانونية بدلاً من التوظيف الوطني الحقيقي»[11].

فعلى الرغم من الجهود السياسية التي بذلتها دول مجلس التعاون لتوطين القوى العاملة لديها، فإن أسواق العمل فيها تظل مقسمة تقريبًا: القطاع العام يهيمن عليه المواطنون، والقطاع الخاص يهيمن عليه العمال الأجانب.

---

(11) Steffens Hertog, «A Comparative Assessment of Labour Market Nationalization Policies in the GCC,» LSE Research Online (November 2012).

وغالبًا ما يقال إنه بسبب «عدم كفاية التعليم» لا يمكن للقطاع الخاص استيعاب خريجي المدارس الذين يأملون في العمل في دول الخليج. وهناك الكثير ممن حصلوا على شهادات التعليم العالي ولا يجدون وظائف تناسب تخصصاتهم. ففي السعودية، مثلًا، ذكرت هيئة الإحصاء العام أن 60 بالمئة من الباحثين عن عمل في عام 2018 هم من خريجي الجامعات الحاصلين على درجة البكالوريوس.

من هنا تأتي الدعوة إلى إصلاح النظام التعليمي من أجل تلبية حاجات سوق العمل وتعزيز إمكانات توظيف الخريجين من المدارس الوطنية. ولكن في دراسة أجرتها وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست خلصت إلى ما يلي:

«إن الإصلاحات التعليمية وحدها لن تكون كافية لإحداث تغيير كبير في هيكل القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لأن النقص في المهارات ليس هو السبب الوحيد الذي يجعل أصحاب العمل في القطاع الخاص يفضلون عمومًا توظيف الأجانب. إن قضايا التكلفة، والإنتاجية، وأخلاقيات العمل، والتوازن بين حقوق العمال وصاحب العمل، كلها تساهم في هذا التفضيل للمغتربين»[12].

من المفارقات أنه بدلًا من تناقص أعداد العمال الوافدين في ظل الخطط المعلنة للتنويع الاقتصادي فإنها في تزايد مستمر. لذا، فإن سوق العمل بحاجة إلى إصلاحات جذرية لمعالجة الخلل القائم. ونعتقد أنه من الضروري زيادة الوعي الوظيفي لدى المجتمع، من جانب، وتجويد وزيادة التعليم الفني والمهني، وإعطائه الأهمية البالغة لتحسين مخرجاته، من جانب آخر.

من المتوقع أن تستمر التركيبة السكانية (الديمغرافيا) لدول الخليج في الانتقال إلى القوى العاملة، وستكون الحاجة ملحة لممارسة الضغط على الحكومات لاستيعاب الشباب في سوق العمل، بوصفهم أصحاب مصلحة اقتصادية فاعلة في المجتمع.

---

(12) Economist Intelligence Unit, «The GCC in 2020: The Gulf and its People,» sponsored by the Qatar Financial Centre Authority (September 2009), <https://www.academia.edu/534995/The_GCC_In_2020_The_Gulf_And_Its_People>.

الفصل السادس

التعليم

التعليم هو جواز السفر إلى المستقبل،
لأن الغد ينتمي إلى أولئك الذين يستعدون له اليوم.
مالكوم إكس

أولًا: قطاع التعليم في الخليج

1 ـ عدد الطلاب

يقدر عدد الطلاب في دول الخليج بنحو 13 مليونًا في عام 2017، مقارنة بنحو 11.2 مليون في عام 2012، أي بمعدل نمو قدره 3.4 بالمئة سنويًا. وفي السعودية، يوجد ثلاثة أرباع الطلاب (73 بالمئة) من مجموع الطلبة في دول الخليج، والباقي في الإمارات (9.7 بالمئة)، وعمان (6.8 بالمئة)، والكويت (5.8 بالمئة)، وقطر (2.5)، والبحرين (2.2 بالمئة) (انظر الجدول الرقم (6 ـ 1)).

كما هو متوقع، فإن عدد الطلاب في دول مجلس التعاون سيتجاوز 19 مليونًا بحلول عام 2030 (الجدول الرقم (6 ـ 1)) مدفوعًا بالنمو السكاني والديمغرافيا. ويميل الهيكل الديمغرافي نحو السكان اليافعين، إذ إن نسبة 40 بالمئة من السكان في الخليج في عام 2015 تقل أعمارهم عن 25 سنة (انظر الجدول الرقم (6 ـ 2)). وهذا يجعل التركيز على التعليم ضرورة في المنطقة.

الجدول الرقم (6 ـ 1)

عدد الطلاب في دول الخليج، 2012 ـ 201 والتوقعات في 2030 و 2050 (بالآلاف)

البلد	عدد الطلاب[1]		نسبة النمو السنوي بالمئة (2012 ـ 2017)[2]	توقعات عدد الطلاب[3]	
	2012	2017		2030	2050
الإمارات العربية المتحدة	1027	1,278	4.47	1,877	3,390
البحرين	248	289	3.11	424	767
السعودية	8,264	9,623	3.09	14,131	25,523
عمان	752	899	3.64	1,320	2,384
قطر	225	328	7.83	482	870
الكويت	654	772	3.37	1,134	2,048
الإجمالي	**11,170**	**13,189**	**3.38**	**19,368**	**34,982**

ملاحظات: (1) عدد الطلاب في المدارس التمهيدية والإبتدائية والثانوية والتعليم العالي، كلا الجنسين. (2) تقديري للسنوات التي لا تتوافر بها أرقام من اليونسكو؛ (3) التوقعات على أساس معدل نمو سنوي بنسبة 3 بالمئة اعتبارًا من 2018.

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org> (الدخول الى الموقع في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2018).

الجدول الرقم (6 ـ 2)

نسبة السكان الشباب في دول الخليج في 2015

البلد	مجموع السكان (بالآلاف)	نسبه الشباب الأقل من:		
		20 سنة	25 سنة	30 سنة
الإمارات العربية المتحدة	9,154	17.4	24.0	40.2
البحرين	1,372	26.2	34.0	46.6
السعودية	31,557	33.4	41.5	53.0
عمان	4,200	27.8	36.9	53.0
قطر	2,482	38.0	48.5	48.0
الكويت	3,936	26.4	32.3	41.3
الإجمالي	**52,701**	**29.7**	**37.5**	**48.5**

المصدر: الأمم المتحدة، توقعات سكان العالم، 2017.

2 ـ الإنفاق على التعليم

بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في دول الخليج أكثر من 75 مليار دولار في عام 2018، وهو ما يمثل نسبة 19.2 بالمئة من إجمالي الإنفاق في الميزانيات. ففي السعودية، بلغ الإنفاق على التعليم 55 مليار دولار، ويمثل نسبة 25 بالمئة من نفقات ميزانيتها و73 بالمئة من إجمالي إنفاق دول مجلس التعاون على التعليم (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)).

لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب في جميع أنحاء المنطقة، والمتطلبات الإضافية من بنية تحتية (مدارس جديدة) وقوى عاملة (معلمين)، فإن الإنفاق على التعليم سوف يستمر في التصاعد، وسيمثل تحديًا لسياسة الحكومات من ناحية تخصيص النفقات العامة وفقًا للأولويات الوطنية.

في ظل الخطط الطموحة لدول الخليج للانتقال إلى عصر ما بعد النفط، والتركيز الشديد على تطوير اقتصادات قائمة على المعرفة، فإن من المتوقع أن تعطي حكومات الخليج أولوية للإنفاق على التعليم، وإلا فإن عدم كفاية الاستثمار في التعليم من شأنه أن يعرض للخطر خطط التنويع والتحول الاقتصادي لهذه الدول.

من الوارد أن ينظر في خصخصة التعليم كبديل لخفض الإنفاق الحكومي على التعليم. ومن الواضح أن التعليم من أجل الربح أخذ يزدهر في منطقة الخليج، مستفيدًا من الطلب المتزايد على «تعليم أفضل». وتشير التقديرات إلى أن معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة في منطقة الخليج في عام 2015 بلغ نسبة 20 بالمئة. ولكن القوة الشرائية للمواطنين الخليجيين ربما لا تستمر طويلاً في دعم التعليم الخاص باهظ التكاليف.

3 ـ نظام التعليم

في تصنيف لأفضل 40 نظامًا تعليميًا في العالم (عام 2014)، جاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الأولى، تليها اليابان (الثانية) وسنغافورة (الثالثة)، وهونغ كونغ (الرابعة)، وفنلندا (الخامسة). وتضمنت القائمة إسرائيل في المرتبة 17، وبلغاريا في المرتبة 30. ولم تظهر بالقائمة أية دولة خليجية أو عربية[1].

---

(1) Pearson's Global Education Index (8 May 2014).

معايير التصنيف في المؤشر هي التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في مؤسسات التعليم العالي والمدارس الدولية.

الجدول الرقم (6 ـ 3)

الإنفاق على التعليم حسب الميزانيات لعام 2018
والتوقعات في 2030 و 2050

(مليار دولار)

البلد	إجمالي المصروفات	مصروفات التعليم	النسبة من إجمالي المصروفات	مصروفات التعليم المتوقعة[2]	
				2030	**2050**
الإمارات العربية المتحدة[1]	14.0	2.8	20.2	5.7	18.3
البحرين	9.8	1.1	11.0	2.2	7.0
السعودية	261.0	51.2	19.6	103.0	330.4
عمان	32.5	5.5	16.8	11.0	35.3
قطر	55.8	5.2	9.4	10.5	33.7
الكويت	71.0	9.1	12.8	18.3	58.7
مجموع الخليج	**444.1**	**74.9**	**16.9**	**150.7**	**483.3**

ملاحظات: (1) الإمارات العربية المتحدة: الميزانية الفيدرالية. (2) التوقعات على أساس معدل نمو سنويبنسبة 6 بالمئة اعتبارًا من 2019، لتغطية تكاليف إنشاء مدارس جديدة وصيانة وتجديد المدارس الحالية والمدرسين الجدد واحتساب الزيادة في تكاليف التشغيل نتيجة التضخم وغيرها.

المصدر: ميزانيات دول الخليج لعام 2018.

على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في التعليم، فإن منظمة اليونسكو تذكر بأن نتائج التعليم في دول الخليج «لا تزال منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة»[2]. لا شك أن جودة التعليم تظل مصدر قلق في المنطقة، ما يدفعها إلى وضع الحلول المناسبة لتجاوز هذه المعضلة.

على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في التعليم، فإن نتائج التعليم في دول الخليج لا تزال منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. ونظام التعليم في دول الخليج لا يعلم الطلاب كيفية التفكير على نحوٍ مستقل، وحل المشاكل، ومعالجة المعلومات. إن «مهارات التفكير الناقد لا وجود لها في المناهج الدراسية، بل الاعتماد على الحفظ عن ظهر قلب... وحتى عندما يحصل المعلمون على فرصة للتأكيد على التفكير الناقد، فإن الضرورات الأوسع لغرس القيم الوطنية المحافظة على الثقافة يمكنها أن تعيق جهودهم»[3].

استنادًا إلى البنك الدولي فإن «المناهج الدراسية ونظم التقييم تشدد على المعرفة الواقعية، ولا تركز بشكل كافٍ على حاجات التعلم الفردية لدى الطلاب... [كذلك] يعتمد المعلمون اعتمادًا كبيرًا على الاستراتيجيات التعليمية التقليدية، مثل التعلم عن طريق الحفظ»[4].

لذلك، فإن الحاجة إلى «جودة» التعليم والقدرة على تحمل التكاليف هي ما يدفع الآباء الخليجيين إلى تسجيل أطفالهم في المدارس الخاصة. وعلى الرغم من الرسوم الدراسية المرتفعة لدى هذه المدارس، إلا أن الطلب على التعليم الخاص في تزايد. لقد انتشرت المدارس الدولية في المنطقة بسبب وجود الأعداد الكبيرة من الوافدين، إلى جانب رغبة بعض مواطني الخليج في إرسال أطفالهم إلى مؤسسات تقدم للطالب تعليمًا أفضل.

بينما يوجد في دولة الإمارات عدد كبير من المدارس الدولية، فإن الرسوم في المدارس الخاصة مرتفعة نسبيًا. ففي دبي، مثلاً، تتجاوز رسوم الصف الثاني عشر رسوم دراسة الطب لمدة سنة واحدة في إحدى الجامعات البريطانية العليا[5].

(2) UNESCO, «Taking Stock of Education Quality in the Gulf States,» 28 May 2018.

(3) Carolyn Barnett, «Human Capital and the Future of the Gulf,» Centre for Strategic and International Studies (November 2015), <https://www.csis.org/analysis/human-capital-and-future-gulf>.

(4) World Bank, *Toward a Diversified Knowledge-Based Economy: Education in the Gulf Cooperation Countries* (Washington, DC: World Bank Group, 2017).

(5) **إمارات اليوم**، 2018/3/12.

4 ـ المعلمون

إن التعليم الجيد يأتي من جودة التدريس. فالمعلمون هم المفتاح لتوفير التعليم الجيد، وكذلك الوسائل التعليمية والأساليب الحديثة. فهناك ما هو أكثر لأداء المدرسة من الهياكل المدرسية.

إنه لمن المفارقات أن تكون مهنة التدريس أقل أهمية لدى مواطني الخليج، فهناك نقص في المعلمين الماهرين في المنطقة. وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من المعلمين في منطقة الخليج يتم استقدامهم من بلدان أجنبية.

من ناحية أخرى، يشير البنك الدولي إلى أن «المعلمين في دول مجلس التعاون الخليجي يميلون إلى تلبية الحد الأدنى من متطلبات الخلفية التعليمية، ولكن بعض هذه الدول تعاني نقصًا في اختصاصيي المواد»[6]. ولا شك في أن النقص في المعلمين الماهرين يمثل تحديًا رئيسيًا يواجه قطاع التعليم في المنطقة. وذلك يستدعي التعليم والتدريب عالي المستوى للمعلمين، ففاقد الشيء لا يعطيه.

بالنظر إلى ندرة المعلمين الأكفاء، فإن فاعلية التدريس في بلدان الخليج تعتمد على المعلمين الذين يتم اختيارهم وعلى المناهج التعليمية. وهذه بالطبع ليست صيغة مثلى للأداء المعني بتطوير التعليم.

تؤكد أماندا ريبلي، في كتابها المهم **أذكى الأطفال في العالم** (صادر في عام 2013)، أنه في فنلندا يجب أن يكون المعلم (أو المعلمة) المختار خريج مدرسة للتعليم لا تقبل سوى الطلاب المتفوقين للتسجيل في برامجها لتدريب المعلمين. وتشير إلى أن الالتحاق ببرنامج تدريب المعلمين في فنلندا «يعتبر مرموقًا بنفس درجة الالتحاق بكلية الطب في الولايات المتحدة»[7].

وتضيف المؤلفة: «لقد قرر الفنلنديون أن الطريقة الوحيدة للاهتمام الجدي بالتعليم هو اختيار مدرّسين على درجة عالية من التعليم، ومن بين الأفضل والألمع في كل جيل، وتدريبهم بدقة وعناية»[8].

وتكتب ريبلي أنه في فنلندا وكوريا الجنوبية، «يعتقد الناس بأن التعليم هو في غاية الأهمية بحيث لا يسمح إلا للمواطنين الأكثر تعليمًا، والأكثر إنجازًا، القيام بمهمة

---

(6) World Bank, Ibid.

(7) Amanda Ripley, *The Smartest Kids in the World* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2013), p. 85.

(8) Ibid., p. 89.

التدريس». لماذا؟ لأن المدرسين المتعلمين تعليمًا عاليًا «هم أشخاص جادون ويؤدون وظائف شاقة... وأنهم يخضعون للمساءلة عن النتائج، ولكنهم مستقلون في أساليبهم»[9].

وتذكر المؤلفة عن إحدى المدرسات الفنلنديات اللواتي قابلتهن، بأنه «كان على هذه المدرِّسة أولاً الحصول على القبول في واحدة من ثماني جامعات مرموقة لتدريب المعلمين» في فنلندا. وكانت هذه المعلمة قد حصلت على درجات كبرى في الاختبارات، لكنها كانت تعلم أن احتمالات عدم قبولها واردة. لقد كانت هذه المعلمة ترغب في تدريس اللغة الفنلندية، لذلك تقدمت بطلب إلى قسم اللغة الفنلندية في جامعة جيفاسكيلا. وإضافة إلى نتائج امتحانات التخرج التي قدمتها لهم، فقد كان عليها قراءة أربعة كتب من اختيار الجامعة، ثم الجلوس لامتحان خاص بالأدب الفنلندي. وبعد كل ذلك، كان عليها الانتظار. لقد تم قبول 20 بالمئة فقط من المتقدمين»[10].

في فنلندا، يجب على جميع المعلمين الفنلنديين الحصول على درجة الماجستير في التدريس. وهم يبدأون برنامج تدريب المعلمين في السنة الرابعة بالجامعة. ويقضي المدرس المتدرب سنة كاملة من برنامج الماجستير في التدرب على التدريس في واحدة من أفضل المدارس العامة في البلاد.

في الوقت الذي يعَدّ دور المعلمين أمرًا حاسمًا في تحسين نتائج التلاميذ، فإن الوضع الاجتماعي، أو المكانة، للمعلمين في كل بلد لا تحظى بالاهتمام اللازم. من هنا تقوم مؤسسة فاركي بإصدار «مؤشر مكانة المعلم العالمي» لتسليط الضوء على مكانة المعلمين في أنحاء العالم[11].

في مؤشر 2018، تم استطلاع 35 دولة حول العالم لقياس مدى احترام المعلمين فيها، وذلك من خلال سؤال أكثر من ألف شخص في كل بلد عن آرائهم في مهنة التعليم، وتم تصنيف تلك الآراء على مقياس من صفر إلى مئة. ولقد كشفت نتائج الاستطلاع بأن المعلمين الذين يحظون بالمكانة الاجتماعية الأعلى هم في الصين (100 نقطة)، وتليها ماليزيا (93.3 نقطة). وتأتي في أسفل القائمة إسرائيل (6.6 نقاط) والبرازيل (نقطة واحدة).

ويقول صني فاركي، مؤسس فاركي بأنه «لا يزال هناك جبل يجب تسلقه قبل أن يحظى المعلمون في كل مكان بالاحترام الذي يستحقونه. وفي حقيقة الأمر هم المسؤولون عن تشكيل المستقبل».

---

(9) Ibid., 116-117.

(10) Ibid., pp. 94-95.

(11) مؤسسة فاركي هي منظمة غير هادفة للربح، أسسها صني فاركي (هندي غير مقيم) «لتحسين معايير التعليم للأطفال المحرومين في جميع أنحاء العالم».

تقوم مؤسسة فاركي منذ عام 2015 بمنح جائزة المعلم العالمية السنوية، البالغة قيمتها مليون دولار أمريكي، إلى معلم استثنائي قدم مساهمة بارزة في مهنته. ويتم التحكيم من قبل الأكاديمية العالمية لجائزة المعلم (كان الفائز بجائزة المعلم العالمية لعام 2019 هو بيتر تابتشي، مدرس علوم بمدرسة ثانوية في ريف كينيا بأفريقيا).

5 ـ تقييم الطلاب

غالبًا ما يتم استخدام تصنيفات الدول في اختبارات التعليم الدولية من أجل المقارنة بين أنظمة التعليم في بلدان العالم. ولعل أهم اختبارات التقييم العالمية هي «بيزا» (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة) و«تيمز» (الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم).

يقام اختبار بيزا تحت إشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مرة كل ثلاث سنوات وذلك منذ عام 2000. وهو يختبر قدرات الطلبة في سن الخامسة عشرة في التخصصات الأكاديمية الأساسية وهي الرياضيات والعلوم والقراءة. ويعتبر اختبار بيزا كوسيلة لقياس تدريس الإبداع والتفكير النقدي.

أما اختبار تيمز فتقوم به الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التعليمي مرة كل أربع سنوات وذلك منذ عام 1959. يختبر تيمس تلاميذ الصفين الرابع والثامن في الرياضيات والعلوم، و«يهدف إلى السماح للأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم بمقارنة التحصيل العلمي لطلابها والتعلم من تجارب الآخرين في مجال تصميم سياسات تعليمية فعالة».

بالنسبة إلى اختبار بيزا لعام 2015، فقد تقدم إلى الاختبار قرابة 540 ألف طالب من 74 دولة، من بينها الإمارات وقطر. وقد جاءت سنغافورة في المركز الأول في جميع المواد الثلاث. وقد كان «متوسط درجات الطالب السنغافوري في الرياضيات 564 درجة، وهو ما يشير إلى تفوقهم وتقدمهم بثلاث سنوات تقريبًا عن أقرانهم في الولايات المتحدة الذين تحصّلوا على 470 درجة»[12].

كمعايير عالمية، تظهر نتائج اختبارات بيزا وتيمز أن طلاب دول الخليج يتخلفون كثيرًا عن نظرائهم في بلدان أخرى في مجالي الرياضيات والعلوم. ففي بيزا 2015، جاءت دولة الإمارات في المركز الخمسين، وقطر في المركز الثاني والستين. أما في اختبار تيمز للعام نفسه، فإن نتائج طلاب دول مجلس التعاون كانت دون المتوسط (انظر الجدول الرقم (6 ـ 4)).

---

(12) *The Economist* (10 December 2016).

الجدول الرقم (6 ـ 4)

أداء الطلاب في العلوم والرياضيات في اختبارات TIMSS لعام 2015

البلد	العلوم				الرياضيات			
	الصف الرابع		الصف الثامن		الصف الرابع		الصف الثامن	
	النتيجة	الترتيب/47	النتيجة	الترتيب/39	النتيجة	الترتيب/49	النتيجة	الترتيب/39
الإمارات العربية المتحدة	451	40	477	24	452	39	465	23
البحرين	459	38	466	26	451	40	454	25
السعودية	390	45	396	35	383	46	368	39
عمان	436	41	457	27	439	41	437	28
قطر	431	42	455	30	425	43	403	32
الكويت	337	47	411	34	353	49	392	33
النرويج	538	14	509	18	549	8	512	14
سنغافورة	590	1	597	1	618	1	621	1

المصدر: مركز التعليم الدوليتيمز وبيرلس (TIMSS & PIRLS)، بوسطن، الولايات المتحدة، <https://timssandpirls.bc.edu>.

وهناك تصنيف عالمي جديد آخر في مجال تقييم التعليم تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو «المهارات الأساسية العامة». يقيس التقرير الصادر عن هذه المنظمة (المنشور في 2015) المهارات على أساس تحصيل الطلاب في اختبارات التقييم الدولية (وأهمها بيزا وتيمز). وباستخدام بيانات من 76 دولة، يركز التقرير على شريحة السكان التي تفتقر إلى المهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي المعاصر (تم تعريف «المهارات الأساسية» على أنها الحصول على 420 نقطة على الأقل في اختبار بيزا).

وفي هذا المؤشر، كانت نتائج دول الخليج أقل من 420 نقطة، باستثناء دولة الإمارات (441.2 نقطة). وقد كان ترتيبها كالآتي: الإمارات في المركز 45، والبحرين 57، والسعودية 66، وقطر 68، وعمان 72 (لم تظهر الكويت في المؤشر). هذه النتائج تضع دول الخليج في أسفل القائمة من حيث جودة التعليم.

واستنادًا إلى نتائج المؤشر المذكور، فإن نسبة الطلاب الخليجيين الذين لا يكتسبون المهارات الأساسية كانت كالآتي: قطر 67.7 بالمئة، وعمان 65 بالمئة، والسعودية 61.2 بالمئة، والبحرين 53.4 بالمئة، والإمارات 42.7 بالمئة.

وجد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اختلافات كبيرة في الأداء بين الطلاب من قطاعَي التعليم العام والخاص. فمثلًا، كان التلاميذ من قطاع التعليم العام في قطر «متخلفين ثلاث سنوات عن نظرائهم في المدارس الخاصة في الرياضيات»[13].

وكما يلاحظ البنك الدولي: «تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي جزءًا كبيرًا من الإنفاق العام على التعليم. ولكن على الرغم من ذلك فإن أداء الطلاب في اختبارات التقييم الدولية لا يزال أقل كثيرًا من متوسط المعايير الدولية»[14].

6 ـ التعليم العالي

إن أول جامعة في الخليج هي جامعة الملك سعود في الرياض السعودية، التي تأسست عام 1957. وبعدها تأسست جامعة الكويت في عام 1966، وكلية الخليج الفنية

---

(13) Doha News, 14/5/2015.

(14) World Bank, *Toward a Diversified Knowledge-Based Economy: Education in the Gulf Cooperation Countries*.

في البحرين في عام 1968[15]، وجامعة قطر في عام 1977، وجامعة العين في أبوظبي بالإمارات في عام 1977، وجامعة السلطان قابوس في عمان في عام 1986.

قبل تسعينيات القرن الماضي، كانت مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج تنحصر في الجامعات العامة (الحكومية). ولكن ابتداء من منتصف التسعينيات، وبسبب «الطفرة» في التعليم العالي، ارتفع عدد الجامعات في المنطقة؛ فإضافة إلى الجامعات العامة، برز العديد من المؤسسات الخاصة الجديدة (جامعات وكليات) في جميع أنحاء المنطقة.

كما هو موضح في الجدول الرقم (6 ـ 5)، تضم منطقة الخليج نحو 97 جامعة، و130 كلية/معهدًا، و55 فرعًا لجامعات أجنبية. وتستحوذ الإمارات على نسبة 46 بالمئة من المجموع البالغ 282، وتليها السعودية بنسبة 23 بالمئة.

الجدول الرقم (6 ـ 5)
الجامعات والكليات في دول الخليج

البلد	الجامعات	الكليات/ المعاهد	فروع الجامعات الأجنبية	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	28	53	40	121
البحرين	11	7	-	18
السعودية	43	34	-	77
عمان	8	24	-	32
قطر	2	5	15	22
الكويت	5	7	-	12
المجموع	**97**	**130**	**55**	**282**
التوزع في الإمارات:				
أبوظبي	5	20	5	30
دبي	13	18	27	58
رأس الخيمة	2	4	7	13
الشارقة	4	6	-	10
الإمارات الأخرى	4	5	1	10

المصدر: ويكيبيديا (الدخول إلى الموقع في 22 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(15) في عام 1984 تم دمج كلية الخليج الفنية والكلية الجامعية للآداب والعلوم والتربية، وأدى ذلك إلى تأسيس جامعة البحرين في عام 1986.

تنتشر في منطقة الخليج أيضًا الجامعات من بعد. فالتعليم من بعد يخدم الناس الذين لا يستطيعون الاستفادة من مرافق التعليم العالي العادية، لأسباب منها ظروف العمل. وتعَد الجامعة العربية المفتوحة، التي تدرّس باللغة العربية، هي الجامعة الرئيسية منذ عام 2002، وتوجد في جميع دول الخليج.

7ـ فروع الجامعات الأجنبية

لجأت بعض بلدان الخليج، في سعيها لتطوير الاقتصادات القائمة على المعرفة، إلى استيراد «السواتل» الجامعية الغربية، وتعرف بالفروع الدولية للجامعات. وقد انتشرت فروع الجامعات هذه في منطقة الخليج، وخاصة في دولة الإمارات التي تضم 40 فرعًا، وهو أعلى من أي بلد آخر على مستوى العالم. وبالنسبة إلى قطر، فإنها تستضيف في «المدينة التعليمة» ثمانية فروع، منها ستة لجامعات أمريكية، وواحد لجامعة بريطانية وآخر لجامعة فرنسية.

8ـ الاستدامة

ما مدى استدامة مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك فروع الجامعات الغربية، في دول الخليج؟ إن مستقبل هذه المؤسسات يدور حول مسائل أعداد الطلبة، وجودة التعليم، والوضع الاقتصادي.

من الملاحظ أنه لا يوجد في الإمارات وقطر، مثلاً، العدد المحتمل المطلوب من الطلاب المحليين لمؤسسات التعليم العالي المتعددة فيها. ولكن في غياب القيود على الإنفاق في ميزانياتها، فإنها سوف تستمر في الإنفاق على هذه المؤسسات.

وحيث إن أيًا من دول الخليج لا تمتلك في الوقت الحالي العدد الكافي من الأكاديميين المحليين لتلبية حاجاتها، فإنها مضطرة إلى الاعتماد على الأكاديميين الأجانب الذين يتم توظيفهم وفقًا لما تسمح به الميزانية. وبالتالي، من المتوقع ارتفاع معدل دوران الموظفين الأجانب والذي من شأنه التأثير في جودة التعليم.

وفي ما يتعلق بفروع الجامعات الأجنبية، من غير المؤكد أن يستمر بقاؤها في المنطقة من دون دعم مالي من الحكومات المضيفة. ولاجتذاب الطلاب الأجانب للدراسة في الخليج، فإن هناك عدة عوامل تتحكم في هذا الأمر، منها جودة التعليم، والتكلفة، والبيئة المعيشية. لذلك على هذه الفروع أن تتنافس مع المؤسسات التعليمية في أماكن أخرى.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه وفقًا لمعهد التعليم الدولي الأمريكي يوجد 52,611 طالبًا سعوديًا يدرسون في الولايات المتحدة في عام 2017. وهذا العدد من الدارسين هناك يأتي في الترتيب الرابع، بعد الصين (350,755)، والهند (186,267)، وكوريا الجنوبية (68,663). وفي ما يتعلق بنسبة الطلاب الأجانب لكل مئة ألف من سكان بلادهم، فإن السعودية تتجاوز الآخرين كثيرًا.

ثانيًا: رأس المال البشري

إن رأس المال البشري هو المصطلح الخاص بالمعرفة الجماعية للأفراد ومهاراتهم وقدراتهم، ضمن سكان البلد الواحد، التي يمكن استخدامها لتوليد ثروة مادية لاقتصاد البلد.

يقوم الاقتصاد بتطوير رأس المال البشري بصورة أساسية من خلال التعليم وأشكال التدريب الأخرى، بغية تحسين إنتاجية العاملين والحفاظ على النمو الاقتصادي. لذلك، يعَد الاستثمار في رأس المال البشري ذا أهمية بالغة لتنمية البلد. وبالطبع من شأن القوى العاملة الجيدة والمنتجة أن تزيد الإنتاجية وأن تقود الاقتصاد نحو النمو والازدهار.

وفي هذا الخصوص كتبت مجلة الإيكونومست:

«عندما يثار موضوع الاستثمار في الاقتصاد، فغالبًا ما يتم وضع الأصول المادية العادية في الحسبان. فالشركات تتحدث عن الاستثمار في المصانع، وتتحدث الحكومات عن البنية التحتية، بينما يتحدث الناس عن المنازل. ولكن هناك مجالاً آخر لا يحظى بالاهتمام اللازم، وهو في معظم الأوقات أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد، ألا وهو المعرفة والمهارات»[16].

إن من المقاييس الجيدة لرأس المال البشري لبلد ما هو أداء طلابها في الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم. وقد جاء في تقرير «التعليم بعد 2015» لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن «جودة التعليم في بلد ما هو مؤشر قوي للثروة التي ستنتجها البلاد على المدى الطويل».

ويؤكد البعض بقوة أن رأس المال البشري، وليس رأس المال الطبيعي أو المادي، له

(16) *The Economist* (19 September 2017).

التأثير الأكبر في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، نجد الدول المتقدمة تبذل جهودًا إضافية للحصول على رأس المال البشري من خلال جذب المواهب الأجنبية إلى بلادها. وفي الوقت الذي أخذت معظم دول مجلس التعاون تستثمر في تنمية رأس المال البشري، إلا أن جودة وأهمية التعليم فيها لا تزال موضع تساؤل.

ثالثًا: إصلاح التعليم

من أجل تحقيق دول الخليج أهدافها الاقتصادية وتحسين الاستدامة، فإن البنك الدولي يوصي هذه الدول بتحويل تركيزها من المدخلات التعليمية المنخفضة الجودة، إلى الاستثمارات العالية الجودة والفعالة التي تركز على المهارات والكفاءات.

وكما يتبين من أداء الطلاب في الاختبارات العالمية، فإن جودة التعليم في دول مجلس التعاون لا تزال غير متكافئة مع الدول المتقدمة. إن أنظمة التعليم في هذه الدول لا تزال سلبية بالنسبة إلى التفكير النقدي وتحمّل المخاطر والابتكار، وهذه كلها شروط مسبقة للتحول الاقتصادي الناجح.

إن من شأن «لعنة الموارد» (أو «لعنة النفط»)، والثقافة غير المنتجة، أن تقوض المواقف المحلية نحو تعليم أكثر جودة. ولكن من أجل التحول نحو اقتصادات قائمة على المعرفة، كما جاء في خطط الرؤية الخاصة بها، على دول الخليج أن تتصدى للمهمة الصعبة المتمثلة بإصلاح نظمها التعليمية.

يرتكز التعليم في منطقة الخليج على اكتساب المعرفة. ومن الضروري إعادة توجيه التعليم نحو اكتساب المهارات، وتعليم الأطفال كيفية تطوير التفكير الإبداعي والنقدي والمهارات. ولا بد من الاقتناع بإن التعليم ما هو إلا عملية تسهيل اكتساب المعرفة والمهارات والقيم والعادات.

بما أن التعليم يعد استثمارًا، فإن الإنفاق على التعليم هو أمر استراتيجي، ويجب أن يكون التركيز ليس على بناء المدارس وتجهيزها فقط، ولكن على تنمية رأس المال البشري المتمثل بتعليم الطلاب وتدريب معلميهم.

من أجل استدامة النمو الاقتصادي في عصر ما بعد النفط، يلزم دول الخليج تطوير رأس مالها البشري، وأن يستفاد منه بصورة فعالة. لذلك فإن أنظمتها التعليمية يجب أن تشهد تحولات نموذجية كبيرة، لتكون موجهة نحو التنمية المستدامة ومتطلباتها. إن التعليم مكون أساس للإصلاح الاقتصادي في الخليج.

بالنسبة إلى صانعي السياسات الذين يهتمون بالتعليم في دول الخليج، فإن عليهم قراءة كتاب **أذكى الأطفال في العالم** لمؤلفته أماندا ريبلي. ففي هذا الكتاب تتناول المؤلفة بالشرح التجارب والنجاحات والإخفاقات في الأنظمة التعليمية في البلدان ذات الأداء الأعلى (فنلندا وبولندا وكوريا الجنوبية)، وتبين ما الذي يجب على صناع السياسات التعليمية القيام به من أجل تحسين نظمهم التعليمية.

الفصل السابع

البحث والتطوير

لم تزدهر أي دولة في حقبة ما بعد الاستعمار دون أن تبني أولاً قدرتها على إجراء البحوث العلمية.

سيث بيركلي

أولاً: الاستثمار في البحث والتطوير

يشير البحث والتطوير إلى الأنشطة الابتكارية التي تقوم بها الشركات، في كل من القطاعين العام والخاص، لإدخال منتجات وخدمات جديدة، أو لتحسين منتجاتها وخدماتها الحالية.

وكما يؤكد المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن البحث والتطوير يعدّ «حجر الأساس للابتكار. وإن الاستثمار الكبير في مجال البحث والتطوير يشير إلى وجود روح صناعية مزدهرة وريادية»[1].

وبحسب منظمة اليونسكو فإن «الابتكار هو مفتاح تحقيق كل واحد من أهداف التنمية المستدامة [للأمم المتحدة]. لذلك، من الضروري تتبّع الاستثمار في البحث والتطوير في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والتفكير الذي يحرك عجلة الابتكار في البلدان». ويضيف التقرير أيضًا أن الهدف التاسع للتنمية المستدامة (الخاص بالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) «يدعو الحكومات إلى تشجيع التصنيع والابتكار المستدامين، عن طريق زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وزيادة عدد الباحثين»[2].

(1) «Which Countries Spend the Most on Research and Development,» World Economic Forum, 9 July 2015.

(2) UNESCO Institute for Statistics, «How Much Does your Country Invest in R&D?,» 14 September 2016, <https://bit.ly/35U21X3>.

في عام 2016، كانت كل من كوريا الجنوبية والكيان الصهيوني «إسرائيل» في الصدارة عالميًا في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، حيث أنفقت كل منهما أكثر من 4 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي على البحوث والتطوير. أما من حيث حجم الإنفاق، فإن الولايات المتحدة هي باستمرار الدولة الأكبر في الإنفاق على البحوث والتطوير، تليها الصين ثم اليابان.

وجدير بالذكر أنه بفضل الاستثمار الكبير في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات، فقد تمكنت كوريا الجنوبية من أن تصبح واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير أقل من واحد بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي، مقارنة بمتوسط عالمي نسبته 1.7 بالمئة في عام 2014. وراوحت معدلات الإنفاق ما بين 0.10 بالمئة كحد أدنى في البحرين، وواحد بالمئة تقريبًا كحد أعلى في الإمارات. ومن حيث نصيب الفرد من الإنفاق فإن متوسط دول مجلس التعاون كان 441 دولارًا، مقارنة بمبلغ 1,885 دولارًا في سنغافورة (انظر الجدول الرقم (7 ـ 1)).

كمؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي الطويل الأجل للاقتصاد، فإن الاستثمارات في البحث والتطوير يمكن أن تؤدي إلى ابتكارات تنعكس في طلبات براءات الاختراع المقدمة والممنوحة. ومن الملاحظ أنه خلال الحقبة 2013 ـ 2017 كان عدد براءات الاختراع المقدمة والممنوحة في دول الخليج منخفضًا جدًا، مقارنة بالنرويج وسنغافورة.

في سعي دول الخليج للحصول على المعرفة، أطلقت «مدن المعرفة»، و«مراكز العلوم»، ومنها:

- جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في الرياض (السعودية).
- معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا في أبو ظبي (الإمارات).
- المدينة التعليمية في الدوحة بقطر.
- واحة المعرفة في مسقط بعمان.
- مجمع دبي للعلوم في دبي (الإمارات).
- مركز البحرين للعلوم في البحرين (لم يدشن بعد).

الجدول الرقم (7 ـ 1)

الإنفاق على البحوث والتطوير

(بالدولار حسب القيمة الشرائية الجارية)

البلد	السنة	إجمالي الإنفاق (مليون)	إجمالي الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق
الإمارات العربية المتحدة	2016	6,634	0.99	716
البحرين	2014	62	0.10	47
السعودية	2013	12,514	0.82	418
عمان	2015	443	0.25	106
قطر	2015	1,616	0.51	651
الكويت	2014	1,205	0.43	319
الخليج		**22,474**	**0.79**	**441**
النرويج	2016	6,315	2.03	1,202
سنغافورة	2014	10,104	2.18	1,855
إسرائيل	2016	13,729	4.25	1,676
جمهورية كوريا	2016	77,656	4.24	1,529

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org> (الدخول الى الموقع في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018).

لقد أصبحت مدن المعرفة ومراكز العلوم هذه بمنزلة معالم الوجاهة بالنسبة إلى حكومات الخليج. وهم يعدونها «مراكز التفوق» في التعليم والبحث العلمي، التي من شأنها أن تساعد على تحويل دول الخليج إلى مجتمعات قائمة على المعرفة.

ولكن من أجل وضع رؤاها موضع التنفيذ، على دول الخليج أن تجدد قطاعات البحث والتطوير فيها جديًا من أجل النهوض باقتصاداتها. وما لا شك فيه أن التعليم والبحث والتطوير يؤديان دورًا كبيرًا في تطور أي بلد في العالم.

تشير اليونسكو في تقريرها للعلوم (2015)، إلى أن «العالم العربي بحاجة إلى مزيد من أبطال العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك على الساحة السياسية، وذلك لإحداث التغيير الإيجابي الذي تطمح إليه المنطقة».

يحلل نيال فيرغوسون في كتابه **الحضارة: الغرب والآخرون**، الأسباب التي مكَّنت الغرب من استباق الحضارات الأخرى في التطور منذ القرن الخامس عشر. إنه يعزي ذلك إلى ستة «تطبيقات قاتلة» هي: المنافسة، العلوم، حقوق الملكية، الطب، النزعة الاستهلاكية، وأخلاقيات العمل.

بالنسبة إلى دول الخليج، يمكن للمرء ملاحظة أن «النزعة الاستهلاكية» هي «التطبيق القاتل» الوحيد الذي جرى تبنّيه على نطاق واسع. ولكن هذه النزعة الاستهلاكية لا تستند إلى الإنتاج المحلي، وإنما تعتمد على الواردات الأجنبية، أي على ما ينتجه الآخرون.

من أجل احتضان التطبيقات القاتلة للتقدم، فإن المتوقع أن تقوم دول الخليج بتخصيص موارد مالية كافية للتعليم الجيد والبحث والتطوير، كاستثمار في إنشاء أصول مميزة ذات قيمة وقابلة للتداول، التي تعد ضرورية لنموها الاقتصادي وتحولها الاقتصادي المنشود. وهنا يأتي دور تطبيق «التنافسية» القاتل.

ثانيًا: القدرة التنافسية

يعرف **قاموس الأعمال** القدرة التنافسية بأنها قدرة شركة أو أمة على تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي معايير الجودة للأسواق المحلية والعالمية وبأسعار تنافسية، وتوفر عائدات مجزية على الموارد المستخدمة أو المستهلكة في إنتاجها.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي دأب على قياس القدرة التنافسية بين بلدان العالم منذ عام 1979، فإنه يعرّف القدرة التنافسية بأنها: «مجموعة من المؤسسات

والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد» والتشديد على الإنتاجية من جانب المنتدى لأنه يعدها «العامل الرئيسي للدفع بمستويات النمو والدخل»، وأنها مقياس للتقدم.

إن البلدان، مثل الشركات، تتنافس. إنها تتنافس على الاستثمارات، والتجارة في السلع والخدمات، واجتذاب السياح، وكذلك على رأس المال البشري. لقد أصبحت القدرة التنافسية للبلدان موضوعًا رئيسيًا لكل من الدول المتقدمة والنامية. ويتم تعزيز التركيز على التنافسية الوطنية أكثر فأكثر من خلال تصنيفات التنافسية العالمية.

في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2018، يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي 137 اقتصادًا في العالم على أساس «12 ركيزة للقدرة التنافسية»، وتشمل المؤسسات، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم، وكفاءة السوق، وهي العوامل التي تحدد النمو والازدهار على المدى الطويل.

في هذا المؤشر، جاءت سويسرا في المرتبة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية، بينما احتلت سنغافورة المرتبة الثالثة، والنرويج المرتبة الحادية عشرة. أما ترتيب دول مجلس التعاون فكان: الإمارات في المرتبة السابعة عشرة، تليها قطر (25) والسعودية (35)، والبحرين (44)، والكويت (52) وعمان (62).

وبما أن القدرة التنافسية تعتمد على المواهب، فإن «مؤشر التنافسية العالمي للمواهب» يقيس قدرة البلدان على التنافس على المواهب. إنه يقيس «كيفية نمو الدول وجذبها للمواهب والاحتفاظ بها، وهو ما يوفر موردًا لصانعي القرار لوضع الاستراتيجيات لتعزيز قدراتهم التنافسية الخاصة بالمواهب».

في مؤشر التنافسية للمواهب لعام 2017، تصدرت القائمة كل من سويسرا وسنغافورة (المركزين الأولين)، واحتلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على التوالي، المركزين الثالث والرابع.

وفقًا لـمعهد «إنسياد» (الذي يُصدر المؤشر)، فإن «الدول الأعلى تصنيفًا تشترك في سمات رئيسية، منها النظم التعليمية التي تلبي حاجات الاقتصاد، وسياسات التوظيف التي تفضل المرونة وإمكانية التنقل وريادة الأعمال، والتواصل بدرجة عليا بين أصحاب المصالح في قطاع الأعمال والحكومة»[3].

لذلك، من الضروري لحكومات دول مجلس التعاون العمل على تعزيز جهودها

(3) Bruno Lanvin Paul Evans, eds., *The Global Talent Competitiveness Index 2017* (Paris: INSEAD, 2017).

لاجتذاب المواهب من أجل تنمية اقتصاداتها والمنافسة في الاقتصاد العالمي. كما يجب عليهم الشروع في مسار الابتكار، وأن يتذكروا أنه في الاقتصاد العالمي لا يمكنهم البقاء في صناعات معينة ما لم يكونوا قادرين على المنافسة على أساس عالمي.

إن بإمكان المرء أن يفترض، كما يقول توماس فريدمان، أنه «في العقود القليلة المقبلة، سيحدد جذب رأس المال الفكري وإدارته المؤسسات والأمم التي ستعيش وتزدهر، والأخرى التي ستفشل في تحقيق ذلك»[4]. وسيكون العامل المحرك لذلك هو الابتكار.

ثالثًا: الابتكار

يعرف الابتكار في قاموس الأعمال بأنه عملية ترجمة فكرة أو اختراع إلى سلعة أو خدمة تخلق قيمة أو يدفع العملاء مقابلها.

يصنف مؤشر الابتكار العالمي لعام 2018 عدد 126 بلدًا واقتصادًا حول العالم من حيث أداؤها في مجال الابتكار، وذلك باستخدام 81 مؤشرًا، بما فيها «البيئة السياسية، والتعليم، والبنية التحتية، وتطور الأعمال». (انظر الجدول الرقم (7 ـ 2)). وكانت الاقتصادات الخمسة الأكثر ابتكارًا في العالم (حسب المؤشر) هي: سويسرا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، وسنغافورة. وبينما احتلت الإمارات المرتبة 38، بينما جميع دول مجلس التعاون الأخرى جاء ترتيبها فوق الخمسين.

في رؤاها الاقتصادية، تشدد دول الخليج على المعرفة، لأن رأس المال البشري ضروري لمستقبلها. لكنها بحاجة أيضًا إلى دفع اقتصاداتها نحو تنويع الصادرات وذلك بالشروع في التنمية القائمة على الابتكار.

وفي إطار جهودها لخلق ثقافة الابتكار من أجل تحريك عجلة الصادرات، تحتفل بعض الدول النامية بمصدريها الرئيسيين وبالشركات الأكثر ابتكارًا، وذلك من خلال منحهم الجوائز والدعاية لهم.

إن الاستثمار في الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار هو السبيل الأكثر فاعلية لبلد ما للمنافسة في الاقتصاد العالمي. لذلك، المتوقع أن تقوم دول الخليج ببناء نظمها الإيكولوجية للابتكار، وألا تركز على تقليد البلدان الأخرى، بل على التعلم والاستفادة من تجارب البلدان الناجحة. ولعل الابتكار البارز لدول الخليج هو البنوك الإسلامية.

---

(4) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999), p. 175.

الجدول الرقم (7 ـ 2)

تصنيف دول الخليج في مؤشرات عالمية متعلقة بالاقتصاد

(النتيجة 0 ـ 100)

البلد	مؤشر التنمية البشرية 2017 189/الترتيب	موشر رأس المال البشري 2018 157/الترتيب	مؤشر التحول في مجال الطاقة 2018 114/الترتيب	أغنى بلدان العالم	
				الترتيب العالمي	متوسط دخل الفرد 2016 دولار (تعادل القوة الشرائية)
الإمارات العربية المتحدة	34	49	59	8	68,750
البحرين	43	45	95	23	47,279
السعودية	39	76	83	14	55,354
عمان	48	59	77	24	46,977
قطر	37	63	64	1	125,308
الكويت	56	73	96	9	68,616
النرويج	1	20	2	6	69,886
سنغافورة	9	1	12	4	89,203

المصادر: الأمم المتحدة، مؤشر التنمية البشرية؛ البنك الدولي، مؤشر رأس المال البشري؛ مؤشر التحول في مجال الطاقة منتدى الاقتصاد العالمي؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة التوقعات الاقتصادية، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

إن الخدمات المصرفية الإسلامية، وخدمات التمويل الإسلامي، تعني تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع «أحكام الشريعة الإسلامية» التي تحرّم دفع أو تحصيل الفائدة كونها تدخل في حكم الربا.

نشأت البنوك الإسلامية مع تدفق البترودولار، وحاجة الثروات الخاصة المزدهرة إلى «مؤسسة حلال»، لأن نظام الخدمات المصرفية التقليدي لا يعَدّ حلالاً. وكان أول مصرف إسلامي تم إنشاؤه هو بنك دبي الإسلامي في عام 1974، وتلاه بيت التمويل الكويتي في عام 1977، وبنك البحرين الإسلامي في عام 1979، وبنك قطر الإسلامي في عام 1982، وبنك الراجحي في السعودية في عام 1988، وبنك العز الإسلامي في عمان في عام 2012.

وكما يتضح من الجدول الرقم (7 ـ 3)، هناك 26 مصرفًا إسلاميًا في دول مجلس التعاون، وتبلغ أصولها أزيد من 400 مليار دولار. وهذه البنوك، إلى جانب البنوك الإسلامية الماليزية، هي التي تقود طريق النمو وابتكار المنتجات. وقد أسهمت في نشوء «الاقتصاد الحلال» الذي يشتمل على التمويل والغذاء والسياحة والأزياء والمستحضرات الصيدلانية وغيرها.

وفقًا لما جاء في «تقرير الاقتصاد الإسلامي العالمي 2018/2017» فإن الإنفاق العالمي في قطاعات نمط الحياة الحلال قد بلغ نحو 2.2 تريليون دولار في عام 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2022. والطعام الحلال يعدّ القطاع الأكبر والأكثر تنوعًا، حيث بلغ 1.24 تريليون دولار في عام 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 1.93 تريليون دولار بحلول عام 2022[5].

ولا يقتصر نشاط تصنيع الطعام الحلال على البلدان الإسلامية، مثل ماليزيا وإندونيسيا، ولكنه يشمل بلدانًا مثل تايلاند وسنغافورة والصين وأستراليا والبرازيل. وتظل منطقة جنوب شرق آسيا الأكثر نشاطًا في دفع سوق الحلال إلى الأمام، من خلال تصدير الأغذية والسياحة الحلال.

إن سوق الحلال آخذ في التوسع. وتسعى دبي لأن تصبح مركزاً عالميًا للاقتصاد الإسلامي، وقد قامت بتأسيس «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» في عام 2013، كما قامت بتأسيس «المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال» في عام 2016.

---

(5) Reuters, «State of the Global Islamic Economy Report 2017/2018,» <https://bit.ly/3xXBrls>.

الجدول الرقم (7 ـ 3)

البنوك الإسلامية الخليجية، 2017

البلد	البنك	التصنيف حسب الأصول	مجموع الاصول (مليون دولار)	
الإمارات العربية المتحدة	بنك دبي الإسلامي	3	56,457	
	بنك أبوظبي الإسلامي	5	33,568	
	(2015) الإمارات الاسلامي (*)	10	14,400	
	بنك الهلال	14	12,195	
	بنك الشارقة الإسلامي	17	10,426	
	بنك النور الاسلامي	16	11,616	
	بنك عجمان	21	5,410	144,072
البحرين (*)	بنك الاثمار	18	8,620	
	بنك السلام (*)	23	2,887	
	بنك البحرين الاسلامي	22	3,258	
	مجموعه البركة المصرفية	8	25,453	
	البنك الخليجي التجاري	24	2,082	42,300
السعودية	بنك الراجحي	1	91,498	
	بنك الإنماء	6	30,651	
	بنك الجزيره	9	18,210	
	بنك البلاد	19	16,854	157,213
عمان	بنك العز الإسلامي (*)	26	1,480	
	بنك نزوى	25	1,809	3,289
قطر	بنك قطر الاسلامي	4	41,213	
	مصرف الريان	7	28,267	
	بنك قطر العالمي التجاري	13	12,807	
	(2015) بنك بروه	11	13,362	95,649
الكويت	بيت التمويل الكويتي	2	57,524	
	بنك بوبيان	12	13,158	
	بنك الكويت الدولي	19	6,330	
	بنك وربه	20	5,876	
	البنك الأهلي المتحد	15	12,148	95,036
المجموع				**400,223**

(*) التقرير السنوي للبنك.

المصدر: Global Finance (1 November 2018).

إن الفضل في ابتكار البنوك الإسلامية يعود إلى الطفرة في عائدات النفط (البترودولار). وفي الواقع، إن كلاً من البنوك الإسلامية والاقتصاد الحلال هما علامتان تجاريتان تنسبان إلى عصر النفط في المنطقة.

ولا شك في أن مساهمة البنوك الإسلامية في التحول الاقتصادي لدول الخليج سيكون موضوعًا لتقصي الدارسين وطلاب البحث. ومن المهم الوقوف على مدى إسهامها في تنويع الاقتصاد وتنمية الصادرات في بلدان الخليج لمواجهة تحديات ما بعد النفط.

وهناك موضوع آخر ذو أهمية وصلة بالبحث والتطوير في منطقة الخليج. إنه القراءة.

رابعًا: القراءة

تعَدّ القراءة وسيلة لاكتساب المعرفة وتحقيق التقدم في الحياة، فهي مهمة، لأنها تثقف وتعزز الخيال والإبداع وتصقل الذات. لذلك، يمكن أن تسهم القراءة في النمو والتنمية من خلال مساعدة الأفراد على أن يصبحوا أكثر مسؤولية وإنتاجية.

لكن الملاحظ أن نسبة القراءة في البلدان العربية منخفضة نسبيًا، وتصف بعض التقارير أزمة انخفاض القراءة في المنطقة بأنها «شديدة». ويتساءل البعض: لماذا لا يقرأ العرب؟

يعد النشر والترجمة مؤشرين على انخفاض نسبة القراءة في المنطقة.

في مقال حول النشر في الوطن العربي، ذكرت مجلة **الإيكونومست** أن أكبر تحدٍّ يواجه هذه الصناعة هو أن «العرب ببساطة لا يقرؤون الكثير، سواء عن الحرب أو السلام، باللغة الإنكليزية أو العربية، على الرغم من المستوى العالي الذي حققوه في الإلمام بالقراءة والكتابة منذ ستينيات القرن الماضي». وفي غياب الإحصاءات، أو عدم دقتها، فإنه ينقل عن صاحب مكتبة لبنانية وناشر قوله: «في منطقة يبلغ عدد سكانها 380 مليون نسمة، فإن حجم سوق الكتاب فيها يبلغ نحو ربع حجم سوق بلجيكا (بلد يبلغ عدد سكانه نحو 11 مليون نسمة)»[6].

أما بالنسبة إلى الترجمة، فقد جاء في تقرير التنمية للأمم المتحدة لعام 2002 بأن

---

(6) *The Economist* (16 June 2016).

العدد الإجمالي للكتب المترجمة إلى العربية سنويًا، في ذلك الوقت، لا يزيد على 330 كتابًا، وهو يعادل خمس تلك الكتب المترجمة في بلد صغير مثل اليونان. كما اشتهر التقرير بالزعم بأن «العدد الإجمالي للكتب المترجمة إلى العربية خلال الألف عام منذ عصر الخليفة العباسي المأمون حتى يومنا هذا هو أقل من تلك الكتب المترجمة في إسبانيا في سنة واحدة»[7].

بالنظر إلى تطلعاتها للتحول إلى اقتصادات قائمة على المعرفة، من الضروري لحكومات الخليج أن تشجع وتنمّي القراءة لدى مواطنيها، لأن القراءة تعَدّ «ممارسة لا غنى عنها في المجتمعات المعاصرة، لأنها تتيح فرصًا جديدة، وتعزز مهارات التواصل الاجتماعي والمهني... [ولكن] نادرًا ما تصبح القراءة عادة إذا لم ينشأ الفرد في بيئة تشجع على ممارسة القراءة»[8].

وحيث إن عادة القراءة ومتعتها تبدأ في سن مبكر، فإن التعليم يؤدي دورًا مهمًا في تنمية عادات القراءة لدى الطفل، وذلك من خلال الفرص المتاحة من قبل النظام التعليمي بأكمله، بما في ذلك المعلمون والمكتبات.

وفي حين أن المكتبة المدرسية يمكن أن تكون المكان الذي يلتقي فيه الأطفال بالكتب لأول مرة، إلا أن المعلمين هم الذين سيشجعونهم على عادة القراءة ويجعلونهم يحبون الكتب. لذلك يجب على المعلمين ممارسة القراءة لتطوير حياتهم المهنية وليكونوا قدوة لتشجيع تلامذتهم على القراءة.

وإضافة إلى ذلك، يجب على دول الخليج الاستثمار في المكتبات العامة، لأنه لا يمكن أن يكون لديك مجتمع قائم على المعرفة من دون وجود مكتبات متاحة لاستخدام الجمهور العام. إن المكتبات العامة، في الواقع، توجد في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، وغالبًا ما تكون جزءًا أساسيًا يعكس وجود سكان متعلمين ومطلعين. وحتى إن المكفوفين يجدون ضالتهم في الكتب المطبوعة بطريقة بريل.

من الجدير بالذكر أنه يوجد في النرويج أكثر من 800 مكتبة عامة، بما فيها وحدات متنقلة لخدمة المناطق الريفية. وفي معظم المدن توجد مكتبة رئيسية واحدة وعدة

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002).

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشر القراءة العربي لعام 2016** (دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

مكتبات صغيرة. إضافة إلى ذلك، هناك مكتبات أكاديمية بالجامعات، والكثير منها مفتوح للجمهور.

ويلفت النظر في النرويج أن الحكومة تشتري 1,000 نسخة من أي كتاب ينشر في البلاد (أو 1,500 نسخة من كتب الأطفال)، وتقوم بتوزيعها على المكتبات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وهذه السياسة متبعة في النرويج منذ عام 1965.

بالنسبة إلى سنغافورة، يوجد فيها ثلاثون مكتبة وطنية عامة، إضافة إلى 28 مكتبة أكاديمية.

الفصل الثامن

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تتطلب براعة الإنسان. فالناس هم أهم مورد.
دان شيختمان

أولًا: التخطيط الطويل الأجل

بموجب الصياغة والتعريف الوارد في تقرير برونتلاند للأمم المتحدة عام 1987 فإن التنمية المستدامة تعني «التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة»[1].

ولاحقًا، أوضحت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 2011 أن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تأخذ في الحسبان المنظورات طويلة الأجل للنظام الاجتماعي والاقتصادي، لضمان ألّا تكون التحسينات التي تحدث على المدى القصير ضارة بالحالة المستقبلية أو بإمكانات تطوير النظام، أي أن التنمية ستكون «مستدامة»، على أسس بيئية واجتماعية ومالية وغيرها».

منذ صدور تقرير برونتلاند، شاع مفهوم التنمية المستدامة بوصفه مسألة بارزة في العالم. وفي أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (المعروفة أيضًا باسم الأهداف العالمية) المراد تحقيقها بحلول عام 2030. وفي كانون الثاني/ يناير 2016، بدأ العالم رسميًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة هذه. يهدف هذا البرنامج إلى دمج وتوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

(1) أنشأت الأمم المتحدة لجنة برونتلاند لتوحيد البلدان لمتابعة التنمية المستدامة معًا. وترأست اللجنة غرو هارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، والمديرة السابقة لمنظمة الصحة العالمية. وقد اكتسبت برونتلاند اعترافًا دوليًا بدفاعها عن مبدأ التنمية المستدامة.

وتعرّف الاستدامة الاقتصادية بوجه عام على أنها قدرة اقتصاد ما على دعم مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى. لذا، فإن مهمة التنمية المستدامة تمثل تحديًا كبيرًا لبلدان الخليج، وبخاصة مع الزيادة السريعة في سكانها.

تعَد الاستدامة الاقتصادية ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى دول الخليج. ولقد كان تحولها إلى دول غنية تزخر بالنشاط التجاري في غضون عقود من الزمن مثارًا للإعجاب. ولكنها صارت تستهلك بصورة متزايدة حصة أكبر من مواردها الهيدروكربونية الجوفية لدعم نموها الاقتصادي والتوسع الحضري السريع.

إن دول الخليج بحاجة إلى استثمار مكاسبها النفطية لخلق مصادر مستدامة للنمو الاقتصادي بعد النفط. كذلك، فإن مراعاة حاجات الاستدامة ومتطلباتها يجب أن يأخذ في الحسبان ليس السكان المتزايدين والمدن المتنامية فقط، بل الأجيال المقبلة أيضًا.

لفهم الآثار المترتبة على النمو، من المهم أن نتناول هنا «الدالة الأسية» التي تعَدّ «علم الحساب الأولي للنمو».

الدالة الأسية

من أجل التخطيط للتنمية المستدامة، يتعين على السلطات في دول الخليج أن تأخذ في الحسبان «الدالة الأسية» (المعادلة التصاعدية، أو المتصاعدة) لألبرت بارتليت (1923 ـ 2013)، أستاذ الفيزياء المشهور. لقد ألقى بارتليت محاضرته الشهيرة بعنوان: «الحساب والسكان والطاقة»، في مختلف أنحاء العالم 1,742 مرة، على مدى 36 عامًا، ابتداءً من عام 1969[2].

دأب بارتليت على استهلال محاضرته بهذه العبارة الشهيرة: «إن أكبر عيب في الجنس البشري هو عدم قدرتنا على فهم الدالة الأسية».

تُستخدم الدالة الأسية لوصف حجم أي شيء ينمو باطّراد، بنسبة مئوية ثابتة، مثل واحد بالمئة أو خمسة بالمئة سنويًا. وكانت وجهة نظر بارتليت مبنية على حقيقة مفادها أن «نسبة مئوية متواضعة من النمو ستعادل تصاعدًا كبيرًا خلال فترات زمنية قصيرة نسبيًا».

---

(2) كان ألبرت بارتليت أستاذًا للفيزياء في جامعة كولورادو في بولدر في الولايات المتحدة. وهو مؤلف كتاب: Albert A. Bartlett, *Essential Exponential! For the Future of our Planet* (Boulder, CO: University of Colorado, 2004).

ومحاضرته متاحة على الإنترنت.

لذلك، بمرور الوقت، يمكن أن يؤدي النمو المركب إلى زيادات هائلة. على سبيل المثال، إن معدل نمو (في الطاقة) بنسبة 5 بالمئة سنويًا سيضاعف معدل استهلاك الطاقة في مدة 14 سنة، وأن معدل نمو في السكان بنسبة 3 بالمئة سنويًا سيضاعف عدد السكان في مدة 23 سنة.

إن مدة التضاعف هي المدة التي يستغرقها الوصول إلى ضعفي الرقم الأصلي بمعدل نمو ثابت. والمعادلة هي: قسمة العدد 70 على نسبة معدل النمو في السنة (بافتراض أن معدل نمو ثابت بنسبة واحد بالمئة سنويًا فإن مضاعفة العدد يستغرق 70 سنة).

وفي ما يتعلق بالنمو السكاني، يدلي بارتليت في محاضرته بهذا البيان المهم حول الاستدامة:

«هل يمكنك التفكير في أية مشكلة، في أي مجال من مجالات الجهد الإنساني، وعلى أي نطاق مهما صغر أو كبر، يكون حلها طويل الأجل... من خلال زيادات إضافية في عدد السكان، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي؟»

وبالتالي، فإنها «مسألة النمو التي قضى ألبرت بارتليت النصف الأخير من حياته في محاولة منه لإبرازها في أذهان الجمهور وصانعي السياسات. وفي حين أن الكثيرين في الأوساط العلمية قد أصبحوا الآن يفهمون رسالته، إلا أن صانعي السياسة العامة الأوسع نطاقًا ما زالوا غير مدركين في الغالب لأهمية هذه القضية»[3].

يقول بارتليت: «أول قانون للاستدامة هو: إن النمو السكاني و/أو النمو في معدل استهلاك الموارد لا يمكن استدامته». في الواقع، إننا نعيش على كوكب محدود الموارد، وأن الاستهلاك المطّرد للموارد المحدودة ليس مستدامًا.

من هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على الآثار السلبية للنمو السكاني في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ثانيًا: الطفرة السكانية

تتميز بلدان الخليج بأنها الأسرع نموًا للسكان في العالم. فمن نحو أربعة ملايين نسمة في عام 1950، ارتفع عدد سكانها إلى ما يقرب من 56 مليون نسمة في عام 2015،

(3) Kurt Cobb, «The Problems with a Growing Population,» *Oil Price* (19 September 2013).

أي أنه تضاعف أكثر من 13 مرة خلال مدة 65 سنة، مقارنة بمتوسط الزيادة في عدد سكان العالم وهي ثلاث مرات خلال الحقبة نفسها (انظر الجدول الرقم (1 ـ 2)).

خلال هذه الحقبة (1950 - 2015) زاد عدد سكان الخليج بمعدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته 4.1 بالمئة تقريبًا. وكانت الزيادة الأعلى في الإمارات (7.8 بالمئة)، والأدنى في عمان (3.5 بالمئة). وبالمقارنة، كان معدل النمو السنوي المركب، خلال تلك الفترة، في النرويج 0.72 بالمئة، وسنغافورة 2.6 بالمئة، وبلغ المتوسط العالمي 1.66 بالمئة.

من حيث الكثافة السكانية (الجدول الرقم (8 ـ 1))، كان متوسط دول مجلس التعاون شخصين لكل 1 كم^2 في عام 1961، وزاد أكثر من 11 مرة، ليصل إلى 23 شخصًا في عام 2017. وبالمقارنة، زادت الكثافة السكانية في سنغافورة ثلاث مرات خلال الحقبة نفسها.

الجدول الرقم (8 ـ 1)
الكثافة السكانية

البلد	السكان (بالآلاف) 2017	المساحة (كم مربع)	الكثافة السكانية (عدد الأشخاص/كم مربع)	
			1961	2017
الإمارات العربية المتحدة	9,400	71,024	1	112
البحرين	1,493	778	243	1,936
السعودية	32,552	2,000,000	2	15
عمان	4,133	309,500	2	13
قطر	2,735	11,627	4	227
الكويت	4,137	17,819	17	236
مجموع الخليج	**54,450**	**2,410,748**	**2**	**23**
النرويج	5,296	74,144	10	14
سنغافورة	5,612	719	2,541	7,805

المصدر: <http://countryeconomy.com>.

إن الزيادة الهائلة في سكان دول مجلس التعاون تعزى بصورة أساسية إلى الثروة الناتجة من النفط، التي سمحت بالنمو الديمغرافي من خلال معدلات الخصوبة المرتفعة نسبيًا، والانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات، والتدفق الهائل للعمالة الأجنبية، بما فيها العمالة المنزلية.

إن الحجم الصغير نسبيًا للسكان المحليين، إلى جانب محدودية رأس المال البشري المتاح، هو ما دفع دول الخليج إلى فتح أسواق العمل فيها أمام العمال الأجانب، مما تسبب في تدفق الوافدين والتوسع الكبير في مدن الخليج.

لكن الملاحظ أن النمو السريع في أعداد غير المواطنين (الوافدين) قد أنتج مجتمعات تتقلص فيها باستمرار نسبة المواطنين الخليجيين. وكما هو مبين في الجدول الرقم (8 ـ 2)، فإن غير المواطنين يمثلون نسبة 53 بالمئة من سكان الخليج، وأن أعلى نسبة للوافدين هي في الإمارات وقطر، حيث تقدر النسبة بنحو 90 بالمئة، وتليهما الكويت بنسبة 70 بالمئة، والبحرين بنسبة 53 بالمئة، وعمان بنسبة 46 بالمئة، والسعودية بنسبة 38 بالمئة.

الجدول الرقم (8 ـ 2)

سكان الخليج حسب الجنسية

(بالآلاف)

البلد	السنة/المدة	مجموع السكان	المواطنون	غير المواطنين	النسبة إلى مجموع السكان بالمئة	
					المواطنون	غير المواطنين
الإمارات العربية المتحدة	نهاية 2017	9,304	930	8,374	10	90
البحرين	نهاية 2016	1,424	665	759	47	53
السعودية	منتصف 2018	33,414	20,768	12,645	62	38
عمان	أيار/مايو 2017	4,617	2,495	2,122	54	46
قطر	تشرين الثاني/ نوفمبر 2018	2,757	276	2,481	10	90
الكويت	نهاية 2017	4,227	1,303	2,924	30	70
مجموع سكان الخليج		**55,743**	**26,437**	**29,305**	**47**	**53**

ملاحظة: أرقام الإمارات وقطر تقديرية لعدم توفر التركيبة السكانية حسب الجنسية في كل منهما.

المصدر: هيئات الإحصاء الوطنية بدول الخليج.

وبما أن أغلبية الوافدين هم من الذكور، فإن النسبة بين الجنسين (عدد الذكور لكل مئة أنثى) في دول الخليج تبلغ 158 في المتوسط، وهي مرتفعة نسبيًا. إن أعلى نسبة هي

في قطر (307)، تليها الإمارات (272)، وعمان (184) والبحرين (161) والكويت (135) والسعودية (131). وكنسبة مئوية من إجمالي السكان في الخليج، فإن نسبة الإناث تبلغ 38.7 بالمئة، والنسبة الدنيا في عمان (24.6 بالمئة) والعليا في السعودية (43.3 بالمئة). وبالمقارنة، فإن المتوسط العالمي هو 49.6 بالمئة (انظر الجدول الرقم (8 ـ 3)).

الجدول الرقم (8 ـ 3)
سكان الخليج حسب الجنس لعام 2015

البلد	السكان (بالآلاف)			نسبة الذكور لكل مئة من الإناث	الإناث كنسبة مئوية من مجموع السكان
	المجموع	ذكور	إناث		
الإمارات العربية المتحدة	9,154	6,694	2,460	272	26.9
البحرين	1,372	847	525	161	38.3
السعودية	31,557	17,893	13,664	131	43.3
عمان	4,200	2,723	1,477	184	35.2
قطر	2,482	1,871	611	307	24.6
الكويت	3,936	2,261	1,675	135	42.6
مجموع الخليج	**52,701**	**32,289**	**20,412**	**158**	**38.7**
النرويج	5,200	2,618	2,582	101	49.9
سنغافورة	5,535	2,734	3,801	72	68.7
مجموع العالم	**7,349,472**	**3,707,206**	**3,642,266**	**102**	**49.6**

المصدر: الأمم المتحدة، توقعات سكان العالم (حزيران/يونيو 2017)، <https://www.un.org/ar/ globalissues/population> (الدخول إلى الموقع في 26 كانون الأول/ديسمبر 2018).

من حيث الحجم، فإن السعودية هي الأكبر، إذ بلغ عدد سكانها 33.4 مليون نسمة في منتصف عام 2018، وهذا يمثل نسبة 60 بالمئة من إجمالي سكان دول مجلس التعاون، ويتضمن 12.6 مليون من غير المواطنين (انظر الجدول الرقم (8 ـ 2) أعلاه).

كما هو مبين في الجدول الرقم (8 ـ 4) يشكل سكان الخليج من الشباب (تحت سن الثلاثين) ما يقرب من 50 بالمئة من إجمالي السكان (عام 2015). وسيكون لهؤلاء الشباب توقعات كبيرة ومتنامية. إنهم سوف يحتاجون إلى وظائف وخدمات مدعومة، مثل الإسكان والتعليم والصحة، وأن يستمر ذلك بالنسبة إليهم وإلى أطفالهم.

الجدول الرقم (8 - 4)

نسبة السكان الشباب في دول الخليج في 2015

البلد	مجموع السكان (بالآلاف)	نسبة الشباب الأقل من		
		20 سنة	25 سنة	30 سنة
الإمارات العربية المتحدة	9,154	17.4	24.0	40.2
البحرين	1,372	26.2	34.0	46.6
السعودية	31,557	33.4	41.5	53.0
عمان	4,200	27.8	36.9	53.0
قطر	2,482	38.0	48.5	48.0
الكويت	3,936	26.4	32.3	41.3
الإجمالي	**52,701**	**29.7**	**37.5**	**48.5**

المصدر: الأمم المتحدة، توقعات سكان العالم، 2017.

لذلك، فإن ما يثير القلق بالنسبة إلى دول الخليج هو الزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد سكانها. فبموجب إحصاءات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي عدد السكان في دول الخليج 82 مليون نسمة بحلول عام 2050. إن الآثار المترتبة على هذا النمو السكاني بالنسبة إلى هيئات التخطيط الخليجية تتمثل بالزيادة المقابلة في الطلب على خدمات التعليم، والصحة، والطاقة، والإسكان، والتوظيف، وغيرها.

1 ـ الرعاية الصحية

في عام 1903، تم إنشاء مستشفى الإرسالية الأمريكية في البحرين، ليكون أول مستشفى حديث في البلاد والمنطقة. وبعد وقت قصير من افتتاحه، بدأ المستشفى استقبال المرضى من أنحاء الخليج.

وبفضل الثروة النفطية، تمكنت حكومات الخليج من تقديم خدمات الرعاية الصحية لمواطنيها (والوافدين). لكن الطلب على خدمات الرعاية الصحية أخذ يزداد بسبب النمو السكاني الهائل، وشيخوخة السكان، وزيادة متوسط العمر المتوقع للسكان المحليين.

وفي الوقت الذي يمثل التدفق الكبير للعمال الوافدين تحديًا لقدرة موارد الرعاية

الصحية المتاحة والمحدودة بالفعل، فإن هناك تحديًا آخر مهمًا يتمثل بارتفاع معدل انتشار أمراض نمط الحياة (الأمراض المزمنة)، بسبب لعنة الثروة النفطية.

لقد أدت الثروة النفطية إلى تغييرات سريعة في أنماط الحياة التي أصبحت أقل نشاطًا. وقد تعزز التدني في مستويات النشاط البدني من خلال الزيادة في توافر السيارات، والأجهزة الميكانيكية، والقوى العاملة الوافدة الرخيصة، والأجهزة الإلكترونية، وأجهزة التليفزيون، وألعاب الكمبيوتر، ولاحقًا الهاتف النقال وشبكات التواصل الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، فإن النظام الغذائي في منطقة الخليج قد أخذ يبتعد من النظام الغذائي التقليدي (التمور، الخضروات الطازجة، الأسماك، الرز)، ويتحول إلى الأطعمة الغنية بالدهون المشبعة العالية والوجبات الغذائية الغنية بالكربوهيدرات المكررة.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، طرأت زيادة في استهلاك الأطعمة السريعة والمشروبات الغازية الغنية بالسكر، إضافة إلى تناقص مستوى النشاط البدني الذي تحذر منه منظمة الصحة العالمية وتعده «سببًا رئيسيًا للمرض والعجز».

واليوم، تعد بلدان الخليج من بين البلدان الأعلى في العالم بالنسبة إلى عوامل الخطر المرتبطة بأمراض نمط الحياة، مثل السمنة ومرض السكري.

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن تعريف زيادة الوزن والسمنة هو أنها تراكم دهون غير طبيعي أو مفرط قد يضر بالصحة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 30 بالمئة من الناس في العالم يعانون السمنة المفرطة أو زيادة الوزن[4].

إن السمنة هي أكبر مشكلة صحية تواجه دول الخليج؛ ففي عام 2014، صنفت خمس من دول الخليج في قائمة أعلى عشرين دولة في السمنة (من أصل 192 دولة) في العالم. وقد جاءت قطر في المرتبة الثامنة، والكويت 11، والإمارات 12، والبحرين 17، والسعودية 18، وعمان 24 (انظر الجدول الرقم (8 ـ 5)).

(4) تعرف السمنة بأنها شخص بالغ لديه مؤشر كتلة الجسم (BMI) تساوي 30 أو أكثر. ويتم حساب مؤشر كتلة الجسم بقسمة وزن الشخص بالكيلوجرام على مربع طوله بالمتر.

الجدول الرقم (8 ـ 5)
انتشار البدانة(1) والسكري(2)
(+ 20 كنسبة مئوية من السكان البالغين)

البلد	السمنة (2016)		السكري (2017)	
	المرتبة/192	النسبة المئوية	المرتبة/194	النسبة المئوية
الإمارات العربية المتحدة	20	31.7	10	17.3
البحرين	25	29.8	13	16.5
السعودية	14	35.4	7	17.7
عمان	39	27.0	29	12.6
قطر	15	35.1	13	16.5
الكويت	11	37.9	16	15.8
النرويج	67	23.1	144	5.3
سنغافورة	169	6.1	41	11.0

ملاحظات: (1) البدانة تعني أن مؤشر كتلة الجسم (BMI) يساوي 30 أو أكثر. (2) انتشار السكري يشير إلى النسبة المئوية من الناس من عمر 20 إلى 79 سنة الذين لديهم سكري فئة 1 أو 2.

المصادر: (1) منظمة الصحة العالمية، إحصاءات عن البدانة، 2017.(2) مؤشر Mundi، انتشار السكري.

في عام 2018 أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرًا يحدد البلدان الأقل (والأكثر) ممارسة للتمارين الرياضية. وضمن أعلى عشرين دولة (من أصل 168 دولة) الأقل ممارسة للرياضة (أطلق عليها اسم الدول الكسولة) كانت هناك ثلاث دول خليجية هي: الكويت في المرتبة الأولى بنسبة 67 بالمئة، والسعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 53 بالمئة، والإمارات في المرتبة العشرين بنسبة 41.4 بالمئة[5].

وعليه، فإن أكثر من نصف السكان في الكويت والسعودية لا يمارسون الرياضة بشكل كاف، وهو مؤشر خطير إلى وضعهم الصحي (تحث منظمة الصحة العالمية الناس على القيام بالتمارين المعتدلة، مثل المشي السريع، وذلك لمدة 150 دقيقة على الأقل في الأسبوع)[6].

(5) نشر تقرير منظمة الصحة العالمية في مجلة: *The Lancet Global Health* (5 September 2018).

(6) تعرف منظمة الصحة العالمية «التمرين الرياضي الكافي» للشخص البالغ بأنه 75 دقيقة على الأقل من النشاط البدني القوي (مثل الجري)، أو 150 دقيقة من النشاط البدني المعتدل (مثل المشي السريع) في الإسبوع.

بالنسبة إلى مرض السكري، وبحسب «الاتحاد الدولي للسكري»، فإن خمس دول خليجية (من أصل 193 دولة في عام 2015) كانت ضمن الدول العشر الأعلى في العالم في انتشار مرض السكري. وجاءت في المرتبة الثالثة عالميًا كل من السعودية وقطر والكويت، بنسبة 20 بالمئة لانتشار مرض السكري، تلتها البحرين في المرتبة السادسة (بنسبة 19.6 بالمئة)، والإمارات في المرتبة الثامنة (بنسبة 19.3 بالمئة) وعمان في المرتبة التاسعة عشرة (بنسبة 14.8 بالمئة) (انظر الجدول الرقم (8 ـ 6)).

وباعتراف الاتحاد الدولي للسكري فإن مرض السكري يعد واحدًا من أكبر حالات الطوارئ الصحية في القرن الحادي والعشرين، وأن 12 بالمئة من الإنفاق الصحي العالمي في عام 2010 تم إنفاقه على مرض السكري.

بالنظر إلى ما تقدم، من المتوقع أن تزيد حكومات دول الخليج من الإنفاق على الرعاية الصحية من أجل مواجهة الضغوط على البنية التحتية والمرافق الصحية القائمة. على سبيل المثال، إن مرض السكري وحده يمثل عبئًا كبيرًا على ميزانيات الرعاية الصحية، بسبب مضاعفاته التي تؤدي إلى الإصابة بأمراض القلب ومشاكل بالكلى، وضعف البصر وفقدانه.

ولعل من المهم قراءة الملاحظات التي أوردها البنك الدولي في تقريره لعام 2014 حول «تعزيز أنظمة الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي»:

«لقد قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات كبيرة في تحسين المعايير الصحية لسكانها، لكن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية لا يزال منخفضًا ولا يفي بتوقعات الناس... فالحكومات الخليجية تنفق ما معدله 7 بالمئة من ميزانياتها السنوية على الرعاية الصحية، مقارنة بنسبة 17 بالمئة تنفقها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»[7].

ومن الرعاية الصحية ننتقل إلى حاجات الإسكان.

2 ـ الإسكان

إن المشكلة الأكثر وضوحًا والأكثر إلحاحًا التي تواجه دول الخليج هي توفير السكن اللائق وبأسعار مناسبة لمواطنيها. وتقول كارين يونغ: «على الرغم من التطوير العقاري

---

(7) البنك الدولي، «تعزيز أنظمة الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي هو السبيل لتحسين مستويات العدالة والمساءلة،» 21 شباط/فبراير 2014، <https://bit.ly/3dng23s>.

الهائل، وإنشاء المدن الجديدة، والمراكز التجارية الحضرية، فإن الإسكان ميسور التكلفة لا يزال يمثل مشكلة حرجة في جميع بلدان الخليج»[8].

إن الإسكان عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشرط أساسي للبقاء في قيد الحياة. فالمنزل هو «مركز الحياة الاجتماعية والعائلية في دول الخليج، وأن عدم القدرة على شراء منزل هو مصدر للتذمر الشعبي»[9]. لكن الملاحظ أن النقص في المساكن مستمر في عموم منطقة الخليج.

على الرغم من ثرواتها النفطية، فإن نسب تملّك المنازل في دول الخليج هي أدنى كثيرًا من تلك الموجودة في مثيلاتها من الدول. فمثلاً، بالنسبة إلى السعودية تشير التقديرات إلى أن أقل من 50 بالمئة من السعوديين يمتلكون منازلهم. لذلك، أعلنت السعودية في عام 2018 عن برنامج جديد للإسكان «لتعزيز نسبة تملُّك السعوديين للمنازل من 47 بالمئة إلى 70 بالمئة بحلول عام 2030»[10]. وفي دول الخليج الأُخرى، فإن نسبة ملكية المنازل مماثلة لذلك، أي أنها أقل من 50 بالمئة.

من الواضح أن انخفاض معدلات ملكية المنازل بين مواطني دول مجلس التعاون يعزى بصورة رئيسية إلى الدخل المنخفض نسبيًا، وارتفاع أسعار المنازل والأراضي، وعدم كفاية مشاريع تمويل المنازل، وتفشي البطالة بين المواطنين ـ وبخاصة الشباب ـ والنقص في العرض.

في المقابل، فإن نسبة ملكية المنازل في عام 2018 كانت 81.3 بالمئة في النرويج و91 بالمئة في سنغافورة، و96.4 بالمئة في رومانيا. وتصنف رومانيا الأولى عالميًا في ملكية المنازل الخاصة، حيث يعيش أكثر من 96 بالمئة من الرومانيين في منازل خاصة يشغلها مالكوها. وتتميز رومانيا بثقافة حيازة المنازل، ففيها «الكل يتحدث عن كيف يصبح مالكًا لمنزله تحت أي ظرف من الظروف»[11].

ويلاحظ في مدن الخليج، أن العقارات التجارية هي خارج النطاق المالي لمعظم السكان الشباب، لأنها باهظة الثمن نسبيًا. كذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تجعل من الصعب عليهم حيازة منزل، أو حتى استئجار منزل، لعدم وجود الموارد المالية.

---

(8) Karen E. Young, «A Home of One's Own: Subsidised Housing as a Key Lever of Gulf Domestic Policy,» The Arab Gulf States Institute in Washington (15 June 2018), <https://bit.ly/3juU0jn>.

(9) Ibid.

(10) *The National* (UAE), 6/2/2018.

(11) Ioana Moldovan, «The Country Where 96% of Homes are Privately Owned,» BBC, 20 November 2018, <https://bbc.in/35ZahF7>.

لذلك، فلا غرابة في أن نظام «الأسرة الممتدة» آخذ في العودة، حيث يضطر الشباب إلى البقاء في منازل آبائهم لمدة أطول، وهو ما يسبب لهم التوتر.

إن الطلب على المساكن ذات الأسعار المعقولة في دول الخليج يتأثر بالتركيبة السكانية، وإن الحاجة الماسة إلى المزيد من المنازل ذات الأسعار المناسبة ستصبح أكثر وضوحًا في ظل نمو السكان الشباب في المنطقة.

لذلك، تحتاج حكومات الخليج إلى اتباع سياسات أكثر فاعلية لتلبية الحاجات السكنية لمواطنيها. ويمكنهم دراسة والاستفادة من مشروعين ناجحين للإسكان العام في كل من سنغافورة والنمسا.

لقد نالت سنغافورة الاستحسان والإشادة على نطاق واسع ببرنامجها المتميز لملكية المنازل. وسنتناول هذا الموضوع في الفصل الثالث عشر.

أما بالنسبة إلى النمسا، يلخص كريستوف راينبريشت (في كتاب **الإسكان الاجتماعي في أوروبا**) النهج النمسوي في الإسكان الاجتماعي بالقول:

«هناك إجماع سياسي عام على أن المجتمع يجب أن يكون مسؤولاً عن توفير السكن، وأن الإسكان هو حاجة أساسية للإنسان لا ينبغي أن تخضع لآليات السوق الحرة، وبدلاً من ذلك يجب على المجتمع أن يضمن توافر العدد الكافي من المساكن»[12].

وتشير التقديرات إلى أن «أربعة أخماس جميع المساكن الجديدة التي بنيت في النمسا، سواء المملوكة ملكية خاصة أو عامة، مدعومة من الأموال العامة»[13].

3 ـ وسائل النقل

في الوقت الذي تزداد كثافة المدن الضخمة في الخليج وتكتظ بالسكان، تصارع أنظمة النقل التي تخدمها لمواجهة الأعداد الكبيرة من الناس الذين يريدون التنقل في أرجائها.

في عام 2015 بلغ عدد سيارات الركاب في دول الخليج 14.35 مليون مركبة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى 19 مليون مركبة في عام 2020 (بزيادة قدرها أكثر من 7 بالمئة سنويًا). وتبلغ حصة السعودية من عدد السيارات نحو 50 بالمئة[14].

---

(12) Anna Bergren Miller, «Public Housing Works: Lessons from Vienna and Singapore,» shareable, 9 June 2014, <https://www.shareable.net/public-housing-works-lessons-from-vienna-and-singapore/>.

(13) Ibid.

(14) ME Construction News, 16 March 2016.

ونظرًا إلى عدم وجود صناعة سيارات في دول مجلس التعاون، فإنه يتم استيراد جميع السيارات من الخارج. وفي عام 2015، قدرت قيمة واردات السيارات بنحو 59 مليار دولار. وكانت السعودية المستورد الأكبر (44 بالمئة)، تليها الإمارات (30 بالمئة)، والكويت (8 بالمئة)، وقطر (7 بالمئة)، وعمان (7 بالمئة)، والبحرين (4 بالمئة)[15]. وعلى أساس معدل نمو سنوي بنسبة 5 بالمئة من المتوقع أن تزيد قيمة السيارات المستوردة على 120 مليار دولار بحلول عام 2030.

يشهد قطاع السيارات في دول الخليج نموًا سريعًا بسبب تزايد عدد السكان، وتكلفة الوقود المنخفضة نسبيًا، والتمويل الميسور، وأنظمة النقل العام التي لا تزال «قيد التطوير».

كما يتضح من الجدول الرقم (8 ـ 6)، بلغت وفيات حوادث الطرق في دول الخليج في عام 2016 ما مجموعه 12,763 (تقديرات منظمة الصحة العالمية). وبلغ متوسط عدد الوفيات لكل 100 ألف من السكان 24.1، والنسبة العليا كانت في السعودية (28.8) والدنيا في البحرين (8). وللمقارنة، فإن معدل وفيات الطرق في دول الخليج يزيد بأكثر من ثمانية أضعاف على المعدل في النرويج (.72) وسنغافورة (2.8).

الجدول الرقم (8 ـ 6)

الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، 2016

البلد	وفيات حوادث الطرق	النسبه لكل 100 ألف من السكان
الإمارات العربية المتحدة	1,678	18.1
البحرين (2013)	107	8.0
السعودية	9,311	28.8
عمان	713	16.1
قطر	239	9.3
الكويت	715	17.6
المجموع	**12,763**	**24.1**
النرويج	143	2.7
سنغافورة	155	2.8

المصدر: World Health Organisation [WHO], *Global Status Report on Road Safety, 2018* (Geneva: WHO, 2018).

(15) «Value of Automotive Imports into the Gulf Cooperation Council Region in 2015, by GCC Country (in Billion U.S. Dollars),» Statistica.com, <https://www.statista.com/statistics/673399/gcc-value-automotive-imports-by-country/>.

في حين تتركز البنية التحتية للنقل بصورة أساسية في الطرق، لتنشأ في الخليج «دول السيارات»، فإن النقل العام الفعّال سيكون ضروريًا، ليس فقط للحد من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور، ولكن أيضًا استعدادًا لعصر ما بعد النفط.

وبما أن ركوب الدراجات سيصبح على الأرجح وسيلة نقل أكثر أهمية في المستقبل بالمنطقة، فيجب على المخططين في الخليج توفير المسارات والمرافق للدراجات، وتحديث البنية التحتية الحالية الخاصة بركوب الدراجات في مدن الخليج. وفي المستقبل، يستحق راكبو الدراجات مرافق آمنة ومريحة وممتعة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 2015، وفرت العاصمة الإستونية (تالين) النقل العمومي المجاني، بعد أن طلب المسؤولون من السكان المقيمين التصويت على الاقتراح في استفتاء عام (وكانت نسبة الموافقة 75 بالمئة). لقد أثبت المشروع شعبية كبيرة إلى درجة أن الحكومة الإستونية صارت تخطط لتعميم مجانية التنقل بالحافلات في جميع أنحاء البلاد. وهناك بعض المدن في أوروبا تفكر جديًا في جعل النقل العام مجانًا للحد من حركة المرور وتلوث الهواء[16].

وفي الخليج، لطالما تم التفكير في إنشاء خطوط سكك حديد في المنطقة. وفي عام 2011 أطلقت دول مجلس التعاون رسميًا خطة كبيرة وطموحة لربط جميع الدول الأعضاء الست بسكك الحديد، وتم تحديد عام 2018 كموعد نهائي لاستكمال المشروع. يبلغ طول السكك للمشروع الخليجي المقترح نحو 2,177 كم، ومن المقرر أن تمتد على ساحل الخليج من عمان إلى الكويت. وكانت الفكرة من وراء المشروع هي إتاحة حرية الحركة في المنطقة لمواطني الخليج.

والآن، وبعد مرور سبع سنوات على الإعلان عن المشروع، فإنه يبدو بعيد المنال، ولا يزال بمنزلة خطة طموحة. لقد عانى المشروع التأخيرات الفنية والبيروقراطية منذ الإعلان عنه.

يبدو أن مشروع سكك الحديد الخليجي هذا سينافس مشروع «الاتحاد النقدي الخليجي» المقترح من حيث الطموح.

---

(16) Alex Gray, «Estonia is Making Public Transport Free,» World Economic Forum (1 June 2018), <https://bit.ly/3qyEvrR>.

الفصل التاسع

قابلية البقاء الاقتصادي

لا نعرف أبدًا قيمة الماء حتى تجف البئر.

توماس فولر

أولًا: ندرة الموارد

يؤكد كريستوفر كلوغستون في كتابه المهم، والغني بالمعلومات، **الندرة: الفصل الأخير للإنسانية؟** أن ندرة الموارد الطبيعية غير المتجددة هي التحدي الأكثر صعوبة على الإطلاق في مواجهة الإنسانية[1].

وفي هذا الكتاب، يحدد كلوغستون الـ 89 موردًا طبيعيًا غير المتجددة التي تعدّ ضرورية لوجود المجتمع الصناعي العالمي، وقام بدراسة كل واحد منها لمعرفة أي الموارد هي الآن نادرة أو ستكون نادرة قريبًا. وكانت النتائج التي توصل إليها مرعبة وتنذر بالخطر، إذ تشير إلى أن أكثر من 70 بالمئة من هذه الموارد الحيوية لحياة الإنسان قد بدأت تعاني الندرة في عام 2008.

وبحسب رأي كلوغستون فإن مأزق البشرية هو أن «استخدامنا المستمر لكميات هائلة ومتنامية باستمرار من الموارد المحدودة، غير المتجددة والنادرة بصورة متزايدة، هو ما يهدد وجودنا ذاته كجنس بشري». وبالتالي، «لن تكون هناك استدامة لسلوكنا في استخدام الموارد الطبيعية أو في نموذجنا (البارادايم) الصناعي. إن هذا هو مأزقنا»[2].

---

(1) الموارد الطبيعية غير المتجددة هي الوقود الأحفوري، والمعادن، والمعادن اللافلزية، التي تمكن من وجودنا الصناعي الحديث. والندرة تعني أن متطلبات المجتمع من هذه الموارد تتجاوز العرض المتاح منها بأسعار معقولة.

(2) Christopher O. Clugston, *Scarcity: Humanity's Final Chapter?* (Florida: Booklocker, 2012), p. 2.

لنضع مأزق البشرية في المنظور الصحيح، إذ إن عدد سكان العالم يزداد بنحو مليار نسمة كل 14 سنة، وفي طريقه ليرتفع من 7.4 مليارات نسمة في عام 2015 إلى 9.7 مليارات نسمة بحلول عام 2050. وبالتالي فإن كلوغستون يتنبأ بكآبة بما يلي:

«سوف تتصاعد المنافسة العالمية على الموارد الطبيعية الشحيحة على نحوٍ متزايد، وستنشأ عن ذلك حروب الموارد، التي سوف تتصاعد وتؤدي إلى انهيار مجتمعي عالمي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وذلك في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً»[3].

إنه لمن المرعب أن يتنبأ كلوغستون بمستقبل مؤلم للبشرية معتمدًا ببساطة على عاملَي الاكتظاظ السكاني وندرة الموارد الطبيعية، تاركًا جانبًا كارثة تغير المناخ الوشيكة.

من الواضح أننا لا نواجه أزمة في الطاقة (ذروة إنتاج النفط) فحسب، وإنما نواجه أيضًا أزمة السلع الأساسية. إن الإمدادات من معظم الموارد الطبيعية في تناقص، وإن استخراج هذه الموارد واستخدامها في تزايد مستمر. وعلى الرغم من كل التقنيات المتاحة، فلا نزال مرتبطين بالطبيعة والاعتماد عليها.

يبحث جاريد دايموند في كتابه **الانهيار**، في المشاكل البيئية وكيف يستنفد البشر الموارد الطبيعية لكوكب الأرض. إنه يجادل بأن مجتمعنا العالمي يتقدم حاليًا في مسار غير مستدام، من حيث الإفراط في استغلال الموارد البيئية.

بالنسبة إلى التهديد الذي يمثله هذا الاتجاه البيئي العالمي، وبخاصة الخوف من النمو السكاني، يعطي دايموند نظرة متشائمة حول المستقبل بقوله:

«سيتم حل المشاكل البيئية في العالم، بطريقة أو بأخرى، خلال حياة الأطفال والشباب الذين هم في قيد الحياة اليوم. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان حل تلك المشاكل سيتم بطرائق مستساغة من محض اختيارنا، أو بطرائق غير سارة ليست من خيارنا، مثل الحرب والإبادة الجماعية والمجاعة والأوبئة المرضية وانهيار المجتمع»[4].

وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن الندرة والنمو السكاني سيزيدان الطلب على الأغذية وأسعارها في العقود المقبلة. وسيؤدي هذا، إضافة إلى الضغط السكاني، إلى استمرار

---

(3) Ibid.

(4) Jared Diamond, *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed* (London: Penguin Books, 2006), p. 498.

التصاعد في إنفاق المجتمعات الخليجية على واردات الغذاء في المستقبل، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى المزيد من النقد الأجنبي.

كما هي الحال بالنسبة إلى الدالّة الأسية (انظر الفصل الثامن)، يتعين على صانعي القرار والسياسة في الخليج أن يأخذوا في الحسبان النتائج المثيرة للقلق الواردة في كتاب **الندرة**. إن مثل هذا الكتاب لا يمكن تجاهله، نظرًا إلى أهميته في سبيل البقاء في قيد الحياة.

ثانيًا: الضرورات الثلاث

إن الماء والغذاء هما العجزان التوأمان في دول الخليج. وإذا ما أضفنا لهما الطاقة، فإنها تمثل «الضرورات الثلاث» من أجل البقاء في المنطقة. لكن توافر هذه الضرورات في المنطقة يعتمد إلى حد كبير على تدفق العائدات من تصدير النفط، وبالتالي فإن استدامتها مسألة مشروطة.

بحكم الزيادة في عدد السكان، والتطور الحضري السريع، فإن الطلب على المياه والغذاء والطاقة في منطقة الخليج يزداد أكثر فأكثر. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية (1975 ـ 2015)، تضاعف عدد سكان دول الخليج الست مجتمعة أكثر من خمسة أضعاف، حيث وصل إلى 53 مليون نسمة في عام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 82 مليون نسمة بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (8 ـ 1)). لذلك، فعلى المدى الطويل سيصبح توفير الضرورات الثلاث مشكلة صعبة جدًا بالنسبة إلى بقاء المجتمعات الخليجية.

ثالثًا: الأمن المائي

الماء هو المصدر الرئيسي للحياة. وفي دول الخليج توجد المياه بكميات تكفي فقط لبضعة أيام، نظرًا إلى محدودية تخزين المياه. وبالتالي، فإن أي خلل في إمدادات المياه سيكون بمنزلة الكارثة. يمكن وصف منطقة الخليج بأنها غنية بالنفط وفقيرة بالمياه، وهذا تباينٌ كبير في الموارد الطبيعية. وتعد المنطقة من بين أشد المناطق جفافًا في العالم. لذلك، يجب عَدّ المياه المورد الأكثر قيمة في الخليج. إن الماء هو الحياة، وبخلاف النفط، فليس للماء من بديل.

وفقًا للأمم المتحدة، فإن جميع دول الخليج، باستثناء عُمان، تندرج في فئة «الندرة الحادة» للمياه. ففي مؤشر الإجهاد المائي (الذي يصنف 186 دولة) تم تصنيف البحرين والسعودية وقطر والكويت كأكبر أربعة بلدان تعاني الإجهاد المائي في العالم[5].

(5) ندرة المياه تعني أن نصيب الفرد من المياه يقل عن 500 م^3 في السنة. ويحدث الإجهاد المائي عندما تكون كمية المياه العذبة المسحوبة عالية كنسبة من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة في بلد معين (أو إذا كان توافر المياه أقل من 1000م^3 للفرد في السنة).

من الواضح أن دول الخليج تواجه تحديات هائلة في نقص المياه، ومشاكل كبيرة في مواكبة الطلب المتزايد على المياه من مواطنيها وشركاتها. ومن المفارقات أن ملاعب كرة القدم وملاعب الغولف وتنسيق الحدائق (لاند سكيب) ما زالت تروى بمياه الشرب النظيفة المنتجة بتكلفة عالية!

إن الحصول على المياه في دول الخليج يتم من ثلاثة مصادر رئيسية هي: المياه الجوفية ومياه البحر المحلّاة والمياه المعالجة (المعاد تدويرها). ويتم الحصول على المياه الأخيرة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي والمجاري التي توفر المياه المعالجة للأغراض الزراعية فقط.

إن موارد المياه الجوفية تتناقص بسرعة، بسبب الإفراط في استخراجها؛ فالسحب من طبقات المياه الجوفية يفوق التجديد الطبيعي. لذلك، فإن نصيب الفرد من المياه العذبة المتوافرة في تناقص، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأمن المائي[6].

ووفقًا للبنك الدولي فإن «تغيّر المناخ سيجعل من نقص المياه أكثر حدة. ومن المتوقع أن يؤدي الاحترار العالمي إلى تقليل هطول الأمطار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من حقيقة أن هذه المنطقة تعَدّ حاليًا واحدة من أكثر مناطق العالم انخفاضًا في هطول الأمطار». علاوة على ذلك، فإن «المعدلات المرتفعة نسبيًا للنمو السكاني والتحضر لا تبشر بالخير بالنسبة للطلب على المياه في المنطقة في المستقبل»[7].

ولاستكمال موارد المياه الجوفية المتناقصة، والتغلب على ملوحتها المتزايدة، فقد لجأت دول الخليج إلى تحلية مياه البحر.

1 ـ تحلية المياه

إن جزءًا كبيرًا من مياه الشرب اللازمة لإبقاء مدن الخليج في قيد الحياة تأتي من محطات تحلية المياه المستنزفة الطاقة.

تتمثل عملية تحلية المياه في إزالة الملح من مياه البحر لإنتاج المياه الصالحة للشرب. وهذه العملية تتم إما من طريق التكنولوجيا الحرارية (تسخين المياه وتكثيف البخار) أو من

---

(6) بحسب تعريف منتدى المياه العالمي: «الأمن المائي ـ على أي مستوى، من الأسرة إلى المستوى العالمي ـ يعني أن كل شخص لديه إمكان الحصول على ما يكفي من المياه الصالحة للشرب بتكلفة معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وفي الوقت نفسه لضمان حماية البيئة الطبيعية وتحسينها».

(7) World Bank, *Food and Water Security in the Arab World* (Washington, DC: The Bank, 2012).

طريق استخدام أغشية الترشيح (دفع مياه البحر عبر غشاء يقوم بتصفية الملح وإزالته). والطريقة الأخيرة تسمى «التناضح العكسي».

لقد اكتسبت تحلية المياه اهتمامًا كبيرًا في دول الخليج منذ الثمانينيات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، أخذت التحلية تنمو بسرعة كبيرة لتصبح الآن السبيل الوحيد الموثوق لتوفير المياه بالنسبة إلى المتطلبات المستقبلية.

في عام 2015 أنتجت دول الخليج إجمالي 5,539 مليون م^3 من المياه المحلاة يوميًا، وكانت الإمارات أكبر منتج (2,005 مليون م^3)، وتليها السعودية بـ1,833 مليون م^3 (انظر الجدول الرقم (9 ـ 1)).

في كانون الثاني/يناير 2019 أُعلن أن السعودية قد منحت عقدًا لبناء أكبر محطة لتحلية المياه في العالم على ساحل البحر الأحمر، بطاقة إنتاجية تبلغ 600 ألف م^3 في اليوم.

الجدول الرقم (9 ـ 1)

إنتاج المياه المحلاة، 2010 - 2015 والتوقعات في2030 و2050

(مليون متر مكعب)

البلد	2010	2015	معدل النمو السنوي	التوقعات (*)	
			2010 - 2015	2030	2050
الإمارات العربية المتحدة	1680	2,005	3.6	3,472	7,608
البحرين	188	242	5.2	419	918
السعودية	1,258	1,833	7.8	3,174	6,955
عمان	146	249	11.3	431	945
قطر	362	533	8.0	923	2,022
الكويت	595	677	2.6	1,172	2,569
مجموع الخليج	**4,229**	**5,539**	**5.5**	**9,591**	**21,017**

(*) التوقعات: على أساس معدل نموبنسبة 4 بالمئة سنويًا، اعتبارًا من 2017.

المصدر: مركز الإحصاء لمجلس التعاون الخليجي، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

2 ـ التكاليف والطاقة

إن عملية تحلية المياه باهظة التكلفة وكثيفة الاستخدام للطاقة. وكلما زادت نسبة الملوحة في مياه التغذية زادت الطاقة اللازمة لعملية التحلية.

إن بإمكان دول الخليج تحمل التكلفة العالية لمحطات تحلية المياه. وبفضل عائدات

النفط، فإن لديها القدرة الشرائية الاقتصادية للاستثمار، على نطاق واسع، في محطات تحلية المياه لزيادة إمدادات المياه المحلاة.

تشير التقديرات إلى أن دول الخليج قد استثمرت مليارات الدولارات في إنشاء محطات تحلية المياه، وأنها ستستثمر مليارات الدولارات الأخرى لزيادة الطاقة الإنتاجية للتحلية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه. إضافة إلى التكلفة الرأسمالية لمحطات تحلية المياه، هناك تكلفة التشغيل التي يجب مراعاتها. فالتحلية تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل المحطات. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض صادرات النفط واستنفاده بسرعة. مثلاً، لتزويد محطات تحلية المياه بالوقود، تستخدم السعودية ما يصل إلى 1.5 مليون برميل من النفط يوميًا (ما يعادل تقريبًا إجمالي الاستهلاك اليومي من النفط في المملكة المتحدة في عام 2016).

إن خطط التنمية لكل دولة من دول الخليج لا بد من أن تتضمن توليد الكهرباء لإنتاج المياه. لذلك، تعَدّ تحلية المياه عملية مجهدة لميزانيات حكومات الخليج، ولهذا السبب تعمل الحكومات على خفض الدعم المتعلق بالكهرباء والماء.

3 ـ التأثيرات البيئية

إن إنتاج المياه العذبة من البحر ينتج منه أملاح يعاد إلقاؤها في البحر. ومن شأن هذه الأملاح أن تزيد البحر ملوحةً وتهدد المخزون السمكي فيه. ونتيجة لزيادة أنشطة تحلية المياه، فقد ارتفعت مستويات الملوحة في الخليج أكثر فأكثر خلال العقود الثلاثة الماضية. إن الخليج ضحل نسبيًا وهو شبه مغلق. لذلك، فبسبب قيام العشرات من محطات تحلية المياه بتفريغ مياه صرف عالية الملوحة في الخليج يوميًا، تشير التقديرات إلى أن المياه في الخليج هي الآن أكثر ملوحة بنسبة 25 بالمئة من مياه البحر العادية[8].

من دواعي القلق أن دول الخليج هي في طريقها، على ما يبدو، نحو «ذروة الملح»، وهي النقطة التي تصبح فيها تحلية مياه البحر غير مجدية اقتصاديًا، إذ كلما زادت التحلية زادت كمية الاملاح التي تلقى في البحر. وبمرور الوقت، ستصبح مياه الخليج مالحة إلى درجة أن تحليتها ستكون مكلفة جدًا.

من أجل التغلب على ملوحة الخليج المتزايدة، وتأمين استدامة المياه، فكرت دول

---

(8) Stephen Leahy and Katherine Purvis, «Peak Salt: Is the Desalination Dream over for the Gulf States?,» *The Guardian*, 29/9/2016.

الخليج في عام 2014 في إنشاء خط أنابيب بطول 2,000 كم، ويمتد من عمان إلى الكويت، لنقل المياه من محطتين عملاقتين للتحلية تنشآن على ساحل بحر العرب في عمان (إذا قدر للمشروع أن يرى النور، فسيكون أول شبكة مياه عابرة للحدود في منطقة الخليج).

إضافة إلى مشاكل الملوحة، فإن المخزون السمكي في الخليج يتعرض للتهديد. لقد صار الصيادون يشتكون من الانخفاض في الصيد. وقد ارتفعت أسعار السمك في السوق على نحوٍ ملحوظ، على حساب القوة الشرائية للسكان المحليين.

علاوة على ذلك، فإن الأمن المائي يمثل مصدر قلق بالغ لشعوب المنطقة. وقد يكون أمام محطات التحلية المنتشرة على ساحل الخليج «كارثة قيد الانتظار»، لأنها قد تكون عرضة للتدمير في حالة نشوب أعمال عدائية في المنطقة.

4 ـ نقل جبال الجليد

كحل متصور لندرة المياه، تم التفكير بجدٍ في حصاد جبال الجليد في القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) ونقلها إلى المنطقة، وهي عملية معقدة من الناحية الفنية ومكلفة.

في السبعينيات من القرن الماضي، أرادت شركة سعودية أن تستثمر في مشروع لسحب الجبال الجليدية من القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) إلى السعودية عبر خط الاستواء. وتبلغ مسافة الرحلة نحو 8,000 كم. وقدرت تكلفة المشروع بنحو 100 مليون دولار (ما يعادل 450 مليون دولار بأسعار 2019). والمفارقة في هذه المحاولة لم تكن طموحها، ولكن التخلي عن تحلية المياه بوصفها فكرة أكثر منطقية في ذلك الوقت. وفي النهاية، تم التخلي عن المشروع لعدم جدواه.

ومع ذلك، تم الإعلان في عام 2017 عن مشروع إماراتي مماثل. لقد رأت إحدى الشركات العاملة في دولة الإمارات أن بإمكانها التغلب على ندرة المياه وذلك بسحب جبال جليدية ضخمة من أنتاركتيكا إلى إمارة الفجيرة على بحر العرب. وبما أن نسبة 80 ـ 90 بالمئة من الجبال الجليدية تكون غاطسة تحت الماء، فإنها يمكن أن تصل إلى الخليج من دون ذوبان. وقدرت الشركة الإماراتية أن «جبلاً جليديًا ضخمًا في المتوسط يحتوي على أكثر من 20 مليار غالون من المياه، وهو ما يكفي لمليون شخص على مدى خمس سنوات»[9].

---

(9) *Gulf News*, 2/5/2017.

5 ـ إدارة المياه

نظرًا إلى الكميات القليلة من الأمطار السنوية التي تهطل على المنطقة، فإن طبقات المياه الجوفية الإقليمية في الخليج غير مستدامة. ويشير أحد التقارير إلى أنه «قبل نصف قرن، كانت السعودية تنعم بواحدة من أكبر وأقدم مستودعات المياه الجوفية في العالم، التي تحتوي على ما يقدر بنحو 500 كم^3 من المياه. ويقول العلماء بأنه خلال جيل واحد تم استنفاد معظم هذه الكمية الهائلة من المياه. وقد تم ذلك أساسًا من خلال سياسة زراعية معيبة على نحوٍ خطير»[10].

يشير كريس جودال في كتابه **الاستدامة**، إلى أن «طبقة المياه الجوفية هي جزء من رأس المال الطبيعي للأرض، وأنها هبة من الموارد القيمة التي يتم استنفادها بسرعة من جانب الجيل الحالي على حساب احتمال أن يلحق الضرر بالناس في المستقبل»[11].

في الواقع، إن استنزاف الجيل الحالي السريع للمياه الجوفية في الخليج سوف يؤثر في فرص الحياة للأجيال المقبلة. وفي الوقت نفسه، فإن المحافظة على المياه وإدارتها يمكن أن تساعد على تقليل مجمل استهلاك الفرد من المياه. لقد بات تسعير المياه أمرًا مهمًا لتحسين كفاءة استخدام المياه في دول الخليج. وقد باشرت الحكومات في خفض الدعم المالي بما في ذلك دعم المياه، أملًا في تقليل هدرها.

6 ـ استدامة المياه

يعَدّ النهج الحالي لتوليد المياه في دول الخليج غير مستدام، لأنه يعتمد على وفرة النفط والغاز، التي هي قابلة للنضوب. وإن البديل لذلك هو إنتاج المياه العذبة باستخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة لتحلية المياه. لذلك، فمن الحكمة أن تستثمر دول الخليج في هذه التكنولوجيا، لجعلها تحلية المياه قابلة للتطبيق من الناحية التجارية.

رابعًا: الأمن الغذائي

وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) «يوجد الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات، القدرة على الوصول، بدنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، إلى الغذاء

---

(10) Kieran Cooke, «Turmoil in Saudi Water Sector as Country Runs Dry,» *Middle East Eye* (10 July 2016), <https://www.middleeasteye.net/opinion/turmoil-saudi-water-sector-country-runs-dry>.

(11) Chris Goodall, *Sustainability: All That Matters* (London: Hodder and Stoughton, 2012), p. 2.

الكافي والآمن والمغذي الذي يلبي حاجاتهم الغذائية وما يفضلونه من غذاء من أجل حياة نشطة وصحية»[12].

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ضمان توافر الغذاء الكافي لسكانها على نحوٍ دائم يعني أن واردات المواد الغذائية الأساسية يجب ألّا تنقطع لأي سبب من الأسباب.

1 ـ واردات الغذاء

تفتقر السعودية ودول الخليج الأخرى إلى المياه والأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية الضرورية للزراعة على نطاق واسع. لذلك، فهي تعتمد كثيراً على استيراد الأغذية.

وتعد دول مجلس التعاون مستورداً كبيراً للأغذية، فهي تشتري أكثر من 90 بالمئة من إجمالي حاجاتها من الغذاء. وتعتمد المنطقة بالكامل تقريبًا على بلدان العالم الأخرى لإطعام سكانها (حتى القش يتم استيراده كعلف). وفي عام 2016، بلغت قيمة صافي واردات الغذاء لدول الخليج نحو 37 مليار دولار، وتمثل السعودية والإمارات نسبة 70 بالمئة من ذلك (انظر الجدول الرقم (9 ـ 2)).

2 ـ الزراعة

تواجه منطقة الخليج ندرة شديدة في المياه بسبب الانخفاض المستمر في مواردها المائية الجوفية، وعدم وجود الأنهار، وقلة الأمطار. ويؤثر نقص إمدادات المياه سلبًا في الإنتاجية الزراعية المحدودة في المنطقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 2016 أنهت السعودية برنامجها المحلي لإنتاج الاكتفاء الذاتي من القمح الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن. لكن ذلك قد تم فقط بعد إدراك الآثار الضارة لاستنزاف الموارد المائية الجوفية الحيوية للبلاد (في المتوسط، يتطلب الأمر ألف طن من المياه لإنتاج طن واحد من القمح). ولكن، إذا لم تتمكن من زراعة الحبوب الغذائية الأساسية محليًا، فلماذا لا تجرب ذلك في مكان آخر؟

---

(12) Food and Agriculture Organization (FAO), «An Introduction to the Basic Concepts of Food Security,» (2008), <http://www.fao.org/3/al936e/al936e.pdf>.

الجدول الرقم (9 ـ 2)

واردات الغذاء لعام 2016 والتوقعات في 2030 و 2050

البلد	مجموع السكان (بالآلاف) 2015	صافي واردات الأغذية[1] (مليون دولار) 2016	نصيب الفرد من صافي واردات الأغذية[2] الأغذية 2016	توقعات صافي واردات الأغذية (مليون دولار)	
				2030	2050
الإمارات العربية المتحدة	9,157	10,594	1,157	19,346	41,611
البحرين	1,377	1,385	1,009	3,072	6,413
السعودية	31,540	15,391	488	29,136	60,059
عمان	4,491	2,130	507	4,523	9,358
قطر	2,235	3,003	1,210	5,915	12,474
الكويت	3,892	4,167	1,059	7,808	16,328
المجموع	**52,692**	**36,670**	**696**	**69,800**	**146,243**

المصدر: مركز التجارة العالمي (الدخول إلى الموقع في 16 كانون الأول/ديسمبر 2018)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، توقعات سكان العالم (حزيران/يونيو 2017)، .<https://www.un.org/ar/globalissues/population>

ملاحظات: (1) أهم أنواع الأغذية المستوردة:الحبوب (الرز والقمح) واللحوم والأسماك والدهون والزيوت، ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات.

(2) صافي واردات الأغذية = واردات الأغذية ناقصًا صادرات وإعادة تصدير الأغذية. (3) التوقعات على أساس توقعات السكان للأمم المتحدة في 2030 و 2050و نصيب الفرد من واردات الأغذية في 2016 بنسبة نمو 3 بالمئة سنويًا اعتبارًا من 2017 (مع مراعاة التضخم).

3 ـ الاستثمار الزراعي

استثمرت بعض دول الخليج في الأراضي الزراعية في البلدان الغنية بالمياه وذات الأراضي الشاسعة، مثل السودان وإثيوبيا. ويكون الاستثمار هنا في شكل ضخ نقدي، ولكن من دون مساعدة لهذه البلدان للاستفادة من التطورات التكنولوجية في إنتاج الأغذية.

ولا يعرف بعد ما إذا كانت هذه المشروعات الزراعية ستثبت نجاحها بدرجة كافية للتقليل من أوجه الضعف عند دول الخليج المستوردة للأغذية. إن مخاطر هذا النوع من الاستثمار لا تزال قائمة. على سبيل المثال، قد تظهر أنظمة سياسية جديدة في البلدان التي أجريت فيها الاستثمارات، والتي قد ترفض قبول الشروط والأحكام التي تم التفاوض في شأنها والخاصة بهذه المشاريع.

من الناحية النظرية، يعَدّ الاستثمار الزراعي في البلدان الغنية بالمياه شكلاً آخر من أشكال استيراد الأغذية.

4 ـ منتجات الألبان والدواجن

تتمتع دول الخليج تقريبًا بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الألبان وشبه الاكتفاء الذاتي في إنتاج الدواجن.

وفي الخليج، توجد أكبر مزرعة للألبان في السعودية، تضم ما يزيد على 180 ألف رأس من الأبقار من نوع هولشتاين التي تحفظ في حظائر «مبردة». والمياه المستخدمة هنا يتم ضخها من أعماق الأرض، والعلف يستورد من الخارج. المزرعة مجهزة بنظام تبريد حديث (مستورد)، ولدى الشركة أكثر من 8,000 مركبة للتوزيع في جميع أنحاء الجزيرة العربية. لكن الشركة تعتمد على الطاقة الرخيصة التي توفرها الدولة[13].

وبسبب السياسة المتبعة في خفض الدعم الحكومي، فقد يكون إنتاج الألبان في المنطقة مهددًا، لأن السوق ربما لا تستوعب كامل تكاليف الطاقة الإضافية للإنتاج.

نتيجة لأزمة قطر الناشئة في منتصف عام 2017، وتعطل إمدادات (واردات) الألبان من السعودية، سارعت الدولة إلى إنشاء مزرعة للألبان في البلاد، وتم استيراد أربعة آلاف رأس من الأبقار جوًا من أستراليا والولايات المتحدة. استغرقت العملية نحو 60 رحلة طيران لنقل الأبقار التي تزن الواحدة منها نحو 590 كغ. وقد وصفت العملية بأنها «أكبر نقل جوي للأبقار في التاريخ»[14].

أما بالنسبة إلى الدواجن، فإن لحوم الدجاج المنتجة تقريبًا هي من نوع اللاحم، ويوجد اكتفاء ذاتي في إنتاج البيض. لكن جميع مزارع الدواجن في الخليج تعتمد على الأعلاف المستوردة، والكثير منها تستورد الصيصان (الكتاكيت) أيضًا. ومن أجل الحفاظ على صناعة الألبان والدواجن، فإن واردات الأعلاف يجب ألّا تتوقف بسبب نقص العملة الأجنبية في المستقبل.

---

(13) Nicholas Kulish, «Saudi Arabia, Where Even Milk Depends on Oil, Struggles to Remake Its Economy,» *New York Times*, 13/10/2016.

(14) Bloomberg, 13 June 2017.

5 ـ نخيل التمر

منطقة الخليج هي موطن أصلي للنخيل، حيث تمت زراعتها منذ ما لا يقل عن ستة آلاف سنة، وهي أطول زمنًا من كثير من محاصيل الفاكهة الأخرى. تعَدّ نخيل التمر واحدة من نباتات المحاصيل القليلة التي استطاعت البقاء في ظروف الصحراء لتصبح مصدرًا موثوقًا للغذاء في مناخ غير مضياف. وفي الواقع، إن النخلة شجرة لا يمكن الاستغناء عنها في المنطقة، لأنها توفر أيضًا الحماية من الحرارة والرياح للمحاصيل من حولها، وتؤدي دورًا كبيرًا في مكافحة التصحر.

إن نخيل التمر، الذي يشتمل على أكثر من مئة صنف، يعد مصدرًا جيدًا للطعام ذي القيمة الغذائية العالية، وهو ما أتاح لشعب الخليج مصدرًا غذائيًا مستقرًا من خلال توافر البلح الطازج في الموسم (الصيف) والتمر (المجفف) والدبس طوال العام.

قبل عصر النفط، وفرت هذه الشجرة متعددة الاستخدامات أيضًا المواد لبناء المساكن وحظائر الأسماك، ولصنع الحبال والحصير والسلال وأسرّة الأطفال وغيرها. وكان نخيل التمر يمثل مصدر دخل لأهالي الخليج.

كان حياة الناس ووجودهم في البيئة الصحراوية يعتمدان على النخلة. لذلك اشتهرت بأنها «شجرة الحياة». فمنذ مدة طويلة من الزمن والناس في هذه المنطقة تعتمد في معيشتها على التمر وحليب الإبل والماعز.

لا يزال نخيل التمر يمثل مصدرًا مهمًا للعيش في معظم المناطق الصحراوية. وفي منطقة الخليج، يزرع النخيل أساسًا في السعودية والإمارات وعمان والبحرين (إيران والعراق هما أيضًا من كبار منتجي التمور). لكن من الواضح أن أهمية التمور قد انطفأ بريقها في المنطقة، وزاد الاهتمام بالشوكولاتة والحلويات المستوردة.

بالنسبة إلى حجم الإنتاج العالمي من التمور فقد احتلت السعودية في عام 2017 المرتبة الرابعة (بعد مصر وإيران والجزائر) بإنتاجها البالغ 755 ألف طن، تليها الإمارات العربية المتحدة (السابعة) بإنتاج 475 ألف طن، وسلطنة عمان (التاسعة) بإنتاج 361 ألف طن.

تصدّر السعودية والإمارات التمور، وقد بلغت قيمة صادرات التمور من الإمارات 160 مليون دولار في عام 2016، ومن السعودية 142 مليون دولار. لكن تونس، التي تمثل 2 بالمئة فقط من الإنتاج العالمي (المرتبة العاشرة)، هي الرائدة من حيث قيمة الصادرات، إذ

بلغت قيمة صادراتها من التمور في عام 2016 نحو 227 مليون دولار، أو ما نسبته 16 بالمئة من الصادرات العالمية من التمور البالغة قيمتها 1.42 مليار دولار[15].

غير أن نخيل التمر معرّض للخطر ومهدد بأمراض النباتات والآفات (مثل سوسة النخيل المدمرة)، ونقص المياه، وزيادة الملوحة. لذلك، يجب على المجتمعات الخليجية أن تحمي «شجرة الحياة» وتحافظ عليها وتعتز بها على نحو كافٍ لأنها ستكون بحاجة إليها في عصر ما بعد النفط. إن الدراية بشؤون النخيل لا تزال متوافرة الآن، ولكن ماذا عن الغد؟

6 ـ صيد الأسماك

كان الخليج دائمًا غنيًا بالموارد البحرية، وكان صيد الأسماك نشاطًا اقتصاديًا مهمًا لأهالي الخليج الذين كانوا يتمتعون بالاكتفاء الذاتي من الأسماك في عصر ما قبل النفط. وبحسب البنك الدولي، فإن 80 بالمئة من السكان العمانيين كانوا يعيشون على الزراعة وصيد الأسماك قبل اكتشاف النفط[16]. وقد تأثرت البيئة البحرية في الخليج كثيرًا بسبب الصيد الجائر (إذ يتم صيد معظم الأسماك قبل أن تتاح لها فرصة التكاثر)، إضافة إلى عوامل التجريف والاستصلاح، والتلوث، وأملاح التحلية. كل هذا قد تسبب في انخفاض حاد في المخزونات السمكية وأدى إلى زيادة الواردات من الأسماك، لإطعام أعداد السكان المتزايدة.

يقدر نمو الطلب الخليجي على المنتجات السمكية بنحو 8 بالمئة سنويًا. وتستورد دول الخليج الآن أكثر من 70 بالمئة من حاجاتها من المأكولات البحرية. وفي عام 2014 قدرت قيمة الأسماك والمنتجات البحرية المستوردة من العالم بنحو مليار دولار.

وبما أن صناعة صيد الأسماك تتعرض لضغوط كبيرة، بسبب انخفاض المخزون السمكي والنمو البطيء في تربية الأحياء المائية، فإن التحدي الذي يواجه دول الخليج هو تلبية الطلب المتزايد على البروتين بسبب تزايد السكان فيها. لذلك، يجب أن تعمل هذه الدول على التوسع في صناعة الاستزراع السمكي في المنطقة.

بما أن صناعة الاستزراع السمكي مرتفعة التكاليف (إنشاء وصيانة)، فمن الضروري

---

(15) International Trade Centre, «The Global Trade in Dates,» 16 May 2018, <https://bit.ly/3jp-cx0d>.

(16) البنك الدولي، «الإدارة المستدامة لقطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان: رؤية من أجل الرخاء المشترك،» (كانون الأول/ديسمبر 2015)، <https://bit.ly/3w5cXLV>.

تقديم الدعم المالي الحكومي من أجل تطوير هذه الصناعة. إن درجات الحرارة المرتفعة، وعمليات تحلية المياه، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة المياه والملوحة عن المستوى المقبول بالنسبة إلى كثير من أنواع الأسماك المستزرعة. كذلك يمثل الطقس القاسي تحديًا لأنظمة الاستزراع السمكي في اليابسة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن معدل تحويل العلف إلى أوزان لدى الأسماك يفوق خمس مرات المعدل لدى الماشية. ففي حين يتطلب إنتاج 1 كغ من لحم البقر 61 كغ من العلف، فإن كيلوغرامًا واحدًا من الأسماك المستزرعة لا يتطلب سوى 13 كغ من العلف. لذلك، فإن زيادة استهلاك الأسماك مفيد للأمن الغذائي (وكذلك لصحة الناس).

7ـ هدر الطعام

مع تدفق الثروة النفطية، أصبح الاستهلاك المفرط للغذاء عادةً مهدرة للطعام في دول الخليج، وباتت هذه الدول من متصدري دول العالم في هدر الطعام.

تشير التقديرات إلى أن السعودية تهدر ما يقرب من 35 مليون دولار من الطعام في كل يوم، أي بتكلفة تصل إلى 13 مليار دولار في السنة. ووفقًا لدراسة أجرتها وزارة الزراعة السعودية، فإن هذا المبلغ «يكفي لبناء 1,000 مدرسة، و1,500 مركز صحي، و50 مستشفى، و10 ملاعب رياضية»[17].

وفي إحصائية أجرتها وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست في عام 2016، أوضحت أن الهدر السنوي من الغذاء في السعودية «يبلغ 427 كغ للفرد الواحد سنويًا، أي ثلاثة أضعاف المتوسط في أوروبا وأمريكا الشمالية»[18].

تكمن المفارقة في أن نفايات الطعام في دول الخليج تبلغ ذروتها خلال شهر رمضان، عندما تقوم الأسَر الخليجية بطهي وتحضير أطباق متنوعة من الطعام وبكميات كبيرة، ومعظمها لا يتم استهلاكه، وبالتالي ينتهي في القمامة. وبحسب العادات الاجتماعية، فإن هناك تركيزًا كبيرًا على تقديم وجبات وفيرة خلال شهر رمضان، من دون النظر إلى الأضرار الناجمة عن الطعام المهدر المطبوخ بكميات أكبر كثيرًا من اللازم. على سبيل المثال، «يمثل الطعام نسبة 55 بالمئة من نفايات دبي خلال شهر رمضان، مقارنة بـنسبة 22 بالمئة

---

(17) Emirates 24/7 (27 January 2016).

(18) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست (EIU) بالتعاون مع مؤسسة باريلا للغذاء (Barilla).

في الأشهر الأخرى»[19]. ويقدر أن نصف الطعام الذي يتم تقديمه في بوفيهات الإفطار خلال شهر رمضان هو فقط ما يؤكل.

علاوة على ذلك، فإن النمو الهائل في عدد الفنادق والمطاعم وأماكن الوجبات السريعة والكافتيريا في جميع أنحاء منطقة الخليج قد ساهم في توليد كميات هائلة من نفايات الطعام. ففي حين أن الكثير من المنتجات الغذائية تكون قابلة للتحلل في النهاية، إلا أن عدم استهلاكها يعني أيضًا أن الموارد الثمينة المستخدمة في زراعتها وإنتاجها – مثل الطاقة والمياه ومواد التعبئة والتغليف – تضيع هدرًا.

إن هدر الطعام يتناقض مع حقيقة أن دول الخليج تستورد تقريبًا حاجاتها الغذائية كافةً. لذلك فإن هدر الطعام يكون باهظ الثمن في منطقة تعتمد على استيراد الغذاء. وإن من شأن إجراءات التقشف الاقتصادي وتأثيرها في القوة الشرائية أن تتحدى أهالي الخليج بالنسبة إلى عادات الهدر المتمثلة بالاستهلاك المفرط للطعام.

وفي الأثناء، من شأن فوائض البترودولار أن تمكن البعض في الخليج من الإنفاق بترف. فمثلًا، يوجد في دبي محل للحلويات يبيع الكيلوغرام الواحد من الشوكولاتة «الممزوجة بغبار ذهب عيار 24 قيراط» بمبلغ أربعة آلاف دولار. ويشتري المستهلكون هذا من أجل حفلات الزفاف وحديثي الولادة. وهناك محل آخر في دبي يبيع بمبلغ ألف دولار الحبة الواحدة من «الكب كيك المحشو بشرائح الذهب عيار 23 قيراطًا والمعمول من الشوكولاتة الإيطالية وفول الفانيليا والفراولة المغموسة في الذهب الصالح للأكل»[20].

هناك من يقول بأن الاستهلاك المظهري (أحد أشكال الرفاهية المظهرية) سيكون دائمًا مرغوبًا فيه لدى المقتدرين من الناس في منطقة الخليج، كدلالة على الثراء والدخل. ولكن للحفاظ على مثل هذا الإنفاق الباذخ، فإن من المفترض استمرار فوائض البترودولار في التدفق.

8 ـ استدامة الغذاء

تشير الأبحاث العلمية إلى أن هناك 16 نوعًا من الأغذية، بما فيها الرز والقمح، قد بلغت ذروة الإنتاج بين عامي 1988 و2008، بينما استمر عدد سكان العالم في الارتفاع. ولأنه يوجد تسعة أو عشرة أنواع من النباتات التي تغذي العالم، فإن جميع هذه النباتات قد بلغت الذروة في الإنتاج.

---

(19) *The Economist* (23 May 2019).

(20) *The National* (UAE), 22/8/2012.

وفي الخليج، تشكل الحبوب الفئة الغذائية الأعلى في الاستهلاك، ويعد القمح والرز عنصران رئيسيان في الغذاء. والملاحظ أن الإمدادات العالمية من هذه المواد الغذائية الأساسية قد بدأ فعلاً في التناقص. وبموجب دراسة أجرتها جامعة ييل الأمريكية في عام 2015، فإن «ذروة الإنتاج» بالنسبة إلى الأرُزّ كانت في عام 1998، والقمح في عام 2004. لذلك، فمع ارتفاع عدد سكان العالم وزيادة الطلب، فإن من المتوقع أن تستمر أسعار هذه المواد الغذائية الأساسية في الارتفاع[21].

من الجدير بالتنويه هو أن الاعتماد الشديد لدول الخليج على واردات الغذاء يجعلها أكثر عرضة ليس لتقلبات الأسعار العالمية فحسب، بل للسياسات الغذائية المتغيرة وأيضًا في البلدان المصدرة، مثل فرض الحظر الشامل على صادرات بعض السلع الغذائية عندما تصبح نادرة نسبيًا في تلك الأسواق.

في عام 2006، حظرت الأرجنتين ـ وهي مصدر رئيسي للحوم ـ جميع صادرات لحوم الأبقار (التي هي عنصر رئيسي في النظام الغذائي الأرجنتيني)، وذلك من أجل استقرار أسعارها في السوق المحلي. كذلك، فإن أزمة الأرُزّ في الهند وباكستان في عام 2008 قد أجبرتهما على وقف صادرات تلك السلعة. وفي عام 2010، أوقفت روسيا تصدير القمح بسبب انخفاض الإنتاج المحلي.

على الرغم من أن عائدات النفط قد مكنت دول الخليج من تفادي أية أزمة غذائية كبيرة، إلا أن الاعتماد الكلي في المنطقة على واردات الغذاء لن يكون مضمونًا إلا بتدفق إيرادات تصدير النفط.

خامسًا: أمن الطاقة

إن استهلاك النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي في ارتفاع مستمر. فخلال عقد من الزمن (2007 ـ 2017)، ارتفع الاستهلاك بنحو 70 بالمئة، وبلغ متوسط معدل النمو في السنة 4.82 بالمئة. وكان المعدل الأعلى للنمو في قطر (7.48 بالمئة)، والأدنى في البحرين (2.93 بالمئة) (انظر الجدول الرقم (9 ـ 3)).

---

(21) Tom Bawden, «Have We Reached «Peak Food»? Shortages Loom as Global Production Rates Slow,» *The Independent*, 28/1/2015.

الجدول الرقم (9 ـ 3)
استهلاك الطاقة لعام 2017 والتوقعات في 2030 و 2050
(ألف برميل نفط مكافىء يوميًا)

	الاستهلاك			معدل النمو السنوي	توقعات الإستهلاك[2]	
	نفط	غاز طبيعي	إجمالي	2007 - 2017	2030	2050
الإمارات العربية المتحدة	843	1,194	2,037	4.40	2,991	5,403
البحرين[1]	32	262	294	2.93	432	780
السعودية	3,231	1,797	5,028	4.73	7,384	13,336
عمان	174	377	551	7.03	809	1,461
قطر	249	765	1,014	7.48	1,489	2,689
الكويت	375	360	735	3.71	1,079	1,949
المجموع	**4,904**	**4,755**	**9,659**	**4.82**	**14,184**	**25,618**

ملاحظات: (1) بيانات البحرين من التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2017، ومعدل النمو السنوي للفترة 2011 - 2016. (2) التوقعات على أساس معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3 بالمئة اعتبارًا من 2018.

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (2018).

تعَدّ السعودية أكبر مستهلك للطاقة في المنطقة. ففي عام 2017، بلغ إنتاجها من النفط 11.95 مليون برميل يوميًا ولكنها استهلكت محليًا 27 بالمئة (3.23 مليون برميل) من هذا الإنتاج، إضافة إلى 1.80 مليون برميل مكافئ من الغاز الطبيعي. ومعظم هذا الاستهلاك هو لتوليد الكهرباء والنقل. وبالمثل، فإن الطلب المتزايد على الكهرباء المحلية قد جعل من الإمارات دولة مستوردة للغاز الطبيعي من قطر المجاورة. ويغذي الغاز الطبيعي تقريبًا جميع حاجات الإمارات من الطاقة (قبل تشغيل محطة براكة للطاقة النووية التي سيلي ذكرها). وفي البحرين، بدأت احتياطيات الغاز الطبيعي في النضوب، ومن المقرر أن تباشر الدولة في استيراد الغاز الطبيعي. وقد تم تشييد محطة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال.

إن الزيادة الكبيرة في استهلاك الطاقة المحلية في دول مجلس التعاون تعزى إلى قيام صناعات تتطلب الكثير من الطاقة (مثل تحلية المياه والألومنيوم)، وإلى الارتفاع المستمر في استهلاك الطاقة في قطاع النقل والقطاع التجاري/السكني.

إن من شأن الزيادة في الطلب المحلي على الطاقة أن تشكل في النهاية تحديًا اقتصاديًا حاسمًا لدول الخليج، حيث سيبدأ حجم صادراتها من المواد الهيدروكربونية في الانخفاض، وبالتالي فإن شريان الحياة (عائدات التصدير) لهذه الدول سوف يتأثر سلبًا.

على أية حال، فإن توليد الطاقة يجب أن يستمر دون انقطاع، إذ من دون الكهرباء فإن الحياة لن تطاق في مدن الخليج. وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف الكهرباء المولدة في المنطقة تستخدم في تكييف الهواء، لتبريد المنازل والمكاتب ومراكز التسوق خلال الصيف الحار الطويل. وقد يصح القول في كثير من الأحيان بأن الجمل هو وحده القادر على العيش بلا كهرباء في المناخ الصحراوي.

يرى صندوق النقد الدولي وآخرون أن أسعار الطاقة المنخفضة والدعم الحكومي لم يقدما سوى حافز متدنٍّ لاستخدام الطاقة بكفاءة والحفاظ عليها في منطقة الخليج، فضلاً عن التهديد بتقليص صادرات النفط. ولتصحيح الوضع، فإنه يجري حث الحكومات على خفض مستويات دعم الطاقة. وعليه، فإن إمدادات الطاقة ستظل مصدر قلق متزايد لصانعي السياسات والمواطنين في دول الخليج. وكحل طويل الأجل لإمدادات الطاقة المستدامة، فإن هذه البلدان بحاجة إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة فيها.

1 ـ الطاقة الشمسية

في عام 2016، بلغت نسبة الطاقة الشمسية (تحويل الطاقة من أشعة الشمس إلى كهرباء) واحدًا بالمئة فقط من إجمالي إنتاج الكهرباء في جميع أنحاء العالم. ولكن بحلول عام 2050، من المتوقع أن تساهم الطاقة الشمسية بنحو 27 بالمئة من استهلاك العالم من الكهرباء، لتصبح أكبر مصدر لتوليد الكهرباء في العالم. وفي عام 2017 وحده، جذب قطاع الطاقة الشمسية العالمي أكثر من 160 مليار دولار من الاستثمارات، بزيادة قدرها 18 بالمئة عن عام 2016 (وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)[22].

إن الابتكار في مجال الطاقة الشمسية مستمر بثبات، ويجري الإعلان باستمرار عن التطورات الجديدة في تكنولوجيا الألواح الشمسية. وتبعًا لذلك، فإن تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية تتناقص بسرعة. إن الانخفاض المستمر في أسعار البنية التحتية لتوليد الطاقة الشمسية يجعل خيار الطاقة المتجددة أكثر قابلية للتطبيق، وبخاصة في منطقة تسطع فيها

---

(22) United Nations Environment Programme [UNEP], *Global Trends in Renewable Energy Investment 2018* (New York: UNEP, 2018).

الشمس كثيرًا. إن كمية أشعة الشمس المتوافرة في مساحات دول الخليج تعني أنه لن يكون هناك أبدًا نقص في الطاقة الشمسية، ولكن هناك حاجة إلى تطوير أنظمة فعالة لتخزين هذه الطاقة.

2 ـ تكنولوجيا الطاقة الشمسية

إن المنافسة العالمية على أشدها في صناعة الطاقة الشمسية التي تنمو بسرعة، والتي صارت تستقطب الاستثمارات بمليارات الدولارات. تهيمن الصين على صناعة الطاقة الشمسية، وقد أصبحت الدولة الرائدة في صناعة قد تكون قريبًا أكبر مصدر للطاقة المتجددة في العالم.

استنادًا إلى وكالة الطاقة الدولية، تعد الصين أكبر مصنّع للألواح الشمسية، إذ إن أكثر من 60 بالمئة من الألواح الشمسية في العالم يتم تصنيعها في الصين. كذلك يوجد في الصين الكثير من المزارع الشمسية العملاقة (التي ولدت 131 جيغاوات في عام 2017)، «ويبدو أن تقنيتها مهيأة للتأثير في سياسة الطاقة في جميع أنحاء العالم»[23].

إن إدخال الطاقة الشمسية إلى منطقة الخليج لا يخلو من التحديات. فنظرًا إلى البيئة الجافة والمغبرة، قد تتحلل الألواح الشمسية بسرعة أكبر نسبيًا، وتنخفض كفاءتها بفعل تراكم الغبار على أسطحها. لذلك فإن مسألة الحفاظ على نظافة الألواح وفاعليتها ـ بعيدًا من الضغط على إمدادات المياه في المنطقة ـ يعد أمرًا مهمًا متروكًا للحلول الابتكارية.

إنه لمن الضروري لدول الخليج أن تستثمر في الأبحاث الخاصة بالمواد المستحدثة الجديدة والتقنيات الناشئة، من أجل خفض تكلفة الألواح الشمسية وتحسين كفاءتها ومتانتها والدقة في صنعها. ولا شك في أن العلماء سوف يخترعون ذات يوم طرقًا أكثر كفاءة لتحويل ضوء الشمس إلى وقود متجدد غير محدود.

3 ـ الطاقة النووية

في عام 2009 قررت أبو ظبي بناء محطة للطاقة النووية لتلبية حاجات البلاد المتزايدة من الكهرباء، المتوقع أن تتضاعف ما بين عامي 2009 و2020. وقد بدأ العمل في إنشاء الوحدة الأولى من محطة براكة للطاقة النووية في عام 2012، وقدرت تكاليفها بنحو 25 مليار دولار. وكان من المقرر أن يبدأ تشغيل المحطة في أواخر عام 2018. ومن المتوقع أن

---

(23) BBC News, 4 September 2018.

يتم الانتهاء من بناء ثلاثة مفاعلات إضافية بحلول عام 2020، ليجعل المحطة قادرة على توليد 5,600 ميغاوات.

4 ـ استدامة الطاقة

من المرجح أن تشكل الزيادة في الطلب المحلي على الطاقة أحد أكبر التحديات لصانعي السياسة في دول الخليج. وينعكس هذا التحدي في تصنيفها المتدني في «مؤشر انتقال الطاقة» لعام 2018. فمن أصل 114 دولة تعد الأكثر استعدادًا لانتقال الطاقة فيها عالميًا، كان تصنيفها كالآتي: الإمارات في المركز 59، وقطر 64، وعُمان 77، والسعودية 83، والبحرين 95، والكويت 96. (انظر الجدول الرقم (9 ـ 4)).

لذلك، ينبغي على دول الخليج أن تطور مصادر بديلة للطاقة ـ وبخاصة الطاقة الشمسية ـ كبدائل للنفط والغاز الطبيعي المستنفدَين. إنها مسألة بقاء وحياة في عصر ما بعد النفط.

الجدول الرقم (9 ـ 4)

تصنيف دول الخليج في مؤشرات عالمية متعلقة بالديمقراطية، 2018

البلد	مؤشر الديمقراطية		مؤشر مدركات الفساد		موشر حرية الصحافة
	الترتيب/167	النتيجة/10	الترتيب/180	النتيجة/100	الترتيب/180
الإمارات العربية المتحدة	147	2.76	23	70	128
البحرين	148	2.71	99	36	166
السعودية	159	1.93	58	49	169
عمان	140	3.04	53	52	127
قطر	133	3.19	33	62	125
الكويت	116	3.85	78	41	105
النرويج	1	9.87	7	84	1
سنغافورة	66	6.38	3	85	151

المصادر: وحدة الإستخبارات بالإكونومست، مؤشر الديمقراطية؛ الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد؛ مراسلون بلا حدود، مؤشر حرية الصحافة.

الفصل العاشر

البيئة والبقاء

عندما تتغير البيئة، يجب أن يكون هناك تغيير مناظر في الحياة.
تشارلز ليندبرغ.

أولًا: مدن الخليج والاستدامة

يعتمد البقاء في قيد الحياة في أي منطقة من مناطق العالم على قدرة سكانها على تلبية حاجاتهم الأساسية (الماء والغذاء والملبس والمأوى) باستخدام الموارد المتاحة لهم. ولكن في منطقة جافة وحارة، كمنطقة الخليج، فإن بقاء السكان، من دون النفط، يواجه المزيد من التحديات المتمثلة في مدى استدامة مدنهم والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ.

1 ـ هياكل المباني

كانت المساكن التقليدية في مدن وقرى الخليج تصمم بشكل يركز على التظليل ويقلل من الحرارة. والمواد التقليدية المستخدمة، مثل الحجر الجيري والطين، تمثل مواد بناء لها القدرة على «تنظيم» درجات الحرارة في المبني.

في المناخ الحار يحتاج المبنى البارد إلى الجدران السميكة والأسقف العالية، والنوافذ غير المواجهة للشمس. لكن المباني الحديثة في منطقة الخليج ـ ذات البيئة الحارة حيث تصل فيها درجة الحرارة المحسوسة إلى 50 درجة مئوية ـ يتم بناؤها في الغالب من الصلب والخرسانة والزجاج العاكس.

في الواقع، بتوافر تكييف الهواء، أصبحت جميع أنواع الهندسة المعمارية مرغوبًا فيها لتشكيل مدن الخليج. فمثلًا، هناك المباني الزجاجية التي تنتشر الآن في منطقة تتوافر

بها أشعة الشمس على مدار السنة. كذلك فإن المباني الموفرة للطاقة لم تصبح بعد معيارًا لتوفير الأموال في استهلاك الكهرباء.

ويمكن للمرء أن يتخيل ما الذي سيحدث في حال انقطاع التيار الكهربائي. إن هذه «الصناديق الزجاجية»، التي تمتص الكثير من الحرارة، سوف تتحول إلى ما يشبه الأفران التي لا يمكن لساكنها من البقاء فيها من دون كهرباء.

2 ـ المخاوف البيئية

من ناحية اقتصادية، يجب أن تُبنى المباني من أجل البيئة، باستخدام الحد الأدنى من الموارد والطاقة وتكييف الهواء. كذلك تحتاج المباني إلى خصائص مستدامة، مثل الجدران السميكة والعزل الحراري والنوافذ المرتدة، من أجل الحفاظ على برودة المباني. ومن المؤكد أن استخدام المواد العازلة في المباني يعني التوفير في استهلاك الطاقة التي تزداد تكلفتها.

ولكن يبدو أن مطوري العقار أو مالكيه في الخليج يهتمون أكثر بالمظهر الخارجي للمبنى. فكل واحد منهم يريد تصميمًا مختلفًا لمبناه، بغض النظر عن القيود المناخية واستهلاك الطاقة (لأن هذا الشخص لن يكون المستخدم النهائي ولا من يدفع فاتورة الكهرباء).

وثمة شاغل آخر هو سلامة المواد المستخدمة في واجهات المباني الشاهقة في جميع أنحاء منطقة الخليج. ففي شباط/فبراير 2015 دمر حريق ناطحة سحاب مكونة من 79 طابقًا في دبي، وقد وجّه اللوم على الكسوة الخارجية للمبنى لأنها ساعدت على الانتشار السريع للحريق.

ثانيًا: الاستدامة

قد يتساءل المرء عن السبب في إقامة مبان عالية جدًا في الصحراء، إن لم يكن فقط من باب التفاخر والمحاكاة. فهل لهذه الأبراج الشاهقة مشاريع ذات جدوى اقتصادية؟ ربما لا يهتم المطورون إذا ما كانت أبراجهم ستستغرق وقتًا أطول لتأجيرها بالكامل. ومن يدري، فلعل بعض هذه المباني يصبح في يوم ما مهجورًا (تسكنه الأشباح)، ليذكر بطفرة العمران في منطقة الخليج. ومهما يكن، تظل الحقيقة وهي أن مدن الخليج لا تزال تعمل وتزدهر وذلك بفضل التكييف والصيانة الكافية للبنية التحتية.

تكييف الهواء

تعد منطقة الخليج واحدة من المناطق الأشد حرارة في العالم. فمتوسط درجة الحرارة في الصيف بحدود 45 درجة مئوية (113 درجة فهرنهايت)، وقد تصل أحيانًا إلى 52 درجة مئوية (126 درجة فهرنهايت)، مصحوبة بالرطوبة العالية في الصيف، وبخاصة في المناطق الساحلية. وتصف مجلة الإيكونومست المناخ في المنطقة بالقول:

«إن الرطوبة الصيفية في الخليج غالبًا ما تقارب 90 بالمئة. والرياح شحيحة. وحتى في الظل، فإن الحرارة تكون أعلى كثيرًا من درجة حرارة الجسم الطبيعية. ولا غرابة أنه قبل عام 1950 كان هناك أقل من نصف مليون من البشر يعيشون على كامل الشاطئ الجنوبي وطوله 500 ميل [805 كم]. أما الآن ... فهو موطن لعشرين مليون نسمة. وقد أصبحت حياتهم ممكنة بفضل «البرودة» - الهواء المبرد بشكل مصطنع»[1].

إن تكييف الهواء هو الذي يسمح للبشر بعيش مريح في منطقة الخليج، وهو الذي أوجد المدينة الحديثة. ومن الصعوبة بمكان أن نتخيل نشوء مدن الخليج في غياب التكييف.

منذ اختراع تقنية تكييف الهواء (بواسطة ويليس كارير - Willis Carrier) في عام 1902، وعرْض مكيف النافذة الأول في السوق في عام 1939، أصبحت مكيفات الهواء منتشرة في كل مكان في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم.

واليوم، تنتقل الناس في مدن الخليج من المنازل المكيفة إلى السيارات المكيفة، وإلى المكاتب المكيفة، وإلى مراكز التسوق المكيفة. ولا يمكن تخيل الحياة من دون تكييف الهواء في مثل هذه المناخات الحارة.

ولكن الطاقة اللازمة لإبقاء المباني، التي لا تكاد تكون معزولة، والمساحات الداخلية باردة جدًا في مناخ الصحراء القاحلة للخليج تبعث على الدهشة. إن جزءًا كبيرًا من الطاقة المستهلكة في بلدان الخليج يذهب إلى تكييف الهواء في المباني. فعلى سبيل المثال، في الأيام الحارة في مدينة الرياض «تستهلك مكيفات الهواء نسبة 70 بالمئة من الطلب على الكهرباء خلال ساعات الذروة، وعادة ما يكون ذلك في وقت مبكر من المساء. وساعات الذروة مهمة لأنه على البلدان أن تبني محطات توليد الكهرباء بما يكفي لتلبية الحد الأقصى للطلب»[2].

(1) *The Economist* (5 January 2013).

(2) *The Economist* (25 January 2018).

في الواقع، إن المباني في المناطق الصحراوية القاحلة تتطلب قدرًا كبيرًا من الطاقة لتبقى باردة. لكن تبريد المباني خلال الصيف الحار الطويل يمثل مشكلة بيئية كبيرة في منطقة الخليج، ولا سيّما أن الكهرباء تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الوقود الأحفوري.

وفي حين يوفر التكييف البرودة للناس، إلا أن عملية التبريد تتسبب في مخاطر بيئية كبيرة من طريق احترار كوكب الأرض. والاحتباس الحراري يعني مناخًا أكثر سخونة في منطقة الخليج. وهذا بدوره يتطلب المزيد من التبريد من طريق تكييف الهواء.

ثالثًا: تغير المناخ

إن الاحترار العالمي (أو الاحتباس الحراري) هو ارتفاع متوسط درجة الحرارة في النظام المناخي للأرض. إنه ينجم عن انبعاث الغازات (مثل ثاني أكسيد الكربون) التي تتجمع في الهواء حول الأرض وتمنع الحرارة (المتصاعدة من سطح الأرض) من الهروب إلى الفضاء. وبدلاً من ذلك، فإن الحرارة المنحبسة تتم إعادة إشعاعها باتجاه سطح الأرض، لتتسبب في ارتفاع درجة الحرارة على الأرض.

لمعالجة الاحتباس الحراري تم توقيع اتفاقية باريس للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2015، ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وبحلول آذار/مارس 2019، وقّعها 195 عضوًا من أعضاء الأمم المتحدة، بما فيهم دول الخليج الست. وبموجب هذه الاتفاقية، وافق كل بلد على المساهمة في تخفيف الاحتباس الحراري. وكان الهدف الطويل الأجل هو الحد من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، والتأكد من بقاء متوسط درجة الحرارة العالمية أقل كثيرًا من درجتين مئويتين (3.6 درجة فهرنهايت) فوق مستويات ما قبل الصناعة.

في الوقت الذي تتصدر الصين كوكب الأرض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فإن بلدان الخليج، الكثيفة الاستخدام للطاقة، هي في طليعة الدول بالنسبة إلى نصيب الفرد من الانبعاثات. فخمس من الدول الست في مجلس التعاون يقع ترتيبها ضمن الدول العشر الأعلى عالميًا في نصيب الفرد من انبعاث الغازات، حيث تنتج ما يقارب أربعة أضعاف المتوسط العالمي للشخص الواحد. ويعزى ذلك إلى اعتمادها الكبير على النفط والغاز لأغراض النقل وتوليد الكهرباء[3].

---

(3) World Bank, «CO2 Emissions,» (Metric Tonnes per Capita), 2014.

معلوم جيدًا أنه بسبب الاحترار العالمي يسبب ارتفاع منسوب مياه البحر خطراً كبيراً على سكان المناطق الساحلية، وعلى الاقتصادات والبنية التحتية والنظم الإيكولوجية لتلك المناطق، في جميع أنحاء العالم. لكن تقريراً تاريخيًا جديدًا (صدر في عام 2018) من لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بتغير المناخ «يرسم صورة أخطر كثيراً من العواقب المباشرة لتغير المناخ عما كان يعتقد سابقًا»[4].

لقد شارك في تأليف التقرير وتحريره 91 عالمًا من 40 دولة. وقد فحصوا أكثر من ستة آلاف دراسة علمية لحساب النتائج. ويشير التقرير إلى أنه إذا استمرت انبعاثات غازات الدفيئة (بسبب الاحتباس الحراري) بالمعدل الحالي، فإن حرارة الغلاف الجوي سترتفع بنسبة تصل إلى 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) أعلى من مستويات ما قبل الصناعة، وذلك بحلول عام 2040. ونتيجة لذلك سيكون هناك حالات من الجفاف، وأوقات من الحرارة الشديدة، ونقص في الغذاء العالمي الناجم عن حرائق الغابات. كذلك، ستتأثر المدن الساحلية من ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ذوبان الجليد في أنتاركتيكا.

كذلك لاحظ العلماء بأن «أنتاركتيكا فقدت كمية هائلة من الجليد على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية». وتُعَد أنتاركتيكا أكبر صفيحة جليدية على الأرض، وأن «ما يقرب من 220 مليار طن منها يذوب في المحيط كل سنة، وهو ما يرفع من مستويات البحار عالميًا»[5]. إن لهذا التطور آثارًا خطيرة على البلدان الواطئة، مثل المدن الساحلية في الخليج، التي هي بحاجة إلى بناء دفاعات مستقبلية لحمايتها من ارتفاع منسوب مياه البحر. ووفقًا للأمم المتحدة فإن كارثة المناخ تبدو الآن حتمية. ومع ارتفاع درجة الحرارة في العالم بسبب تغير المناخ الناتج من النشاط البشري، فإن من المتوقع أن تشهد بعض المناطق، مثل الخليج، مزيدًا من الأيام التي ترتفع فيها درجات الحرارة عن معدلها الطبيعي.

تعد منطقة الخليج بالفعل واحدة من أكثر المناطق سخونة في العالم. ولكن، بحسب دراسة علمية نشرت في مجلة تغير مناخ الطبيعة في عام 2015، تشير التنبؤات إلى أنه في حال استمرار الاحترار العالمي بلا هوادة، فإن عمليات المحاكاة تبين بأن زيادة الحرارة، المقترنة بالرطوبة الشديدة، ستجعل منطقة الخليج ساخنة جدًا للسكنى.

وخلال موجات الحرارة الهائلة المتوقعة في منطقة الخليج، سيكون من المستحيل

---

(4) *The New York Times*, 7/10/2018.

(5) The World Economic Forum, 14 June 2018.

ممارسة المهن الاعتيادية في الهواء الطلق، مثل البناء أو الزراعة، لأكثر من بضع ساعات في المرة الواحدة. ويمكن للمرء أن يشعر بالراحة في الداخل فقط بوجود تكييف الهواء. لكن السؤال هو ما إذا كان تكييف الهواء سيظل متاحًا أو ميسور التكلفة لشعوب الخليج في ضوء التراجع المتوقع في عائدات تصدير النفط. ومع ذلك، يقول الباحثون إن موجات الحرارة الشديدة المتوقعة في دراستهم يمكن تجنبها إذا ما اتخذت البلدان في جميع أنحاء العالم إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ليس هناك من شك في أن التغير المناخي، كما يتنبأ العلماء، يمثل تهديدًا خطيرًا لبلدان الخليج. مثلاً، إن ارتفاع مستوى سطح البحر سوف يعرّض للخطر المدن الساحلية المكتظة بالسكان. ومثل هذه المخاطر تجعل من الضروري لدول الخليج إعادة التفكير في استراتيجيتها الخاصة بالمناخ، واعتمادها نهجًا عمليًا لسياسة المناخ المستدامة. لذلك فإن دول الخليج بحاجة إلى زيادة الإنفاق على الأبحاث للتحضير لتغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وهناك موضوع آخر يهم القاطنين في مدن الخليج وهو القابلية للمشي.

رابعًا: القابلية للمشي

إن المشي هو الأساس بالنسبة إلى المدينة المستدامة والصحة العامة. لكن مدن الخليج ليست مصممة للمشي على القدمين، فهي طُورت بصورة رئيسية من أجل السيارات لا المشاة. والمشي في مدن الخليج هو عادة وسيلة النقل المنسية، ليس فقط بسبب ظروف الطقس الحار، ولكن أيضًا بسبب الاعتماد المفرط للمقيمين على السيارات الخاصة.

لقد بدأت مدن متعددة في مختلف أنحاء العالم تستيقظ على حقيقة أن عليها أن تصبح قابلة للتنقل مشيًا على الأقدام وبالدراجة الهوائية لكي تؤدي وظيفتها في المستقبل. ولكن في مدن الخليج غالبًا ما يجري إهمال البنية التحتية للمشاة ووسائل الراحة (كدورات المياه العامة) في التخطيط والميزانيات البلدية.

من الناحية النظرية، يمكن للأشجار أن تساعد على «تبريد» المدن من خلال توفير الظل للمشاة وتقليل درجات الحرارة في المناطق الحضرية. ولكن في مدن الخليج «الإسفلتية» فإن الشوارع المشجرة والمساحات والمنتزهات الخضر لا تتوافر الا قليلاً.

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تبلغ وفيات حوادث المرور في العالم 1.35 مليون

حالة في كل سنة. ولكن ما يثير القلق هو أن «أكثر من نصف الوفيات الناجمة عن حركة المرور على الطرق في العالم هي من بين المشاة وراكبي الدراجات الهوائية والدراجات النارية الذين ما زالوا في كثير من الأحيان مهمشين في تصميم أنظمة المرور على الطرق في كثير من البلدان»[6]. ولعل هذا هو أحد الأسباب وراء الارتفاع النسبي في وفيات حوادث الطرق في دول الخليج (الجدول الرقم (8 ـ 6)).

(6) World Health Organisation [WHO], *Global Status Report on Road Safety, 2018* (Geneva: WHO, 2018).

الفصل الحادي عشر

الأجيال المقبلة

لأننا لا نفكر في الأجيال القادمة، فإنهم لن ينسونا أبدًا.

هنريك تيكانين.

أولًا: الادّخار للأجيال المقبلة

إن أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو أن تؤخذ الأجيال المقبلة في الحسبان بالنسبة إلى تخصيص الموارد. لذلك، عندما يتم استخراج المزيد من الموارد الطبيعية واستهلاكها اليوم، فهذا يعني أن القليل منها سوف يترك للأجيال المقبلة غير الممثلة عند اعتماد الخيارات.

من الواضح أن إجراءات الحاضر لها القدرة على إلحاق الضرر بالأجيال المقبلة. لهذا يؤكد كريس غودال في كتابه **الاستدامة** أن «لدينا واجبًا أخلاقيًا لضمان ألا تتضرر الأجيال المقبلة من وراء السعي لتحقيق الرخاء السهل من قبل الناس في عالم اليوم الغني»[1].

على سبيل المثال، يتم في النرويج استثمار فائض ثروة النفط في صندوق تقاعد سيادي لمصلحة الأجيال المقبلة (مزيد من التفاصيل في الفصل الرابع عشر). وتنص اللوائح التي تحكم الصندوق، بكل صراحة، على أن هذا الصندوق السيادي هو «أداة لضمان استفادة الأجيال المقبلة من جزء معقول من ثروة البلاد النفطية».

لدى جميع دول الخليج الست صناديق ثروات خاصة بها. والهدف المشترك لإنشائها هو الحفاظ على الثروة، كرأسمال، لفائدة الأجيال المقبلة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة

(1) Chris Goodall, *Sustainability: All That Matters* (London: Hodder and Stoughton, 2012), p. 119.

إلى رفاهية الأجيال المقبلة أيضًا هو حجم وحالة صناديق التقاعد والدين العام، وكذلك احتمالات فرص العمل.

وفي حين أن السياسات عادة ما تكون مختصة بشؤون الحاضر، فإنه يجب مراعاة حقوق الأجيال المقبلة. و«العدالة بين الأجيال» أصبح موضوعًا للحوار السياسي في بعض البلدان المتقدمة، كالنرويج. وفي الحقيقة، إن تحقيق وفورات عالية اليوم يعني استهلاكًا أقل للموارد من جانب الجيل الحالي واستثمارًا أكبر لمصلحة الجيل المقبل.

ونظرًا إلى أهمية مراعاة الأجيال المقبلة، فسنتناول بإيجاز صناديق الثروة، وصناديق التقاعد، والدين العام، وآفاق التوظيف في دول الخليج، تحسبًا لسيناريو ما بعد النفط.

ثانيًا: صناديق الثروة السيادية

إن صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمار مملوكة لدول الخليج، أُنشئت لإدارة فائض النقد الأجنبي من الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط (تدار هذه الصناديق على نحوٍ منفصل عن احتياطيات البلد الرسمية من العملات الأجنبية).

من المفترض أن تساعد صناديق الثروة السيادية هذه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية على تنويع اقتصاداتها باستثمار الفائض لديها من الدولارات النفطية لتوليد الدخل. كذلك، تهدف هذه الصناديق إلى أن تكون كصناديق التقاعد بالنسبة إلى الأجيال المقبلة.

لقد كانت الكويت رائدة في مجال الادّخار للأجيال المقبلة بين دول الخليج وذلك منذ عام 1963. ففي عام 1976، تم إنشاء صندوق أجيال المستقبل، وعندها بدأت الحكومة الكويتية في تخصيص نسبة 10 بالمئة من إجمالي إيرادات النفط لمصلحة الصندوق. وتدار أصول الصندوق، وكذلك صندوق الاحتياطي العام للكويت، من جانب مكتب الاستثمار الكويتي ومقره في مدينة لندن بالمملكة المتحدة.

أُنشئ مكتب الاستثمار الكويتي في عام 1982، ولكن جذوره تعود إلى «الهيئة العامة للاستثمار» التي تأسست عام 1953 (تحت مسمى «مجلس الاستثمار الكويتي»)، أي قبل ثماني سنين من استقلال الكويت في عام 1961. وبالتالي، فإن الهيئة العامة للاستثمار تعد أقدم صندوق للثروة السيادية في العالم.

بحلول عام 1990، كان لدى الكويت ما يزيد على 100 مليار دولار من الأصول المتراكمة. وقد أشارت بعض التقارير إلى أن الكويت كانت آنذاك تكسب من استثماراتها

أكثر مما تكسبه من صادرات النفط. وقد تم الاحتفاظ بهذه الثروة وإدارتها من جانب مكتب الاستثمار الكويتي. وعقب الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990، تم استخدام تلك الأموال لدعم الكويتيين الذين كانوا يعيشون في المنفى. وفي نهاية الحرب في أواخر شباط/فبراير 1991، وبعد الإنفاق اللاحق المترتب على إصلاح الدمار الذي لحق بحقول النفط والبنية التحتية في البلاد وعلى المشتريات العسكرية، فإنه لم يتبقّ لدى الكويت سوى القليل من ثروتها الثمينة. ولكن سرعان ما استأنفت الكويت مراكمة الفائض من الدولارات النفطية.

أما دول الخليج الأخرى، فقد أنشأت جميعها صناديق الثروة السيادية الخاصة بها، بدءًا من السعودية في عام 1971، وأبو ظبي في عام 1976، وعُمان في عام 1980، وقطر في عام 2005، والبحرين في عام 2006. ويوجد حاليًا 11 صندوقًا عاملاً في دول الخليج (انظر الجدول الرقم (11 ـ 1)).

في مطلع عام 2008، تم تقدير إجمالي الأصول التي تملكها صناديق الثروة السيادية الخليجية بنحو 2 تريليون دولار أمريكي. وفي نيسان/أبريل 2008 علقت مجلة **الإيكونومست** على هذه الثروة الهائلة الناتجة من النفط بالقول:

«إذا كانت [دول] الخليج الآن قوة عظمى ماليًا... فذلك لأن عظمتها قد فرضت عليها. لقد تراكمت فوائض الدولار لديها من باب المصادفة أكثر منه بالتصميم»[2].

لكن كارثة كانت في انتظار الحدوث. فسرعان ما انخفض حجم الثروة الخليجية انخفاضًا كبيرًا نتيجة للأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، والتي تعَدّ أسوأ كارثة اقتصادية منذ الكساد العظيم في عام 1929. وقد أشارت بعض التقارير في ذلك الوقت، إلى أن صناديق الثروة السيادية الخليجية قد فقدت نحو 350 مليار دولار، أو ثلث القيمة المقدرة لأصول صناديقها السيادية.

ونظرًا إلى ارتفاع أسعار النفط لاحقًا، فقد تمكنت صناديق الثروة السيادية الخليجية من تعويض خسائرها الرأسمالية، ومراكمة المزيد من فوائض البترودولار. ويبلغ إجمالي الأصول لهذه الصناديق في عام 2018 نحو ثلاثة تريليونات دولار (تمثل نحو 38 بالمئة من أصول صناديق الثروة السيادية في العالم).

---

(2) *The Economist* (24 April 2008).

الجدول الرقم (11 ـ 1)

صناديق الثروة السيادية 2018

البلد	اسم صندوق الثروة السيادي	سنة التأسيس	الأصول (مليار دولار)		مؤشر الشفافية (*)
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبوظبي للاستثمار	1976	683		6
	شركة مبادلة للاستثمار ، أبوظبي	2002	226		10
	هيئة الاستثمار في دبي	2006	230		5
	هيئة الاستثمار الإماراتي	2007	34	1173	3
البحرين	شركة ممتلكات القابضة	2006		11	10
السعودية	شركة سمامة (ساما) القابضة	1952	516		4
	صندوق الاستثمارات العامة	2008	360	876	4
عمان	صندوق الإحتياطي العام للدولة	1980	18		4
	الصندوق العماني للاستثمار	2006	6	24	4
قطر	جهاز قطر للاستثمار	2005		320	5
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	1953		592	6
المجموع				2,995	
النرويج	صندوق المعاشات النرويجي العالمي	1990		1,058	10
سنغافورة	تماسيك القابضة	1974	375		10
	هيئة الإستثمار لحكومة سنغافورة	1981	390	765	6

(*) مؤشر الشفافية هو مؤشر المعهد: Maduell Transparency Index ـ Linaburg

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية، <https://www.swfinstitute.org> (الدخول الى الموقع في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018).

تحتل الإمارات، ولديها خمسة صناديق، المرتبة الأولى في إجمالي الأصول (1,173 مليار دولار)، وتليها السعودية (876 مليار دولار)، ثم الكويت (592 مليار دولار) وقطر (320 مليار دولار) وعمان (24 مليار دولار) والبحرين (11 مليار دولار). لذلك فإن الإمارات تمثل ما يقرب من 40 بالمئة من إجمالي أصول صناديق الخليج السيادية (انظر الجدول الرقم (11 ـ 1)).

1 ـ الشفافية

لكي يتمتع الصندوق السيادي بقدر كاف من الشفافية يوصي معهد صناديق الثروة السيادية بأن يحصل الصندوق، كحد أدنى، على ثماني نقاط (من عشر نقاط) في تصنيف مؤشر الشفافية «لينابورغ ـ مادويل»[3]. ولكن، كما يتضح في الجدول الرقم (11 ـ 1)، فإن صندوقين خليجيين فقط (هما مبادلة - أبوظبي، وممتلكات ـ البحرين) قد سجلا عشر نقاط كاملة في المؤشر. أما الصناديق التسعة الأخرى فسجلت 6 نقاط أو أقل. وفي الوقت الذي يجب على الصناديق السيادية أن تركز على الشفافية والمساءلة وإتاحة المعلومات للإطلاع العام، فإن هذه الشفافية مطلوبة أيضًا لتيسير عملية ممارسة الأعمال الاستثمارية في الدول الغربية.

2 ـ العائد على الاستثمار

أُنشئت صناديق الثروة السيادية الخليجية بهدف القيام باستثمارات مربحة ولتوليد تدفقات الدخل التي يمكن أن تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد القائم على السلع الأساسية. وإنه لمن الحكمة والصواب لصانعي السياسة في الخليج أن يعاملوا صناديق الثروة كصناديق استثمار وقفية. وعند الضرورة، يجب إنفاق عائد الاستثمار فقط لتمويل العجز في الميزانية الحكومية. بمعنى آخر، ينبغي العيش من عائد رأس المال بدلاً من إنفاق رأس المال.

ويؤمل أن تُراكم صناديق الثروة السيادية، الممولة من عائدات النفط، المزيد من الثروة خلال المدة المتبقية من عمر النفط والغاز في بلدانها. ولكن بالنظر إلى التوقعات في سوق النفط (كما ورد في الفصل الثالث)، فمن غير المرجح أن تنمو الصناديق السيادية

---

(3) مؤشر الشفافية «لينابورغ - مادويل» (Linaburg Maduell) هو طريقة لتقييم الشفافية فيما يتعلق بصناديق الثروة السيادية. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 2008 من جانب معهد صناديق الثروة السيادية، وأصبح يستخدم من قبل صناديق الثروة السيادية في تقاريرها وبياناتها السنوية الرسمية، كمعيار قياسي عالمي.

أكثر فأكثر، ومن غير المستبعد أن يتم بيع الأصول مستقبلاً لتمويل العجز في الميزانيات الحكومية. وينبغي على دول الخليج أن تستفيد من تجربة النرويج التي أنشأت صندوقًا ضخمًا من الدولارات النفطية للتحوط ضد النضوب الحتمي للنفط واستخدامها لأموال الصندوق بحكمة، لكي تحول دون أن تصبح النرويج دولة بترولية مختلة وظيفيًا.

ثالثًا: صناديق التقاعد

تعَدّ صناديق التقاعد العامة تطورًا حديثًا نسبيًا في دول الخليج. وقد تم إنشاء أول صندوق للتقاعد العام في المنطقة في السعودية في عام 1958 تحت إسم «مصلحة معاشات التقاعد»، تلتها البحرين (1975)، والكويت (1976)، وعمان (1992)، والإمارات (1999)، وقطر في عام 2002. وتشير التقديرات إلى أن صناديق التقاعد الخاصة بالقطاعين العام والخاص تغطي أقل من ربع السكان العاملين في دول مجلس التعاون، لأنه حتى الآن، لا يحق للعمال الأجانب الحصول على معاشات تقاعدية مدعومة من الدولة. وبالنسبة إلى العمال الوافدين فإن أرباب العمل يدفعون لهم مكافأة نهاية الخدمة (مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة).

وتهدف أنظمة التقاعد في المنطقة إلى توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين بعد التقاعد عن العمل. لذلك، كثيراً ما يتقاعد مواطنو الخليج بوضع جيد ماديًا، كما يتقاعدون مبكراً. لكن من شأن خطط التقاعد المبكر والمنافع التقاعدية «السخية» أن تؤدي إلى عدم التطابق بين الأصول والخصوم لصناديق التقاعد.

تقدر أموال صناديق التقاعد العامة في جميع دول الخليج بنحو 400 مليار دولار أمريكي، وتمثل السعودية 70 بالمئة من هذا المجموع. يمثل هذا المبلغ تقريبًا ربع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون مجتمعة، ويبلغ نصيب المواطن فيه نحو 15,000 دولار أمريكي (انظر الجدول الرقم (11 ـ 2)).

من الواضح أن حجم الصناديق التقاعدية الخليجية صغير نسبيًا مقارنةً بدولة مثل سنغافورة، حيث إن أصول صناديقها التقاعدية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحصة المواطن من أموال الصناديق فيها، تزيد على ثلاثة أضعاف المتوسط في دول مجلس التعاون. إضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة اشتراكات التقاعد في سنغافورة 40 بالمئة من الأجور (تدفع من قبل أرباب العمل والعاملين)، بينما تبلغ النسبة في دول مجلس التعاون أقل من نصف ذلك (في السعودية تبلغ النسبة 18 بالمئة).

الجدول الرقم (11 ـ 2)

الأصول المقدرة لصناديق التقاعد (منتصف 2015)

البلد	الأصول مليار دولار	النسبة من إجمالي الدخل المحلي	نصيب الفرد المواطن (دولار)
الإمارات العربية المتحدة	25	6	24,000
البحرين	11	32	18,000
السعودية	270	36	13,000
عمان	12	15	6,000
قطر	14	7	51,000
الكويت	65	38	52,000
دول الخليج	**397**	**24**	**15,000**
النرويج (2017)	1,063	266	201,000
سنغافورة (2017)	269	80	63,383

ملاحظة: بلغ عدد العمال الأجانب في سنغافورة نسبة 24 بالمئة من مجموع السكان في 2017.

المصادر: (1) تقرير إرنست ويونغ حول إدارة الثروة والأصول في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2015. (2) ويليس تاورز واتسون، المعاشات التقاعدية والاستثمار، بالنسبة للنرويج وسنغافورة.

1 ـ العجز

يكون صندوق التقاعد في حالة عجز عندما تزيد المعاشات التقاعدية على الاشتراكات ويتم استخدام إيرادات الاستثمار. تنشأ الأزمة في الصندوق عندما يتجاوز الإنفاق السنوي حصيلة الاشتراكات مضافًا إليها إيرادات الاستثمار. وفي هذه الحال، سيتم استنفاد الاحتياطي النقدي المتاح (لتغطية النقص)، ويصبح تدخل الحكومة بخطة إنقاذ لتجنب انهيار الصندوق أمرًا لا مفر منه.

بحسب ما هو متوقع من قبل الخبراء الأكتواريين، فإن أموال صناديق التقاعد في كل من البحرين وعمان ستبدأ قريبًا في النضوب، لأن الاشتراكات، مضافًا إليها إيرادات الاستثمار، ستصبح أقل من مدفوعات المعاشات التقاعدية. وفي البحرين، بلغ العجز الأكتواري غير الممول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 نحو 33 مليار دولار، مقارنة بـ 27.75 مليار دولار في نهاية عام 2016[4].

(4) Social Insurance Organisation, Bahrain, «Consolidated Financial Statements, 31 December 2017,» <https://bit.ly/3hoonW1>.

وفي ما يتعلق بعائد الاستثمار، تشير التقارير إلى أن صناديق التقاعد في الخليج تولد دخلاً منخفضًا من وراء استثماراتها، وفي بعض الحالات هي لا تحقق أي دخل يذكر. على سبيل المثال، استثمرت المؤسسة العامة للتقاعد السعودية نحو 8 مليارات دولار أمريكي في مركز الملك عبد الله المالي بالرياض منذ عام 2006، ولكن هذا المشروع المتميز لم يحقق بعد أي عائد مالي.

يذكر أيضًا أن العجز الأكتواري لصندوق تقاعد القطاع الخاص السعودي (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بلغ نحو مليار دولار أمريكي في عام 2017. والسبب الرئيسي لذلك هو أن العائد المحقق على الاستثمار لم يتجاوز 3 بالمئة، مقارنة بالنسبة المستهدفة وهي 10 بالمئة[5].

في مثل هذه الظروف، فإن استدامة صناديق التقاعد لمواطني الخليج هي قضية كبيرة تستدعي الاهتمام الفوري من الحكومات، لأن المنافع والمدفوعات للمتقاعدين قد بدأت تقتطع من إيرادات الاستثمار.

2 ـ الاستدامة

وفقًا لشركة «ميرسر» (Mercer) الاستشارية العالمية فإن «ضعف مراكز التمويل، والاشتراكات غير الكافية، والمعاشات التقاعدية الباهظة، والضغوط الاقتصادية والديمغرافية المتزايدة، كل ذلك يعني أن الصناديق التقاعدية لدول مجلس التعاون لا يمكنها الاستدامة». وتضيف ميرسر بأنه في حين تعَدّ مزايا المعاشات التقاعدية سخية، فإن «الاشتراكات قد تم تحديدها منذ سنوات، دون اعتبارات أكتوارية»[6].

لذلك، فإن إصلاح أنظمة التقاعد في دول مجلس التعاون بات أمراً حتميًا. وتؤكد مؤسسة إرنست ويونغ في تقرير لها صادر في عام 2015، أن بعض الصناديق التقاعدية في الخليج تعاني نقصًا في التمويل بسبب المنافع السخية التي تعطى للمتقاعدين. لذلك فهي تدعو إلى إجراء بعض الإصلاحات، إذ تقول:

«هناك فرصة حقيقية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإجراء إصلاحات في أنظمتها التقاعدية الآن، يكون من شأنها تعزيز الأسس المالية لتلك الأنظمة، والحفاظ

---

(5) *The New Khaleej News*, 13/10/2017.

(6) Catherine Love Soper and Mazen Abukhater, «Social Insurance Issues in the GCC,» Mercer (23 November 2015), <https://bit.ly/3y6pwbl>.

على دورها كشبكات أمان مالية، والسماح للعمال ذوي الدخل المنخفض من الحفاظ على عاداتهم الاستهلاكية»[7].

تشمل الإصلاحات المقترحة إعادة النظر في سن التقاعد، ومستويات المنافع التقاعدية، ومتطلبات الاشتراكات.

رابعًا: الدين العام

الدَّين العام (المعروف أيضًا باسم «الدَّين الحكومي» أو «الدَّين السيادي») هو المبلغ الإجمالي للأموال المستحقة على الحكومة للدائنين (المحليين والأجانب). إنه تراكم العجز السنوي في الميزانية، لأن الاقتراض، بإصدار السندات الحكومية، هو أحد الطرق لتمويل العجز في الميزانية.

بالنسبة إلى دول الخليج الغنية بالنفط، يعدّ العجز في الميزانية تطورًا حديثًا في عصر النفط. وبسبب التوسع في الإنفاق الحكومي وتراجع أسعار النفط، بدأ العجز في الميزانية في الظهور، ومعه بدأ تنشيط الاقتراض العام.

يبدو أن موجة المدّ للثروة النفطية آخذة في الانحسار بالنسبة إلى دول الخليج. لقد تمتعت هذه الدول بفوائض مالية كبيرة حيث ظلت أسعار النفط مرتفعة، وهو ما سمح لها بتكوين احتياطيات أجنبية كبيرة. ولكن بعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014، تحولت هذه الفوائض إلى عجوزات في ميزانياتها، وهو ما أجبر دول الخليج الست على الاستفادة من الثروة المتراكمة لديها خلال سنوات الطفرة، واقتراض المزيد من المال.

ولأول مرة أصبح لدى جميع دول الخليج الآن سندات حكومية متداولة في أسواق الدين الدولية. ففي عام 2020 تم إصدار سندات قدرت قيمتها بأكثر من مئة مليار دولار.

من المتوقع أن يزداد الاقتراض العام في ضوء الخطط الطموحة لدول الخليج لتنويع اقتصاداتها وانخفاض عائداتها من البترول. ففي عام 2018 بلغ إجمالي العجز في ميزانياتها، باستثناء الإمارات، 88 مليار دولار، وهذا يمثل نسبة 26 بالمئة من الإيرادات ونحو 21 بالمئة من النفقات. وكانت أعلى نسبة للعجز (منسوبًا للإيرادات) في البحرين (55.6 بالمئة) وأدناها في السعودية (16 بالمئة).

---

(7) *EY GCC Wealth and Asset Management Report*, 2015 and 2017.

1 ـ عبء الدَّين العام

تعتمد البحرين، أصغر اقتصاد في الخليج، على رفع مستوى الديون لسد العجز في ميزانيتها والحفاظ على الإنفاق العام. وفي نهاية 2018 بلغ إجمالي الدين العام 32 مليار دولار، وهو ما يمثل 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين (في عام 2008 بلغ الدين العام 3.23 مليار دولار، وبالتالي فقد زاد بمعدل سنوي مركب نسبته 25 بالمئة منذ ذلك الحين).

في إطار جهودها لتعزيز عائداتها غير النفطية، وتحقيق الاستقرار في عبء الدين العام، خفضت البحرين الدعم وأعلنت عن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمئة ابتداءً من عام 2019 (ضريبة القيمة المضافة يدفعها المستهلك ويتم تحصيلها، نيابة عن الحكومة، من جانب البائعين على مبيعاتهم).

كذلك تعاني عمان هي الأخرى عبء ديونها العامة. وبحسب ما أوردته مجلة فوربس «حذر صندوق النقد الدولي مسقط من أنها بحاجة إلى إجراء إصلاحات جوهرية، إذا ما أرادت أن تضع اقتصادها على المسار الصحيح»[8].

من المتوقع أن يستمر الدين الحكومي العماني في الارتفاع، في غياب أي إصلاحات مالية جوهرية. وقد أشارت التقديرات إلى أن عمان كانت بحاجة إلى سعر نفط بحدود 97 دولارًا للبرميل لتوازن ميزانيتها لعام 2018.

ونظرًا إلى أن البحرين وعمان تعتمدان على تمويل الديون لمواجهة التزاماتهما المتعلقة بالإنفاق، فإن من المتوقع أن تواجههما المزيد من التحديات المالية في المستقبل، إذ إن سداد الديون سيأخذ جزءًا أكبر من نفقات ميزانياتها السنوية.

2 ـ إدارة الدين العام

إن الاقتراض لتغطية العجز في الميزانية آخذ في التزايد في جميع دول الخليج الست. وقد أصبحت إدارة الدين العام تمثل أولوية قصوى في دول مثل البحرين وعمان، حيث يرتفع الدين العام بسرعة. وبسبب الاقتراض، أصبح سداد الدين العام (بما في ذلك الفائدة) يمثل عبئًا ماليًا على الميزانية، وليس له أن يتلاشى إلا من طريق إيرادات إضافية أو إنفاق

(8) Dominic Dudley, «Oman Sinks Further into Junk Bond Territory, with No Turnaround in Sight,» *Forbes* (9 March 2019), <https://bit.ly/3qCP3pT>.

أقل. ولكن بمواصلة الاقتراض، فإن الدولة تخاطر بخفض تصنيفها من جانب الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني، لتتصاعد بالتالي تكلفة الاقتراض (ارتفاع أسعار الفائدة).

يصل الدين العام إلى حد الأزمة عندما يصبح بلد ما غير قادر على سداد أو إعادة تمويل ديونه الحكومية من دون مساعدة من أطراف خارجية، وهو ما يغرق البلاد في الركود.

في أوقات «الضائقة المالية» يتم استدعاء صندوق النقد الدولي طلبًا للمساعدة. والوصفة المريرة المعتادة للإصلاح التي يقدمها الصندوق هي: اتخاذ وتنفيذ التدابير التقشفية، بما في ذلك الإلغاء التدريجي للدعم والإعانات، وخفض نفقات بعض خدمات القطاع العام، وزيادة الإيرادات من خلال الضرائب. لذلك، من المفيد تذكر نصيحة البنك الدولي: «الإدارة الجيدة للديون ضرورية للتنمية الاقتصادية».

3 ـ تكلفة الدين العام

غالبًا ما يكون الدين العام هو أكبر التزامات الدولة، وذلك لأن جزءًا كبيرًا من إيراداتها يتم إنفاقه على سداد الديون. إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تعطي مؤشرًا على مدى احتمال قيام الدولة بسداد ديونها. وعندما يبدو أن الدين أخذ يقترب من مستويات حرجة، فإن المستثمرين في السندات عادة ما يبدأون في المطالبة بمعدل فائدة أعلى. إنهم يريدون عائدًا أكبر مقابل الخطر الأكبر.

وإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة، واستمر العجز في الميزانية، فإن الأمر يصبح أكثر تكلفة بالنسبة إلى بلد ما لإعادة تمويل ديونه الحالية بالاقتراض أكثر لسداد التزامات أصل الدين والفائدة المستحقة لسنة معينة. وبالتالي، فإن خدمة الديون المرتفعة يمكن أن تتسبب في أزمة ديون، قد تؤدي إلى تخلف الحكومة عن سداد ديونها، وبالتالي تراكم تبعات الديون.

4 ـ الإعسار السيادي

يحدث التخلف عن سداد الديون السيادية عندما تفشل حكومة دولة ذات سيادة في الوفاء بالتزاماتها القانونية لسداد ديونها. وهذا يجعل اقتراض الأموال في المستقبل أمرًا صعبًا ومكلفًا.

واليوم، فإن الحكومة التي تتخلف عن سداد ديونها يمكن أن تواجه ضغوطًا شديدة من البلدان المقرضة، وقد يتم استبعادها، على نطاق واسع، من الحصول على مزيد من القروض. وبالتالي، فإن الحكومات نادرًا ما تتخلف عن سداد كامل قيمة ديونها. وبدلاً من

ذلك فإنها غالبًا ما تدخل في مفاوضات مع حاملي السندات لإعادة هيكلة الديون. ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي ـ المقرض متعدد الأطراف والملجأ الأخير - يقرض الدول في كثير من الأحيان من أجل إعادة هيكلة ديونها السيادية. ويمكن التأكيد هنا بأن التخلف عن سداد الديون هو أمر وارد، حتى بالنسبة إلى دولة نفطية كفنزويلا.

5 ـ فنزويلا

إن لدى فنزويلا من النفط في باطن أراضيها ما يكفي لمدة 300 سنة أخرى. ولكن مع انخفاض أسعار النفط والإنتاج والعقوبات الأمريكية، فهي تصارع من أجل إطعام شعبها، بعد أن تقلصت وارداتها من الغذاء. وتُقدر الديون الخارجية للبلاد بنحو 143 مليار دولار (2017)، بما في ذلك 52 مليار دولار على هيئة سندات حكومية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أعلن رئيس فنزويلا بأن حكومته تسعى إلى «إعادة تمويل وإعادة هيكلة الديون الخارجية وكافة المدفوعات الفنزويلية»[9].

لكي تستمر الحكومة الفنزويلية في سداد الديون، كان عليها أن تضحي بدفع ثمن الواردات إلى البلاد. ولكن بما أن فنزويلا تعتمد على الخارج لاستيراد الضروريات، مثل الأغذية والأدوية، فإن البلاد تواجه الآن معضلة كبيرة. فهل ستكون قادرة على تلبية حاجات شعبها والالتزام بسداد ديونها في آن واحد؟

إن البلد الذي يواجه معضلة كهذه سوف يضطر إلى التخلف عن سداد الديون. لكن وضع فنزويلا معقد بسبب حاجتها إلى الدولارات لدفع ثمن وارداتها. لذلك، فإن التخلف عن السداد سيكون بمنزلة ضربة قاصمة لصدقية الحكومة، وقد يؤدي إلى تراجع مواردها المالية. علاوة على ذلك، من شأن التخلف عن السداد أن يؤدي إلى حظر قطاع النفط الفنزويلي في الأسواق الدولية. وبالتالي، سيتوقف تدفق الدولارات، ولن يكون استيراد الأغذية ممكنًا.

ثالثًا: البطالة

صار التوظيف في منطقة الخليج بمنزلة آلية رئيسية لتوزيع الثروة النفطية. فالدولة تبيع المواد الهيدروكربونية وتتسلّم العائدات، وتوظف مواطنيها في القطاع العام. ولكن مع النمو السكاني السريع، وتشبع القطاعات العامة، فإن فرص العمل تتضاءل والبطالة تزداد.

(9) Brian Ellsworth and Eyanir Chinea, «Venezuela to Restructure Foreign Debt, Default Looms as Possibility,» Reuters, 3 November 2017, <https://www.reuters.com/article/us-venezuela-bonds-idUKKBN1D230Q>.

إن البطالة بين مواطني الخليج تتفاقم بسبب سياسة «الاستيراد» «الليبرالي» للقوى العاملة الأجنبية الرخيصة من الدول الآسيوية المجاورة. وبالتالي، فإن القطاعات الخاصة لا تجد سببًا كافيًا للجوء إلى العمالة المحلية الأكثر تكلفة. وقد يوجد الحد الأدنى للأجور بالنسبة إلى المواطنين في القطاعات العامة في المنطقة، ولكن لا يوجد الحد الأدنى للأجور رسميًا في القطاع الخاص، الذي تتحدد الأجور فيه من جانب أصحاب العمل.

وبالرغم من أن التصنيع هو الأداة الرئيسية لخلق فرص العمل في الاقتصادات الناشئة، إلا أنه لم يسجل بعد نموًا إيجابيًا في اقتصادات الخليج. حتى الشركات الغربية المتعددة الجنسيات تمارس قواعد مختلفة في المنطقة. فمن أجل خفض تكاليف العمالة، فإن هذه الشركات عادة ما تنشئ مصانعها في بلدان العمالة الرخيصة وتصدر منتجاتها إلى العالم. ولكن في منطقة الخليج، يتم إنشاء مثل هذه المصانع في المناطق الحرة، المعفاة من الضرائب والرخيصة الطاقة، وتقوم الشركات باستقبال القوى العاملة الوافدة الرخيصة.

ولمعالجة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، فإن على واضعي السياسات الخليجيين معالجة الجذور الهيكلية لأنظمة سوق العمل غير المتوازنة والمزدوجة. لكن حتى الآن، فإن تدفق القوى العاملة الأجنبية لم يتراجع، والبطالة بين المواطنين تتصاعد[10].

من هنا، فإن أكبر تحدٍّ يواجه دول الخليج هو تحد اجتماعي واقتصادي، يتمثل بإيجاد الوظائف للأعداد المتزايدة من سكانها الشباب. إن القطاع الخاص ينمو ببطء شديد بالنسبة إلى استيعاب أعداد الباحثين عن العمل من المواطنين. وإن تنويع الاقتصاد لا يزال كما السراب، إذ إن خلق فرص العمل هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي الحقيقي.

إن الجيل الحالي من الشباب الخليجي، الذي تلقى تعليمًا عاليًا وله توقعات متزايدة، يطالب بالوظائف وبأسلوب الحياة المريح في دول الخليج الغنية بالنفط. ولكن من دون إصلاحات اقتصادية وعمالية جوهرية حقيقية، فمن الصعب جدًا رؤية كيف يمكن للاقتصادات الخليجية استيعاب أعداد الملتحقين بالقوى العاملة من أجل الحد من تفشي البطالة بين الشباب. ومن غير المستبعد أن يبقى الكثير من الشباب الخليجيين المتعلمين معتمدين على والديهم للحصول على الدعم المالي، وينتظرون بإحباط الحصول على الوظيفة، التي من دونها لا يمكنهم الزواج وتأسيس أسرة والاستقلال في منازلهم الخاصة.

---

(10) يبدو أن مشكلة البطالة هي أكثر حدة في السعودية. على سبيل المثال، في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أعلن مستشفى جامعة الملك عبد العزيز عن 450 وظيفة شاغرة، وتقدم لها 28,000 مواطن سعودي (أي 62 متقدمًا لكل وظيفة شاغرة). انظر: *The New Khaleej*, 15/10/2017.

1 ـ الأجيال المقبلة

إن شبح البطالة الجماعية مستقبلاً في دول الخليج يلوح في الأفق، والتنويع الاقتصادي يمكن أن يخلق فرص العمل ويخفف من مشكلة البطالة. وكما ذكرنا سابقًا، يجب أن يكون التنويع الاقتصادي موجهًا للتصدير لاكتساب العملات الأجنبية من أجل الحفاظ على الواردات.

إن من دواعي الأسى أن تنويع الصادرات سيواجه المزيد من التحديات من خلال الأتمتة (التشغيل الآلي)، التي توصف بـ «التكنولوجيا التخريبية» في العصر الرقمي. إن الأتمتة والروبوتات تعمل على خلق «الموظفين الاصطناعيين» الذين سيحلون محل العاملين من البشر. وبالتالي، ستصبح القدرة التنافسية في سوق التصدير العالمية مهمة جسيمة للقادمين الجدد.

2 ـ التشغيل الآلي

من المتوقع أن تحل الروبوتات والذكاء الاصطناعي خلال العقود القليلة القادمة محل عدد كبير من الوظائف في جميع أنحاء العالم. إن الاستعاضة عن الوظائف بالآلات في تسارع، وسيكون مستقبل التوظيف قاتمًا، مع تزايد أعداد «الضحايا» من العاطلين من العمل. إن التكنولوجيا تمثل الطلب على المهارات.

لقد تم تسليط الضوء في البلدان المتقدمة على الخوف من الفقدان الهائل للوظائف بسبب الأتمتة. لكن المثير للقلق هو الآثار المترتبة على التكنولوجيات التخريبية بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والناشئة، وبخاصة إذا ما أدت الأتمتة إلى أن يكون التصنيع الخفيف في معظم البلدان النامية غير قادر على المنافسة.

من الواضح أن الروبوتات التي تستحوذ على الوظائف أصبحت حقيقة واقعة. وعندما تصبح الآلات القادرة على التفكير والروبوتات أكثر تطورًا، فإن هناك خشية من فقدان ملايين الوظائف على مستوى العالم. وفي الاقتصاد الرقمي سيحل الموظفون الاصطناعيون محل الموظفين من البشر.

في عام 2016، بلغ عدد الروبوتات الصناعية لكل مئة ألف موظف في مجال التصنيع 631 روبوتًا في كوريا، تليها سنغافورة (488)، ثم ألمانيا (309)، واليابان (303)، والدنمارك (211)[11].

(11) International Federation of Robotics, «Robot Density by Country 2016,» <https://ifr.org/ifr-press-releases/news/world-robotics-report-2016>.

إذا كان من الصعب تصور الوظائف التي قد تختفي غدًا، فإن التشغيل الآلي سيكون قاتلاً للوظائف في الحصيلة النهائية. على سبيل المثال، هناك من يرى أن قاتل الوظائف على المدى الطويل بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي ليس هو تجارة الاستيراد من الصين، أو الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ الأعمال (Outsourcing)، أو الهجرة الوافدة، وإنما الأتمتة (التكنولوجيا التخريبية)[12].

تعتمد التكنولوجيا التخريبية على الذكاء الاصطناعي، الذي هو تعريفًا علم وهندسة الآلات التي تعمل بذكاء. لكن ما يُشغِّل محرك الآلات الذكية هو البيانات التي أصبحت بمنزلة «النفط الجديد»، كمصدر للثروة والسلطة. وفي حين أن النفط مورد محدود، إلا أن البيانات لها فاعلية دائمة وقابلة لإعادة الاستخدام. ويمكن استنساخها إلى ما لا نهاية، ونقلها إلى مختلف أنحاء العالم بسرعة الضوء، وبتكلفة منخفضة جدًا من خلال شبكات الألياف البصرية.

في الوقت الذي سيقود الذكاء الاصطناعي الموجة القادمة من النمو الاقتصادي والإنتاجية في السنوات المقبلة، فقد يكون هو نفسه التحدي الأكبر الذي يواجه أسواق العمل وحتى البشرية نفسها.

3 ـ المستقبل القاتم

يبدو أن نسبة كبيرة من شباب الخليج في المستقبل سوف يقضون أفضل سنواتهم في الانتظار، في حالة منهكة من العجز والتبعية. حتى الهجرة الاقتصادية لن تكون خيارًا متاحًا لهم، نظرًا إلى القيود المتزايدة على الهجرة من جانب الدول الغربية.

تجدر الإشارة إلى أن البطالة بين الشباب في المنطقة العربية هي «الأعلى بين مناطق العالم»، وتتجاوز نسبتها، البالغة 30 بالمئة، ضعفي المتوسط العالمي البالغ 14 بالمئة في عام 2013. ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءًا[13].

إن بطالة الشباب هي بمنزلة القنبلة الموقوتة في البلدان العربية كافة. وبالنسبة إلى دول الخليج، فإن خلق فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين سيكون التحدي الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي الذي يواجه المجتمعات الخليجية في العقود القادمة.

---

(12) Claire Cain Miller, «The Long-Term Jobs Killer Is Not China. It's Automation,» *The New York Times*, 21/12/2016.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية واقع متغير** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016).

الفصل الثاني عشر

نعمة النفط لن تدوم

المصير ليس مسألة مصادفة. إنه مسألة اختيار. إنه ليس بشيء يجب انتظاره،
إنه شيء يجب تحقيقه.
وليام جيننغز برايَن

أولاً: الثروة النفطية

تعد دول الخليج من بين أغنى دول العالم، فهي تتمتع بثروات هائلة من الهيدروكربونات. في عام 2017 بلغ إجمالي الناتج المحلي الكلي لهذه الدول 1.46 تريليون دولار. إنها تفخر بأن نصيب الفرد من الدخل فيها هو من الأعلى في العالم.

لكن دول الخليج لا تزال تعتمد على عائدات تصدير النفط، التي تعد المصدر الرئيسي لثرواتها. وفي عام 2014 شكلت صادراتها من النفط والغاز نحو 82 بالمئة من إجمالي صادراتها السلعية. ولكن في عام 2016 انخفضت النسبة إلى 62.3 بالمئة، بسبب الهبوط الكبير في أسعار النفط في منتصف عام 2014، وهذا يشير إلى تقلبات الدخل في هذه الدول (انظر الجدول الرقم (4 ـ 4)).

عادة ما يتم توجيه الثروات العامة المتراكمة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى صناديق الثروة السيادية. أما بالنسبة إلى الثروات الخاصة، فقد أتاحت عائدات النفط الفرصة للعائلات التجارية الراسخة ولرواد الأعمال الجدد للتوسع في أعمالهم واكتساب الثروات الكبيرة.

ويتم اكتساب الثروات الخاصة بصورة رئيسية من خلال نشاط التوزيع الحصري للسلع الأجنبية (مثل المركبات والآلات والأجهزة المنزلية والملابس والمواد الغذائية)، وعقود الإنشاءات التي تمنحها الدولة، ومشاريع التطوير العقاري، وصفقات الأراضي.

ووفقًا لتقرير الثروة العالمية لعام 2018، كان هناك 229 ألف مليونير (بالدولار الأمريكي) في دول مجلس التعاون الخليجي، موزعين كالتالي: 83 ألفًا في السعودية، و78 ألفًا في الإمارات، و32 ألفًا في الكويت، و18 ألفًا في قطر، و14 ألفًا في عمان، و4 آلاف في البحرين[1].

وفي قائمة فوربس لمليارديريي العالم لعام 2018، كان هناك عشرة مليارديريين (بالدولار الأمريكي) في دول مجلس التعاون، منهم سبعة في الإمارات وواحد في كل من الكويت وعمان وقطر. وذكرت مجلة فوربس بأنها اختارت استبعاد المليارديريين السعوديين العشرة من القائمة «نظرًا إلى التقارير الواردة عن الحجز على أصول البعض بعد أن تم توقيف نحو 200 شخص بمن فيهم بعض المليارديرات»[2].

أما بالنسبة إلى تراكم الثروة من قبل العائلات الخليجية الحاكمة، فمن المحتمل أن هؤلاء هم الآن من بين أغنى العائلات في العالم. وفي عام 2015 نشرت مجلة تايم الأمريكية قائمة بأغنى عشر أسَر ملكية في العالم، وتضمنت القائمة خمسة من أفراد الأسَر المالكة في الخليج.

بغضّ النظر عن حجم الثروات البترولية المتراكمة لدى دول الخليج، فإن مواردها الطبيعية المستنفدة يجب تحويلها إلى أصول من شأنها توليد الدخل في المستقبل ودعم التنمية المستدامة.

في حين أن النفط يمكن تحويله بسهولة إلى نقد، إلا أنه يبقى موردًا طبيعيًا محدودًا، غير مستدام، وغير قابل للتجديد. يقول ألان بيتي في كتابه **الاقتصاد الزائف** «إن العثور على الموارد الطبيعية يشبه إلى حد كبير الفوز بجائزة نقدية كبيرة في اليانصيب. [لكن] جائزة اليانصيب ليست بديلاً عن اقتصاد دينامي وابتكاري». وإلى حد كبير، لا يمكن لبلد أن يصبح غنيًا بامتلاكه موارد معدنية ولا شيئًا آخر[3]. ومن المؤكد أن الثروة التي لا يتم تحويلها إلى أصول إنتاجية لتوليد الدخل ستختفي في النهاية. وتجدر الإشارة هنا إلى قصة أغنى شخص في التاريخ.

---

(1) Credit Suisse Research Institute, *Global Wealth Report 2018* (Zurich, Switzerland: Credit Suisse Research Institute, 2018).

(2) *Forbes* (6 March 2018).

(3) Alan Beattie, *False Economy: A Surprising Economic History of the World* (London: Penguin Books, 2010), p. 99.

1 ـ الملك مانسا موسى الأول

حكم مانسا موسى الأول (1280 ـ 1337 ميلادي) إمبراطورية مالي في غرب أفريقيا لمدة ربع قرن تقريبًا. لقد كانت أرض بلاده تزخر بالموارد الطبيعية المربحة، وأبرزها الذهب. وبفضل ثروته المقدرة بنحو 400 مليار دولار (معدلة وفقًا للتضخم منذ ذلك الزمن)، فإن مانسا موسى يعدّ أغنى شخص في التاريخ.

لقد حقق الملك موسى ثروته من خلال استغلال إنتاج الذهب في بلاده. ومملكته كانت على الأرجح «أكبر منتج للذهب في العالم، في وقت كان فيه الطلب على الذهب مرتفعًا بوجه خاص»[4].

لقد ذاع صيت مانسا موسى في عام 1324 وعرف العالم عن ثروته الهائلة، وذلك عندما قام برحلة الحج إلى مكة المكرمة، قاطعًا مسافة 4,000 ميل (6,437 كم). وقيل إنه قام بتلك الرحلة في قافلة امتدت إلى حد البصر، ضمت مئة من الجمال المحملة بالذهب. وعند توقفه في القاهرة كان إنفاقه فيها باذخًا إلى درجة أنه تسبب في انخفاض سعر الذهب وتضخم الأسعار.

وفي نهاية المطاف، فإن رحلة الحج هذه، وما رافقها من إنفاق باذخ، قد تركت الانطباع لدى الأوروبيين عن مملكة مالي بأنها «مكان للفخامة والثراء والتطور»، كما كتب المؤرخ كريس ستروبل. وربما بالغت بعض المصادر من معاصري الملك مانسا موسى الأول في تقدير ثرواته، لكن «ثراءه كان فوق الوصف»[5].

مع كل ذلك الثراء، فإن بلاد مالي الحالية، البالغ سكانها 18.4 مليون نسمة (عام 2018)، تعَدّ «من بين أفقر 25 دولة في العالم». وصادراتها من القطن والذهب تمثل نحو 80 بالمئة من إيرادات التصدير (المقدرة بنحو ثلاثة مليارات دولار في عام 2017)، وأن البلاد «لا تزال تعتمد على المساعدات الخارجية»[6].

2 ـ الازدهار

بفضل عائدات النفط، ازدهرت دول الخليج وحققت معدلات عالية من النمو

---

(4) «The 10 Richest People of All Time,» Yahoo Finance, 30 July 2015.

(5) انظر مقالات عن أغنى رجل في التاريخ في: Aine Cain, «Here's What It Was Like to be Mansa Musa, Thought to be the Richest Person in History,» *Business Insider* (14 February 2018); Jacob Davidson, «The 10 Richest People of All Time,» BBC, 30 July 2015, and «Is Mansa Musa the Richest Man Who Ever Lived?,» BBC, 10 March 2019.

(6) CIA World Factbook 2019, country overview on Mali.

الاقتصادي ومستويات عالية من الاستهلاك. وعلى مدى عقود من الزمن، تمتع أهالي الخليج بعدد من المزايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية المجانية، والخدمات المدعومة، كالإسكان والمياه والكهرباء والطاقة، وغياب الضرائب تقريبًا. وقد استدامت هذه الحياة المريحة بدعم من تدفقات البترودولار وجحافل العمال الأجانب.

لكن، بما أن هذه الرفاهية النسبية الجديدة لا تقوم على أسس اقتصادية ثابتة، فإنها ليست بالمستدامة. إن الظروف المعيشية في الخليج هي رهن بتوافر النفط. وحيث إن النفط مورد ناضب وغير قابل للتجديد، فإن من غير الممكن الحفاظ على الرخاء الاقتصادي ما لم يتم تحويل الاقتصادات وتنويعها.

في النهاية، ستبدأ عائدات النفط في الانخفاض، وسيؤدي ذلك إلى تقلص الإنفاق الحكومي وتراجع النمو الاقتصادي. وحيث إن النفط قد أوجد المال والاعتماد عليه في منطقة الخليج، فإن الرخاء بعد النفط سيشهد تدنيًا ومعاناة، وسيتم تطبيق تدابير التقشف وتعزيزها.

في الوقت الذي أدت التحولات الثقافية والتغطية الإعلامية إلى زيادة أنماط الاستهلاك في المنطقة، فإن من شأن تدابير التقشف، بمجرد إقرارها وتطبيقها، أن تخلق أزمة في تحمل التكاليف المعيشية لكثير من مواطني الخليج. وفي مقابل هذه الظروف الجديدة من المرجح أن تجادل الحكومات بأن خفض الدعم فيه تحد لعادات الهدر في الاستهلاك المحلي لجهة الغذاء والماء والطاقة. لذا، فإن التحول سيكون من الازدهار إلى التقشف.

3 ـ التقشف

عندما تدفقت أموال النفط بغزارة على دول الخليج كانت مسألة إعادة تدوير البترودولار هي محور الاهتمام. ولسنوات بدت الثروة النفطية كما لو أنها معين لا ينضب. لكن الصورة اختلفت اليوم. فمع انخفاض أسعار النفط وتقلص العائدات، صار ارتفاع العجز في الميزانية بحاجة إلى تصحيح مالي. فالمستوى الحالي للإنفاق العام لا يمكن استدامته من دون دخل إضافي من مصادر غير نفطية.

لقد أخذت حكومات الخليج تتفاعل مع الضغط على دخلها البترولي بمزيج من الاستراتيجيات المتمثلة بالسحب من احتياطياتها من النقد الأجنبي، والاقتراض، وخفض

الإنفاق العام، وفرض الضرائب غير المباشرة. وجاءت الدعوة إلى التقشف كمحفز رئيسي «لإصلاحات مالية». وقد بدأت حكومات الخليج بخفض دعم الوقود، ورفع رسوم الكهرباء والماء، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية. كذلك فرضت ضريبة القيمة المضافة، التي علقت مؤسسة ديلويت بالقول عليها «إن التطبيق التدريجي لضريبة القيمة المضافة في الخليج... هو بداية لبعض التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إثارة والبعيدة المدى في المنطقة منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية»[7].

قد تكون تدابير التقشف هذه عبارة عن أقراص مُرة المذاق بالنسبة إلى المقيمين والوافدين في منطقة كانت تتميز سابقًا بخلوها من الضرائب، ولكن الضرائب باتت ضرورية الآن لتخفيف الضغط على الميزانيات الحكومية.

وحيث إن العوائد المالية لهذه الإصلاحات محدودة، وربما لا تكون كافية لتغطية العجز المتزايد في الميزانيات الحكومية، فإن من المتوقع أن يتبعها خفض في الإنفاق العام. ليس بمقدور حكومات الخليج تجنب الخفض الكبير في إنفاقها إلى أجل غير مسمى، ومن شأن الضغوط المالية المتزايدة أن توفر لها الفرصة للقيام بذلك. وبالتالي، سوف يتأثر الإنفاق العام الجاري سلبًا، وحتى الرأسمالي، في الوقت الذي يعتمد النمو الاقتصادي، إلى حد كبير، على الإنفاق الحكومي. وبينما يتم «شراء» الاستقرار من خلال الوظائف الحكومية والإنفاق العام السخي، فإن تقليص الإنفاق الاجتماعي لن يلقى قبولاً شعبيًا، وقد يكون سببًا في التظلمات. لذلك فقد تلجأ الحكومات إلى زيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة.

4 ـ فرض الضرائب

إن من بين العوامل الجاذبة في منطقة الخليج بالنسبة إلى المستثمرين من الخارج وللمهنيين المغتربين هو البيئة الخالية نسبيًا من الضرائب. لقد ميزت دول الخليج نفسها على مستوى العالم بتوفيرها الفريد لبيئات خالية من ضريبة الدخل بالنسبة إلى المواطنين والوافدين. لقد كانت الإيرادات من الموارد الطبيعية كافية لتمويل الإنفاق الحكومي. ولكن مع تصاعد العجز في الميزانيات الحكومية فقد تضيع هذه الميزة الفريدة في المستقبل.

نظرًا إلى انخفاض أسعار النفط، وارتفاع الإنفاق العام، فإن دول الخليج تعمل على

(7) Deloitte, «Value Added Tax in the GCC: Insights by Industry,» Volume 1, 2016, <https://bit.ly/3AeYW1p>.

إيجاد مصادر دخل جديدة للمساعدة على مواجهة العجز في ميزانياتها التي تعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط. وقد شملت التدابير التقشفية الجديدة المعتمدة زيادة رسوم الخدمات الحكومية وفرض الضرائب.

إن الضرائب في دول مجلس التعاون ليست ظاهرة جديدة. فقد دأب صندوق النقد الدولي على تشجيع هذه الدول على فرض الضرائب غير المباشرة والمباشرة لتعويض انخفاض عائداتها من النفط ولمعالجة العجز في ميزانياتها.

في ورقة لصندوق النقد الدولي (2015) حول السياسة الضريبية في الخليج جاء ما يلي:

«يعود تاريخ أنظمة الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي إلى منتصف القرن العشرين، وهي ليست فعالة جدًا، وتدر باستمرار إيرادات منخفضة. إن من شأن الإصلاحات الضريبية أن تساعد على حشد الإيرادات الضريبية، وأن تتيح للمنطقة الفرصة لتحديث القوانين والمؤسسات الضريبية، ووضع الأسس لتمويل الخدمات التي تقدمها الحكومة عندما تتضاءل احتياطيات النفط»[8].

بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي فإنه يرى بأن «الإصلاحات الضريبية يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن». لذلك فإن «ضريبة القيمة المضافة هي أداة مثالية للإيرادات بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي».

في حزيران/يونيو 2016 أبرمت حكومات دول مجلس التعاون «الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة»، على أن يتم تطبيق ضريبة بنسبة 5 بالمئة في جميع بلدان الخليج ابتداءً من عام 2018. وفي أيار/مايو 2020 أعلنت الحكومة السعودية عن رفع نسبة القيمة المضافة إلى 15 بالمئة كإجراء لمعالجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا.

لكن مساهمة الضرائب غير المباشرة في إيرادات الحكومات ستكون محدودة في نهاية الأمر، وبالتالي فإن الضرائب المباشرة قد تصبح ضرورية لحكومات دول مجلس التعاون، كما ينصح بذلك صندوق النقد الدولي. ومن المحتمل أن تدرس دول الخليج فرض ضريبة على الشركات، لكن الخشية من فقدان «الميزة التنافسية» قد يضع قيودًا على معدل الضريبة. إذًا، ماذا عن ضريبة الدخل؟

---

(8) International Monetary Fund, [IMF], «Tax Policy Reforms in the GCC Countries – Now and How?,» 10 November 2015, <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/111015.pdf>.

إن الضرائب على الدخل الشخصي تمثل مصدرًا كبيرًا للدخل بالنسبة إلى الحكومات على مستوى العالم. لكن إقرار مثل هذه الضريبة في دول الخليج من شأنه أن يثير الجدل حول مسألة «التمثيل الضريبي». فإذا ما أصبحت دافعًا للضرائب فإنك تساهم في الإيرادات الحكومية، ويكون لك، نظريًا، مصلحة في صنع السياسات. لذلك، فمن خلال فرض هذا النوع من الضرائب فإن العقد الاجتماعي يكون على المحك. إن من شأن الضرائب أن تكون حافزًا قويًا للمواطنين للمطالبة بمساءلة الحكومة عن أدائها.

وإذا ما أصبحت ضريبة الدخل أمرًا لا مفر منه، فإن السؤال هو: هل بإمكان دول الخليج أن تفرض الضريبة على أفراد الأسَر الحاكمة وغيرهم من المواطنين «المميزين» الآخرين؟ أم أن الحكومات ستتبع ممارسة فرنسا ما قبل الثورة؟ (كانت هناك ثلاث فئات مميزة من المواطنين الفرنسيين، والفئتان الأولى (رجال الدين) والثانية (طبقة النبلاء) لا تخضعان للضريبة).

إن ما يميز دول الخليج هو خلوها من الضرائب على الدخل، لكن هذه الميزة لن تدوم مع تدني العائدات النفطية، وستصبح ضريبة الدخل أمرًا لازمًا لتحقيق التوازن المالي. وإذا ما فرضت هذه الضريبة فإن جدلاً سوف ينشأ تبعًا لذلك حول التمثيل الضريبي.

من جانب آخر سيكون اهتمام الأثرياء وأصحاب الأموال في المنطقة منصبًا على الحفاظ على ثرواتهم والهجرة بها إلى الخارج.

5 ـ الهجرة

لعقود من الزمن، عرفت منطقة الخليج كمنطقة تستقطب المهاجرين للعمل فيها. ولكنها قد تصبح منطقة الهجرة إلى الخارج في عصر ما بعد النفط. وما لم يتم تنويع اقتصادات المنطقة، وخلق سلع وخدمات قابلة للتصدير، فإن الاستدامة الاقتصادية في المنطقة ستكون في خطر.

عندما تجف آبار البترول، ستصبح فرص العمل أكثر ندرة. وحين تزداد صعوبات الحياة فإن الناس قد تفكر في الهجرة. وستبدأ الهجرة أولاً برحيل رؤوس الأموال، ثم يتبعها أصحاب هذه الأموال. إن لدى الأثرياء القدرة على تحمل تكلفة اختيار العيش في مكان أفضل في العالم.

إن الأثرياء لن يقوموا بتأمين رؤوس أموالهم فقط، وإنما سيقومون أيضًا بضمان حياتهم المستقبلية. إن معظم الأثرياء الخليجيين، في الواقع، يقومون منذ عقود بشراء المنازل في

الخارج، ويستثمرون أموالهم هناك. كما أن الكثير منهم قد حصلوا على الجنسية الغربية لأبنائهم. على سبيل المثال، نشرت الصحافة المالطية أن «62 من أفراد اثنتين من أغنى العائلات في المملكة العربية السعودية قد أصبحوا مالطيين ومن مواطني الاتحاد الأوروبي [في عام 2017]، بعد أن قاموا بدفع ملايين اليورو لشراء جوازات سفر مالطية»[9].

ومثل كل البلدان التي تعيش في حالات صعبة، فإن أهالي الخليج قد يرغبون في الهجرة بحثًا عن حياة أفضل بعد النفط. ففي فنزويلا مثلاً ـ الغنية بالنفط والمضطربة ـ بدأت الناس تهاجر منها هربًا من مصاعب الحياة. والناس عادة تسعى للهجرة بحثًا عن العمل وحياة أفضل في البلدان ذات الدخل المرتفع.

بموجب استطلاع أجرته+ مؤسسة غالوب العالمية، فإن 15 بالمئة من سكان العالم (أكثر من 750مليون شخص) سوف يهاجرون إذا أمكنهم ذلك، أي الانتقال إلى بلد آخر بشكل دائم. ويكشف الاستطلاع أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتصدر القائمة بنسبة 33 بالمئة من السكان، بينما تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الرابعة بنسبة 24 بالمئة. والمنطقة ذات المستوى الأدنى رغبة في الهجرة هي جنوب شرق آسيا بنسبة 7 بالمئة[10].

إن خيار الهجرة بالنسبة إلى الناس في الخليج في عصر ما بعد النفط ربما لا يكون محل تفكير إذا ما كان بالإمكان الحفاظ على مستوى المعيشة الذي تحقق، وذلك من خلال التحول والانتقال الناجح لاقتصاداتها.

6ـ المسار المستقبلي

إن عصر النفط سينتهي تدريجًا، وسيتم الانتقال إلى عصر ما بعد النفط بوتيرة مختلفة في كل دولة من دول الخليج الست. وذلك يعني أن المدة القصيرة نسبيًا لتراكم الثروة السريع، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، قد اقتربت من نهايتها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث اقتصادات الخليج وتنويعها، فإن السعر العالمي للنفط لا يزال هو المحدد الرئيسي لثروة دول الخليج ونموها الاقتصادي. ومن المؤكد أن دول الخليج تطمح إلى تحويل اقتصاداتها من الاعتماد على الهيدروكربونات إلى اقتصادات متنوعة قائمة على المعرفة. لكن هذا الأمر لا يزال في بداياته العملية، وأن المسار المستقبلي يعتمد على الأنظمة وكيفية إدارتها لعملية الانتقال. إنه سباق مع الزمن. في غضون ذلك،

(9) *The Times of Malta*, 27/12/2018.

(10) World Economic Forum (2 January 2019).

ستستمر الحياة المرفهة في الخليج بفضل البترول. وستستمر الثروات الوفيرة في اجتذاب الاستثمارات «المرموقة» والاعتزاز بأنشطة التسلية والترفيه.

ثانيًا: أنشطة التسلية

1 ـ سباق الجائزة الكبرى للفورمولا واحد

استثمرت البحرين في رياضة السيارات من خلال بناء حلبة البحرين الدولية. وقد افتتحت الحلبة في عام 2004 لتكون الفورمولا واحد أول سباق يقام في منطقة الشرق الأوسط. وبعد خمس سنوات، أُنشئت حلبة ثانية في المنطقة، وهي حلبة مرسى ياس للفورمولا واحد في أبو ظبي، التي دشنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

لذلك، فإن سباق الجائزة الكبرى يقام الآن مرتين في السنة في دول مجلس التعاون الخليجي: إحداهما في شهر نيسان/أبريل في البحرين والثانية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في أبو ظبي. تشتمل تكاليف التشغيل لكل سباق على نحو 40 مليون دولار كرسم عالمي يدفع سنويًا من قبل الحكومة المستثمرة لاستضافة الفورمولا واحد التي تقام خلال عطلة نهاية الأسبوع[11].

إن مثل هذه المشاريع تعد من باب الوجاهة. ولكن في ظل الركود الاقتصادي سيتعين إعادة النظر في جدواها. على سبيل المثال، فقد تخلت ماليزيا عن استضافة سباق الجائزة الكبرى للفورمولا واحد بعد أن استضافتها لمدة 18 عامًا، من عام 1999 إلى 2017.

عند افتتاح حلبة سيبانغ الدولية في عام 1999، كانت ماليزيا واحدة من اثنتين فقط من البلدان المضيفة للفورمولا واحد في المنطقة. ولكن هناك الآن أربع حلبات للسباق، بما فيها واحدة في سنغافورة، جارة ماليزيا.

وعن أسباب التخلي، ذكرت الحكومة الماليزية بأنها تكابد «تكاليف باهظة» في تنظيم سباقات الفورمولا واحد، التي صارت تجتذب أعدادًا متناقصة من المتفرجين والسياح.

2 ـ سباق الصيد بالصقور

تعَدّ الصقور جزءًا مهمًا في التراث الثقافي الخليجي. وفي الإمارات تستمر الصقارة

---

(11) Alan Baldwin, «F1 Cannot Count on Continued High Hosting Fees,» Reuters (29 May 2018), <https://reut.rs/3dsBLXW>.

كرياضة وكمصدر للفخر الوطني. ويقام في أبو ظبي مهرجان سنوي لسباق الصيد بالصقور خلال شهرَي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، يشترك فيه أكثر من ألفين من الصقور تتنافس على الفوز بكأس الرئيس وعلى جوائز تصل قيمتها إلى سبعة ملايين دولار تقريبًا[12].

وفي دبي يوجد «مركز تجاري مخصص بالكامل لحاجات الصيد وسباق الصقور»، وفيه يباع كل شيء، «من طعام الصقور (الحمام والسمان المجمد)، وفيتامينات الصقور إلى أجهزة الإرسال الصغيرة لتتبع الطيور المفقودة، والمصنوعات الجلدية المدبوغة يدويًا والمستوردة من إسبانيا والمغرب... كذلك يضم المركز عيادة خاصة بالصقور»[13].

ويوجد في أبو ظبي مستشفى خاص بالصقور، يعالَج فيه نحو 11 ألف طائر في السنة، ما يجعله أكبر مستشفى للطيور في العالم. ويقوم الصقارون بإحضار الطيور المريضة إلى المستشفى الذي يضم غرفًا فردية مكيَّفة الهواء تستوعب أكثر من 200 طائر. وقد أصبح المستشفى أحد المعالم السياحية الرئيسية في أبو ظبي.

وبما أن الصقارين في المنطقة يتنقلون عبر الخليج ويسافرون إلى الخارج مع طيورهم في رحلات الصيد والمشاركة في المسابقات، فقد نشأت الحاجة إلى وثائق سفر خاصة بالصقور.

في عام 2002 تم إصدار «جواز الصقر» في الإمارات، «لمكافحة الإتجار غير المشروع في الصقور بالمنطقة، ويعدّ أول جواز سفر للصقر في العالم. يوثق الجواز بلد المنشأ للطائر، ورقم التصريح، وتاريخ آخر تصدير أو استيراد له». وحتى عام 2013، تم إصدار أكثر من 28 ألف جواز سفر للصقور[14].

3 ـ سباق الهجن

سباق الهجن هو واحد من الرياضات التقليدية في دولة الإمارات. ويوجد فيها 15 مضمارًا للسباق، وأكثر من 14 ألف من الهجن المشاركة في السباقات. يمتد موسم السباق الرئيسي من تشرين الأول/ أكتوبر حتى نيسان/أبريل. ولا تمارس المراهنات في سباق الهجن.

في السابق كان يتم استخدام الأطفال لركوب الجمال المتسابقة، ولكن تم حظر

(12) «Rulers of the Sky,» National Geographic (October 2018).

(13) Ibid.

(14) *The Gulf News*, 15/8/2007, and 10/9/2013.

ذلك في عام 2002، وتم استبدالهم بروبوتات تثبّت فوق سنام الجمل ويتم توجيهها من قبل المشغلين أو المدربين الذين يقودون سيارات الدفع الرباعي على امتداد مضمار السباق.

تتميز سباقات الهجن بالتنافسية، وينال أصحابها الفائزون جوائز قيّمة مثل السيارات الباهظة الثمن، والفرصة للتنافس في مهرجانات سباق الهجن في دول مجلس التعاون الخليجي. ويعدّ سباق الهجن من الأنشطة التجارية الكبيرة، ويعرف باسم «رياضة الشيوخ»، إذ تبلغ قيمة الهجن الفائزة ملايين الدراهم.

4 ـ مسابقة جَمال الإبل

تنعكس أهمية الإبل في تاريخ وتراث السعودية في مسابقة جَمال الإبل التي تقام في الرياض كل عام. وفي مسابقة 2018 اشترك نحو 30 ألف جمل في المسابقة التي تستمر لمدة شهر لتكريم «سفن الصحراء» وتعزيز مكانتها في تاريخ البلاد. وقد دفعت جوائز زادت قيمتها على 30 مليون دولار لأصحاب الإبل الفائزة[15]. وللفوز بمثل هذه الجوائز، لجأ بعض أصحاب الإبل المشارِكة في المسابقة إلى أساليب خادعة لجعل إبلهم تبدو أكثر جمالاً. ونتيجة لذلك تم في مسابقة 2018 استبعاد 12 من الإبل بسبب تغيير مظهرها بسبب حقنها بالبوتكس.

الجدير بالذكر أنه في شهر نيسان/ أبريل 2018 تم تحنيط خزامة، أجمل ناقة في السعودية، وذلك بعد ثلاثة أشهر من نفوقها. وقدرت قيمة خزامة بنحو ثمانية ملايين دولار، وقد فازت بكثير من جوائز مسابقات جمال الإبل خلال حياتها.

وفي حديثه إلى وكالة رويترز، قال المشرف الرئيسي على المهرجان: «إن الجمل هو رمز للسعودية، وقد اعتدنا الاحتفاظ به بدافع الضرورة، والآن نحن نحافظ عليه من أجل التسلية»[16].

لقد سمي الجمل سفينة الصحراء، بل شريان الحياة. وعلى مر التاريخ كانت الجِمال بمنزلة نظام نقل فعّال، إضافة إلى تربيتها للحصول منها على الحليب واللحوم والجلود. ومن يدري، فلعل هناك فرصة للجمل، في عصر ما بعد النفط، لاستعادة دوره التاريخي ليصبح ضرورة مرة أخرى.

---

(15) *USA Today*, 27/1/2018.

(16) *The Guardian*, 24/1/2018.

الفصل الثالث عشر

لماذا تفشل الأمم

تفشل الأمم لأن قادتها جشعون، أنانيون، ويجهلون التاريخ.
مجلة الإيكونومست

الأمم في صعود وسقوط. فلماذا تزدهر بعض الأمم وتفشل أمم أخرى هذا هو السؤال الأكبر في الاقتصاد.

أولًا: الانهيار

هناك تفسيرات مختلفة لانهيار المجتمعات، تراوح من الجغرافيا إلى الثقافة، والموارد الطبيعية، وسوء الإدارة الاقتصادية. في **الاقتصاد الزائف**، يحاول ألان بيتي أن يبين «كيف شكّل البشر مصيرهم ... وكيف تُحدد القرارات التي يتم اتخاذها الآن مستقبلنا». إنه يجادل بأن الانهيار لا يتحدد مسبقًا لأن «البلدان لديها خيارات، وتلك الخيارات قد حددت إلى حد كبير ما إذا كان النجاح أو الفشل هو حليفها»[1].

إذًا، «ما الخيارات التي يجب أن نتخذها إذا أردنا النجاح، وألّا نفشل؟» ذلك ما يسأله جاريد دايموند في كتابه **الانهيار**.. لقد نظر دايموند إلى الكثير من المجتمعات التي انهارت بسبب سوء استخدام مواردها الطبيعية، وأعطى الإجابة عن السؤال بقوله: من خلال تحديد خيارين حاسمين يميزان المجتمعات السابقة التي فشلت عن تلك التي نجحت.

(1) Alan Beattie, *False Economy: A Surprising Economic History of the World* (London: Penguin Books, 2010), p. xiv.

بالنسبة إلى دايموند، إن الخيار **الأول** هو التخطيط الطويل الأجل: «الشجاعة لممارسة التفكير بعيد المدى، واتخاذ قرارات جريئة وشجاعة واستباقية في وقت أصبحت المشاكل محسوسة، ولكن قبل أن تصل إلى حدود الأزمة».

أما الخيار **الثاني** فهو الاستعداد لإعادة النظر في القيم الأساسية: «الشجاعة لاتخاذ قرارات مؤلمة تتعلق بالقيم. فأي من القيم قد خدمت مجتمعًا ما جيدًا في السابق ويمكن الاستمرار في الحفاظ عليها في ظروف جديدة متغيرة؟ وأي من تلك القيم العزيزة على النفس التي يجب بدلاً من ذلك التخلي عنها واستبدالها بمقاربات وطرق مختلفة؟»[2].

وهناك تفسير آخر للانهيار، وهو المتعلق بعد الموارد الطبيعية نقمة لا نعمة.

لعنة النفط

إن لعنة النفط (أو مفارقة الوفرة) تشير إلى المفارقة القائلة بأن البلدان الغنية بالبترول تميل إلى تحقيق نمو وتطور اقتصادي أقل، وإلى ديمقراطية أقل من البلدان التي لا تملك نفطًا. وبالتالي، فإن لعنة النفط تعَدّ عاملاً مثبطًا للتنمية.

ويرى البعض أن البلدان التي تعاني نقص الموارد لا تملك خيار الاعتماد على الموارد الطبيعية، وبالتالي فإنها تكرس مواردها من أجل تصدير السلع المصنعة والخدمات.

بما أن النفط يتم استخراجه وتصديره كمادة خام، فإن قطاع النفط يكون منفصلاً عن العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية. إن عائدات النفط الكبيرة المتراكمة تشجع على البحث عن الريع وعلى «المرض الهولندي» - وهو مظهر اقتصادي للعنة الموارد حيث إن المورد المعدني يزاحم ويقصي نشاطًا أكثر ربحية في الاقتصاد.

بسبب فشل مجالات أخرى في الاقتصاد من التطور، فإن دول النفط تصبح أقل إنتاجية، ويعتمد السكان فيها على إعادة توزيع الحكومة للريع المتراكم من صادرات النفط. وبالتالي يسود السعي إلى كسب الريع.

تاريخيًا، كانت الوفرة من الفضة (من أمريكا اللاتينية) بمنزلة لعنة الموارد بالنسبة

---

(2) Jared Diamond, *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed* (London: Penguin Books, 2010), pp. 522–524.

وعلى أساس هذا الكتاب المهم، قامت مجلة ناشونال جيوغرافيك بإنتاج فيلم وثائقي بعنوان «الانهيار» في 2014.

إلى الإمبراطورية الإسبانية، وذلك لتسببها في «القضاء على الحوافز لنشاط اقتصادي أكثر إنتاجية، وفي الوقت نفسه مساندة المستبدين الباحثين عن الريع على حساب المجالس النيابية»[3].

واليوم، نجد أن الاقتصاد الفنزويلي في تراجع سريع، وأن انهيارًا مذهلاً يلوح في الأفق. وهذا يؤكد صحة نبوءة مضى عليها أكثر من 40 سنة. ففي عام 1976 أطلق بيريز ألفونزو (وزير البترول الفنزويلي السابق وأحد مؤسسي منظمة الأوبك) تحذيرًا بديهيًا بشأن ما يسميه الاقتصاديون الآن «لعنة الموارد الطبيعية» بقوله: «بعد عشر سنوات من الآن، بعد عشرين عامًا من الآن، سترون، سيأتي النفط لنا بالدمار. إنه براز الشيطان»[4].

لعل مصير كينو في قصة **اللؤلؤة** (كتاب صادر في 1947 لمؤلفه جون شتاينبيك) هو النذير لنبوءة بيريز ألفونزو. ففي هذه القصة المؤلمة فإن كينو، صياد السمك المكسيكي الفقير، يعثر مصادفة على لؤلؤة ضخمة، أطلق عليها تسمية «لؤلؤة العالم» أو «اللؤلؤة الثمينة». وقد أخذت أخبار هذه اللؤلؤة العظيمة تنتشر بسرعة مسببة المشاكل لكينو. وقال الراوي:

«لقد أصبح جميع الناس مهتمين بكينو ـ أشخاص لديهم أشياء يريدون بيعها، وأشخاص يطلبون الإحسان... فجأة أصبح كل شخص مرتبطًا بلؤلؤة كينو، ودخلت لؤلؤة كينو في الأحلام، والتكهنات، والخطط، والمستقبل، والرغبات، والحاجات، والشهوات، والجوع، وذلك بالنسبة إلى كل الناس»[5].

إن «اللؤلؤة» هي حكاية قصيرة مفجعة عن آثار الثروة المفاجئة والمشاكل التي يمكن أن تسببها، لأنها تطلق العنان للمأساة على كينو وعائلته. وهنا يجد ألان بيتي، في كتابه **الاقتصاد الزائف**، تشابها لها مع اكتشاف النفط، إذ يكتب:

«مثل اللؤلؤة، فإن اكتشاف النفط أو الألماس يحرض على الحسد والجشع، ويحول التجار إلى لصوص، ورجال الأعمال إلى مقتنصي الثروات، ويشجع على المزاحمة لا على التعاون، وفي النهاية فإنه غالبًا ما يتسبب في ضرر لمكتشفه أكثر من نفعه»[6].

---

(3) Niall Ferguson, *The Ascent of Money: A Financial History of the World* (London: Penguin Books, 2009), p. 27.

(4) وردت العبارة في مقدمة كتاب: *Terry Lyn Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkley, CA: University of California Press, 1997), p. xv.

(5) John Steinbeck, *The Short Novels* (London: Penguin Classics, 2011).

(6) Beattie, *False Economy: A Surprising Economic History of the World*, p. 95.

من جانبه يعلق علي محمد فخرو على قصة اللؤلؤة التي تعكس لعنة الثروة الطبيعية بالقول:

«لعنة ثروة الطبيعة التي عاشها كينو المكسيكي عاشتها وتعيشها كل الدول التي شاءت الأقدار أن توجد ثروة طبيعية تحت أرضها، سواء أكانت بترولاً أم غازاً أم نحاسًا أم ذهبًا أم ألماسًا أم فسفورًا أم غيرها من أشكال ثروات الطبيعة».

ثم يضيف فخرو مستدركًا:

«هناك تجارب لبلدان قليلة، مثل النرويج، أثبتت أن بالإمكان تجنب كل تلك السلبيات من خلال إدارة الثروة الريعية بحكمة وتعقل ونظافة يد وإشراك المجتمع في الإشراف على تلك الثروة للتأكد من توزيع آثارها وخيراتها بعدالة ومساواة»[7].

في كتابها **مفارقة الوفرة** تتساءل تيري لين كارل: «لماذا يبدو أن مصدّري النفط لم يتمكنوا من ترجمة ثرواتهم الهائلة إلى مسارات تنموية مستدامة وعادلة ومستقرة؟ أي تمامًا مثل حالة النرويج».

ترى تيري كارل أنه «بمجرد أن شرعت هذه البلدان في مساراتها للتنمية، أصبح استمرار هذه المسارات هو الخيار الأسهل والأكثر منطقية. وفي الواقع، إن الطفرات النفطية جعلت صانعي السياسة يؤمنون بـ «سياسة بلا حدود»»[8].

بالنسبة إلى دول الخليج المسألة هي لعنة الاعتماد على النفط، وما إذا كان بإمكانها التخلص منها في الوقت المناسب، وقبل أن تتلاشى العائدات النفطية. إن ثروة النفط هي نعمة إذا ما جرى إدارتها بشكل صحيح، كما أظهرت تجربة النرويج. ولكن يبدو أن اللعنة قد تكون «لعنة مؤسسية»، لأن وجود المؤسسات المناسبة هو العامل الرئيسي لتجنب لعنة النفط.

ثانيًا: المؤسسات

بعد خمسة عشر عامًا من البحث المكثف، نشر دارون أسيموغلو (أستاذ علوم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا) وجيمس روبنسون (أستاذ العلوم السياسية

---

(7) **الشروق**، 2017/6/8.

(8) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, p. 225.

في جامعة هارفارد) في عام 2012 كتابهما **لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر**، الذي نال استحسانًا على نطاق واسع.

يقدم المؤلفان في هذا الكتاب أدلة تجريبية توضح أن النجاح الاقتصادي للدول يعتمد على المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة (شاملة للجميع). ويجادل المؤلفان بصورة مقنعة بأن سبب فشل الأمم أو نجاحها ليس السياسات الاقتصادية، أو الجغرافيا، أو الثقافة، أو نظم القيم، بل هو المؤسسات الوظيفية.

وبالتالي، فإن المفتاح لازدهار الدولة أو فشلها هو المؤسسات. وحيث إن «المؤسسات تؤثر في السلوك والحوافز في الحياة الواقعية، فإنها تصوغ نجاح الأمم أو فشلها».

يرى المؤلفان أن هناك نوعين من المؤسسات السياسية: المؤسسات الشاملة، وفيها يتم إشراك «الكثير» من الناس في عملية الحكم، والمؤسسات الاستخراجية، وفيها تبذل مجموعة صغيرة من الأفراد قصارى جهدها لاستغلال بقية السكان. وأساس المؤسسات الاستخراجية هو «نخبة تصمم المؤسسات الاقتصادية من أجل إثراء نفسها وإدامة سلطتها على حساب الأغلبية العظمى من الناس في المجتمع»[9].

يوضح المؤلفان:

«إن المؤسسات السياسية الاستخراجية تركز السلطة في أيدي نخبة ضيقة وتضع القليل من القيود على ممارسة هذه السلطة. وغالبًا ما يتم بناء المؤسسات الاقتصادية من قبل هذه النخبة لاستخراج الموارد من بقية المجتمع. وبالتالي، فإن المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية ترافق بطبيعة الحال المؤسسات السياسية الاستخراجية»[10].

على هذا الأساس، فإن المؤسسات السياسية هي التي تحدد ثروات الأمم، «لأنها تحدد من الذي بيده السلطة في المجتمع، وما هي الغايات التي يمكن من أجلها استخدام تلك السلطة». ومن الأمثلة البارزة على ذلك الكوريتان: فكوريا الجنوبية مزدهرة بينما كوريا الشمالية ليست كذلك.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الكوريتان بنفس نصيب الفرد من الدخل في كل منهما. واليوم فإن نصيب الفرد من الدخل في كوريا الجنوبية يساوى أكثر من عشرين

---

(9) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (London: Profiles Books, 2013), p. 399.

(10) Ibid., p. 81.

ضعفًا نصيب الفرد من الدخل في كوريا الشمالية. فلماذا التباين بين نصفي هذا البلد الموحد ذات يوم؟

في الجنوب، استثمر السياسيون في التعليم، وشجعوا الاستثمار والتصنيع والتصدير، ونقل التكنولوجيا إلى البلاد. وأوجدت المؤسسات الاقتصادية الحوافز وكافأت على الابتكار، وسمحت للجميع بالمشاركة في الفرص الاقتصادية. وللحفاظ على هذا، أصبحت الحكومة خاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع مواطنيها.

لكن على العكس من ذلك هو ما حدث في الشمال. فالسكان هنا لم يكونوا «متعلمين بشكل كافٍ لإعدادهم للعمل الماهر». وبدلاً من ذلك فإنه «بعد الانتهاء من الدراسة، على الجميع الالتحاق بالجيش لمدة عشر سنوات». لذلك، وفي غياب مبادرات ريادة الأعمال والإبداع في المجتمع، وبسبب القمع السياسي السائد، فإن «كوريا الشمالية لا تزال تراوح مكانها»[11].

وبالتالي، فإن هذا التطور «يجعل من كوريا الجنوبية خير مثال للمؤسسات الاقتصادية الشاملة». وهو ما يؤكد أنه «لا الثقافة، ولا الجغرافيا، ولا الجهل» يمكن أن يفسر التباين الكبير بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية[12].

بحسب ما يراه المؤلفان، فإن وجود مؤسسات سياسية شاملة للجميع من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ مماثل في المؤسسات الاقتصادية، كما هي الحال في سنغافورة والنرويج. ففي كلا البلدين هناك بيئة مؤسسية شاملة للجميع وغياب للمؤسسات الاقتصادية والسياسية الاستخراجية.

في النرويج مثلاً جاء اكتشاف النفط «بعد أن تم إنشاء بيئة تنظيمية ومؤسسية مناسبة، وفيها سلطة قضائية مستقلة، وحكم القانون، وحماية حقوق الملكية، ونظام سياسي واقتصادي محدد بوضوح لا يستبعد أحدًا»[13].

جدير بالذكر أن الهدف الرقم (16) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

---

(11) Ibid., p. 74.

(12) Ibid., p. 73.

(13) Mohammed Akacem, «The Myth of the Oil Curse in Arab Oil Exporting Economies: Evidence from Norway and Singapore,» Middle East Institute - National University of Singapore (NUS), no. 13 (22 June 2015).

يدعو إلى بناء المزيد من «المؤسسات الشفافة والفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة» على جميع المستويات، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامَين، ولضمان «اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية على كافة المستويات».

لكتاب **لماذا تفشل الأمم** يوصي جاريد داياموند (مؤلف كتاب **الانهيار**) بأن يكون هذا الكتاب قراءة ملزمة بالنسبة إلى السياسيين ولأي شخص مهتم بالتنمية الاقتصادية[14].

المؤسسات في الدول النفطية

لكي تتجنب الدول النفطية لعنة النفط وتحقق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصورة مستدامة، فإنها بحاجة إلى مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة وشاملة، بما في ذلك أنظمة قوية من الضوابط والتوازنات السياسية.

لكن تيري كارل ترى أنه بغض النظر عن أنواع الأنظمة والأديان والثقافات، «عندما يتم إدخال استغلال البترول في المؤسسات الضعيفة، فإن التحولات التي تنتج من ذلك تؤدي إلى تغيير جذري في حساب قرارات المسؤولين العموميين»[15].

وتضيف كارل: «إن جوهر «فخ النفط» هو: إنه لمن الأسهل والأسرع كثيراً أن تبني خط أنابيب للنفط من أن تبني دولة فعّالة وتمثيلية».

يقول مهران كمرافا، من جانبه: «لقد أثر النفط على نحوٍ خطير في التطور المؤسسي للدولة في شبه الجزيرة العربية. [...] فالاستحواذ المفاجئ وغير المسبوق لعائدات النفط الهائلة قد أدى إلى تجميد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة عند النقطة التي صارت الدولارات البترولية تضخ في خزائن الدولة»[16].

يبدو أن منطقة النفط تعاني العجز المؤسسي.

---

(14) Jared Diamond, «What Makes Countries Rich or Poor?,» *The New York Review of Books* (7 June 2012).

(15) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, p. 222.

(16) Mehran Kamrava, «Oil and Institutional Stasis in the Persian Gulf,» *Journal of Arabian Studies* (7 February 2019).

ثالثًا: من تجارب الأمم الفاشلة

إن الإمبراطورية الإسبانية وفنزويلا هما مثالان على الأمم الفاشلة.

1 ـ الإمبراطورية الإسبانية

في عام 1491 خاض الملك فرديناند الثاني ملك أراغون (شرق إسبانيا) الحرب النهائية مع إمارة غرناطة، لينتهي بها «الاسترداد»، وهو «العملية الطويلة لإطاحة العرب الذين احتلوا جنوب إسبانيا، وبنوا المدن الكبرى لغرناطة وقرطبة وإشبيلية منذ القرن الثامن الميلادي» (17) وبذلك، كتبت النهاية للحكم العربي الذي دام قرابة 800 سنة في جنوب إسبانيا.

لقد شهد ختام القرن الخامس عشر الميلادي نشأة الإمبراطورية الإسبانية وتأسيس إسبانيا كقوة استعمارية رائدة في الأمريكتين. وبعد وصوله إلى هناك، بدأ كريستوفر كولومبوس في الاستيلاء على الأراضي لمصلحة الملكة إيزابيلا والملك فرديناند اللذين مولا رحلته.

لقد أكد الغزاة الإسبان أن الذهب «موجود» بكميات كبيرة نسبيًا في بلدان أمريكا اللاتينية. لذلك فمع إمكان الحصول على ثروة قارة بأكملها، أمر الملك فرديناند بالاستحواذ على ذلك الذهب أو مصادرته، باستخدام كل الوسائل اللازمة. لقد كان الملك بحاجة إلى تمويل مغامراته الطموحة. لذلك، قام الغزاة بنهب كل مدينة احتلوها وبدأوا في شحن الذهب إلى إسبانيا.

عندما استنفدت ثروات شعوب الأزتيك والإنكا (إثنتان من الحضارات الكبرى في أمريكا الجنوبية) من الذهب، تم اكتشاف جبل من الفضة في منطقة بوتوسي (بوليفيا)، وبالتالي استمرت الكميات الكبيرة من الفضة في التدفق على إسبانيا، لتصب المزيد من الثروة في خزائن الملك الإسباني.

خلال القرن السادس عشر، أصبحت إسبانيا الاستعمارية غنية جدًا، بحكم ما تحصلت عليه من كميات غير مسبوقة من الذهب والفضة. وفي كل عام كانت أشبيلية في إسبانيا تستقبل أسطولاً كبيراً من السفن القادمة من أمريكا اللاتينية، والمحملة بالمعادن الثمينة

---

(17) Acemoglu and Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*, p. 218.

والسلع الغالية[18]. لقد ساعدت الثروة الهائلة من مستعمراتها على نحو كبير في جهود الملكية لبناء وتوطيد الحكم المطلق في إسبانيا، حيث كانت حصة الملكية هو الخمس الملكي من حصيلة أي نهب من الغزو وكذلك من المناجم.

لقد نشأت الإمبراطورية الإسبانية خلال «عصر الاكتشاف»، لتصبح واحدة من أكبر الإمبراطوريات في تاريخ العالم، والأكثر قوة خلال الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. وكانت عملتها، الدولار الإسباني (عملة فضية تم سكها بعد عام 1598)، تستخدم على نطاق واسع من جانب الكثير من البلدان كأول عملة دولية، بسبب جودة خصائصها ونقاء الفضة فيها. وحتى الدولار الأمريكي الأصلي كان يعتمد على الدولار الإسباني الذي بقي العملة القانونية في الولايات المتحدة حتى صدور قانون سك العملات عام 1857.

على الرغم من تدفق الذهب والفضة لما يقرب من 300 سنة، إلا أن إسبانيا بقيت دولة ريعية، ولم تحول نفسها إلى دولة إنتاج، مثل الدول الأوروبية الأخرى. إن تدفق الثروة المفاجئة لم يكن بالأمر الجيد من أجل تنمية الاقتصاد الإسباني على المدى الطويل.

وفي النهاية، انهارت الإمبراطورية الإسبانية. والسؤال إذًا، كيف تسبب الذهب والفضة من العالم الجديد في انهيار الإمبراطورية الإسبانية؟

لقد كانت الوفرة من الذهب والفضة في حد ذاتها نعمة ونقمة لإسبانيا. لقد انهالت عليها الثروات (في شكل ريع) من الأمريكتين. لكن لعنة الموارد قد تفسر المصير الذي آلت إليه إسبانيا. ويمكن أن يعزى انهيار الإمبراطورية الإسبانية إلى العوامل الرئيسية التالية:

- **انعدام الاستثمار المنتج**: بفضل تدفق الذهب والفضة من مستعمراتها، تمكنت إسبانيا بسهولة من استيراد كميات غير مسبوقة من السلع من بلدان أخرى من دون الحاجة إلى إنتاجها بنفسها. وبالمبالغة في تقدير ثروتها، فقد كانت هناك حوافز قليلة لتطوير الأعمال التجارية أو الزراعة المستدامة. لقد كان على إسبانيا أن تصدّر الذهب إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا مقابل السلع الاستهلاكية التي تستوردها منها.

---

(18) في عام 2015، تم العثور على السفينة الإسبانية «سان خوسيه» التي غرقت في حزيران/يونيو 1708 قبالة سواحل كولومبيا. ويُعتقد بأن السفينة كانت تحمل 11 مليون قطعة نقدية ذهبية وفضية، وزمرّد وبضائع ثمينة أخرى، من المستعمرات التي تسيطر عليها إسبانيا. وتقدر قيمة هذا الكنز بنحو 17 مليار دولار بالأسعار الحالية. انظر: *Independent*, 22/5/2018.

- **الإسراف في الإنفاق**: لقد استخدمت الملكية الإسبانية الثروة المتدفقة من الأمريكتين لتمويل «حروبها الدينية» الطويلة والمرهقة، ولإنشاء القصور والكنائس الضخمة، بدلاً من تطوير اقتصاد منتج.

- **الإفراط في الاقتراض**: لقد بدد الملوك الإسبان بسرعة الكنز الأمريكي. كانت إسبانيا تنزف من الذهب أسرع كثيراً مما يمكنها الحصول عليه. لذلك لجأوا إلى الاقتراض الأجنبي. وفي النهاية، بدأ الملوك في اقتراض المال من المصرفيين مستخدمين شحنة الذهب المتوقعة من أمريكا كضمان. وحيث إن هذا الضمان لم يكن آمنا أبدًا بالنسبة إلى الدائنين، فقد توقف هؤلاء عن إقراض المال إلى الملوك الإسبان.

باختصار، من المحتمل أن يكون العرش الإسباني والاقتصاد الإسباني قد استنتجا أنهما قد وضعا اليد على «ثروة قارة»، وبالتالي فلم يكن لديهما الحافز للاستثمار والابتكار والإنتاج ما داما قادرين بسهولة على استيراد أي شيء تقريبًا مما تنتجه البلدان الأخرى.

بحلول القرن التاسع عشر، كانت أغلب المستعمرات الإسبانية تستعد للاستقلال، وبدأت الإمبراطورية تتراجع تدريجًا. لقد تُركت الإمبراطورية الإسبانية، التي كانت في يوم من الأيام ذات ثراء هائل، واقفة لوحدها بعدما تفككت الإمبراطورية وتحولت إلى عدة بلدان مستقلة، وتوقف تدفق الريع عليها.

تسلط تيري كارل في كتابها **مفارقات الثروة** الضوء على «الدروس الإسبانية بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط». إنها تشير إلى أن الحالة الإسبانية تعزز الحجة القائلة بأن «الريع من المعادن يُحول الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الضعيفة بطريقة تنشأ عنها حواجز عالية للتغيير... وهذه الحواجز تحصر البلدان في الخيار الأولي لمسار التنمية الريعي»[19].

2 ـ فنزويلا

بالرغم من المعرفة منذ قرون بوجود احتياطيات النفط في فنزويلا، إلا أن أول بئر نفط تم حفره فيها كان في عام 1912. وفي عام 1917 بدأ تصدير النفط. وبحلول عام 1926 أصبح البترول هو البند الأول في صادرات البلاد. وفي عام 1929، أصبحت فنزويلا أكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم، وهو المنصب الذي احتفظت به طوال أربعة عقود حتى عام 1970 عندما تجاوزتها السعودية.

(19) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, p. 42.

تمتلك فنزويلا أكبر الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، إذ تقدر (في 2017) بنحو 303 مليارات برميل (أي 18 بالمئة من الاحتياطيات العالمية). وعمر النفط فيها هو الأطول عالميًا، إذ يقدر بحدود 394 سنة. كما أن لديها احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي التي تقدر بنحو 5.7 تريليون متر مكعب (201 تريليون قدم مكعب)، وعمر الغاز هو الأطول عالميًا، إذ يقدر بنحو 170 عامًا (انظر الجدول الرقم (3 ـ 1)).

لقد تطورت فنزويلا من اقتصاد زراعي ومصدر للمنتجات الزراعية، إلى دولة بترولية مركزية تعتمد أكثر فأكثر على صناعة النفط. ويمثل النفط أكثر من 95 بالمئة من الصادرات الفنزويلية وأكثر من 40 بالمئة من الإيرادات الحكومية. وتوفر صادرات النفط النقد الأجنبي الذي تحتاج البلاد إليه لاستيراد الأغذية والأدوية والملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى لمواطنيها البالغ عددهم نحو 32 مليون نسمة (عام 2018). وتعتمد فنزويلا اعتمادًا كبيرًا على الواردات، فهي تستورد كل شيء تقريبًا من الخارج.

مع ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2000، وجدت فنزويلا نفسها مترعة بالنقود، وصارت الحكومة تنفق بسخاء. ولكن عندما انتهت طفرة أسعار النفط في عام 2014 فقد انخفض حجم الدولارات المتدفقة على البلاد. وبالتالي صارت الدولارات المتدفقة على فنزويلا لا تكفي لتغطية قيمة وارداتها الغذائية. علاوة على ذلك فإن صناعة النفط فيها لم تكن تنتج كميات كافية من النفط للتصدير بسبب سوء الإدارة ونقص الاستثمار في هذه الصناعة.

نتيجة لتقلص تدفق الواردات فقد ارتفعت الأسعار وتصاعد التضخم. وكانت النتيجة تدهور المستوى المعيشي للفنزويليين نتيجة التضخم الهائل وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المحزن أن الناس في فنزويلا بدأت تهاجر إلى الخارج بحثًا عن عمل وحياة أفضل. لقد كانت فنزويلا ذات يوم مثارًا للحسد في أمريكا اللاتينية لكونها أغنى اقتصاد في المنطقة. لكن هذه الثروة كانت تعزى أساسًا إلى النفط الذي أخفقت فنزويلا في تجنب لعنته.

يقول رومولو بيتانكورت (1908 ـ 1981)، الرئيس السابق لفنزويلا، في تحليله للوضع الاقتصادي المريع في بلاده:

«لقد أدى الوجود الساحق للنفط، بشكل غير مباشر، إلى تشويه الاقتصاد والحياة

الوطنية. فقد بدأت فئات الامتياز من السكان في تقليد المبذرين الأثرياء حديثي النعمة. لقد أدى التدفق غير المنقطع من الدولارات إلى تشجيع الاستيراد، وتوسعت التجارة إلى الدرجة التي أصبحت فيها الأمة مستهلكة للمنتجات الأجنبية بشكل أساسي»[20].

يبدو أن سوء إدارة الثروة النفطية قد أصاب المجتمع الفنزويلي بالشلل. لقد تسببت لعنة النفط حتى في تراجع قطاع الزراعة، وهو أحد أعراض المرض الهولندي. و«بكل المقاييس، فشلت فنزويلا في العمل بما اقترحه عليها المفكر الشهير أرتورو أوسلار بيتري في عام 1936، وهو بأن «تزرع النفط أو تبذر بذوره». وهذا يعني أن تستخدم فنزويلا أموال النفط لتنمية قطاعات جديدة، بدلاً من إزاحة [القطاعات المنتجة] خارج الاقتصاد وتتسبب، من دون قصد، في نقص الغذاء وطوابير الحصول عليه»[21].

إنه لمن المؤسف أن نصيحة بيتري قد وقعت على آذان صماء. فبعد مرور 83 سنة، ها هي فنزويلا تدفع ثمن إهمالها للنصيحة. لقد تسبب النفط في القضاء على الزراعة الفنزويلية ما أصاب المجتمع الفنزويلي بأضرار بليغة.

على الرغم من اكتساب فنزويلا ثروة هائلة من صادرات النفط طوال عقود من الزمن، فإنها تواجه الآن واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم المعاصر، وتعاني نقصًا في السلع الأساسية للمواطنين.

ترسم الإحصاءات المنشورة حول التدهور الاقتصادي والفئات الفقيرة في فنزويلا، صورة مزعجة: «فبدلاً من إنشاء نموذج للتنمية ذاتي الاستدامة مع احتمال استقلاله عن النفط، فقد دأبت فنزويلا على العيش في اقتصاد زائف، وبأموال مقترضة، وفي وقت مستعار». كذلك، «بما أن هياكل الدولة قد تشكلت على وجه التحديد لإدامة واستمرار هذا النموذج، فإن إعادة تعديل المسار في فنزويلا ليصبح اقتصادها منتجًا وغير ريعي، سيكون من بين الأمور الأصعب في أمريكا اللاتينية»[22].

في الوقت الذي عانت فنزويلا وتضررت بسبب لعنة الموارد، فإن بلدًا نفطيًا آخر قد تمكن من النجاة من هذه اللعنة. وهذا البلد هو النرويج (الفصل الرابع عشر).

---

(20) رومولو بيتانكورت هو رئيس فنزويلا من 1945-1948 ومن 1959-1964. ورد تعليقه هذا في مقالة: Carlos A. Rossi, «Oil Wealth and the Resource Curse in Venezuela,» International Association for Energy Economics, 3rd Quarter (2011).

(21) Scott Tong, «Oil Pushes out Venezuela's Agriculture,» Marketplace (18 April 2016).

(22) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, p. 235.

الفصل الرابع عشر

من قصص النجاح

عندما يتضح بأن الأهداف لا يمكن أن تتحقق، فلا تقم بتعديل الأهداف،
بل قم بتعديل خطوات العمل
كونفوشيوس

أولًا: مملكة النرويج

النرويج هي ملكية دستورية. وقد مضى على دستورها الحديث أكثر من 200 سنة، إذ تم تبنيه لأول مرة في عام 1814. تحكم البلاد حكومة منتخبة ديمقراطيًا على أساس سياسة الشمول، وبوجود مؤسسات مستقرة وموثوقة فيها.

تتميز النرويج بسكانها المتجانسين في معظمهم (البالغ عددهم 5.35 مليون نسمة في 2018)، وبثقافة مجتمعية تقدر بشدة المساواة في المجتمع. ويعَدّ إينار غرهاردسن (1897 ـ 1987)، الذي قضى أطول مدة (17 سنة) كرئيس للوزراء في النرويج، واحدًا من المهندسين الرئيسيين لإعادة بناء النرويج بعد الحرب العالمية الثانية.

واليوم، تعد النرويج واحدة من أغنى الدول في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالنسبة إلى رأس المال المتراكم، و«تعد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في النرويج من أصغرها في العالم»[1].

اكتُشف النفط في الجرف القاري النرويجي في عام 1969، وبدأ استخراجه في عام 1971. وعندما تدفقت الثروة النفطية، كانت النرويج بلدًا راسخًا في الديمقراطية، ولها عدة عقود من الاستقلال الوطني (ابتداءً من عام 1905)، وكان اقتصادها متنوعًا، يعتمد أساسًا على الزراعة والحراجة (الغابات) وصيد الأسماك والتصنيع والنقل البحري.

(1) World Economic Forum (3 October 2018).

بعد الارتفاع الكبير في إيرادات النفط في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، رأى حزب العمال الحاكم في النرويج أن «اكتساب البترودولار هو فرصة لتحقيق أهدافه الرئيسية الثلاثة المتمثلة بالعمالة الكاملة، وزيادة المساواة من خلال إعادة توزيع الثروة، وتوسعة دولة الرفاهية». لذلك عمل الحزب على «زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والتوظيف العام، ومنح إعانات ضخمة للزراعة والصناعة»[2]. ونتيجة لتلك السياسات المالية التوسعية، تأثرت قدرة الصادرات النرويجية غير النفطية على المنافسة بصورة سلبية بسبب ارتفاع تكاليف العمالة وارتفاع سعر الصرف، ما أدى إلى انخفاض الصادرات (أحد أعراض المرض الهولندي).

لكن هذه المشكلات الاقتصادية قد ترجمت في النهاية إلى تغيير سياسي، حيث جاء الناخبون بحزب المعارضة (المحافظين) إلى السلطة في عام 1981، لينهي ذلك هيمنة حزب العمال التي دامت نصف قرن. وبتغيير الحكومة أمكن الحفاظ على الاستقرار وصارت السياسة الاقتصادية خاضعة للمراجعة والتعديل.

لقد تمكن النرويجيون من إدارة مواردهم البترولية على نحو جيد. وتؤكد تيري لين كارل أن النرويج تضع قيودًا مؤسسية حازمة للحد من الإنفاق، وأنها «لم تكن تعتمد على قدرة الدولة «المستعارة» من المستشارين الدوليين... أو على القرارات التعسفية لحكم الرجل الواحد»[3]. وتعَدّ النرويج مثالاً على «حسن الإدارة» بحيث تجنبت لعنة الموارد. وكما توضح تيري كارل:

«تبين النرويج أن مشكلة إدارة ثروة النفط هي بالأساس مشكلة تسلسل تاريخي: إذ يجب أن تكون المؤسسات الجيدة قائمة قبل استغلال النفط. وتعد الإدارة الرشيدة، والشفافية، والمشاركة، من الشروط الأساسية للاستخدام الفعال لدولارات البترول، من أجل تخفيف حدة الفقر ومنع النزاعات»[4].

ووفقًا لكارل أيضًا، فإن الدولة القريبة مَن الخدمة المدنية المثالية في النرويج تتصف بعدة ميزات بارزة وهي:

أولاً، يتم التوظيف وفقًا للكفاءة فقط. لذا فإن موظفي الخدمة المدنية هم أفضل

(2) Terry Lyn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkley, CA: University of California Press, 1997), p. 214.

(3) Ibid., p. 220.

(4) Ibid., p. 273.

المتعلمين من بين جميع فئات النخبة الرئيسية، ومن بين أرقى المجموعات في المجتمع.

ثانيًا، لا يوجد تدخل تعسفي من جانب القادة السياسيين أو غيرهم في ترقية موظفي الخدمة المدنية. ثالثًا، الفساد، ببساطة، لا وجود له.

رابعًا، يعتمد سلوك موظفي الخدمة المدنية على الخبرة والإجراءات التنظيمية القوية[5].

ومثل غيرها من بلدان الشمال الأوروبي، فإن النرويج تفخر بالصدق والشفافية لحكومتها التي تخضع للتدقيق الصارم. والنرويجيون يثقون بحكومتهم، ويحترمون العمل الدؤوب، ويسعدون بالمساهمة في رفاهية المجتمع[6].

1 ـ صندوق التقاعد النرويجي

إن صندوق التقاعد الحكومي العالمي (الصندوق) هو اسم صندوق الثروة السيادية في النرويج، وتم تأسيسه في عام 1990. إن الصندوق هو حساب ادّخار عملاق، وفيه يتم إيداع فائض الثروة من الأنشطة البترولية للبلاد. (إنه ليس بصندوق تقاعد بالمعنى التقليدي، لأنه يستمد دعمه المالي من أرباح النفط وليس من اشتراكات التقاعد، وهذه تذهب إلى صندوق التقاعد الحكومي النرويجي).

مع ارتفاع العائدات من صادرات النفط، تمكنت النرويج من مقاومة الإغراء القوي للسماح لعائدات النفط باستبدال قاعدة إيراداتها العادية من طريق خفض الضرائب. وبدلاً من ذلك، اختارت النرويج أن تضع الكثير من عائداتها النفطية في صندوق خاص بالبترول، أُنشئ لتخزين الثروة لمصلحة الأجيال المقبلة في النرويج. ذلك بأنه في يوم من الأيام سينضب النفط، لكن العائد على استثمارات الصندوق سيستمر لمنفعة السكان النرويجيين.

لقد أصبح الصندوق اليوم أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم، بإجمالي أصول بلغت 1,058 مليار دولار في عام 2018. ويدار الصندوق من جانب «بنك إدارة الاستثمار النرويجي»، التابع للبنك المركزي النرويجي، نيابة عن وزارة المالية. وتستثمر أموال الصندوق في أكثر من تسعة آلاف شركة في 72 دولة، وبيانات استثماراته متاحة للاطلاع (من عام 1998 ـ عندما أُنشئ بنك إدارة الاستثمار ـ إلى اليوم). يتميز الصندوق بالشفافية التامة، إذ سجل عشر نقاط في مؤشر الشفافية (انظر الجدول الرقم (11 ـ 1)).

---

(5) Ibid., pp. 216-217.

(6) *The Economist* (26 April 2008).

تعَدّ النرويج واحدة من أسعد الدول في العالم، وقد احتلت المرتبة الأولى في مؤشر الرفاهية لعام 2018. ويبدو أن معظم النرويجيين راضون جدًا عن ادّخار عائداتهم البترولية في صندوق للتقاعد لمصلحة الأجيال المقبلة.

إن النرويج سعيدة بادّخار ثروتها النفطية، ولا تكترث لإغراءات الإنفاق الباذخ وحياة الترف النفطية غير المستدامة.

2 ـ النرويج بعد النفط

كان قطاع النفط مهمًا جدًا لتمكين المجتمع النرويجي من أن يصبح مزدهرًا كما هو عليه اليوم. لكن البلاد تمكنت من تجنب لعنة النفط ونجحت في تحويل وفرة الموارد إلى رخاء اقتصادي.

وفي حين أن أكثر الصناعات التقليدية في النرويج هي صيد الأسماك، فإن ثاني أكبر صادراتها بعد النفط هي تجهيزات الصناعة البترولية. ويمثل قطاع البترول نسبة 12 بالمئة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي و37 بالمئة من الصادرات و13 بالمئة من إيرادات الدولة[7].

3 ـ الطاقة المتجددة

يتم توليد كامل الكهرباء تقريبًا في النرويج من مصادر متجددة (الطاقة الكهرومائية). ويتم الترويج فيها بقوة للسيارات الكهربائية. والنرويج هي الدولة الأعلى في نصيب الفرد من السيارات الكهربائية في العالم. إن أكثر من 50 بالمئة من السيارات الجديدة المباعة في عام 2017 كانت كهربائية أو هجينة.

إن الطلب على السيارات الكهربائية في النرويج مدفوع بالإعفاءات الضريبية، إذ يعفى سائقو السيارات الكهربائية من ضرائب المبيعات وضرائب الطرق، ويسافرون مجانًا على الطرق ذات الرسوم، ولهم أن يركنوا سياراتهم في المواقف مجانًا، ويتنقلون في العبّارات بأسعار مخفضة.

4 ـ صناعة صيد الأسماك

من المتوقع أن تظل الأرصدة السمكية سليمة في المستقبل المنظور، وأن يستمر النمو في صناعة الاستزراع المائي (مزارع الأسماك) التي يُعَد النرويجيون من روادها في

(7) CIA World Factbook 2018, country overview on Norway.

العالم. وقد ساهم في هذا النجاح القوة العاملة المتعلمة في البلاد، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

5 ـ الابتكار

بدأت النرويج بالفعل التحضير من أجل الانتقال إلى عصر ما بعد النفط. إنها تشجع ريادة الأعمال والمشاريع التجارية غير المرتبطة بالنفط. وتُعَدّ «النرويج للإبداع» واحدة من اللاعبين الأساسيين الذين يقودون ويشجعون المشاريع الناشئة في البلاد.

«النرويج للإبداع» هي شركة مملوكة للدولة، تم تأسيسها في عام 2004، وتعَدّ الأداة الأكثر أهمية للحكومة النرويجية في مجال تشجيع الابتكار وتطوير المشاريع والصناعة في البلاد. إنها تساهم في إحداث تحول ناجح من خلال تعزيز الابتكار، وبناء المؤسسات التنافسية، والاستثمار في الشركات الناشئة. كما أنها تقوم بدور الممثل التجاري الرسمي للحكومة النرويجية في الخارج، ولها مكاتب في جميع أنحاء النرويج وفي 30 دولة حول العالم.

توجد دروس من التجربة النرويجية يمكن أن تتعلم منها البلدان النفطية الأخرى. وأهمها إنشاء النرويج لصندوق ضخم من الدولارات النفطية من أجل التحوُّط ضد النقص الحتمي في المورد النفطي، واستخدامها أموال الصندوق بحكمة، لئلا تصبح البلاد دولة بترولية مختلة وظيفيًا. والنرويج، في الواقع، لا تغمر مواطنيها بمنافع ستسحب منهم في مرحلة لاحقة.

ثانيًا: جمهورية سنغافورة

تأسست سنغافورة الحديثة في القرن التاسع عشر (عام 1819)، على يد الدبلوماسي البريطاني السير ستامفورد رافلز، لتكون بمنزلة مركز تجاري بريطاني في الطرف الجنوبي من مضيق مالقة، طريق التجارة بين الصين والهند البريطانية.

في عام 1965 أصبحت سنغافورة دولة مستقلة، صغيرة الحجم ومتخلفة. ولم يكن في الجزيرة موارد طبيعية، وسكانها (2 مليون نسمة) هم من المهاجرين حديثي العهد نسبيًا، لا يجمعهم سوى القليل من التاريخ المشترك، وتنتشر بينهم البطالة بمستويات عالية، ويعانون نقصًا في الإسكان.

الأب المؤسس لسنغافورة هو لي كوان يو، أول رئيس للوزراء في البلاد، وقد تخرج

لي كوان يو من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، مع مرتبة الشرف الأولى في القانون في عام 1949، ومارس مهنة القانون حتى عام 1959. وفي عام 1954 شكل هو وزملاؤه «حزب العمل الشعبي»، الذي هيمن على السياسة في سنغافورة منذ الانتخابات العامة التي أجريت في عام 1959.

حكم لي كوان يو سنغافورة لمدة ثلاثة عقود، من عام 1959 حتى تقاعده في عام 1990. ويعود الفضل له في تحويل المستعمرة البريطانية الصغيرة السابقة، وخلال جيل واحد، إلى أغنى دولة في جنوب شرق آسيا، وفيها صناعة التكنولوجيا الدينامية. لقد سمى أحد مجلدَي مذكراته **من العالم الثالث إلى الأول**. توفي لي كوان يو في عام 2015، عن عمر بلغ 91 سنة.

تبلغ مساحة جزيرة سنغافورة 719 كم^2 (278 ميلاً مربعًا)، ويبلغ عدد سكانها 5.61 مليون نسمة (في 2017). وعلى أساس معدل كثافتها السكانية (البالغة 7,805 شخصًا في الكيلومتر المربع) فإن سنغافورة تعد ثاني دولة مدينة ذات سيادة الأكثر كثافة في العالم، بعد إمارة موناكو في أوروبا الغربية.

إن سنغافورة بلد متعدد الأعراق، وبالتالي فهي متعددة الثقافات، وأغلبية سكانها من الصينيين الذين يمثلون نسبة 75 بالمئة من السكان، يليهم الملاويون بنسبة 13 بالمئة، والهنود بنسبة 9 بالمئة (يعَد الملاويون السكان الأصليين في جزيرة سنغافورة).

تُعد سنغافورة قصة نجاح رائعة على مستوى العالم. فما هي الصيغة لهذا النجاح؟

من وجهة نظر الاقتصادي ها جون تشانغ (Ha ـ Joon Chang) فإنه «لا توجد نظرية اقتصادية واحدة، سواء كانت كلاسيكية جديدة، أو ماركسية، أو غير ذلك، يمكن أن تفسر نجاح سنغافورة ... لأن الواقع السنغافوري يجمع بين العناصر المتطرفة للرأسمالية والاشتراكية»[8].

يؤكد لي كوان يو في مذكراته الآتي:

«إذا كانت هناك صيغة واحدة لنجاحنا فهي أننا كنا ندرس باستمرار كيف نجعل الأشياء تعمل... وأنا لم أكن أبدًا أسيرًا لأية نظرية... وقد حاولت أن أتعلم من الأخطاء التي ارتكبها الآخرون... لذلك فقد عوّدت نفسي على معرفة من الذي واجه المشكلة التي واجهناها، وكيف تعاملوا معها، وما مدى النجاح الذي حققوه»[9].

(8) «Ha-Joon Chang: Economics is a Political Argument – Interview,» *Huffpost*, 18/12/2014.

(9) Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story 1965–2000* (Singapore: Times Editions, 2000), p. 758.

أما مجلة **الإيكونومست** فتنسب النجاح الذي حققته سنغافورة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: **أولاً**، موقعها الاستراتيجي ومرفؤها الطبيعي؛ فهي «تقع عند مضيق مالقة الذي يمر عبره 40 بالمئة من التجارة البحرية العالمية... والآن هي في قلب إحدى المناطق الدينامية في العالم». **ثانيًا**، لقد رحبت سنغافورة بالتجارة الخارجية والاستثمار؛ وقد «وجدت الشركات المتعددة الجنسيات في سنغافورة مركزًا طبيعيًا، وتم تشجيعها على التوسع والازدهار فيها». **ثالثًا**، «ظلت الحكومة [السنغافورية] صغيرة وفعّالة ونزيهة... وهي تتصدر بانتظام الاستطلاعات الخاصة بسهولة ممارسة الأعمال التجارية»[10].

ولتحويل البلاد إلى التصنيع، يقول لي كوان يو في **مذكراته** إنه كان يتعين على سنغافورة أن تقفز فوق الآخرين في المنطقة، وأن «ترتبط بالعالم المتقدم ـ أمريكا وأوروبا واليابان ـ وتستقطب شركاتها المصنعة للإنتاج في سنغافورة وتصدير منتجاتها إلى البلدان المتقدمة»[11].

يكتب لي كوان يو في مذكراته في معرض شرحه لنجاحهم في جذب المستثمرين الأجانب: «إذا كان لي أن أختار كلمة واحدة لشرح سبب نجاح سنغافورة، فإنها **«الثقة»**. إنها ما جعل المستثمرين الأجانب ينشئون مصانعهم ومصافيهم هنا. لقد كانت الثقة الدولية في حكومة سنغافورة بأنها «تعرف أن مصلحتها الطويلة الأجل تعتمد على كونها مكانًا موثوقًا به لأنشطة النفط وغيره». لكن المهمة لم تكن بالسهلة، لأنه «كان علينا أن نقاتل في كل شبر من الطريق لتوطيد الثقة في نزاهتنا وكفاءتنا وحكمنا»[12].

كذلك يؤكد لي كوان يو أن سنغافورة ليس لديها موارد طبيعية لاستغلالها من جانب الشركات المتعددة الجنسيات. «وكل ما في الأمر هو أن لديها أشخاصًا يعملون بجدية، وفيها بنية أساسية جيدة، وبها حكومة مصممة على أن تكون نزيهة وكفءًا»[13].

حقًا، كما تؤكد مجلة **الإيكونومست**: «لقد حافظت سنغافورة على نموها من خلال حكومة تتسم بالنظافة والكفاءة على نحو غير عادي، وبوجود واحد من أفضل أنظمة التعليم في العالم»[14].

---

(10) *The Economist* (26 March 2015).

(11) Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story 1965–2000*, p. 75.

(12) Ibid., pp. 87-91.

(13) Ibid., p. 78.

(14) *The Economist* (27 October 2007).

1 ـ التعليم

كثيراً ما يذكر لي كوان يو أن استراتيجيته كانت «تطوير المورد الطبيعي الوحيد المتاح في سنغافورة، وهو شعبها». لذلك استثمرت حكومته في التعليم (وليس في المجال العسكري، كما فعلت البلدان النامية الأخرى)، وهذا هو السبب الرئيسي لتطور سنغافورة المتميز.

لقد رأى قادة النظام التعليمي في سنغافورة أهمية الرياضيات والعلوم، وبنوا نظامًا حصريًا تقريبًا حول هذين المجالين. واليوم، تصنف سنغافورة، بصورة روتينية، من بين أفضل البلدان أداءً في اختبارات التحصيل العلمي الدولية، مثل اختبارات بيزا وتيمس (انظر الجدول الرقم (6 ـ 4)). وفي عام 2015، احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في الرياضيات والعلوم في اختبارات بيزا، وكذلك المرتبة الأولى في اختبارات تيمس. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي فقد احتل نظام التعليم في سنغافورة المرتبة الثانية من أصل 137 دولة في عام 2017.

في مجال التعليم العالي، يوجد في سنغافورة ست جامعات مستقلة، بما فيها جامعة سنغافورة الوطنية البارزة، وجامعة نانيانغ للتكنولوجيا. وقد كان ترتيبهما، على التوالي، هو الحادي عشر والخامس عشر في تصنيف الجامعات العالمي (كيو إس) لعام 2018 (انظر الجدول الرقم (14 ـ 1)). ويوجد في سنغافورة أيضًا خمس كليات للفنون التطبيقية تدرس مهارات محددة لحاجات أماكن العمل، وفيها عشرة فروع لجامعات أجنبية تقدم دورات دراسية خاصة بحاجات الصناعة.

في تقييم لنظام التعليم في سنغافورة، كتبت مجلة الإيكونومست:

«يُعد نظام التعليم في سنغافورة اليوم هو الأفضل في العالم. وتحتل البلاد باستمرار الصدارة في امتحانات بيزا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية... ويتقدم التلاميذ السنغافوريين ثلاث سنوات تقريبًا عن أقرانهم الأمريكيين في الرياضيات... ويمكن أن تجد خريجي أفضل مدارسها منتشرين في أرقى جامعات العالم»[15].

في الواقع، إن نظام التعليم ذو المستوى العالي في سنغافورة هو أحد أهم الموروثات الخالدة للسيد لي. ولا غرابة في أن جنازته الرسمية قد أقيمت في حرم جامعة سنغافورة الوطنية.

---

(15) *The Economist* (30 August 2018).

الجدول الرقم (14 ـ 1)

التصنيف العالمي لجامعات دول الخليج

البلد	الجامعة	ARWU (2018) الترتيب/500	THE (2019) /1250الترتيب	QS (2019) /1000الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	جامعة خليفة (للعلوم والتكنولوجيا والبحوث)	-	500 ـ 301	315
	جامعة الإمارات العربية المتحدة	-	400 ـ 351	350
	الجامعة الأمريكية في الشارقة	-	1000 ـ 801	376
	الجامعة الأمريكية في دبي	-	-	570 ـ 561
	جامعة الشارقة	-	1000 ـ 801	700 ـ 651
	جامعة أبوظبي	-	-	750 ـ 701
	جامعة زايد	-	-	750 ـ 701
	جامعة عجمان	-	-	1000 ـ 801
البحرين	جامعة البحرين	-	-	1000 ـ 801
السعودية	جامعة الملك عبدالعزيز	150 ـ 101	250 ـ 201	231
	جامعة الملك سعود	150 ـ 101	600 ـ 501	256
	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	400 ـ 301	800 ـ 601	189
	جامعة الملك خالد	-	-	448
	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا	300 ـ 201	-	-
	جامعة أم القرى	-	-	550 ـ 541
	جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل	-	1001+	590 ـ 581
	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	-	-	1000 ـ 801
	جامعة الملك فيصل	-	-	1000 ـ 801
عمان	جامعة السلطان قابوس	-	1000 ـ 801	450
قطر	جامعة قطر	-	500 ـ 401	332
الكويت	جامعة الكويت	-	1000 ـ 801	1000 ـ 801

المصادر: مواقع الويب للمؤشرات الثلاثة على الإنترنت (الدخول الى المواقع في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018

كذلك نالت سنغافورة إعجابًا وإشادة ببرنامجها المتميز الخاص بملكية المساكن.

2 ـ الإسكان العام

في عام 1960 كانت مساحة سنغافورة 581.5 كم². ومن خلال الاستصلاح، زادت مساحتها بنسبة 24 بالمئة لتبلغ 719 كم² في عام 2017 (بهذه المساحة، تكون دولة سنغافورة بأكملها أصغر من مدينة نيويورك بالولايات المتحدة).

في عام 1959 كان أغلبية السنغافوريين يعيشون في مناطق عشوائية وفي أحياء فقيرة في المدينة. وفي عام 1960 تم إنشاء مجلس الإسكان والتنمية. وفي عام 1964 أصدرت الحكومة السنغافورية نظام ملكية المنازل «لإعطاء المواطنين أصلاً ملموسًا في البلاد وحصة في بناء الدولة».

لقد تحول مشروع الإسكان العام في سنغافورة من حل لأزمة الإسكان إلى ممارسة في «بناء الدولة»، إذ خلق «أمة من مالكي المنازل»، وساعد على تقوية النسيج الاجتماعي في الجزيرة التي تسكنها الأعراق الصينية والهندية والملاوية.

بنى مجلس الإسكان والتنمية، منذ إنشائه، أكثر من مليون شقة في الجزيرة، و«نقل مفهوم الإسكان الاجتماعي إلى مستوى لا مثيل له» في أي مكان آخر. ولا يقتصر الإسكان العام في سنغافورة على ذوي الدخل المنخفض فحسب، وإنما يشمل أيضًا ذوي الدخل المتوسط إلى ما فوق المتوسط من الأسر[16]. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 بالمئة من جميع السنغافوريين يعيشون في مناطق الإسكان العام، وأن أكثر من 90 بالمئة منهم يمتلكون هذه المنازل.

ولأهمية ملكية الأراضي بالنسبة إلى الإسكان العام، فقد ضمنت الحكومة في الستينيات من القرن الماضي بأن لديها ما يكفي من الأراضي لبناء المنازل، وذلك من خلال فرض أوامر الشراء الإلزامية وتحديد أسعار شراء الأراضي ليحول ذلك دون تربُّح ملاك الأراضي من عمليات البيع للحكومة. ويقول السيد لي: «لم أر أي سبب يدعو ملّاك الأراضي الخاصة إلى الاستفادة من زيادة قيمة الأراضي الناتجة من التنمية الاقتصادية والبنية التحتية المدفوعة بأموال عامة»[17].

---

(16) *The Guardian*, 21/4/2016.

(17) Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story 1965–2000*, p. 119.

لقد أعطى قانون حيازة الأراضي لعام 1966 الحكومة سلطة استملاك الأراضي بصورة قسرية ومقننة من أجل التطوير للمصلحة العامة. وقد ساعد هذا الاستملاك على خفض تكاليف بناء الوحدات السكنية، كما نتج منه تخطيط حضري أفضل. وقد أصبحت الحكومة الآن تمتلك نحو 90 بالمئة من الأراضي في سنغافورة.

ومن الأمور الحساسة الأخرى التي تصدى لها مجلس الإسكان والتنمية كان الإندماج العرقي والقدرة على تحمل تكاليف الوحدة السكنية بالنسبة إلى المواطنين. وبالنظر إلى التنوع العرقي والثقافي لسنغافورة (فيها أربع لغات رسمية هي الإنكليزية والماندرين (الصينية) والملاوية والتاميلية)، فقد رأت الحكومة الحاجة إلى سياسة للتكامل العرقي الخاصة بالإسكان العام. وقد تم تطبيق تلك السياسة في عام 1989 من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي والانسجام في عقارات الإسكان العام. لذا وضع نظام «حصص الإسكان العرقي» لضمان أن يكون مزيج الصينيين والهنود والملاويين في كل مجمع سكني عاكسًا للتكوين العرقي للبلاد ككل. وهذا الإجراء صمم لمزج المجموعات العرقية ومنع تشكيل «الجيوب العرقية». كذلك تم الاهتمام بالناحية الوظيفية للوحدات السكنية. فهناك أنواع مختلفة من الشقق التي تلبي حاجات ليس فقط العائلات الصغيرة، وإنما أيضًا حاجات الأفراد العزاب وكبار السن والعائلات الكبيرة.

وبالنسبة إلى القدرة على تحمل التكاليف، فإن سنغافورة تنظر إلى تدابيرها المتعلقة بتكلفة الإسكان على أنها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي بوجه عام. وفي المتوسط، «يحتاج المشترون إلى استخدام أقل من ربع الدخل الشهري لأسرهم لدفع أقساط الرهن العقاري لشقتهم الأولى، وهو رقم أقل من المعايير الدولية للإسكان ميسور التكلفة»[18].

إن النقد الذي يستخدمه السنغافوريون لشراء شقق الإسكان يوفَّر جزئيًا من صندوق الادّخار المركزي، وهو نظام تقاعد وطني إلزامي لمعظم المواطنين في سن العمل. ويحق للمواطنين سحب جزء من مدخراتهم الخاصة في الصندوق لاستخدامها كدفعة مقدمة لشراء شقة سكنية، إضافة إلى الرهون العقارية الميسرة التي يقدمها مجلس الإسكان والتنمية، ولهم أن يستخدموا اشتراكاتهم في صندوق التقاعد لتغطية بعض أو كل أقساطهم الشهرية[19].

---

(18) Housing and Development Board, «Public Housing – A Singapore Icon,» <https://www.hdb.gov.sg/about-us/our-role/public-housing-a-singapore-icon>.

(19) *The Economist* (6 July 2017).

من اللافت للنظر، أن الاشتراكات في صندوق الادّخار المركزي تبلغ نسبتها 40 بالمئة من الأجور. فما سبب ارتفاع نسبة الاشتراكات إلى هذا الحد؟ يجيب لي كوان يو قائلاً: «لقد كنت مصممًا على تجنّب تحميل عبء تكاليف الرعاية الاجتماعية للجيل الحالي على الجيل التالي»[20].

3 ـ حكومة نظيفة وفعالة

يكتب لي كوان يو، في مذكراته، أن حزبه (حزب العمل الشعبي)، منذ البداية، كان مصممًا على أن تكون لديه إدارة نظيفة، وذلك «لأننا سئمنا جشع الكثير من القادة الآسيويين وفسادهم وانحطاطهم». لذلك، «عندما أدينا قسم اليمين في تسلمنا للحكم... في شهر حزيران/ يونيو1959، ارتدينا جميعا قمصانًا بيضاء، وبنطلونات بيضاء، رمزاً للنقاء والأمانة في سلوكنا الشخصي وحياتنا العامة»[21].

لذلك رأى لي كوان يو أنه إذا كان للحكومة السنغافورية أن تظل نظيفة وفعّالة، فإن ذلك يتحقق فقط «إذا ما تولى السلطة فيها رجال صادقون وقادرون». ولكن من أجل جذب قادة صادقين وأكفاء، على الحكومة أن تدفع رواتب سخية. ومن وجهة نظر لي فإن «المواهب هي أغلى الأصول بالنسبة لأي بلد»[22] .

وعليه قرر لي أن يتقاضى المسؤولون التنفيذيون الحكوميون «أجراً يتناسب مع ما يكسبه أشخاص بمثل قدرتهم ونزاهتهم في إدارة شركة كبرى أو مكتب للمحاماة أو غيرها من الممارسات المهنية»[23]. على هذا الأساس تم وضع صيغة للأجور تربط رواتب الموظفين العموميين بأجور كبار العاملين في القطاع الخاص، مثل المحامين والمصرفيين ورؤساء الشركات التنفيذيين.

واليوم، «الوزراء في سنغافورة هم الأفضل أجراً في العالم»، إذ يبلغ مرتب رئيس الوزراء حاليًا (عام 2018) نحو 1.6 مليون دولار أمريكي في السنة، وهو بذلك يعَدّ «الزعيم السياسي الأعلى أجراً في العالم». (كان مرتبه 2.2 مليون دولار قبل أن يخفض بنسبة 36 بالمئة في عام 2011). وإن ثاني زعيم سياسي يليه في الأجر هو رئيس الولايات المتحدة

---

(20) Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story 1965–2000*, p. 118.

(21) Ibid., pp. 182-183.

(22) Ibid., p. 158.

(23) Ibid., p. 192.

الأمريكية (يبلغ مرتبه السنوي 400 ألف دولار). كذلك خُفضت رواتب الوزراء في سنغافورة بالنسبة نفسها، ليبلغ متوسط المرتب الآن نحو مليون دولار أمريكي في السنة[24].

حقًا، إنها صيغة للرواتب، فريدة في نوعها، تلك التي وضعها لي كوان يو لضمان الحكم الرشيد في بلاده.

وقد كتب هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) في مقدمة **مذكرات** لي كوان يو مشيدًا به:

«كل إنجاز عظيم هو حلم قبل أن يصبح حقيقة واقعة، وكانت رؤيته [لي كوان يو] هي بناء دولة لا لتستمر في الحياة فحسب، بل لأن تسود بتفوقها. إن من شأن الذكاء، والانضباط، والإبداع الفائق، أن تكون بديلاً من الموارد».

وفي تعليقه على **المذكرات**، كتب جاك شيراك (الرئيس الفرنسي 1995 ـ 2007):

«بالنسبة إلى بلد ينهض من عيش الكفاف، ويصبح واحدًا من أعلى مستويات المعيشة في العالم، خلال ثلاثين عامًا، فإن ذلك إنجاز غير معهود... لقد جمع السيد لي من حوله نخبة من أكثر العقول إشراقًا، ليحول بذلك المعايير الأشد صرامة إلى نظام في الحكم».

لقد قيل عن سنغافورة بأنها تمثل تجربة التنمية الناجحة للقرن العشرين. وقد تم ذلك التحول الاقتصادي بقيادة لي كوان يو. وسيذكره التاريخ بأنه الرجل الذي جعل من ازدهارها أمرًا ممكنًا. بالتأكيد، إن سنغافورة هي قصة نجاح يجب محاكاتها.

ثالثًا: إمارة دبي

خلال نصف القرن الماضي، تمكنت دبي من التحول إلى مركز رئيسي للتجارة والاستثمار والتمويل والطيران والسياحة والصناعة والخدمات في المناطق الحرة. لقد تحقق ذلك بفضل القيادة الاستباقية والحكيمة. وعلى حد تعبير مجلة **الإيكونومست**: «إن واحدًا من أكثر المشاريع التجارية نجاحًا في العالم هو تلك الدولة المدينة الصغيرة [دبي] التي تعلمت دروسًا من سنغافورة وهونغ كونغ»[25].

إن دبي هي واحدة من الإمارات السبع التي تؤلف الإمارات العربية المتحدة. تبلغ

---

(24) *Singapore Herald*, 29/4/2017.

(25) *The Economist* (29 May 2004).

مساحتها 3,885 كم^2 (2,414 ميلاً مربعًا)، وعدد سكانها 3.1 مليون نسمة (2018)، وناتجها المحلي الإجمالي بلغ 108 مليارات دولار في عام 2017. لقد أصبحت دبي محط تركيز معظم الدراسات الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، وتم تسليط الضوء عليها بوصفها «الإمارة المتلألئة التي وصفت نفسها بقوة بكونها مركزاً شديد الحداثة والعولمة الفائقة في منطقة الخليج».

يمتاز اقتصاد دبي بالتنوع. وفي عام 2017 كانت مساهمات القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية) كالتالي: التجارة 27، والنقل 12، والتمويل والتأمين 11، والتصنيع 9، والعقارات 7، والإنشاءات 6.5، والإسكان والغذاء 4[26].

في عام 2017 بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 12 مليار دولار، ناتجة من الرسوم الحكومية (71 بالمئة) والضرائب (21 بالمئة)، وبلغ العجز في الميزانية 1.7 مليار دولار.

من أجل الحفاظ على تدفق النقد الأجنبي إلى الإمارة، تهتم حكومة دبي بالسياحة. وقد استفاد قطاع السياحة من البنية التحتية وخدمات النقل الجيدة، ومن الموقع الجغرافي الذي يمثل نقطة اتصال بالنسبة إلى الشرق الأقصى وأوروبا وأفريقيا. وهناك نحو ملياري شخص يعيشون في نطاق دائرة يستغرق الطيران لاجتياز نصف قطرها مدة أربع ساعات من دبي. لذلك، فلا غرابة في أن برزت دبي كمركز للسفر الجوي.

في عام 2017 كان مطار دبي أكثر المطارات ازدحامًا في العالم بالنسبة إلى السفر الدولي، حيث مرّ به أكثر من 88 مليون مسافر، ويليه مطار هيثرو في لندن (76 مليونًا).

إن عدد السياح إلى دبي في تزايد، مدعومًا من شركة طيران ناجحة، ووجود أربعين مركزاً للتسوق، والكثير من مهرجانات التسوق، ومجموعة كبيرة من الأحداث الرياضية والموسيقية الدولية.

خلال عام 2017 استضافت المدينة 15.8 مليون سائح، يمثلون أكثر من خمسة أضعاف عدد السكان المقيمين فيها. وكان العدد الأكبر من السياح القادمين إلى دبي من الهند (2.1 مليون)، والسعودية (1.53 مليون) والمملكة المتحدة (1.26 مليون). وبلغت نسبة الزوار من دول مجلس التعاون 19 بالمئة (مقارنة بنسبة 23 بالمئة في عام 2016).

في عام 2018، كان في دبي ما مجموعه 689 فندقًا (بما في ذلك 197 مبنى للشقق

(26) مركز دبي للإحصاء، <https://www.dsc.gov.ae/ar-ae/Pages/default.aspx>.

الفندقية)، وبلغ إجمالي عدد الغرف نحو 109 آلاف غرفة، وكان متوسط الإشغال 87 بالمئة[27].

وتعَدّ دبي من أفضل المراكز لإقامة المعارض التجارية والمؤتمرات والأنشطة على مستوى العالم. ففي كل سنة يقام فيها عدد من المعارض التجارية والأنشطة. وقد كان من المقرر أن يقام فيها معرض إكسبو العالمي في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 قبل أن يؤجل بسبب انتشار وباء «كورونا». ومن المتوقع أن يكون لهذا المعرض، الذي يعدّ أكبر حدث على الإطلاق في الوطن العربي، تأثير إيجابي عام في اقتصادها، وهو ما يعزز السياحة والنمو الاقتصادي في الإمارة.

1 ـ الاستدامة الاقتصادية

في الوقت الذي نجحت دبي في تنويع اقتصادها فإن التحدي الكبير يتمثل بالحفاظ على النمو الاقتصادي. فهناك تهديدات محتملة تلوح في الأفق، بما فيها الآتي:

– تقوم حكومة دبي بتمويل مشاريعها الطموحة من طريق الاقتراض. وتشير التقارير إلى أن الإمارة تتحمل أعباء ديون كبيرة، وقد تنشأ أزمة مالية بسبب الديون. وسيمثل سداد الديون مشكلة للإمارة إذا ما انخفضت إيراداتها. يجدر بالذكر أنه قبل عقد من الزمن، تضررت الإمارة بشدة من جراء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ولم تتمكن من الانتعاش إلا بمساعدة مالية من أبو ظبي[28].

– إن من شأن المنافسة الإقليمية أن تؤثر في السياحة؛ فالملاحظ أن جميع دول الخليج الأخرى تسعى الآن لمحاكاة النجاح الذي حققته جارتها دبي، وذلك من خلال تسويق عواصمها كمراكز إقليمية. لذلك، فإن أماكن الجذب في المنطقة ستكون كثيرة وتنافسية أيضًا. ومن المتوقع أن تتراجع أعداد السائحين من المنطقة تدريجًا نتيجة لتحول مواطني الخليج، وبخاصة السعوديين، إلى قضاء عطلاتهم والتسوق في بلدانهم بصورة أكبر.

– إن الموانئ الإقليمية آخذة في الظهور، لتنافس ميناء جبل علي في دبي. وهناك ميناءان قيد التطوير في المنطقة هما: ميناء تشابهار، المدعوم من الهند، في جنوب شرق إيران على خليج عمان، وميناء جوادار الباكستاني، المدعوم من الصين، على بحر العرب. وهناك أيضًا ميناء الدقم العماني على بحر العرب. وجميع هذه الموانئ تقع على

(27) المصدر نفسه.

(28) انظر: Simon Constable, «Multibillion-dollar Debt Crisis Looms For Dubai,» Forbes (26 February 2019).

المحيط الهندي ويمكن أن تكون أكثر ملاءمة من ميناء جبل علي بالنسبة إلى شحنات الترانزيت، لأن السفن لن تضطر إلى المرور عبر مضيق هرمز المزدحم للوصول إلى ميناء جبل علي.

– تشير التقديرات إلى أن نحو 90 بالمئة من سكان الإمارة هم من المغتربين. وهؤلاء هم شريان الحياة للاقتصاد. لكنهم في حكم العابرين، فالكل يعتمد على تأشيرة عمل للحصول على وظيفة. لذلك من غير المتوقع أن يضع هؤلاء جذورًا لهم في دبي. وعلى الضد من ذلك، يتم تذكيرهم باستمرار بأنهم سيغادرون الإمارة ذات يوم. لذا فإن أي انكماش في الاقتصاد سيشهد انخفاضًا في أعدادهم، وبالتالي يحرم الاقتصاد من المستأجرين/ المستهلكين.

– على الرغم من تنويع دبي لاقتصادها بعيدًا من النفط، فإن منطقة الخليج بأكملها لا تزال تعتمد على عائدات الطاقة. وتقوم دبي بإعادة تصدير السلع، وتصدر خدماتها إلى دول الخليج الأخرى. لكن عمليات التصدير هذه ستكون عرضة للانخفاض عند تراجع أسعار النفط، وسوف تعاني الأعمال التجارية كثيرًا في عصر ما بعد النفط.

– إن الصراعات الإقليمية يمكن أن تضر بالأعمال في دبي. وكما تلاحظ مجلة **الإيكونومست**، فإن اقتصاد دبي يمر بأوقات عصيبة بسبب أزمة قطر في عام 2017، والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، إضافة إلى تزايد القلق بشأن النزاعات الطويلة في الخليج. ويشير المقال إلى أنه: «عندما تصبح الإمارات العربية المتحدة أكثر تشابكًا في الصراعات السياسية في المنطقة، فإن ذلك ينسحب على دبي أيضًا. لقد استفادت الإمارة طويلاً من محن المنطقة. ولكنها الآن معرضة لأن تصبح ضحية لها»[29].

بما أن هدف الإمارة وطموحها هو أن تصبح مدينة مستدامة، فإن القيادة الرائدة في دبي عليها أن تعمل على تطوير حلول مبتكرة وإبداعية، ووضع خطط جديدة للنمو، من أجل أن تكون دبي أكثر قدرة على المنافسة والتغلب على أي اتجاهات تراجعية في الاقتصاد مستقبلاً.

---

(29) *The Economist* (15 November 2018).

الفصل الخامس عشر

وقفة للمراجعة

يضع القادة الرؤية للمستقبل ويضعون الاستراتيجية للوصول إلى هناك.

جون كوتر

أولًا: الاعتماد على صادرات النفط

كانت منطقة الخليج، تاريخيًا، واحدة من أكثر مناطق العالم فقرًا بالموارد ومتخلفة. ولكن بفضل الثروة النفطية ازدهرت بلدان الخليج لتنتقل «من الفقر إلى الغنى»[1].

من خلال صادرات النفط، تمكنت دول الخليج من «تحقيق نمو اقتصادي سريع، ومراكمة ثروة كبيرة، وتحديث البنية التحتية، وتحسين المستويات المعيشية لمواطنيها على نحو كبير. كل ذلك قد تم ولكن تنويع الاقتصاد لم يشهد سوى مستويات متدنية نسبيًا»[2]. وإن أحدًا لا يمكنه أن يغفل حقيقة أن دول الخليج تعتمد كليًا على مورد طبيعي قابل للنفاد. وبما أن هذا المورد ينضب بسرعة، فإن المأزق الذي تواجهه هذه الدول الآن لا يمكن تبديده بالشعارات والوعود الوطنية.

في عام 2018 بلغ متوسط إيرادات النفط نحو 69 بالمئة من إجمالي الإيرادات في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت النسبة الأعلى في الكويت (88 بالمئة)، والأدنى في السعودية (63 بالمئة). وبلغ العجز في الميزانيات 88 مليار دولار، وهو يمثل 21 بالمئة تقريبًا من إجمالي المخصصات (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)).

(1) عن قصة تطور أبو ظبي. انظر: Mohammed Al-Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (London: I. B. Tauris, 1998).

(2) «Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource-Endowed Economies,» World Economic Forum (October 2014), <https://bit.ly/3qFIbrP>.

أما حصة النفط من إجمالي الصادرات فبلغت نسبتها 82 بالمئة في عام 2014 و62 بالمئة في عام 2016. وكانت أعلى نسبة (2016) في الكويت (97 بالمئة) وأدنى نسبة في البحرين (78 بالمئة). والإمارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لديها قاعدة تصدير متنوعة، وكانت النسبة فيها 23.1 بالمئة (انظر الجدول الرقم (4 ـ 4)). وبالتالي، فإن الرفاهية النسبية الجديدة لمجتمعات الخليج - معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ومستويات عالية للاستهلاك ـ ليست مبنية على أسس ثابتة. لذا، فإن الرخاء الاقتصادي لن يكون مستدامًا ما لم يتم تحويل الاقتصادات وتنويعها للتخفيف من تحديات ما بعد النفط. فبانخفاض عائدات النفط وزيادة عدد السكان، ستواجه دول الخليج الضغوط والتوترات التي تصاحب القرارات الصعبة لتخصيص الإنفاق الحكومي. على سبيل المثال، من المرجح أن يؤثر خفض الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، ويقود المواطنين الساخطين إلى الضغط من أجل الإصلاحات السياسية. وبناء على ما ذكر، فلا بد لدول الخليج من وقفة للمراجعة.

1 ـ لماذا لم يتحقق التنويع الاقتصادي؟

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه دول الخليج سيظل متمثلاً بتنويع الصادرات. ولمواجهة تضاؤل الريع النفطي وتلاشيه في النهاية، يجب تنمية الصادرات ليكون بالإمكان توليد النقد الأجنبي من أجل تغطية قيمة الواردات.

لقد كان التنويع الاقتصادي هدفًا إنمائيًا مركزيًا لدول الخليج، لكنه لم يتحقق، إلى حد كبير، منذ سبعينيات القرن الماضي. والسؤال هو: لماذا أخفقت حكومات الخليج باستمرار في تنويع اقتصاداتها، على الرغم من الوعود الطويلة وخطط الرؤى الاقتصادية الكبرى؟

يبدو أن الإجابة عن السؤال تتعلق بالسياسة أكثر منها بالاقتصاد، كما عرضنا في الفصل الثالث عشر.

في حقيقة الأمر، «إذا كان تنويع الاقتصاد بسيطًا مثل استيراد المخططات الفنية من الدول التي نوعت بالفعل اقتصاداتها، مثل بوتسوانا وماليزيا والنرويج، فسيكون إنجاز ذلك قد تم بالفعل». لكن التنويع الاقتصادي «ينطوي على تداعيات عميقة بالنسبة إلى النخب الحاكمة». لذلك، «لكي ينجح التنويع فإنه يجب التعويض عن تكاليفه السياسية بالنسبة إلى النخب الذين عليهم أن يعرفوا أنهم سيكسبون من الإصلاحات أكثر مما سيخسرون»[3].

(3) Adeel Malik, «The Gulf Economies' Coming Meltdown?,» *Foreign Affairs* (5 November 2015).

إضافة إلى ذلك، فإن التنويع الاقتصادي يتطلب وجود رجال أعمال رياديين وقطاعًا خاصًا تنافسيًا ومنتجًا، تسود فيه تكافؤ الفرص وسيادة القانون.

ونظرًا إلى أن رأس المال البشري هو المحرك للنمو الاقتصادي، فإن السباق على المواهب يتسارع عالميًا. ويعزز هذا الاتجاه زيادة التركيز على المهارات في سياسات الهجرة لمختلف البلدان الصناعية الرائدة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 75 بالمئة من المهاجرين كافة من ذوي المهارات العالية يقيمون في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا، وأن «أكثر من 70 بالمئة من مهندسي البرمجيات في وادي السليكون مولودون في الخارج»[4].

تتوقع مؤسسة بي دبليو سي الاستشارية في تقرير لها تحت عنوان «العالم سنة 2050»، بأن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي بحلول عام 2050 ستكون لمصلحة الصين والهند كأكبر اقتصادين في العالم، تليهما الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، وإندونيسيا الرابعة، والبرازيل الخامسة. كذلك يشير التقرير إلى أنه يمكن لدول مثل فيتنام والفيليبين أن تحقق أكبر الخطوات في التصنيف، بانتقال فيتنام من المرتبة 32 إلى المرتبة 20، والفيليبين من المرتبة 28 إلى المرتبة 19[5].

2 ـ ندرة الموارد

في تعليق لأحد أساتذة الشؤون الدولية يقول: «عندما تتشاجر دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يمثل عمليًا إشارة إلى أنها لا تواجه أي تهديدات خطيرة ومباشرة»[6]. ولكنها، كما عرضنا في الفصل التاسع، تواجه تحديات طويلة الأجل تتعلق بمسألة البقاء الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان معالجة أمن موارد المياه والغذاء والطاقة لمواجهة الضغوط الديمغرافية والانتقال بنجاح إلى عصر ما بعد النفط.

إن الهوس بالأمن للحفاظ على الوضع الراهن يجب ألّا يحجب الهدف الوطني طويل الأجل المتمثل بالبقاء الاقتصادي بعد النفط. إن مسألة البقاء ستكون عنوان المرحلة القادمة. ويمكن تعلم الدروس من الموهبة اليابانية غير المألوفة من أجل البقاء.

---

(4) Ejaz Ghani «The Global Talent Race,» Project Syndicate (20 November 2018).

(5) PwC, «The World in 2050,» February 2017, <https://pwc.to/363CZ7E>.

(6) F. Gregory Gause III, «Understanding the Gulf States,» *Democracy Journal*, no. 36 (Spring 2015).

يكتب أكيو موريتا في كتابه صنع في اليابان (صادر في 1986) عن مسألة البقاء من المنظور الياباني:

«نحن اليابانيين مهووسون بمسألة البقاء... إن جزرنا لا توفر لنا أية مواد خام باستثناء الماء، وإن أقل من ربع أراضينا صالحة للعيش أو صالحة للزراعة. لذلك فإن ما يتوافر لدينا هو ثمين بالنسبة إلينا. هذا هو السبب في أننا تعلمنا احترام الطبيعة، وحفظ الموارد، وتصغير حجم الأشياء، والتطلع إلى التكنولوجيا كوسيلة تساعدنا على البقاء»(7).

ويضيف موريتا قائلاً:

«نحن اليابانيين نشعر بأن كل الأشياء قد أعطيت لنا على سبيل الثقة المقدسة، وتمت، في الواقع، إعارتها لنا فقط للاستفادة المثلى منها. لذا، فإن إهدار شيء ما يعتبر نوعًا من الخطيئة»(8).

لا عجب في أن قوانين اليابان الصارمة قد أرست ثقافة إعادة التدوير. والآن، فإن أقل من 5 بالمئة من القمامة اليابانية ينتهي في مدافن النفايات، وأنه يتم إعادة تدوير 98 بالمئة من معادن الخردة، لأن التخلص من الأجهزة الكهربائية برميها يعدّ مخالفة للقانون.

ثانيًا: توقعات صعبة

بالاستفادة من الدالة الأسية (الحساب الأولي للنمو ـ الفصل الثامن)، قمنا بإجراء بعض الإسقاطات لتسليط الضوء على حجم الأعباء المالية المترتبة مستقبلاً على ميزانيات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

1 ـ السكان

استنادًا إلى معدل النمو السنوي المركب خلال الحقبة 2005 ـ 2015 ونسبته 4.07 بالمئة، فإن إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون سيتضاعف كل 17 سنة، وسيتجاوز 100 مليون نسمة بحلول عام 2032، و200 مليون نسمة بحلول عام 2050. أما بالنسبة إلى مضاعفة عدد سكان الدول فسيكون (بالسنوات): 9 في قطر، و10 في الإمارات، و12 في الكويت، و13 في عمان، و16 في البحرين، و25 في السعودية (انظر الجدول الرقم (15 ـ 1)).

(7) Akio Morita, *Made in Japan* (Glasgow: William Collins, 1986), p. 226.

(8) Ibid., p. 227.

الجدول الرقم (15 ـ 1)

النمو السكاني، 1965 ـ 2015، والتوقعات في 2030 و 2050

البلد	عدد السكان		معدل النمو السنوي (مركب)		توقعات عدد السكان(بالألف)(*)	
	1965	2015	1965 ـ 2015	2005 ـ 2015	2030	2050
الإمارات العربية المتحدة	150	9,154	8.57	7.17	14,262	21,193
البحرين	187	1,372	4.07	4.43	2,137	3,175
السعودية	4,844	31,557	3.82	2.82	49,165	73,057
عمان	625	4,200	3.88	5.28	6,543	9,722
قطر	74	2,482	7.28	7.63	3,867	5,746
الكويت	474	3,936	4.32	5.63	6,132	9,112
مجموع دول الخليج	6,354	52,701	4.32	4.07	82,106	122,005
النرويج	3,724	5,200	0.67	1.16		
سنغافورة	1,878	5,535	2.19	2.11		
مجموع العالم (مليون)	3,340	7,383	1.60	1.22		

(*) التوقعات: على أساس معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3 بالمئة حتى 2030، و 2 بالمئة بعد ذلك حتى 2050.

المصدر: الأمم المتحدة، توقعات سكان العالم (حزيران/يونيو2017)، <https://www.un.org/ar/sections/ issues - depth/population>

ولكن، إذا ما افترضنا معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3 بالمئة فقط، فإن إجمالي عدد السكان في الخليج سيتضاعف كل 23 سنة، وسيصل إلى 82 مليون نسمة بحلول عام 2030. وعلى أساس معدل نمو سنوي مركب نسبته 2 بالمئة فيما بعد، فإن عدد السكان سيرتفع إلى 122 مليون نسمة بحلول عام 2050.

إن من شأن هذه التوقعات السكانية أن تكون مبعث قلق لصانعي السياسة في دول مجلس التعاون بسبب ما يترتب عليها من أعباء مالية نتيجة لزيادة الطلب من قبل المواطنين على الإسكان وفرص العمل والخدمات العامة.

2 ـ المياه

خلال الحقبة 2010 ـ 2015 زاد إنتاج المياه المحلّاة بمعدل سنوي مركب قدره 5.5

بالمئة. وإذا ما افترضنا معدل نمو سنوي قدره 4 بالمئة فقط، فإن إنتاج المياه المحلّاة سيتضاعف بحلول عام 2030، وسيزيد أربعة أضعاف تقريبًا بحلول عام 2050. وهذا يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى الطاقة بكميات كبيرة (لتوليد الكهرباء) لتلبية الطلب المتوقع على المياه المحلّاة، إلى جانب التكاليف الرأسمالية لمحطات التحلية (انظر الجدول الرقم (9 ـ 1)).

3 ـ واردات الغذاء

في عام 2016، بلغت قيمة الواردات الغذائية الصافية لدول الخليج نحو 37 مليار دولار. وعلى أساس متوسط نصيب الفرد من صافي واردات الغذاء (في 2016)، والتوقعات السكانية، فإن دول الخليج بحاجة إلى أن تنفق نحو 70 مليار دولار على الواردات من الأغذية في عام 2030، و146 مليار دولار بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (9 ـ 2)).

4 ـ الاستهلاك المحلي من الطاقة

في عام 2017 استهلكت دول الخليج تقريبًا 10 ملايين برميل نفط مكافئ[10] في اليوم، منها نحو خمسة ملايين برميل من النفط. وخلال المرحلة 2007 ـ 2017 سجل استهلاكها المحلي من الطاقة معدل نمو سنوي مركب قدره 4.82 بالمئة.

وعلى أساس معدل نمو سنوي بنسبة 3 بالمئة فقط، فإن حجم الاستهلاك من الطاقة سيبلغ نحو 14 مليون برميل نفط مكافئ في عام 2030، و26 مليون برميل تقريبًا بحلول عام 2050. وسيشمل ذلك نحو 7 ملايين برميل من النفط يوميًا في عام 2030 و13 مليون برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2050 (على أساس النسب الحالية). وبالتالي فإن كمية النفط المتاحة للتصدير ستنخفض تدريجًا، وأن عائدات تصدير النفط سوف تواصل الانخفاض مستقبلاً (انظر الجدول الرقم (9 ـ 3)).

أما بالنسبة إلى استهلاك الكهرباء، فقد زادت بمعدل سنوي مركب نسبته 7 بالمئة خلال الحقبة 2011 ـ 2016. وبافتراض النمو بمعدل 4 بالمئة فقط، فإن من المتوقع أن يتضاعف استهلاك الكهرباء بحلول عام 2030، وأن يتضاعف أربع مرات بحلول عام 2050. (انظر الجدول الرقم (15 ـ 2)). لذا فإن دول الخليج ستنفق أكثر فأكثر على البنية التحتية للكهرباء لتلبية الطلب المتوقع.

الجدول الرقم (15 ـ 2)

استهلاك الكهرباء، 2011 ـ 2016 والتوقعات في 2030 و 2050

(جيغاوات/ساعة)

البلد	استهلاك 2011	استهلاك 2016	معدل النمو السنوي (2011 ـ 2016)	توقعات الاستهلاك 2030	توقعات الاستهلاك 2050
الإمارات العربية المتحدة	79,892	126,582	9.6	219,199	480,292
البحرين	12,263	16,490	6.1	28,555	62,568
السعودية	219,661	219,661	5.5	498,189	1,091,594
عمان	11,317	28,096	20.3	48,653	106,605
قطر	26,601	39,775	8.4	68,877	150,919
الكويت	50,375	61,925	4.2	107,234	234,963
المجموع	**400,109**	**492,529**	**7.0**	**970,707**	**2,126,941**

ملاحظة: التوقعات على أساس معدل نمو سنوي بنسبة 4 بالمئة اعتبارًا من 2017.

المصدر: منظمة الأوابك، التقرير الإحصائي السنوي لعامي 2016 و 2017.

5 ـ الإنفاق على التعليم

من المتوقع أن يصل إجمالي عدد الطلاب في دول مجلس التعاون إلى 19 مليون في عام 2030، و35 مليون بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (6 ـ 1)). وفي ضوء هذه التوقعات، ستكون هناك حاجة إلى بنية تحتية إضافية (مدارس جديدة) وقوى عاملة (معلمين). وبافتراض معدل نمو سنوي مركب بنسبة 6 بالمئة، فإن من المتوقع أن يتضاعف الإنفاق الخليجي على التعليم، من 75 مليار دولار في عام 2018 إلى 151 مليار دولار في عام 2030، وأن يتجاوز 480 مليار دولار بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)).

6 ـ الرعاية الصحية

في عام 2018 بلغت مخصصات الرعاية الصحية في ميزانيات دول مجلس التعاون نحو 58 مليار دولار. وعلى افتراض معدل نمو سنوي مركب قدره 4 بالمئة، فإن إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في هذه الدول سيتجاوز 90 مليار دولار في عام 2030، و200 مليار دولار بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (15 ـ 3)).

الجدول الرقم (15 ـ 3)

الإنفاق على الصحة حسب الميزانيات لعام 2018 والتوقعات في 2030 و 2050

(مليار دولار)

البلد	إجمالي المصروفات	الإنفاق على الصحة	النسبة من إجمالي المصروفات	توقعات الإنفاق على الصحة[2]	
				2030	2050
الإمارات العربية المتحدة[1]	14.0	1.2	8.8	1.9	4.2
البحرين	9.8	0.9	9.0	1.4	3.2
السعودية	261.0	39.2	15.0	62.8	137.5
عمان	32.5	3.1	9.6	5.0	10.9
قطر	55.8	6.3	11.2	10.1	22.1
الكويت	71.0	7.5	10.5	12.0	26.3
المجموع	**444.1**	**58.2**	**13.1**	**93.2**	**204.2**

ملاحظات: (1) الإمارات العربية المتحدة: الميزانية الفيدرالية. (2) التوقعات على أساس معدل نمو بنسبة 4 بالمئة اعتبارًا من 2019.

المصدر: ميزانيات دول الخليج لعام 2018

7 ـ تحويلات الوافدين

خلال الحقبة 2012 ـ 2017 بلغ معدل النمو السنوي في تحويلات العمال الوافدين نسبة 8.34 بالمئة. وبافتراض معدل نمو سنوي قدره 4 بالمئة فقط، فإن إجمالي التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون ستصل إلى 190 مليار دولار في عام 2030، وستتجاوز 400 مليار دولار بحلول عام 2050 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 2)).

8 ـ الميزان التجاري ـ الخدمات

بالنسبة إلى أي بلد تشمل السياحة كلًا من التصدير (السياحة الداخلة) والاستيراد (السياحة الخارجة). وكما يتضح من الجدول الرقم (15 ـ 4) فإن الميزان التجاري السياحي لدول مجلس التعاون الخليجي يعاني عجزًا، حيث تجاوزت التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة نظيرتها من التدفقات الداخلة.

في عام 2016، بلغ عجز دول الخليج في السفر والنقل 44.5 مليار دولار، منها 33 مليار دولار في السفر و11.5 مليار دولار في مجال النقل. ووحدها الإمارات سجلت فائضًا في النقل بلغ 11.4 مليار دولار. كذلك سجلت البحرين فائضًا في السفر بحدود 2 مليار دولار.

الجدول الرقم (15 ـ 4)

الميزان التجاري في الخدمات، 2014 ـ 2016

(مليار دولار)

البلد	جميع الخدمات		السفر		النقل		التأمين	
	2014	2016	2014	2016	2014	2016	2014	2016
الإمارات العربية المتحدة	(26,358)	(18,244)	(626)	(2,369)	7,406	11,355	(39,598)	(39,973)
البحرين	1,807	3,468	597	1,954	(676)	(898)	697	1,127
السعودية	(88,028)	(53,014)	(5,562)	(17,040)	(17,040)	(11,970)	(1,883)	(1,354)
عمان	(6,883)	(6,341)	(131)	(227)	(3,314)	(2,688)	(816)	(965)
قطر	(19,333)	(16,366)	(4,090)	(3,678)	(5,688)	(3,347)	(1,498)	(2,544)
الكويت	(17,519)	(20,819)	(10,898)	(11,736)	(3,883)	(3,918)	(306)	(335)
المجموع	(156,314)	(111,316)	(20,710)	(33,096)	(23,195)	(11,466)	(43,404)	(44,044)

المصدر: مركز التجارة العالمي، إحصاءات التجارة العالمية (الدخول إلى الموقع في 12 كانون الثاني/يناير 2019).

من المقدر أن يتضاعف إنفاق الخليجيين على السياحة الخارجة بحلول عام 2030، ليصل إلى 130 مليار دولار، بسبب الزيادة السكانية والتغيرات الديمغرافية. لذلك، على قطاع السياحة في بلدان الخليج أن يعمل على توليد تدفقات نقدية كافية لمعادلة التدفقات الخارجة المتوقعة.

9ـ الإنفاق العسكري

في عام 2016، تجاوز إجمالي الإنفاق العسكري في بلدان مجلس التعاون 100 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 36 بالمئة من إيرادات ميزانياتها. وإذا كان للإنفاق العسكري أن يزيد بمعدل 5 بالمئة سنويًا، فإنه سيتضاعف بحلول عام 2030 ليبلغ 200 مليار دولار، وسيتضاعف خمس مرات بحلول عام 2050، ليبلغ 500 مليار دولار.

ثالثًا: الآثار المترتبة على التوقعات

تشير التوقعات المذكورة أعلاه إلى زيادات هائلة طويلة الأجل في الالتزامات المالية لحكومات دول مجلس التعاون. ونظرًا إلى احتمال انخفاض صادرات النفط و«تدني» الأسعار، فإن التحدي الكبير يتمثل بكيفية توليد الدخل والعملات الأجنبية بما يكفي للوفاء بهذه الالتزامات.

حتى الآن فإن النفط وفر لدول الخليج شريان الحياة المالي، وسادت الريعية بالنسبة إلى اقتصاداتها. ولكن بما أن دول الخليج ليست على استعداد بعد لرحيل الريعية، فإنه يتعين عليها المضي قدمًا بجد في التحضير للانتقال إلى عصر ما بعد النفط.

وبالنظر إلى أنماط التخصيص في الميزانيات الحكومية، من الضروري لدول مجلس التعاون الحفاظ على الموارد وترشيد النفقات وتوحيد الأنشطة من أجل البقاء الاقتصادي بعد النفط. على سبيل المثال، يتعين عليها معالجة قضايا مهمة مثل الإنفاق العسكري المرتفع، وتزايد أعداد السكان، والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

1ـ الإنفاق العسكري

يعرف عن دول الخليج اهتمامها كثيرًا بالعسكرة السريعة والسياسات الأمنية الحازمة. ويرتبط الإنفاق العسكري فيها بالأمن القومي والتهديدات المتصورة، وليس بأسعار الموارد والقيود المفروضة على الميزانية. لقد خصصت دول الخليج أكثر من ثلث إيرادات ميزانياتها في عام 2016 لشراء الأسلحة وللقطاعات العسكرية الأخرى (الصيانة والتدريب والرواتب).

وخلال ما يقرب من ثلاثة عقود (1988 ـ 2016) بلغت النفقات العسكرية التراكمية لدول الخليج الست نحو 2 تريليون (ألفي مليار) دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2016)، كما هو مبين في الجدول الرقم (15 ـ 5)). وحسب تقديرات أكاديمي من الإمارات، فإن دول الخليج العربي «أنفقت 3.2 تريليون دولار على شراء أسلحة خلال 46 سنة الأخيرة (منذ 1972)»[9].

الجدول الرقم (15 ـ 5)
الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون 1988 ـ 2016
(بالأسعار الثابتة لعام 2016)
(مليار دولار)

البلد	1988 ـ 1997	1998 ـ 2007	2008 ـ 2016	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة[2]	65.0	98.2	177.0	340.2
البحرين	3.7	6.0	10.9	20.6
السعودية	240.7	346.9	574.2	1,161.8
عمان	28.0	40.3	77.4	145.7
قطر[1]	17.6	14.7	29.7	62.0
الكويت	91.4	48.6	50.5	190.5
المجموع	**446.4**	**554.7**	**919.7**	**1,920.8**

ملاحظات: (1) لا توجد بيانات في المصدر بالنسبة إلى قطر للسنوات 1992 ـ 1997 و 1998 ـ 2001 و2011 ـ 2016. (2) لا توجد بيانات في المصدر بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1997 ـ 1988 و2016 ـ 2015. (3) البيانات غير المتوفرة تم تقديرها على أساس متوسط السنوات الأخرى.

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2018. (الدخول إلى الموقع في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018).

من الواضح أن الإنفاق العسكري يمثل عبئًا كبيرًا على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة مع انخفاض عائدات النفط. لذلك، فإذا ما أرادت دول الخليج الحفاظ على مستوى الإنفاق العسكري، فيجب أن تكون على استعداد للتضحية بنفقات أخرى في الميزانية. من ذلك، أنهم سيحتاجون إلى تقليص الدعم، وخفض النفقات الرأسمالية، وزيادة الضرائب، وبالتالي المخاطرة بإثارة المظالم الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الداخلي.

استنادًا إلى معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن مبيعات السلاح لدول

(9) تغريدة عبد الخالق عبد الله على تويتر عبد الخالق عبد الله، 20 أيلول/سبتمبر 2019.

الخليج قد زادت أكثر من 70 بالمئة بين عامي 2010 و2014. وبما أن هذا لا يعدّ وصفة من وصفات الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، فإنه يجب النظر في سيناريوهات بديلة تسمح بخفض الإنفاق العسكري دون التأثير في أمن الخليج.

ولعل أحد السيناريوهات المعقولة هو تكوين جيش موحد لدول مجلس التعاون الخليجي. إنه لمن المكلف أن يكون لدى كل عضو في مجلس التعاون قوة دفاع خاصة به، مزودة بأحدث المعدات العسكرية. من الممكن للقوة العسكرية الموحدة في دول المجلس أن تؤدي الغرض نفسه وبفاعلية أكبر، علاوة على تقاسم العبء المالي للدفاع وتحقيق وفورات كبيرة فيه كميزة إضافية.

إضافة إلى ذلك، من شأن المعاهدات الثنائية أن تقلل إلى أدنى حد من حالات العداء وتعزز السلام في المنطقة.

2 ـ النمو السكاني

إن حجم السكان هو مجال آخر يحتاج إلى المعالجة، فدول الخليج بحاجة إلى التحكم في النمو السكاني للوافدين، وإلى تشجيع تنظيم الأسرة بالنسبة إلى المواطنين. وكما ذكرنا سابقًا فإن عدد السكان، بمعدلات النمو السائدة، سيتضاعف كل 17 سنة، وستواجه الحكومات التحديات لإيجاد الوسائل لاستيعاب أعداد الشباب المتزايدة في سكانها عندما ينضمون إلى سوق العمل. إن إتاحة الفرص الاقتصادية للمواطنين الشباب هو أمر بالغ الأهمية في سبيل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

3 ـ التكامل الاقتصادي الخليجي

يُعد تكامل أسواق العمل في دول مجلس التعاون أمرًا ضروريًا لتسهيل تنقل المواطنين الخليجين في جميع أنحاء المنطقة. وبوجود لوائح عمل صارمة، فإن التنقل العمالي هذا يمكن أن يساعد على تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وزيادة القدرة التنافسية. وفي نهاية المطاف، يجب استخدام رأس المال البشري الأصلي لاستدامة التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، هناك الحاجة إلى التعاون في شأن رسم استراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون لإدارة الموارد، مثل المياه والكهرباء. ويمكن لقانون مشترك للمياه والكهرباء، وهيكل للتعرفة المشتركة للمياه والكهرباء، أن يسهم في توفير الموارد الشحيحة

وتقليل المخاطر المحتملة للاضطرابات الاجتماعية في المستقبل. وبالمثل، فإن إقامة شبكة ربط كهربائي في دول الخليج هو أمر ضروري أيضًا.

كذلك من الملاحظ أن توحيد العملة - التي طال انتظارها - والحدود المفتوحة والأسواق الموحدة، لم تتحقق حتى الآن. ولعل هذا يشير إلى أن مجلس التعاون قد بقي وفيًا فقط لخطته الأصلية وهي الأمن الداخلي وتبادل المعلومات.

ومهما يكن، فبسبب تضاؤل عائدات النفط وزيادة السكان، الأيام العصيبة قادمة. وبالتالي، فإن طريقة الحكم التقليدية ربما لا تكون مستدامة في ظل التغاضي عمّا يحمله المستقبل. لكن دول الخليج بحاجة فعلية إلى استشراف المستقبل والعمل على إيجاد السبل من أجل بقائها.

ونظرًا إلى وجود مؤشرات مفعمة بالتحديات التي تستدعي التغيير، من المفيد النظر إلى تصنيفات دول الخليج في بعض المؤشرات العالمية، إذ توجد الآن مؤشرات وتصنيفات عالمية في كل مجال تقريبًا. واستخدام البيانات لتقييم الدول يمكن أن يساعد على تحسين أدائها السياسي والاقتصادي.

توضح الجداول ذوات الأرقام (2 ـ 2)، (7 ـ 2)، (9 ـ 4)، (14 ـ 1)، (15 ـ 6) و(15 ـ 7) تصنيف بلدان الخليج في عدد من المؤشرات العالمية.

رابعًا: التصنيفات المرتبطة بالديمقراطية

لتسليط الضوء على أوضاع الديمقراطية والمساءلة والحرية في دول الخليج، فإن الجدول الرقم (9 ـ 4) يبين تصنيف هذه الدول في خمسة مؤشرات عالمية هي: الديمقراطية، والفساد، وحرية الصحافة، وحرية الإنسان، والسلام.

1 ـ مؤشر الديمقراطية

تقوم وحدة استخبارات الإيكونومست بإعداد مؤشر الديمقراطية الذي يقيس حالة الديمقراطية في 167 بلدًا في العالم. يعتمد التصنيف على 60 مؤشرًا موزعة على خمس فئات مترابطة هي: العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، والأداء الحكومي، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. (تحصل كل فئة من هذه الفئات على درجة من صفر إلى عشرة، وتكون النتيجة النهائية للتصنيف هي متوسط النقاط لهذه الفئات الخمس).

وبناء على نتائجها، يتم تصنيف البلدان كواحدة من أربعة أنواع من النظم وهي: الديمقراطية الكاملة (8 – 10 نقاط)، والديمقراطية المعيبة (6 – 8 نقاط)، والنظام الهجين (4 ـ 6 نقاط)، والنظام الاستبدادي (0 ـ 4 نقاط).

وفقًا لمؤشر الديمقراطية لعام 2018، تم تصنيف جميع دول الخليج الست في الفئة الأخيرة (النظام الاستبدادي) حيث كانت نتائجها أقل من 4 نقاط، وراوحت ما بين 1.93 نقطة إلى 3.85 نقطة. ومن حيث الترتيب، فقد راوحت ما بين المرتبة 116 (الكويت) والمرتبة 159 (السعودية). في المقابل، تم إعلان النرويج كديمقراطية كاملة وتصدرت الترتيب العالمي برصيد بلغ 9.87 نقطة، وتليها أيسلندا والسويد ونيوزيلندا والدنمارك.

من المثير للاهتمام ملاحظة أن دولة موريشيوس (جزيرة قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا) قد صنفت كديمقراطية كاملة (منذ عام 2012) برصيد 8.22 نقطة، واحتلت المرتبة 17، متقدمة على الولايات المتحدة (المرتبة 25) وفرنسا (المرتبة 29).

حصلت موريشيوس على الاستقلال عن بريطانيا في عام 1968، وأصبحت جمهورية في عام 1992. ونظامها برلماني متعدد الأحزاب. وهي تتميز بالاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، والديمقراطية الاقتصادية، وبنظام قانوني قوي ومستقل، وبسهولة ممارسة الأعمال التجارية، وتوافر القوى العاملة الماهرة فيها.

لقد مر اقتصاد موريشيوس بمراحل مختلفة من التحول الاقتصادي، حيث انتقل من الاقتصاد القائم على زراعة السكر إلى نموذج اقتصادي متنوع وديناميي.

يبلغ عدد سكان موريشيوس 1.26 مليون نسمة (متعددو الأعراق)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بحسب القدرة الشرائية) كان 22,570 دولار في عام 2017. تعد موريشيوس الآن واحدة من أعلى البلدان في أفريقيا بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل، وهذا يعني أن موريشيوس تمثل دراسة حالة منفردة لمتطلبات التحول الاقتصادي.

2 ـ مؤشر مدركات الفساد

يصدر مؤشر مدركات الفساد سنويًا عن منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995. وتعرِّف المنظمة الفساد بأنه «إساءة استخدام السلطة العامة لمصلحة المنفعة الخاصة».

يعتمد مؤشر الفساد لعام 2017 في تصنيفه، الذي شمل 180 دولة، على المستويات المتصورة للفساد في القطاع العام بسؤال رجال الأعمال والمحللين حول ما يواجهون

بصورة مباشرة من حقائق الفساد في بلد ما. وقد جاء ترتيب دول مجلس التعاون كالتالي: الإمارات في المرتبة 21 (71 نقطة)، تليها قطر 29 (63 نقطة)، والسعودية 57 (49 نقطة)، وعمان 68 (44 نقطة)، والكويت 85 (39 نقطة)، والبحرين 103 (36 نقطة). في المقابل، احتلت النرويج المرتبة الثالثة (85 نقطة) وسنغافورة المرتبة السادسة (84 نقطة).

خلال الفترة من 2007 ـ 2017 كان أداء السعودية والإمارات إيجابيًا، فقد اكتسبت السعودية 14 نقطة إضافية ليتحسن ترتيبها من 80 في عام 2007 إلى 57 في عام 2017، واكتسبت الإمارات 12 نقطة إضافية لتنتقل في الترتيب من 35 في 2007 إلى 21 في 2017.

لا شك في أن المزيد من الشفافية في أي بلد سوف يساعد الشركات الخاصة والمستثمرين على التخطيط بصورة أفضل بالنسبة إلى استثماراتهم وقراراتهم المتعلقة بالتوظيف. كذلك، لكي تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى بلد ما، من المهم أن يكون لدى الشركات سياسات وإجراءات واضحة لمكافحة الفساد من أجل مواجهة التحديات التي قد تنشأ.

لمحاربة الفساد، أنشأت السعودية في عام 2011 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بوصفها الهيئة العليا لمكافحة الفساد المكلفة حماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة.

وفي أواخر عام 2017، أعلنت السلطات السعودية عن احتجاز العشرات من الأمراء ورجال الأعمال رفيعي المستوى ضمن «خطة تطهير» شاملة لمكافحة الفساد. وقدرت حصيلة العملية من صفقات التسوية بأكثر من مئة مليار دولار[10]. وقد أشاد أحد كبار المصرفيين الأمريكيين بهذه الحملة قائلاً: «إنها بالتأكيد واحدة من أكثر الطرق إبداعًا وفاعلية» لمعالجة قضايا الفساد[11].

وفي الكويت، أنشأت الحكومة الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في عام 2016، وذلك «استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد». وتذكر الهيئة على موقعها الإلكتروني (تحت «أهدافنا») بأن «من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة... ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقًا وطنيًا حتميًا تقتضيه المصلحة العليا للبلاد».

(10) جيمس غورمان، رئيس بنك مورغان ستانلي، أثناء منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس. انظر: Middle East Eye (24 January 2019).

(11) *The Economic Times* (India), 20/1/2013.

بالنسبة إلى البحرين، بلغ مؤشر الفساد أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 61 نقطة في عام 2003 (وكان ترتيبها 27)، وأدنى مستوى له هو 36 نقطة في عام 2017 (وكان ترتيبها 103). ويصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية الحكومي «التقرير السنوي» الذي «يطارد التجاوزات المالية للوزارات والهيئات والمؤسسات» في القطاع العام.

في الواقع، إن مناخ الأعمال العام العالمي يتأثر بالفساد الإداري والمالي، وذلك يستوجب محاربة الفساد لأنه يقوض التقدم الاقتصادي.

حول قضية الفساد نوهت المحكمة العليا في الهند بأن «الفساد في مجتمع متحضر هو مرض مثل السرطان، الذي من المؤكد، في حال عدم اكتشافه في الوقت المناسب، سينشر ورمه الخبيث بين الجماعات السياسية الحاكمة في البلاد وهو ما يؤدي إلى عواقب وخيمة»[12].

لقد أدلت المحكمة الهندية بهذه الملاحظات في عام 2012 في حكمها الذي رفض التماسًا تقدمت به حكومة غوجارات ضد أمر قضائي صادر عن المحكمة العليا في الولاية أيدت فيه تعيين حاكم الولاية لقاض متقاعد في منصب «لوكايوكتا» (مفوض مدني بسلطة قانونية لمكافحة الفساد)[13].

أما منظمة الشفافية الدولية فتؤكد بأسف أن «الفساد يظل مستشريًا في الدول العربية، بينما الاعتداءات على حرية التعبير وحرية الصحافة والمجتمع المدني تستمر في التصاعد». وتضيف المنظمة: «من دون تعزيز المؤسسة البرلمانية العربية، فإن مكافحة الفساد في العالم العربي لن يكتب لها النجاح».

جدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد أدرجت الفساد كأحد أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

3 ـ مؤشر حرية الصحافة العالمي

هذا المؤشر هو تصنيف سنوي لبلدان العالم في حرية الصحافة تقوم بإعداده وإصداره منظمة مراسلون بلا حدود، وذلك منذ عام 2002. ويستند المؤشر إلى تقييم المنظمة الخاص

---

(12) لوكايوكتا هو المفوض المدني لمكافحة الفساد على مستوى الولاية في الهند. وهو يحقق في مزاعم الفساد وسوء الإدارة ضد الموظفين العموميين، ومكلف بمعالجة المظالم العامة على وجه السرعة. وعادة ما يكون الشخص الذي يتم تعيينه في منصب Lokayukta رئيس قضاة سابق، أو قاض سابق، في المحكمة العليا.

(13) يصنف صندوق النقد الدولي دول العالم وفقًا لإجمالي ناتجها المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد. والقوة الشرائية تأخذ في الحسبان التكلفة النسبية للمعيشة ومعدلات التضخم في البلدان لمقارنة مستويات المعيشة بين الدول المختلفة.

لسجلات حرية الصحافة في البلدان في السنة السابقة. ويقيس المؤشر مستوى حرية الإعلام في 180 دولة ويشمل استقلال وسائل الإعلام واحترام سلامة وحرية الصحافيين.

في مؤشر عام 2018 كان تصنيف دول مجلس التعاون كالآتي: الكويت 105، قطر 125، عمان 127، الإمارات 128، البحرين 166، والسعودية 169. في المقابل، احتلت النرويج المرتبة الأولى، تليها السويد وهولندا وفنلندا وسويسرا.

مقارنة بتصنيفات 2012/2011، تراجعت خمس دول خليجية في الترتيب، إذ تراجعت الكويت 27 نقطة (والترتيب من 78 إلى 105)، والإمارات 16 نقطة، والسعودية وقطر 11 نقطة لكل منهما، وعمان 8 نقاط. أما البحرين فقد تحسنت بـ 7 نقاط (وترتيبها من 173 إلى 166).

في المقابل كانت الكويت أفضل بلد عربي في تصنيفات 2012/2011، حيث احتلت المرتبة 78، فإنها تراجعت في عام 2018 إلى المركز الثالث عربيًا بعد تونس (المرتبة 97) ولبنان (المرتبة 100).

وقد جاء في تقرير منظمة مراسلون بلا حدود أن حرية الصحافة في بلدان الشرق الأوسط كافة تقريباً هي في غاية الخطورة.

خامسًا: التصنيفات المرتبطة بالاقتصاد

يبين الجدول الرقم (7 ـ 2) تصنيف دول الخليج في ستة مؤشرات عالمية تقيس الآتي: الابتكار، وممارسة الأعمال التجارية، والتنمية البشرية، ورأس المال البشري، والتحول في مجال الطاقة، والبلدان الأغنى في العالم.

لقد نالت دول الخليج درجات عالية في مؤشر أغنى دول العالم، وصنفت من بين أغنى 30 دولة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2016 احتلت قطر المرتبة الأولى عالميًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 125,308 دولارًا (بحسب القيمة الشرائية)، تليها الإمارات في الترتيب الثامن (68,750 دولارًا)، والكويت في الترتيب التاسع (68,616 دولارًا)، والسعودية في الترتيب الرابع عشر (55,3544 دولارًا)، والبحرين في الترتيب الثالث والعشرين (47,279 دولارًا)، وعمان في الترتيب الرابع والعشرين (46,977 دولارًا)[14].

---

(14) «Travel and Tourism Competitiveness Report 2017: Middle East and North Africa Results,» World Economic Forum, 29 November 2019.

وفي مؤشر «ممارسة أنشطة الأعمال» (الصادر عن البنك الدولي) فإنه باستثناء الإمارات التي جاءت في الترتيب الحادي عشر، راوحت تصنيفات الدول الخمس الأخرى من بين 190 دولة راوحت ما بين المرتبة 62 (البحرين) والمرتبة 97 (الكويت).

يعتمد الترتيب في هذا المؤشر على متوسط النقاط التي ينالها البلد في عشرة **مؤشرات فرعية، منها مباشرة العمل التجاري**، والشفافية في تنظيم الأعمال التجارية، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان. ويعد التصنيف المنخفض في سهولة ممارسة الأعمال التجارية مؤشراً إلى أن البيئة التنظيمية في البلد هي أقل ملاءمة لافتتاح واشتغال الشركات فيها.

1 ـ مؤشر البلد الجيد

مؤشر البلد الجيد (الجدول الرقم (15 ـ 6)) هو «مقياس لما تسهم به كل دولة على وجه الأرض في المصلحة العامة للبشرية، وما تأخذه مقارنة بحجمها».

الجدول الرقم (15 ـ 6)

تصنيف دول الخليج في مؤشر البلدان الجيدة لعام 2017

البلد	الترتيب العام من أصل 153	العلوم والتكنولوجيا	الثقافة	السلام والأمن	النظام العالمي	الكوكب والمناخ	الرفاهية والمساواة	الصحة والرفاه
الإمارات العربية المتحدة	51	80	45	143	49	83	7	15
البحرين	126	100	73	135	130	115	107	112
السعودية	95	81	114	132	87	139	71	16
عمان	87	122	108	16	116	111	50	87
قطر	94	135	95	123	79	88	42	78
الكويت	67	102	67	146	48	125	21	20
سنغافورة	23	35	28	17	66	72	4	49
النرويج	7	37	25	50	5	1	16	3

المصدر: <http://goodcountryindex.org>.

تستخدم هذه الدراسة القياسية السنوية 35 قاعدة من البيانات الموثوق فيها (معظمها من الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى) لدراسة كل بلد وإصدار المؤشر.

يعتمد التصنيف الكلي لـ 153 دولة على متوسط النقاط التي ينالها كل بلد في تصنيفات سبع فئات (تضم كل فئة خمسة مؤشرات). وفي مؤشر عام 2017 تصدرت القائمة فنلندا وإيرلندا والسويد.

وكانت تصنيفات دول مجلس التعاون في المؤشر منخفضة، حيث راوحت ما بين المرتبة 51 (الإمارات) والمرتبة 126 (البحرين). وكانت أفضل النقاط المسجلة في فئتي «الرخاء والمساواة» و«الصحة والرفاه»، إذ احتلت الإمارات المرتبة السابعة في الفئة الأولى والمرتبة الخامسة عشرة في الفئة الثانية.

2 ـ مؤشر الرفاهية

مؤشر الرفاهية هو تصنيف سنوي يعده معهد ليغاتوم في المملكة المتحدة. يعتمد التصنيف على تسعة عناصر، هي: الجودة الاقتصادية، وبيئة الأعمال التجارية، والحوكمة، والتعليم، والصحة، والسلامة والأمن، والحرية الشخصية، ورأس المال الاجتماعي، والبيئة الطبيعية.

وقد جاء ترتيب دول الخليج في مؤشر الرفاهية لعام 2018 (الذي شمل 149 دولة)، كالآتي: الإمارات في المرتبة 39، وقطر 46، والبحرين 51، والكويت 66، وعمان 69، والسعودية 86. وكانت أدنى الدرجات والمراتب التي حصلت عليها هذه الدول في الحوكمة والحرية الشخصية، وكذلك في التعليم والبيئة الطبيعية.

3 ـ مؤشر التنافسية للسفر والسياحة

إلى أي مدى يمكن لبلدان الخليج جذب الزوار والحفاظ على صناعة السياحة في مواجهة المنافسة العالمية للمسافرين؟ إن مؤشر التنافسية للسفر والسياحة قد يلقي الضوء على القدرة التنافسية لهذه البلدان.

إن مؤشر التنافسية، الذي يصدر كل سنتين عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يختص بتقييم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم على أساس العوامل والسياسات التي تضعها البلدان لجعلها جاذبة ومشجعة لتطوير قطاع السفر والسياحة فيها. ويقيس المؤشر تنافسية السفر والسياحة لـ 136 بلدًا في العالم.

ويقيس التقرير مجموعة من العوامل والسياسات التي تمكن من التنمية المستدامة لقطاع السفر والسياحة، وبالتالي تسهم في التنمية والتنافسية للبلد. ويشتمل التقرير على 90 مؤشرًا موزعة ما بين 14 ركيزة.

وفي مؤشر عام 2017 تصدرت إسبانيا التصنيف العالمي، تليها فرنسا في الترتيب الثاني، ثم ألمانيا (ثالثًا) واليابان (رابعًا) والمملكة المتحدة (خامسًا). أما بالنسبة إلى دول الخليج فقد احتلت الإمارات المرتبة (29)، تليها قطر (47) والبحرين (60) والسعودية (63) وعمان (66) والكويت (100). يعزى التصنيف المتدني هذا إلى الدرجات المنخفضة التي سجلت أساسًا في «الإنفتاح الدولي» و«الموارد الطبيعية» و«الموارد الثقافية» (انظر الجدول الرقم (15 ـ 7).

وفقًا للتقرير، تعدّ الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول تنافسية في السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط، على الإطلاق. ولكن، «لتحسين قدرتها التنافسية على نحوٍ أكبر، على الإمارات أن تصبح أكثر انفتاحًا (ترتيبها 75)، وأن تتوسع في مرافقها الصحية، وأن تعمل على الاستفادة على نحوٍ أفضل من مواردها الطبيعية (ترتيبها 91)»[15].

وعليه فإن الدرجات والتصنيفات المنخفضة لدول الخليج، باستثناء الإمارات، تعد بمنزلة مؤشرات للمهمة التي تواجه المطورين السياحيين في الخليج من أجل المنافسة على جذب السياح الدوليين.

كما يوضح التقرير، فإن الموارد الطبيعية والثقافية في الشرق الأوسط «لا تزال في معظمها غير مستغلة، وما زال الانفتاح الدولي محدودًا». كذلك، «لا تزال التصورات الأمنية تمثل أكبر عقبة أمام قطاع السفر والسياحة، وتمنع المنطقة من تحقيق نمو أقوى في هذا القطاع».

4 ـ أولويات الدفاع

يمثل الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي نسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط العالمي (البالغ 2.3 بالمئة في عام 2014). وفي عام 2016 احتلت عمان المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (16.75 بالمئة)، تليها السعودية في المرتبة الثانية (10.4 بالمئة)، ثم الكويت الخامسة (6.47 بالمئة)، والإمارات التاسعة (4.80 بالمئة)، والبحرين العاشرة (4.75 بالمئة)، وقطر السادسة والعشرين (2.05 بالمئة). (انظر الجدول الرقم (15 ـ 8)).

(15) Jane Kinninmont, «Future Trends in the Gulf,» Chatham House, 19 February 2015, <https://bit.ly/2SGbgXR>.

الجدول الرقم (15 ـ 7)

تصنيف دول الخليج

في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017

البلد	الترتيب 136/عالميًا	النتيجة الإجمالية/6	أولوية السفر والسياحة		الإنفتاح عالميًا		الموارد الطبيعية		الموارد الثقافية وسفر الأعمال	
			الترتيب	النتيجة/7	الترتيب	النتيجة/7	الترتيب	النتيجة/7	الترتيب	النتيجة/7
الإمارات العربية المتحدة	29	4.49	31	5.07	75	2.96	91	2.57	50	2.18
البحرين	60	3.89	88	4.32	84	2.87	135	1.70	112	1.32
السعودية	63	3.82	83	4.42	131	1.61	99	2.46	49	2.19
عمان	66	3.78	81	4.43	116	2.18	87	2.62	58	1.94
قطر	47	4.08	76	4.53	121	2.04	133	1.81	80	1.58
الكويت	100	3.33	125	3.30	123	1.90	131	1.95	125	1.18
النرويج	18	4.64	25	5.21	36	4.05	30	4.10	47	2.22
سنغافورة	13	4.85	2	6.03	1	5.21	103	2.42	28	3.07
إسبانيا	1	5.43	5	5.91	43	3.95	9	4.91	2	6.85

ملاحظة: الترتيب عالميًا والنتيجة الإجمالية على أساس نتائج البلد في 14 ركيزة. والجدول يبين فقط 4 ركائز مختارة.

المصدر: World Economic Forum, *Travel and Tourism Competitiveness Report 2017*.

الجدول الرقم (15 ـ 8)
أولويات الدفاع لدول الخليج لعام 2016

البلد	أولوية الدفاع		الإنفاق العسكري (مليار دولار)	إجمالي إيرادات الميزانية (مليار دولار)[1]	الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي إيرادات الميزانية
	الترتيب/71	النسبة من الناتج (نسبة مئوية) المحلي الإجمالي			
الإمارات العربية المتحدة(*)	9	4.8	19.1	*	*
البحرين	10	4.8	1.4	5.8	24.1
السعودية	2	10.4	63.7	140.8	45.2
عمان	1	16.8	9.1	16.0	56.9
قطر	26	2.1	4.4	42.9	10.2
الكويت	5	6.5	6.6	30.7	21.3
المجموع		7.4	104.3	236.2	44.1

المصادر: PwC, Global Defense Perspectives (November 2017)

(1) ميزانيات دول الخليج لعام 2016 .

(*) لا تتوفر بيانات للإمارات العربية المتحدة.الميزانية الفيدرالية لا تتضمن الإنفاق العسكري.

في عام 2016، بلغ إنفاق السعودية على الدفاع 63.7 مليار دولار، لتكون بذلك رابع أول دولة عالميًا في الإنفاق على الدفاع، بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. وفي عام 2017 زاد إنفاقها بنسبة 9 بالمئة، ليصل إلى 69.5 مليار دولار. ويعود السبب في تنامي الوضع الأمني، بصورة أساسية، إلى الدور القيادي المتزايد الذي تضطلع به السعودية في المنطقة.

5 ـ تصنيف الجامعات

بعيدًا من التحيُّزات والعيوب، فإن التصنيفات العالمية للجامعات تقيس، بوجه عام، القدرة التنافسية العالمية لمؤسسات التعليم العالي في العالم. وفي دول مجلس التعاون فإن السعي للحصول على تصنيف جامعي أعلى هو هدف منشود. فهل أخذت استراتيجيات التعليم العالي تؤتي ثمارها بتحسين القدرة التنافسية العالمية لجامعات الخليج؟

لقد اخترنا التصنيفات العالمية الثلاثة الأقدم والأكثر شهرة وهي: التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمي، وتصنيف تايمز للتعليم العالي، وتصنيف كيو إس لجامعات العالم.

على الرغم من كل ما تنفقه دول الخليج على التعليم العالي، فإن جامعاتها العامة لم تحتل مراتب جيدة في التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات. وكما هو مبين في الجدول الرقم (14 ـ 1)، فإن 21 جامعة فقط من مجموع جامعات مجلس التعاون قد برزت في واحد أو أكثر من التصنيفات الثلاثة المذكورة. لقد ظهرت أربع جامعات في التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (أفضل 500 جامعة)، و11 جامعة في تصنيف تايمز (أفضل 1,250 جامعة)، وعشرين جامعة في تصنيف كيو إس (أفضل 1,000 جامعة).

وفي حين لم تظهر أي جامعة خليجية ضمن أفضل 100 جامعة في التصنيفات الثلاثة، فإن جامعتين سعوديتين قد أدرجتا في فئة 101 ـ 150 في التصنيف الأكاديمي، وجامعة ثالثة سعودية جاء ترتيبها 189 في تصنيف كيو إس. أما الجامعات الثماني عشرة الأخرى فكان ترتيبها في التصنيفات فوق الـ 200، ومنها خمس جامعات جاءت في فئة 800 ـ 1,000 في تصنيفات تايمز وكيو إس.

إن بإمكان حكومات مجلس التعاون الخليجي استخدام مثل هذه التصنيفات لقياس وتحسين القدرة التنافسية لجامعاتها على الساحة العالمية، وبخاصة في مجال الأبحاث.

سادسًا: الإصلاحات السياسية

من الملاحظ أن التطور الاقتصادي السريع، والتغيرات الاجتماعية العميقة في دول الخليج على مدى العقود الأربعة الماضية، لم تقابله تطورات مماثلة على الجانب

السياسي. فلا يزال الناس غير مشاركين بصورة كافية في عمليات صنع القرار والتشريعات في هذه الدول. وليس هناك حوار متعلق بالسياسات، وحرية التعبير غير مكفولة. تجدر الملاحظة هنا أن «العملية الانتخابية» و«التعددية» هما أضعف فئتين في مؤشر الديمقراطية في المنطقة (سجلتا أقل من نقطة واحدة من 10 نقاط عام 2017).

أما الآن، وقد أخذت الأموال في التناقص في بلدان الخليج، فسيكون من الصعب الحفاظ على النظام الرعوي القائم على الولاء وليس الحقوق العامة. لذا، فقد حان الوقت لأن تتخلص أنظمة الخليج من النظام الريعي، وأن تشرع في تنفيذ «إصلاحات جدية نحو المزيد من الأشكال الدستورية للملكية... وإذا ما أخفقت في ذلك، فإن ديناميات التغيير المختلفة ـ الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والسياسية ـ ستزيد من الضغوط على دول الخليج»[16].

على الأنظمة في الخليج أن تدرك أن التغيير هو ضرورة حتمية. ولإحداث التغيير يتعين عليها التفكير في إدخال إصلاحات سياسية، تكون بمنزلة المحفزات للتحول الاقتصادي والانتقال إلى عصر ما بعد النفط.

(16) Stratfor, «A Return to Reform in the Gulf Cooperation Council,» 23 January 2017, <https://bit.ly/3hqmWWN>.

الفصل السادس عشر

التغيير الجذري أو تحولات البارادايم

التقدم مستحيل من دون تغيير، وأولئك الذين لا يستطيعون تغيير آرائهم
لا يستطيعون تغيير أي شيء.
جورج برنارد شو

أولاً: تشكيل المستقبل

إن مصطلح «البارادايم» (Paradigm) يعني «النموذج الفكري»، أو «النمط الإدراكي»، أو «العدسات التي يرى الإنسان من خلالها الحياة». تبرز كلمة البارادايم كثيراً في المجالات الأكاديمية والعلمية والتجارية والشخصية، وكذلك في العلوم السياسية.

يعرف جويل آرثر باركر في كتابه **البارادايم** (الصادر عام 1993) البارادايم بأنه «مجموعة من القواعد واللوائح (المكتوبة أو غير المكتوبة) التي ترمي إلى أمرين: (1) ترسم أو تعرف الحدود، و(2) توضح لك كيفية التصرف داخل تلك الحدود لكي تكون ناجحًا». وهكذا، فإن البارادايم «يوضح لك كيف تمارس اللعبة وفقًا للقواعد».

أما مصطلح «تحول البارادايم» (Paradigm Shift) فإنه يصف عملية التحول في النموذج الفكري (البارادايم)، أو بتعبير آخر «التفكير خارج الصندوق» (أي أن الصندوق هو النموذج الفكري). وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة البروفيسور توماس كون في كتابه المهم **بنية الثورات العلمية** (الصادر عام 1962)، لوصف كيف يتغير العلم على مر الزمن، فهو يرى أن الثورات العلمية ليست مسألة تقدم تدريجي، ولكنها تنطوي على تحولات البارادايم.

وفقًا لتعريف قاموس كامبريدج، فإن تحول البارادايم هو «وقت تتغير فيه تمامًا الطريقة المعتادة والمقبولة لفعل شيء ما أو التفكير فيه» (أي استبداله بطريقة أخرى في التفكير وفقًا لمعايير جديدة أو مختلفة).

بما أن التغيير هو العنصر الأساسي لتشكيل المستقبل، فإن الوصفة للتغييرات الكبيرة الدائمة تستدعي تحولاً في البارادايم، حيث تحل طريقة جديدة لرؤية الواقع والحقيقة محل الأفكار القديمة وأنماط التفكير. وهكذا، يعبّر القادة المتبصرون عن أنفسهم كمحفزين للتغيير بترجمتهم الأفكار الجديدة إلى سلوك ونتائج ملموسة.

إن حالة تركيا تعطي مثالاً واضحًا على تحول البارادايم.

مصطفى كمال أتاتورك هو المؤسس لجمهورية تركيا. لقد شغل منصب أول رئيس للبلاد من عام 1923 حتى وفاته في عام 1938. وقد أدت إصلاحاته الشاملة، من إلغاء السلطنة والخلافة (الإمبراطورية العثمانية) إلى تبني العلمانية والديمقراطية، إلى تحول في البارادايم (السياسي) بالنسبة إلى تركيا. لقد تم تجسيد الدعائم الأساسية الستة لخطة التحديث التي وضعها أتاتورك (كما هو موضح في بيانه (مانيفستو) لعام 1931) في دستور تركيا لعام 1937. وكانت النتيجة لذلك التغيير الجوهري هي أن شرعت تركيا في تجربة اقتصادية كان من شأنها وضع الأسس لانطلاقة تركيا الحديثة.

بالنسبة إلى دول الخليج الريعية فمن أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي بعد النفط، تقف هذه الدول أمام تحد كبير، إذ يتعين عليها السعي لإصلاح مهم في طرائق التفكير والعمل. إن الدولة الريعية هي بمنزلة البارادايم. لذلك، فإن تحويل اقتصادات الخليج من الريعية إلى الإنتاجية يستوجب حدوث تغييرات في البارادايم. ولعل الأهمية لإحداث التغيير تنعكس في مقولة ماكس دي بري: «لا يمكننا أن نصبح ما نريد أن نكون عليه، بالبقاء على ما نحن عليه». لذلك، يجب استبدال «القواعد والمؤسسات التقليدية» بهياكل بديلة. وهنا يأتي الدور للحديث عن العقد الاجتماعي.

1 ـ العقد الاجتماعي

تمثل دول الخليج أنظمة ريعية كلاسيكية، حيث تسمح العائدات من تصدير النفط للحكام بتطبيق عقد اجتماعي ريعي، وهي خاصية فريدة لأنظمة الخليج. وفقًا لهذا العقد الاجتماعي غير المكتوب، تقدم الأنظمة الخليجية مزايا الرعاية الاجتماعية في مقابل ولاء «شعوبها» لها، وتشتري الكثير من الاستقرار من خلال الوظائف الحكومية والإنفاق العام

السخي. وهكذا، وفي غياب أي تمثيل سياسي، تعتمد موافقة السكان على إعادة توزيع الريع النفطي على دائرة واسعة من المستفيدين. وبالتالي، فإن التحكم في الريع النفطي يعطي الحاكم سلطة كبيرة على المجتمع.

إن العلاقة بين حكام الخليج وشعوبهم تنطوي على تدفق المال من الحكومة إلى الناس في شكل وظائف عامة، وخدمات مدعومة، و«استحقاقات»، وغير ذلك. وهذا ما يجعل الأنظمة مستقلة ماليًا عن المجتمع، وبالتالي يتلاشى تقريبًا الرابط الحيوي بين الضرائب والتمثيل.

كما يلاحظ أستاذ الاقتصاد جياكومو لوشياني: «لقد أصبح بارادايم الدولة الريعية أكثر شيوعًا من خلال عكس المقولة المعروفة: «لا ضرائب من دون تمثيل»، إلى صورتها المعكوسة: «لا تمثيل من دون ضرائب»»[1].

ولكن يبدو أن اقتصادات العقد الاجتماعي الريعي قد أخذت تتعرض لضغوط متزايدة بسبب عائدات النفط المنخفضة، والضغوط السكانية، وأولويات الإنفاق العام. وقد باشرت حكومات الخليج في اتخاذ التدابير التقشفية، بعد أن أصبحت تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية المدعومة «مرتفعة جدًا» بحيث يتعذر على الحكومات تحملها. الآن، وبعد أن أصبحت أموال النفط قليلة، فإن العقد الاجتماعي سوف يصبح موضوعًا لمزيد من التدقيق. وكما جاء في تقرير لمؤسسة راند للأبحاث الأمريكية فإن عدم الرضا والمطالبة بمشاركة سياسية أكبر من قبل مواطني الخليج قد يصبح «أكثر وضوحًا في حال ضعف العقد الاجتماعي الذي يستخدمه الحكام من أجل المحافظة على الدعم من شعوبهم من خلال توفير السلع والخدمات المدعومة لهم بسبب الضغوط الاقتصادية»[2].

كذلك، إذا ما تم فرض ضرائب لمعالجة الانخفاض في عائدات النفط والعجز في الميزانية، فستبدأ الأموال في التدفق من الناس إلى الحكومة. وكونهم دافعي ضرائب، سيطالب المواطنون في الخليج بالمساءلة والمشاركة السياسية. وسيمثل هذا السيناريو تحديًا كبيرًا للوضع الراهن في منطقة الخليج.

إن حكام الخليج راضون عن الوضع الراهن، وسيسعون جاهدين للتغلب على أي

---

(1) Giacomo Luciani, «Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East,» Research Gate (24 May 2015).

(2) Jeffrey Martini [et al.], *The Outlook for Arab Gulf Cooperation* (Santa Monica: CA: Rand Corporation, 2016).

تحديات خطيرة لهيكل أنظمتهم. وبما أن الهدف الأهم لأنظمة الخليج هو الحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن الخارجي، فإنه يتعين عليها معالجة أي استياء تجاه الوضع الراهن من قبل الأهالي. وفي هذا دعوة إلى تحول أنظمة الخليج من دول ريعية إلى دول منتجة.

وبما أن الدولة الريعية تمثل بارادايم، وأن الوضع الراهن يمثل أيضًا بارادايم، فإن أي تحول وشيك في البارادايم الأول سيؤدي في النهاية إلى تحول في البارادايم الأخير.

في هذا الصدد، تشير مجلة **الإيكونوميست** إلى أنه إذا كان حكام الخليج يخشون أن تؤدي تدابير التقشف إلى تغيير العقد الاجتماعي «الذي تشتري فيه المكرمات موافقة شعوبهم» فليس لهم خيار سوى التحرك[3].

إن السلطة مركزية في كل دول الخليج، ورأي صانع القرار الأعلى هو الذي يؤخذ فيه. ولكن هذه ليست بالمعايير التي تكفل النجاح في بناء الأمم وبقائها على المدى الطويل. لذلك، من المناسب للأنظمة في الخليج أن تنظر في إعادة الهيكلة والتكامل الخليجي في محاولة لتعزيز فرص الانتقال بنجاح إلى عصر ما بعد النفط.

2 ـ اتحاد الخليج

بعد توقيع معاهدة روما في عام 1957، قرر عدد من الدول الأوروبية تشكيل اتحاد سياسي واقتصادي فيما بينها. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي في عام 1993، وهو يتألف حاليًا من 28 دولة عضوًا، ويبلغ عدد سكانها أكثر من نصف مليار نسمة. وقد تطور الاتحاد الأوروبي كسوق داخلية واحدة من خلال نظام موحد للقوانين، مع سياسات تهدف إلى ضمان حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال داخل السوق الداخلية.

في عصر العولمة والتنافسية، من الترف بالنسبة إلى دول الخليج الست أن تبقى، بحكم الواقع، كيانات منفصلة، عندما يكون بقاؤها الاقتصادي على المدى الطويل في خطر. إن عائدات النفط تتضاءل، وسيكون التقشف أمرًا حتميًا، وسيؤدي بالتالي إلى عدم الاستقرار.

في أواخر القرن العشرين حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كحافظ للوضع القائم في منطقة الخليج. وبالتالي فإن الأمن الخارجي اليوم يعتمد على التزام أمريكي قوي أحادي الجانب تجاه دول الخليج. ولكن، على المدى الطويل، على دول مجلس التعاون

---

(3) *The Economist* (23 March 2016).

الخليجي أن تباشر في تحمل مسؤولية أمنها الخاص. وهذه دعوة إلى التوحد والتكامل فيما بينها.

إن فكرة البلد الواحد ذي الأنظمة المتعددة، هو اقتراح مناسب لدول الخليج. إن اتحاد دول الخليج سيؤدي إلى إدارة واحدة لشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية للدول الأعضاء الست، وسيكون لها سوق مشتركة وعملة موحدة.

كذلك، سيؤدي التكامل الخليجي إلى مزيد من البنية التحتية في مجال النقل والصناعة في المنطقة، وسيشمل ذلك شبكة للطاقة، وشبكة لسكك الحديد، وطرقًا سريعة جديدة فيما بين الدول الأعضاء. كما أن التكامل سيساعد على تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية من خلال حرية التنقل بالنسبة إلى القوى العاملة الوطنية الخليجية.

بإيجاز، بموجب الاتحاد المقترح، سيكون لكل دولة خليجية إدارة مواردها بصورة مستقلة، وسيكون قانون البلاد واحدًا، وسيكون هناك اتحاد نقدي بعملة واحدة، واتحاد جمركي واحد، وسكة حديد خليجية واحدة، وجواز سفر واحد، مع حرية التنقل للقوى العاملة الوطنية (لخلق المزيد من فرص العمل).

وعلى الدوام مثّل مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة إقليمية، تحالفًا رزينًا عاملاً لدول ذات سيادة تواجه مشاكل مماثلة. ولم يكن المجلس أبدًا اتحادًا سياسيًا عميقًا، يتمتع بديمقراطية قائمة على المشاركة. لذلك فقد أخفق المجلس في خطواته الاقتصادية الأكثر تطلبًا، مثل تحقيق اتحاد جمركي كامل أو اتحاد نقدي (قيد البحث منذ سبعينيات القرن الماضي).

ولكن هناك من يجادل بأن «التوصل إلى اتحاد سياسي تام أو اتحاد نقدي تام أو تأسيس آلية إنفاذ لصنع القرارات ضمن مجلس التعاون الخليجي [سيبقى] أبعد من سقف تماسك مجلس التعاون الخليجي». فلماذا هذه النظرة الكئيبة؟ يقول الباحث (تقرير راند سالف الذكر):

«أما العوامل الرئيسية التي تلعب ضد مصلحة تماسك مجلس التعاون الخليجي فتشمل التصورات المختلفة للتهديد، والخوف من الهيمنة السعودية والحساسيات المرتبطة بالسيادة ونقص التنوع في اقتصادات الخليج. وقد مثلت هذه العوامل قيودًا لتنمية مجلس التعاون الخليجي، وهي تظهر بوضوح في مقاومة الأعضاء لدمج الأنظمة العسكرية

الرئيسية، أو التنازل عن عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالشؤون الخارجية لهيئة شاملة»[4].

ولكن على الرغم من هذه الملاحظات السلبية، فمن المتوقع أن ترتقي أنظمة الخليج إلى مستوى التحديات الاقتصادية المستقبلية، لأن مسألة البقاء تتهدد مجتمعاتها.

وأمام ما يواجه دول الخليج من تحديات، يؤكد علي محمد فخرو ضرورة تحديث مجلس التعاون الخليجي بقوله:

«إن علاقات العصبية والأبوية التي قامت عليها دول مجلس التعاون منذ عقود، أي بعد حصولها على استقلالها من سيطرة القوى الاستعمارية، ما عادت كافية لبناء دول حديثة. هنا يجب التذكير بأن الدول والمجتمعات ليست اقتصاداً فقط، بل إنها تاريخ وهويات وثقافة، وعلاقات اجتماعية، وطموحات مستقبلية، وتقاسم للخيرات، وتعاضد في الملمات. وضع معقد كهذا يحتاج إلى أكثر من راع ورعية، من والد وأبناء، من ولاء لهذه العصبية أو تلك، ومن شرعيات تاريخية لا تتطور مع الزمن ومع روح العصر الذي تعيشه»[5].

من هنا تأتي أهمية ما نقترحه من اتحاد دول الخليج واستحداثها المؤسسات والسياسات والقوانين اللازمة لضمان استفادة جميع المواطنين من الموارد الطبيعية وتحول اقتصاداتها نحو الإنتاجية. ومن أجل هيكلة الاتحاد المقترح، ربما يكون أفضل نموذج تقتدي به ممالك الخليج هو اتحاد ماليزيا.

ثانيًا: اتحاد ماليزيا

ماليزيا هي ملكية دستورية اتحادية في جنوب شرق آسيا، عدد سكانها 32.4 مليون نسمة (عام 2018) ومكونة من 13 ولاية وثلاث مناطق فدرالية. ينقسم البلد إلى قسمين، يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، وهما شبه الجزيرة الماليزية (أو ماليزيا الغربية)، وبورنيو الماليزية (أو ماليزيا الشرقية). وتقع العاصمة الماليزية كوالالمبور في شبه الجزيرة الماليزية.

تعود أصول ماليزيا إلى ممالك الملايو التي أصبحت محميات بريطانية منذ القرن الثامن عشر.

تم توحيد شبه الجزيرة الماليزية لتصبح اتحاد الملايا في عام 1948، وحصلت على

---

(4) Martini [et al.], Ibid.

(5) الشروق، 2017/12/7.

استقلالها عن البريطانيين في عام 1957. وفي عام 1963 اندمج اتحاد الملايا مع بورنيو الشمالية (صباح) وسراواك (سراوق) وسنغافورة لتشكل ماليزيا. (في عام 1965 أصبحت سنغافورة دولة مستقلة).

1 ـ النظام السياسي

يرأس تسعًا من ولايات ماليزيا حكام ملاويون تقليديون (سلاطين) بحسب الدستور. ويعَدّ كل واحد من السلاطين التسعة هو الرئيس لولايته، ويتمتع بصلاحيات تقديرية في تعيين رئيس وزراء الولاية الذي يتمتع بالأغلبية في المجلس التشريعي للولاية.

يعَدّ الحكام الوراثيون التسعة للولايات الملاوية، والحكام الأربعة المعينون في الولايات الأربع الأخرى، هم الرؤساء الدستوريون والرسميون لولاياتهم، وتقع السلطة التنفيذية للولاية على عاتق رئيس الوزراء للولاية (Menteri Besar). وقد جرت العادة أنه بعد الانتخابات العامة للمجلس التشريعي للولاية يقوم السلطان أو الحاكم بدعوة الحزب الذي نال أغلبية المقاعد لتشكيل حكومة الولاية.

ماليزيا بلد متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات. ونحو نصف السكان هم من العرق الملاوي، إلى جانب أقليات كبيرة من الماليزيين الصينيين، والماليزيين الهنود، والشعوب الأصلية.

نظام الحكم في ماليزيا مبني على غرار النظام البرلماني البريطاني، ويستند النظام القانوني إلى القانون العام. ورئيس الدولة الفدرالي هو «يانغ دي بيرتوان أغونغ» (Yang di Pertuan Agong)، وهو ملك منتخب يتم اختياره كل خمس سنوات من بين السلاطين التسعة للولايات الملاوية. وخلال فترة ولايته كملك للبلاد على السلطان أن يفوض سلطاته كافة إلى وصيه على عرش السلطنة. ومن الممكن أن يصبح السلطان ملكًا أكثر من مرة، كما كانت الحال بالنسبة إلى السلطان الراحل عبد الحليم (1927 ـ 2017)، حاكم ولاية قدح (Kedah)، الذي أصبح ملكًا مرتين: الملك الخامس (1970 ـ 1975) والملك الرابع عشر (2011 ـ 2016).

ماليزيا لديها مجلس وطني فدرالي منتخب (برلمان)، ولكل ولاية من الولايات الثلاث عشرة مجلس محلي منتخب وحكومة تنفيذية.

إن رئيس الحكومة الماليزية هو رئيس الوزراء المنتخب. وتجرى الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات. ومنذ الاستقلال في عام 1957 وائتلاف الجبهة الوطني (Barisan

(Nasional، بقيادة الحزب الرئيسي ـ منظمة الملايو الوطنية المتحدة (أمنو ـ UMNO) ـ هو المهيمن على السياسة الماليزية. ولكن في الانتخابات العامة التي أجريت في أيار/ مايو 2018، هزمت الجبهة الوطنية من جانب تحالف المعارضة (تحالف الأمل) الذي حقق انتصارًا تاريخيًا. وأشارت التقارير إلى تورط رئيس الوزراء المنتهية ولايته في فضيحة فساد قدرت بمليارات الدولارات. وقد مارس الناخبون الماليزيون سلطتهم لتغيير الحكومة.

بالنسبة إلى حكم الولايات، فإنه موزع بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات الثلاث عشرة. أما الأقاليم الفدرالية الثلاثة فإنها تدار مباشرة من جانب الحكومة الفدرالية. وينص الدستور الماليزي على المسؤوليات المحددة للحكومة الفدرالية ولحكومات الولايات.

إن سمة فريدة من سمات الملكية الدستورية في ماليزيا هي مجلس الحكام (Majlis Raja Raja) الذي يضم السلاطين التسعة والحكام الأربعة. ومسؤوليته الرئيسية هي انتخاب الملك ونائبه (من قبل السلاطين فقط)، ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بالسياسات المحلية والوطنية.

2ـ قطاع البترول

تأسست شركة البترول الوطنية (بتروناس ـ Petronas) في عام 1974 كشركة نفط وطنية، لينضوي تحتها كامل موارد النفط والغاز في ماليزيا. وقد تطورت بتروناس من مجرد كونها مدير قطاع التنقيب في ماليزيا إلى شركة متكاملة للنفط والغاز، ولها مصالح تجارية عالمية في 31 دولة، وبها أكثر من 52 ألف موظف.

تقع معظم حقول النفط والغاز الماليزية في بحر الصين الجنوبي. والولايات التي يوجد فيها النفط والغاز هي سراواك وصباح (ماليزيا الشرقية)، وكلانتان وترينغانو وباهانغ (في ماليزيا الغربية). تحصل هذه الولايات الخمس على حصتها من دخل النفط بموجب عقود المشاركة لإنتاج النفط التي تم التفاوض في شأنها بين حكومة الولاية والحكومة الفدرالية.

3ـ التنويع الاقتصادي

تحت القيادة الحكيمة لرئيس الوزراء مهاتير محمد (الذي تولى المنصب من عام 1981 إلى عام 2003) ، تم اتخاذ خطوات جريئة لتنويع الاقتصاد. فمن دولة مصدرة للنفط

والسلع، أصبحت ماليزيا اليوم دولة مزدهرة من خلال قاعدة تصدير متنوعة (منتجات كهربائية وإلكترونية، ونفط وغاز، ومستحضرات صيدلانية، وآلات، ومعادن، وتجهيز الأغذية، إضافة إلى السياحة).

في عام 2017، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الماليزية نحو 216 مليار دولار أمريكي، وشكلت المنتجات والآلات الكهربائية والإلكترونية نسبة 46 بالمئة، والنفط والغاز نسبة 15.3 بالمئة[6].

إن قصة ماليزيا «تبرز حقيقة أن سياسة التنويع الجيدة تتطلب منظورًا بعيد المدى، مع بذل جهد متضافر ومتواصل لتوجيه الموارد والأموال التي يمكن أن تبني مؤسسات فعالة»[7].

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الماليزي «مستمر في الأداء بقوة»، وهو يقترب من مصاف الدول ذات الدخل المرتفع[8].

---

(6) مركز التجارة العالمي، إحصاءات التجارة العالمية، ماليزيا.

(7) معهد إدارة الموارد الطبيعية، 6 حزيران/يونيو 2012.

(8) IMF Country Focus (7 March 2018).

الخاتمة

إن ما نفكر فيه، أو ما نعرفه، أو ما نؤمن به، هو في مجموعه أشياء لا أهمية كبيرة لها في النهاية، وأن الشيء الوحيد المهم هو ما نقوم به من عمل.

جون روسكن

حققت دول الخليج تحولاً ملحوظًا على مدى العقود القليلة الماضية، لتصبح دولاً غنية حديثة. وقد تمكّنت من إقامة البنية التحتية الضخمة وادّخار الدولارات البترولية. تم كل ذلك بفضل الثروة العرضية الناتجة من صادرات البترول. لكن هذا التحديث الاقتصادي هو حل قصير الأجل، ولا يضمن التنمية الاقتصادية الناجحة والمستقرة لهذه البلدان على المدى الطويل.

لقد ساعد التدفق الهائل للنقد الأجنبي في المنطقة على رفع مستوى المعيشة في المجتمعات الخليجية، ولكنه تسبب في مستويات منخفضة نسبيًا من التنويع في اقتصاداتها بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية. إن استخراج وبيع النفط والغاز لا يعد دليلاً كافيًا على الاقتصاد الإنتاجي.

إن البلد لا يظل غنيًا ومزدهرًا من خلال امتلاكه موردًا معدنيًا فقط ولا شيء آخر ليحل محله للتصدير. وفي حين أن من السهل تحويل النفط إلى نقد، إلا أنه أيضًا مورد طبيعي محدود غير مستدام وغير قابل للتجديد.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث اقتصاداتها وتنويعها، فإن سعر النفط العالمي لا يزال هو المحدد الرئيسي للثروة في دول الخليج. لذلك، ما لم تبنِ هذه الدول اقتصادات إنتاجية، فإن ثرواتها من الطاقة سوف تستهلك وتستنفد في النهاية.

إن ما يهم إلى حد كبير هو استدامة النمو الاقتصادي والوضع الذي حققته حتى الآن هذه الدول. لكن هذا الأمر رهن بمراكمة الثروة والاستثمار في الصناعات الموجهة نحو التصدير. لذلك، فإن التحدي الرهيب الذي يواجه الدول الريعية في الخليج هو التحول من الاعتماد على النفط إلى الاقتصاد المنتج.

1 ـ التحول الاقتصادي

على الرغم من أن نضوب الموارد البترولية ربما لا يكون وشيكًا بالنسبة إلى معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ذلك أمر لا مفر منه. لقد بدأت البحرين وعمان بالفعل الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط كما يتبين في الجدول الرقم (3 ـ 1)، ويجب على جميع الدول الأخرى الاستعداد لهذا الاحتمال.

كما هو متصور في خطط الرؤى لدول الخليج الست، فإن التنمية المستدامة هو الهدف الواضح لها، وإن طموحاتها طويلة الأجل هي بناء اقتصادات تنافسية تستخدم مواهب شعوبها.

إن المخاطر التي ينطوي عليها هذا التحول هائلة. ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة طويلة الأجل في المنطقة، ينبغي لهذه الدول العمل على تنويع اقتصاداتها من خلال تطوير صناعات موجهة نحو التصدير.

2 ـ تنويع الصادرات

نظرًا إلى أن تجارة التصدير هي أداة للنمو والتنمية المستدامين لاقتصاد أي بلد، فمن الضروري لدول الخليج بناء اقتصادات منتجة، قادرة على الازدهار في الأسواق المعولمة.

لكن تنويع الصادرات هو مهمة جسيمة، ولا توجد وصفة سحرية للترويج لها. إن السوق العالمية تسوده التنافسية الشديدة، والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي آخذ في الإحلال محل العمالة البشرية. وبخلاف الطاقة الوفيرة ورأس المال، فإن دول الخليج لم تستكشف بعد أية مزايا نسبية أخرى يمكن أن تساعدها على التصدير. ولعل الفرصة سانحة الآن لعملية الاستكشاف والإفادة منها.

في واقع الأمر لا توجد رؤية واضحة حول أي من الصناعات القابلة للتصدير يمكن لأي دولة خليجية إقامتها لتحل محل الاعتماد على النفط. وحتى الآن، لم تعرف هذه الدول سوى تصدير السلع الهيدروكربونية.

بالنظر إلى مسارات التنمية في بلدان الخليج، وأولويات التخصيص لعائدات النفط، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في دول الرفاه الاجتماعي هذه، فإن السؤال المصيري هو:

«ما هي بالتحديد السلع والخدمات غير النفطية التي يمكن لدول الخليج إنتاجها وتصديرها إلى العالم - مع الحفاظ على القدرة التنافسية عالميًا ـ من أجل توليد النقد الأجنبي الذي يكفي لتغطية حاجات الاستيراد في حقبة ما بعد النفط؟»

بمعنى آخر، هل يمكن لدول الخليج أن تبني نفسها بسرعة كبيرة بما يكفي لإنتاج سلع وخدمات (غير نفطية) قابلة للتصدير؟ إن هذا هو المأزق الذي يواجه دول الخليج بعد رحيل النفط.

في الواقع، إن مهمة تنويع الصادرات تصبح أكثر صعوبة بالنسبة إلى المجتمعات التي قفزت من مرحلة «عدم الإنتاج» إلى مرحلة «رفاهية الاستهلاك»، متجاوزة بذلك مرحلة المجتمع الصناعي، حيث إنتاج المصانع يمثل المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في المشاريع الموجهة نحو التصدير يتطلب خبرة فنية وقدرات ريادية، وهذه قيد الاكتساب. لذلك، وجدت دول الخليج في السياحة بديلاً متاحًا لصناعة التصدير.

3 ـ السياحة

في خطط الرؤية لدول مجلس التعاون كان الرهان بالإجماع على السياحة كحصان رابح في مجال تنويع الصادرات. تعلق هذه الدول آمالاً كبيرة على السياحة كصناعة واعدة لجلب العملات الأجنبية.

في الوقت الذي حقق قطاع السياحة في الخليج مبلغ 42 مليار دولار في عام 2016، فقد أظهر ميزان التجارة الدولية (الخدمات) لدول الخليج عجزاً بلغ 111 مليار دولار، منها 44 مليار دولار في تجارة السياحة (السفر والنقل). ولتحقيق توازن إيجابي في تجارة السياحة، فإن هذه الدول بحاجة أولاً إلى تغطية العجز الحالي. ومن ثم العمل على معالجة نواحي النقص في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة (الجدول الرقم (15 ـ 7))، وذلك من أجل زيادة عائدات السياحة في دول الخليج. وبالرغم من ذلك يجب توخي الحذر بالنسبة إلى التوقعات الكبيرة في شأن السياحة، وليس هناك من بديل لدول الخليج سوى الشروع في مسار التصنيع غير النفطي.

وبما أن دول الخليج لا يبدو أن لديها رأس المال البشري اللازم لإطلاق «ثورة اقتصادية»، ولا يمكنها اكتساب المهارات الريادية اللازمة بسهولة أو بسرعة، فإن ذلك يستوجب معالجة قطاع التعليم فيها.

4 ـ التعليم

إن إعادة هيكلة التعليم في دول الخليج هو أمر لازم، لأن التعليم الجيد يعَدّ ضروريًا للتقدم الاقتصادي. وعلى هذه الدول أن تدرك بأنها تعيش في أزمنة دينامية مُتغيرة. وهذا يمثل تحديًا للمدارس في ما يتعلق بالطريقة التي يجب أن تؤدي بها رسالتها.

إن مهمة التعليم تتمثل بإعداد جيل اليوم من الطلاب لفهم المتغيرات العالمية والتعامل معها بصورة استباقية بدلاً من مجرد ردود الفعل. وهذا سيمكن المؤسسات التعليمية من أن تصبح عوامل حافزة على التغيير والتقدم.

ومن التحديات التي تواجه قطاع التعليم في الخليج النقص في المعلمين المؤهلين. لذلك، يجب العمل على «إنتاجهم»، ويجب تشجيع المواطنين على مزاولة التدريس كمهنة. وعلى وجه الخصوص، على واضعي السياسات التعليمية في الخليج أن يدركوا أن وضع المعلمين وهيبة التدريس كمهنة لهما بالغ الأثر في جودة التعليم. لذلك، فمن أجل تحسين جودة التعليم، من الضروري تحسين جودة التدريس وكفاءة المعلمين.

أما بالنسبة إلى الأنظمة المدرسية، فهناك بلدان يمكن الاستفادة من خبراتها في إعداد أنظمة التعليم لخدمة خطط التنمية المستدامة. ومن هذه البلدان فنلندا وسنغافورة.

5 ـ البحث والتطوير

في حين يعَدّ الاستثمار في البحث والتطوير، في كل من القطاعين الخاص والأكاديمي، ضروريًا للنمو الاقتصادي، فهو أيضًا يعَدّ مؤشرًا رئيسيًا لمسيرة تطور البلدان على المدى البعيد.

وفي دول الخليج، ينبغي توجيه البحث والتطوير نحو ابتكار وتطوير منتجات وخدمات قابلة للتصدير. كذلك، تحتاج هذه الدول إلى زيادة إنفاقها على الأبحاث والتطوير بما يتناسب مع ناتجها المحلي الإجمالي.

وعلى سبيل الاستدامة، من الضروري لدول الخليج أن تعيد ترتيب أولويات ما تريد

تحقيقه من أجل البقاء الاقتصادي في عصر ما بعد النفط. مثلاً، إنها بحاجة إلى تأمين الضرورات الثلاث وهي: الماء والغذاء والطاقة.

6 ـ المياه

تعتمد دول الخليج في حاجاتها من المياه على محطات تحلية المياه كثيفة الطاقة. وحيث إن التحلية تعتمد على الوقود الأحفوري غير المتجدد، فإنها بالتالي غير مستدامة. والبديل لذلك هو تحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. بالتالي هناك حاجة إلى الاستثمار في هذه التكنولوجيا لجعلها أكثر قابلية للتطبيق من الناحية التجارية.

علاوة على ذلك، لا تمتلك دول الخليج تقنية تحلية المياه، التي تُعد صناعة حيوية واستراتيجية بالنسبة إلى ااقتصاداتها، وبالتالي فإن الاعتماد المفرط على محطات التحلية المستهلكة للطاقة بكثافة ربما لا يكون أمراً متاحًا في حقبة ما بعد النفط.

لذلك، على دول الخليج أن تفكر جديًا في إنشاء مركز أبحاث مشترك لتطوير تقنيات تحلية المياه باستخدام الوقود غير الأحفوري، مثل الطاقة الشمسية. وكبديل عاجل لذلك، فإن بإمكانهم الاستثمار جماعيًا في شركات تكنولوجيا المياه بهدف تحسين كفاءة محطات التحلية وخفض التكاليف.

تجدر الإشارة إلى أن أي انقطاع في امدادات المياه سيكون له عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة. وبنفاد إمدادات المياه سيكون المجتمع عرضة للانهيار. لذلك، فإن الأمن المائي هو أكبر تحد استراتيجي يواجه المجتمعات الخليجية.

7 ـ الغذاء

إن من شأن الزيادات الكبيرة في أعداد السكان في منطقة الخليج أن تؤدي إلى تزايد مخاوف الحكومات من أن الأمن الغذائي واستدامته لا يمكن عدّه من الأمور المسلّم بها. لذلك من الضروري الحفاظ على الحاجات الأساسية للسكان، والتأكد من أنه سيتوافر دائمًا ما يكفي من الطعام عندما ينضب النفط في الخليج.

وبالرغم من أن الدولارات البترولية قد ساعدت دول الخليج على تجنب أية أزمة غذائية كبيرة، إلا أن الاعتماد الكلي للمنطقة على واردات الأغذية لا يمكن ضمانه إلا من خلال استمرار تدفق عائدات تصدير النفط. وتبعًا لذلك، فإنه في اليوم الذي تتوقف فيه اقتصادات الخليج عن توليد ما يكفي من النقد الأجنبي من النفط لشراء المواد الغذائية من

المصدرين الزراعيين في الخارج، سيكون بقاء المجتمعات عرضة للخطر. إن قطاع الأغذية المحلي الوحيد الذي يمكن استخدامه لإنعاش ودعم المجتمعات الخليجية هو مصائد الأسماك.

لطالما كان صيد الأسماك صناعة مهمة في منطقة الخليج. ولكن بسبب الانخفاض الحاد في المخزونات السمكية، الناتج أساسًا من الصيد الجائر والتلوث، على المنطقة أن تتجه نحو استزراع الأسماك لتلبية الطلب المتزايد على البروتين. لذلك، على حكومات الخليج تشجيع ودعم الاستثمار في صناعة تربية الأسماك الحيوية وتطويرها.

8ـ الطاقة

إن أعداد السكان في الخليج في تزايد مطّرد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، لتوليد الكهرباء والنقل. لقد أصبح تكييف الهواء ضروريًا للعيش في منطقة حارة، وصارت السيارات وسيلة النقل التي لا غنى عنها.

إن من المتوقع أن تواجه دول الخليج أزمة الطاقة في غضون بضعة عقود من الآن، حيث إن الطلب المحلي على النفط يتصاعد بسرعة كبيرة، ليتسبب بالتالي في انخفاض صادرات النفط تدريجًا. كذلك، فإن المعضلة هي أن زيادة الطلب المحلي على الوقود الأحفوري سوف يقلل من الريع المتدفق من مبيعات البترول عالميًا. لذلك يجب تطوير مصادر الطاقة المتجددة من أجل الحفاظ على الحياة بعد النفط.

9ـ الصحة والإسكان

بما أن القطاع الصحي يمثل ركيزة حيوية في تنمية ورفاهية سكان أي بلد، فمن الواجب تدريب مواطني الخليج على إدارة المرافق الصحية في بلدانهم. إن دول الخليج تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القوى العاملة الوافدة في مجال الرعاية الصحية. لذلك، يجب العمل على الحد من الاعتماد على الغير، من أجل توفير العملة الأجنبية وخلق فرص العمل للمواطنين.

أما بالنسبة إلى مشكلة الإسكان المعقدة، فقد تفاقمت بسبب الافتقار إلى الخطط الواضحة طويلة الأجل في معظم دول الخليج. إن هذه الدول بحاجة إلى نظام تخطيط حضري فعال ومتطور يغطي مشاريع الإسكان الميسور لذوي الدخل المنخفض والمتوسط من المواطنين.

10 ـ صناديق الثروة السيادية

من المفترض أن تكون صناديق الثروة السيادية بمنزلة صناديق التقاعد للأجيال القادمة. لذلك، من المؤمل ألا تستمر لعنة الاعتماد على النفط طويلاً بحيث تؤدي إلى الموت البطيء للمنطقة، وبالتالي يتم استنزاف ثروات هذه الصناديق تدريجًا لتمويل العجز المالي في الميزانية.

إن الأجيال المقبلة لن تكون سعيدة بإدراكها أن حكوماتها قد أنفقت الثروة النفطية وتركتهم يتساءلون عن ذلك المجد الغابر وعن تلك المادة السحرية (النفط) التي أغنت «الباحثين عن الريع» في عموم منطقة الخليج.

11 ـ صناديق التقاعد

يتعين على حكومات دول مجلس التعاون أن تدرك عدم التوافق بين التزامات صناديق التقاعد ومحدودية الاشتراكات التقاعدية المنخفضة. إن معظم الصناديق تراكم التزامات تقاعدية لا يمكن تحملها، وإن العجز فيها يمثل أزمة وشيكة الحدوث. لذلك، يجب أن يدرك صانعو السياسات في الخليج مشكلة «الثقب الأسود» المحتمل الذي قد يواجهونه فيما يتعلق بالالتزامات المالية لصناديق التقاعد.

إن حكومات الخليج هي الضامن للصناديق وهي ملزمة بالتخفيف من أزمة التقاعد المحتملة. لكن السؤال المطروح هو: إلى متى ستتمكن الحكومات من سد النقص في صناديقها التقاعدية، بالنظر إلى ما يلوح في الأفق من عجوزات في الميزانيات وتزايد في الديون العامة؟

لذلك، يجب أن يخضع نظام التقاعد الخليجي لإصلاحات هيكلية، لتجنب المصاعب الاجتماعية وحالة عدم الاستقرار في المستقبل.

12 ـ الدين العام

من الناحية النظرية، يمثل الدين العام التراكمي وتكاليف خدمته عبئًا ثقيلاً على الاقتصاد. يترتب على ذلك آثار ضارة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، حيث إن خدمة الديون تعني عدم كفاية الأموال المخصصة للنفقات الأساسية الأخرى.

وسيترتب على حجم الديون وتكاليف خدمتها عواقب اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل. فمع استمرار العجز في الميزانية، سوف يتم استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي،

وسوف يتصاعد الاقتراض، وسيؤدي عبء خدمة الديون إلى تفاقم التقشف على نحوٍ غير محتمل من جانب مجتمعات اعتادت يسْر المعيشة.

12 ـ البطالة

لقد أخذت ظروف سوق العمل تضيق على مواطني الخليج نتيجة تزايد السكان المحليين، وتزايد نسبة الشباب بينهم، هؤلاء الذين يتوقعون استيعابهم في ميادين العمل المختلفة، بينما يستمر استخدام اليد العاملة الوافدة، الرخيصة نسبيًا، وهو ما يضيّق الفرص أمام الشباب.

لذلك، يجب تنظيم سوق العمل من خلال وضع القيود على استقبال الأيدي العاملة لإتاحة الفرص أمام المواطنين للتوظف وليكونوا منتجين في بلدانهم. كذلك هناك الحاجة إلى وضع قانون الحد الأدنى للأجور كإجراء لمعالجة الخلل القائم في سوق العمل.

إن البطالة بين الشباب ستبقى هي التحدي الرئيسي في دول الخليج، وإن الآثار المترتبة عليها يجب أن تؤخذ في الحسبان بجد. وفي حقيقة الأمر فإن البطالة قد تدمر الأرواح وتهتك النسيج المجتمعي، وتسبب الاضطراب وعدم الاستقرار.

إن من أقصى الضرورات في دول الخليج مواجهة شبح البطالة ووضع خطط سريعة من قبل صانعي السياسة لتفادي هذه المعضلة.

13 ـ الإنفاق العسكري

يمثل الإنفاق العسكري عبئًا كبيرًا على ميزانيات دول مجلس التعاون، وبخاصة في ظل انخفاض عائدات النفط. وإذا ما أرادت الحكومات الحفاظ على المستوى الحالي للإنفاق العسكري، عليها أن تكون على استعداد للتضحية بنفقات أخرى في الميزانية، والمجازفة بإثارة المظالم الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الداخلي.

في حين أن ارتفاع الإنفاق العسكري كان يعكس أسعار النفط المرتفعة، فمن شأن تراجع إيرادات النفط والتوجه نحو تنويع الاقتصاد أن يمثل تحديًا في مواجهة أولويات الإنفاق العسكري لدول الخليج.

يبدو أن دول مجلس التعاون دأبت على تسليح نفسها بناء على تصوراتها الخاصة بالأخطار التي تتهددها. لذلك، فإن التخفيف من التوترات الإقليمية يمكن أن يقلل من المسار الحالي للتحشيد العسكري وأن يعزز من التنمية الاقتصادية. وفي حين أن التحول

الاقتصادي يتطلب السلام والاستقرار في المنطقة، فإن النزاعات من شأنها أن تشجع على اتخاذ القرارات قصيرة الأجل وعدم تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل.

14 ـ نعمة النفط لن تدوم

تواجه مجتمعات الخليج الآن خيارًا صعبًا، هو التحول الاقتصادي أو التلاشي في عصر ما بعد النفط؛ والفرصة السانحة لتحقيق ذلك قد بدأت تضيق. إن تسييل الأصول الرأسمالية يتم بسرعة فائقة، ورأس المال الطبيعي يتم استهلاكه، كما لو كان دخلاً. لكن الثروة النفطية هي هبة لن تدوم إلى الأبد. لذلك يجب استثمارها لتنتج فوائد دائمة، بخلاف التجربة الإسبانية.

كانت إسبانيا تعتمد على كميات الذهب والفضة من مستعمراتها الأمريكية لما يقرب من 300 سنة، وتستخدمها لشراء كل شيء تقريبًا من إنتاج البلدان الأخرى. لكن استخدام التدفق الكبير لرأس المال، بدلاً من استثماره لتوليد الدخل، سيؤدي في النهاية إلى تدهور الاقتصاد عندما ينضب تدفق رأس المال. ويزيد الاقتراض، وتتصاعد مدفوعات الفوائد على الديون، ويستمر العجز في الميزانيات. وهذا ما تخشاه دول الخليج.

15 ـ وقفة للمراجعة

مع الزيادة السريعة في عدد السكان يتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والتوظيف. لذلك، فإن الإنفاق العام يجب أن يستمر في الارتفاع لاستيعاب هذا النمو في الطلب.

ونظرًا إلى محدودية الموارد، فقد يؤدي الحفاظ على النفقات الجارية إلى تقلص النفقات الرأسمالية. وحتى الإنفاق على البنية التحتية الأساسية قد يتقلص أيضًا، إضافة إلى أن البنية التحتية الهائلة القائمة ستكون بحاجة إلى الصيانة الدائمة. كل هذا قد يؤثر سلبًا في جهود تنويع الاقتصاد في المنطقة لتقليل الاعتماد على النفط.

تدرك الحكومات في دول الخليج أن النمو السريع في الإنفاق خلال السنوات الأخيرة لا يمكنه أن يستمر. وأن احتياطياتها من النقد الأجنبي سيتم استنفادها، وأن الاقتراض سيزداد. ونظرًا إلى أن اقتصادات الخليج تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإنفاق الحكومي، فإن خفض الإنفاق سيؤثر في نهاية الأمر في النمو الاقتصادي. وفي مواجهة القرارات الصعبة المتعلقة بتخصيص النفقات في ميزانياتها، فإن تركيز الحكومات في سياساتها سيتحول تدريجًا نحو التدابير التقشفية، التي ستكون مؤلمة بالنسبة إلى المواطنين.

إن حكومات الخليج على دراية بأن مواطنيها على استعداد لدعم ملكياتهم، ولكن

فقط بالقدر الذي يضمن لهم نمط حياة معين اعتادوه، وهو نمط الحياة الذي لم يعد مستدامًا على ما يبدو.

إن تدابير التقشف والتعديلات المالية في الميزانية، ستؤثر سلبًا في مستوى معيشة المواطنين الخليجيين، وهو ما سيؤدي إلى خلق أزمة القدرة على تحمل تكاليف المعيشة بالنسبة للكثيرين منهم. وقد يكون هذا سببًا في الدعوة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين.

في ضوء ما ذكر، فإن الوقت قد حان من أجل وقفة للمراجعة.

بالرغم من الاستقرار السياسي الاستثنائي لدول الخليج، فإن أكبر التحديات التي تواجه استقرارها سوف تكون من الداخل. إن النظام السياسي في المنطقة سيكون عرضة للتوتر بسبب تقلص الميزانيات الحكومية، وارتفاع أعداد السكان، وتكاليف الخدمات الاجتماعية، وصيانة البنية التحتية، والبطالة، والإنفاق العسكري، وغير ذلك من أمور.

وبالرغم من كون التنويع الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للتنمية منذ سبعينيات القرن الماضي، فإنه لم يتحقق بعد. وبالتالي، هناك الحاجة إلى إرادة سياسية ومزيد من الشجاعة لإصلاح الاقتصاد وتحريره. ومن أجل البقاء في عصر ما بعد النفط، على دول الخليج أن تتحول من مجتمعات ريعية إلى مجتمعات إنتاجية.

16 ـ التغيير الجذري

إن التحول الاقتصادي، أو تشكيل خطة لحياة ما بعد النفط، ليست بالمهمة السهلة. إن ذلك يتطلب إعادة توجيه سياسي كبير لحكم الدولة، أي تغيير جذري (تحولات البارادايم). إن مركزية صنع القرار ليست بمعيار للنجاح المضمون من أجل البقاء على المدى البعيد.

وتشير الدراسات إلى أن التنمية المستدامة تتحقق للمجتمعات التي تسودها المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة للجميع، التي ترعى وتوجه المواهب والكفاءات والطاقات لدى مواطنيها. لذلك، من شأن تطوير المؤسسات الوظيفية وترسيخها في دول الخليج أن يكون من المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة.

على قادة الخليج كذلك، في محاولاتهم الانتقال بنجاح إلى عصر ما بعد النفط، النظر في إعادة الهيكلة والتكامل على المستوى الاقليمي. ومن المؤمل أن يبادر القادة إلى اتخاذ خطوات جريئة نحو صياغة مستقبل أفضل لبلدانهم. وكاستراتيجية لتحسين

فرص البقاء الاقتصادي على المدى الطويل، بإمكانهم تشكيل اتحاد فيما بينهم على غرار اتحاد ماليزيا الذي يضم 13 ولاية يحكمها تسعة سلاطين وأربعة حكام.

17 ـ توقعات ما بعد النفط

إن عصر ما بعد النفط ليس بالمستقبل البعيد. إنه يقترب، ومعه التغيير وشيك الحدوث. ولكن بالنسبة إلى صانعي السياسة القصيرة الأجل فإن المستقبل يبدو بعيدًا جدًا، ما دامت عائدات النفط تتدفق على خزينة الدولة.

يطرح المستقبل تحديات كبيرة بالنسبة إلى الرخاء القائم على البترول في الخليج، وحتى بالنسبة إلى وجود المجتمعات الخليجية نفسها. إن الثروة النفطية المكتسبة هي انحراف تاريخي، ومن الممكن أن تختفي هكذا، كما كانت الحال بالنسبة إلى الذهب والفضة لدى الإمبراطورية الإسبانية.

ذات يوم، سوف يكتب نعي صناعة النفط الخليجية، ولو أن نفاد النفط ورحيله ليس في الأفق القريب. لقد تجاوز نفط الخليج منتصف العمر، ومن المتوقع أن تستمر احتياطيات النفط الخليجية مدة 60 سنة أخرى في المتوسط. وسوف يذكر التاريخ أن الأساس الذي قامت عليه دول الخليج العربية الحديثة هو الثروة من المواد الهيدروكربونية.

لقد دقت بالفعل أجراس الإنذار حول البقاء الاقتصادي بعد النفط، وكتبت الوصفات لما يجب القيام به لمعالجة هذه المحنة. ولكن، كما يقول الأديب الألماني يوهان غوته: «المعرفة وحدها لا تكفي، إذ لا بد آن يصاحبها التطبيق».

في حين أن لعنة النفط قد تستمر حقبة أطول، فإن على دول الخليج أن تسعى جاهدة نحو التحول الاقتصادي من أجل أن يكتب لها البقاء في عصر ما بعد النفط. على هذه الدول أن تخطو نحو المستقبل بعيون مفتحة، وأن يكونوا على بينة من الانهيار المحتمل. وخلافًا لذلك، فإن هذه المنطقة المزدهرة قد تصبح من جنات النعيم الزائلة.

بما أن المستقبل هو دائمًا في طور التشكل، فإن الدول الخليجية الغنية بحاجة الآن إلى تصور مستقبل مجتمعاتها خارج نطاق النفط، وألا تكون دليلاً على ما حذر منه أندرو كارنيغي حول الثروة وعدم الإنتاجية بقوله: «لا توجد طبقة مثيرة للشفقة مثل تلك التي تمتلك المال ولا شيء غيره».

على دول الخليج أن تدرك أن الحاضر ليس أبديًا، وأن المستقبل سيكون تاريخهم الذي يصنعونه الآن.

المراجع

1 ـ العربية

كتب

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020**. بيروت: الإسكوا، 2020.

ــــــــ. **تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018: الموارد الطبيعية والأجيال المقبلة والصالح العام**. بيروت: الإسكوا، 2018.

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي: وضعها القانوني والسياسي ومشكلاتها الدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، 1975.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية واقع متغير**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016.

ــــــــ. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.

ــــــــ. **مؤشر القراءة العربي لعام 2016**. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

البنك الدولي. **آخر المستجدات الاقتصادية بمنطقة الخليج: تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف**، كانون الأول/ديسمبر 2019.

ــــــــ. **تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطريق للمضي قدمًا**، 31 آذار/مارس 2005.

ـــــــــــ. **ضعف آفاق النمو في منطقة الخليج بسبب أسعار النفط المنخفضة والإتجاهات العالمية**، كانون الأول/ديسمبر 2019.

الشايجي، عبد الله خليفة. **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور، الأسباب، الوساطات، وسيناريوهات المستقبل**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2020.

الشهابي، عمر هشام. **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

صندوق النقد الدولي. **الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي**. تشرين الأول/أكتوبر 2013

الكواري، علي خليفة (محرر). **نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الكويت: دار قرطاس للنشر، 2004.

مارتيني، جيفري [وآخرون]. **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**. سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند 2016.

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي. **المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون وسياسات المواجهة**. دبي: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017.

مجموعة مؤلفين. **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

مجموعة مؤلفين، **قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2016.

دوريات

إمارات اليوم: 2018/3/12.

الدخيل، عبد العزيز. «الاقتصاد السعودي بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.» **مجلة اليمامة** (السعودية): 16 أيار/مايو 2019.

الشروق (القاهرة): 2013/4/11؛ 2017/12/7، و 2017/6/8.

العربي الجديد: 2017/10/29، و2019/4/16.

الهاشمي، سعيد سلطان. «كيف فرّ المستقبل من حُسبان العرب؟.» **المستقبل العربي**: السنة 43، العدد 500، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

دراسات منشورة على الإنترنت

البنك الدولي، «الإدارة المستدامة لقطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان: رؤية من أجل

الرخاء المشترك.» (كانون الأول/ديسمبر 2015)، <https://bit.ly/3w5cXLV>.

ستيفنز، بول [وآخرون]. «ترشيد استخدام الثروة النفطية في الخليج: إنجازات وتحديات.» المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتم هاوس)، نيسان/أبريل 2014.

الحوطي، إبراهيم. «لماذا لا ينجح إصلاح التعليم في دول الخليج العربية؟.» موقع «ثمانية»، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://thmanyah.com/9229>.

الخطيب، أحمد. «رمضان في العالم العربي: بين ارتفاع معدلات هدر الطعام ومعدلات الجوع.» بي بي سي، 24 أيار/مايو 2019، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48399684>.

قباني، نادر. «كيف باستطاعة دول مجلس التعاون الخليجي مواجهة التحديات المالية التي تلوح في الأفق؟.» بروكنجز، 22 حزيران/يونيو 2020، <https://brook.gs/3dNZG4l>.

مركز أضواء للبحوث والدراسات، «الأمن المائي في الخليج.» 31 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/3qNS2w1>.

المركز الديمقراطي العربي. «اقتصاد ما بعد النفط: الهاجس الاقتصادي الأول والتحدي الأكبر أمام دول الخليج.» 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3jOi94k>.

المعشّر، مروان. «ثقافات بحاجة لتغيير.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 أيار/مايو 2020، <https://carnegie-mec.org/diwan/81933>

مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما): «الإطار التاريخي لعملة المملكة العربية السعودية،» <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Currency/Pages/HistoricalInfo.aspx>.

2 ـ الأجنبية

Books

Acemoglu, Daron and James A. Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*. London: Profiles Books, 2013.

Bartlett, Albert A. *Essential Exponential! For the Future of our Planet*. Boulder, CO: University of Colorado, 2004.

Beattie, Alan. *False Economy: A Surprising Economic History of the World*. London: Penguin Books, 2010.

Belgrave, Charles D. *The Pirate Coast*. London: G. Bell, 1966.

Clugston, Christopher O. *Scarcity: Humanity's Final Chapter?*. Florida: Booklocker, 2012.

Credit Suisse Research Institute. *Global Wealth Report 2018*. Zurich, Switzerland: Credit Suisse Research Institute, 2018.

Diamond, Jared. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed*. London: Penguin Books, 2006.

Al - Fahim, Mohammed. *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi.* London: I. B. Tauris, 1998.

Ferguson, Niall. *The Ascent of Money: A Financial History of the World.* London: Penguin Books, 2009.

Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999.

Goodall, Chris. *Sustainability: All That Matters.* London: Hodder and Stoughton, 2012.

Karl, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro - States.* Berkley, CA: University of California Press, 1997.

Khalaf, Abdulhadi [et al.]. *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf.* London: Pluto Press, 2015.

Lanvin, Bruno and Paul Evans (eds.). *The Global Talent Competitiveness Index 2017*. Paris: INSEAD, 2017.

Lee Kuan Yew. *From Third World to First: The Singapore Story 1965–2000*. Singapore: Times Editions, 2000.

Martini, Jeffrey [et al.]. *The Outlook for Arab Gulf Cooperation*. Santa Monica: CA: Rand Corporation, 2016

Metz, Helen Chapin. *Persian Gulf States: Country Studies*. Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1994.

Morita, Akio. *Made in Japan*. Glasgow: William Collins, 1998.

Noyes, James H. *The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1982.

Ripley, Amanda. *The Smartest Kids in the World.* New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2013.

Sampson, Anthony. *The Arms Bazaar: The Companies, the Dealers, the Bribes: From Vickers to Lockheed.* London: Hodder and Stoughton, 1977.

________. *Empires of the Sky: The Politics, Contests and Cartels of World Airlines*. London: Hodder and Stoughton, 1984.

Steinbeck, John. *The Short Novels.* London: Penguin Classics, 2011.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). *Science Report: Towards 2030.* Paris: UNESCO, 2015.

United Nations Environment Programme [UNEP]. *Global Trends in Renewable Energy Investment 2018*. New York: UNEP, 2018.

United Nations World Tourism Organization. *UNWTO Tourism Highlights: 2018 Edition.* Madrid: UNWTO, 2018.

World Bank. *Food and Water Security in the Arab World.* Washington, DC: The Bank, 2012.

________. *Toward a Diversified Knowledge - Based Economy: Education in the Gulf Cooperation Countries*. Washington, DC: World Bank Group, 2017.

World Health Organisation [WHO]. *Global Status Report on Road Safety, 2018.* Geneva: WHO, 2018.

Periodicals

Bawden, Tom. «Have We Reached «Peak Food»? Shortages Loom as Global Production Rates Slow.» *The Independent*: 28/1/2015.

BP Statistical Review of World Energy: June 2018.

Cain, Aine. «Here's What It Was Like to be Mansa Musa, Thought to be the Richest Person in History.» *Business Insider*: 14 February 2018.

Cherif, Reda, Fuad Hasanov, and Min Zhu. «Breaking the Oil Spell: The Path to Diversification.» *Vox:* vol. 3, September 2016.

Constable, Simon. «Multibillion - dollar Debt Crisis Looms for Dubai.» *Forbes*: 26 February 2019.

Diamond, Jared. «What Makes Countries Rich or Poor?.» *The New York Review of Books*: 7 June 2012.

Doha News: 14/5/2015.

Dudley, Dominic. «Oman Sinks Further into Junk Bond Territory, with No Turnaround in Sight.» *Forbes:* 9 March 2019.

The Economist: 29 May 2004; 27 October 2007; 24 April 2008; 26 April 2008; 5 January 2013; 26 March 2015; 23 March 2016; 16 June 2016; 10 December 2016; 6 July 2017; 19 September 2017; 13 May 2017; 25 January 2018; 30 August 2018; 26 September 2018; 11 October 2018; 15 November 2018, and 23 May 2019.

The Economic Times (India): 20/1/2013.

Edo, Michael E. «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula.» *IMF Staff Papers*: vol. 22, no. 2, July 1975.

Emirates 24/7: 27 January 2016.

Financial Times: 9/7/1988.

Forbes: 6 March 2018.

Global Finance: 1 March 2017.

The Gulf News: 15/8/2007; 10/9/2013; 12/11/2016.

Gulf News: 2/5/2017.

Gause III, F. Gregory. «Understanding the Gulf States.» *Democracy Journal*: no. 36, Spring 2015.

Gregory, Sean. «Why Qatar is Spending $200 Billion on Soccer.» *Time*: 11 July 2013.

The Guardian: 4/1/2018, and 24/1/2018.

«Ha - Joon Chang: Economics is a Political Argument – Interview.» *Huffpost*, 18/12/2014.

Hertog, Steffens. «A Comparative Assessment of Labour Market Nationalization Policies in the GCC.» *LSE Research Online*: November 2012.

Independent: 22/5/2018.

Kamrava, Mehran. «Oil and Institutional Stasis in the Persian Gulf.» *Journal of Arabian Studies*: 7 February 2019.

Kulish, Nicholas. «Saudi Arabia, Where Even Milk Depends on Oil, Struggles to Remake Its Economy.» *New York Times:* 13/10/2016.

The Lancet Global Health: 5 September 2018.

Leahy, Stephen and Katherine Purvis. «Peak Salt: Is the Desalination Dream over for the Gulf States?,» *The Guardian*: 21/4/2016, and 29/9/2016.

Luciani, Giacomo. «Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East.» *Research Gate*, 24 May 2015.

Miller, Claire Cain. «The Long - Term Jobs Killer Is Not China. It's Automation.» *The New York Times*: 21/12/2016.

Malik, Adeel. «The Gulf Economies' Coming Meltdown?.» *Foreign Affairs*: 5 November 2015.

The National (UAE): 22/8/2012, and 6/2/2018.

The New Khaleej News: 13/10/2017, and 15/10/2017.

The New York Times: 7/10/2018.

Onley, James and Sulayman Khalaf. «Shaikhly Authority in the Pre - oil Gulf: An Historical - Anthropological Study.» *History and Anthropology*: vol. 3, no. 17, 2006.

Randall, Tom. «Here's How Electric Cars Will Cause the Next Oil Crisis.» Blomberg, 25 February 2016.

Rodrik, Dani. «No More Growth Miracles.» *China Daily* (Hong Kong): 17/8/2012.

Rossi, Carlos A. «Oil Wealth and the Resource Curse in Venezuela.» *International Association for Energy Economics*: 3rd Quarter, 2011.

«Rulers of the Sky,» *National Geographic*: October 2018.

Saif, Salem. «When Consultants Reign.» *Jacobin Magazine*: Spring 2016.

Shih, Gary. «With State Subsidies and a Firm Hand, China Races ahead with Electric Transport.» *The Washington Post*: 2/6/2019.

Singapore Herald: 29/4/2017.

USA Today: 27/1/2018.

Studies Published on Internet

«Annual Growth Rate of Domestic Workers in the Gulf Cooperation Council between 2008 and 2017, by Country.» Statista.com, <https://www.statista.com/statistics/864857/gcc-annual-growth-rate-of-domestic-workers-by-country/>.

Baldwin, Alan. «F1 Cannot Count on Continued High Hosting Fees.» Reuters (29 May 2018), <https://reut.rs/3dsBLXW>.

Barnett, Carolyn. «Human Capital and the Future of the Gulf,» Centre for Strategic and International Studies (November 2015), <https://www.csis.org/analysis/human-capital-and-future-gulf>.

Carr, Mathew. «Oil Needs to Fall Below $20 to Compete with Green Alternatives.» Blomberg, 5 August 2019, <https://bloom.bg/3gTizV7>.

Cooke, Kieran. «Turmoil in Saudi Water Sector as Country Runs Dry,» Middle East Eye (10 July 2016), <https://www.middleeasteye.net/opinion/turmoil-saudi-water-sector-country-runs-dry>.

Deloitte, «Value Added Tax in the GCC: Insights by Industry.» Volume 1, 2016, <https://bit.ly/3AeYW1p>.

«Distribution of Global Oil Demand from 2017 to 2050, by Sector,» Statista.com,-<https://www.statista.com/statistics/283451/oil-demand-shares-by-sector/>.

Economist Intelligence Unit, «The GCC in 2020: The Gulf and its People.» sponsored by the Qatar Financial Centre Authority (September 2009), <https://www.academia.edu/534995/The_GCC_In_2020_The_Gulf_And_Its_People>.

Ellsworth, Brian and Eyanir Chinea. «Venezuela to Restructure Foreign Debt, Default Looms as Possibility.» Reuters, 3 November 2017, <https://www.reuters.com/article/us-venezuela-bonds-idUKKBN1D230Q>.

Food and Agriculture Organization (FAO). «An Introduction to the Basic Concepts of Food Security.» (2008), <http://www.fao.org/3/al936e/al936e.pdf>.

Gray, Alex. «Estonia is Making Public Transport Free.» World Economic Forum (1 June 2018), <https://bit.ly/3qyEvrR>.

Harmassi, Mohammed. «Bahrain to End «Slavery» System.» BBC, 6 May 2009, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8035972.stm>.

Housing and Development Board, «Public Housing – A Singapore Icon.» <https://www.hdb.gov.sg/about-us/our-role/public-housing-a-singapore-icon>.

International Federation of Robotics. «Robot Density by Country 2016.» <https://ifr.org/ifr-press-releases/news/world-robotics-report-2016>.

International Labour Organization. «Domestic Workers.» <https://www.ilo.org/global/topics/domestic-workers/lang-en/index.htm>.

International Monetary Fund, [IMF]. «Tax Policy Reforms in the GCC Countries – Now and How?.» 10 November 2015, <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/111015.pdf>.

International Trade Centre, «The Global Trade in Dates.» 16 May 2018, <https://bit.ly/3jpcx0d>.

Kelly, Jon. «What Happened to the Qatar World Cup's Cooling Technology.» BBC, 25 February 2015.

Kinninmont, Jane. «Future Trends in the Gulf.» Chatham House, 19 February 2015, <https://bit.ly/2SGbgXR>.

McKinsey Global Institute. «Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment and Productivity Transformation.» Executive Summary (December 2015), <https://mck.co/3deALXg>.

Miller, Anna Bergren. «Public Housing Works: Lessons from Vienna and Singapore.» shareable, 9 June 2014, <https://www.shareable.net/public-housing-works-lessons-from-vienna-and-singapore/>.

Moldovan, Ioana. «The Country Where 96% of Homes are Privately Owned,» BBC, 20 November 2018, <https://bbc.in/35ZahF7>.

«Number of Male Domestic Workers in the Gulf Cooperation Council in 2016, by Country (in 1,000).» Statista.com, <https://www.statista.com/statistics/864841/gcc-number-of-male-domestic-workers-by-country/>.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), «Brief History.» <https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm>.

PwC. «The World in 2050.» February 2017, <https://pwc.to/363CZ7E>.

«Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource-Endowed Economies.» World Economic Forum (October 2014), <https://bit.ly/3qFIbrP>.

Reuters, «State of the Global Islamic Economy Report 2017/2018.» <https://bit.ly/3xXBrIs>.

Social Insurance Organisation, Bahrain. «Consolidated Financial Statements, 31 December 2017.» <https://bit.ly/3hoonW1>.

Soper, Catherine Love and Mazen Abukhater. «Social Insurance Issues in the GCC.» Mercer (23 November 2015), <https://bit.ly/3y6pwbl>.

Stevens, Paul. «Economic Reform in the GCC: Privatization as a Panacea for Declining Oil

Wealth?,» Chatham House (13 December 2016), <https://bit.ly/2T4ZQwU>.

Stratfor, «A Return to Reform in the Gulf Cooperation Council.» 23 January 2017, <https://bit.ly/3hqmWWN>.

Symes, Peter. «Gulf Rupees-A History.» <http://www.pjsymes.com.au/articles/gulfrupees.htm>.

The Times of Malta: 27/12/2018.

UNESCO Institute for Statistics, «How Much Does your Country Invest in R&D?.» 14 September 2016, <https://bit.ly/35U21X3>.

«UNWTO/ETC Report: Outbound Tourism Spending from the Gulf Is Six Times the Global Average.» United Nations World Tourism Organization (UNWTO) and European Travel Commission (ETC), 8 November 2018, <https://bit.ly/3x0dWyc>.

«Value of Automotive Imports into the Gulf Cooperation Council Region in 2015, by GCC Country (in Billion U.S. Dollars).» Statistica.com, <https://www.statista.com/statistics/673399/gcc-value-automotive-imports-by-country/>.

Wong, Andrea. «The Untold Story Behind Saudi Arabia's 41-Year U.S. Debt Secret.» Bloomberg, 31 May 2016, <https://bloom.bg/2U2Sc6c>.

World Peace Foundation. «The Al Yamamah Arms Deals.» 5 May 2017, <https://bit.ly/35OBiLk>.

Young, Karen E.-«A Home of One's Own: Subsidised Housing as a Key Lever of Gulf Domestic Policy.» The Arab Gulf States Institute in Washington (15 June 2018), <https://bit.ly/3juU0jn>.

فهرس

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

هذا الكتاب

بفضل الثروة النفطية المفاجئة تحوّلت ممالك الخليج الست من الفقر إلى الغنى. وكانت عائدات النفط بطاقة دخولها إلى الحداثة، وأصبحت شريان الحياة لأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. لكن مستقبلها مهدد بنضوب النفط. يسلّط هذا الكتاب الضوء على حقيقة الضعف الاقتصادي لدول الخليج من دون النفط؛ فالمنطقة تعتمد على الاستيراد الذي تموله عائدات صادرات النفط. ولأن النفط إلى زوال، فعلى هذه الدول التحول اقتصاديًا وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة عالميًا لتغطية وارداتها. لكن الفرصة السانحة لتحقيق ذلك بدأت تضيق، بينما الأصول الرأسمالية يتم تسييلها بسرعة فائقة.

يهدف هذا الكتاب إلى قرع ناقوس الخطر في شأن التحديات الوجودية التي ستواجه المجتمعات الخليجية في عصر ما بعد النفط، والتشديد على الحاجة الماسة إلى إرادة سياسية تُجري إصلاحات وتغييرات جذرية في أمور الحكم والسياسة والاقتصاد. إن وقفة للمراجعة تستدعيها معطيات الواقع، كتناقص إيرادات النفط، وارتفاع أعداد السكان، وتفشي البطالة، وتنامي الإنفاق العسكري، واللجوء إلى إجراءات التقشف. وعلى دول الخليج أن تخطو نحو المستقبل برؤية واقعية، وهدف التنمية المستدامة دليلها، حتى لا تكون عرضة للانهيار المحتمل بعد النفط، وتصبح منطقة الخليج المزدهرة من جنات النعيم الزائلة.

ميرزا حسن القصّاب

حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1973 والماجستير في الاقتصاد من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1975. أمضى 40 عامًا في العمل المهني في مجالات النفط، والمال والمصارف، والتدريس الأكاديمي، واستشارات الأعمال، وإدارة الشركات التجارية. عمل في بلدان مختلفة، هي: البحرين وقطر والإمارات (أبو ظبي)، وماليزيا وسنغافورة، ومصر. وفي ماليزيا كان العضو المنتدب لشركة استثمار ماليزية — كويتية، وفي مصر كان مؤسسًا لشركتين لتصنيع الأغذية ورئيسًا لإحداها لمدة 15 عامًا. عاصر التحول الاجتماعي والاقتصادي الخليجي الناتج من الثروة البترولية، ويساوره القلق حول المستقبل الغامض لمجتمعات الخليج في نهاية الحقبة النفطية.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة» شارع البصرة
ص ب: 113-6001 الحمرا - بيروت 2034-2407 لبنان
تلفون: 7/6/5/ 750084 1 (961+)
فاكس: 750088 1 (961+)

www.caus.org.lb
info@caus.org.lb
@CausCenter
@CausCenter
CausCenter

الثمن 16$

978-9953-82-958-6

9 789953 829568